الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٨٠)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٦٠
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٦٨
حقوق الإنسان في العالم	٢٢٦

حقوقية: ٩٧ في المئة من الزوجات المعنفات يصبن بأمراض مختلفة

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225377

القطيف – شادن الحايك

كشفت دراسة أكاديمية سعودية، أن ٧٠ في المئة من الزوجات اللاتي يتعرضن إلى العنف الأسري، «لا يلجأن إلى طلب المساعدة»، وان ٨٤ في المئة من المُتعرضات إلى العنف» يطلبن الطلاق». كما كشفت الدراسة التي أجراها طلبة في جامعة الملك سعود ان ٩٧ في المئة من هؤلاء الزوجات «يتعرضن للأمراض المختلفة، وجميعها تؤدي إلى فشل الأبناء في الدراسة.«

وعرضت نتائج الدراسة التي حملت عنوان «العنف والأسرة الأسباب والحلول»، الناشطة الحقوقية عالية آل فريد، خلال مشاركتها مساء أول من أمس، في أمسية «العنف ضد المرأة»، التي نظمها منتدى «الثلاثاء الثقافي»، بمشاركة الاختصاصي السلوكي الدكتور أحمد آل سعيد. وأشارت آل فريد، إلى التقارير المتعلقة في العنف في الشرق الأوسط، التي «تؤكد أن المرأة معرضة للعنف في المحيط الأسري، أكثر من أي مكان آخر»، موضحة أن «نسبة المُعنفات في فلسطين تتجاوز ٥٢ في المئة، وتتصدر غزة والضفة الغربية النسبة، بـ٦٠ في المئة، إضافة إلى تعرضهن إلى المطاردة والعنف بأشكاله كافة، فضلاً عن الاعتداءات المنوعة. فيما تصل النسبة في الأردن إلى ٤٧ في المئة، تقابلها ٣٠ في المئة في أميركا.«

وقالت آل فريد، وهي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان: «إن العنف مشكلة متأصلة في العالم العربي. ومع التقدم العلمي والتكنولوجي، تزداد الظاهرة، وتتركز على الفئات الضعيفة، والقاسم المشترك بينها هو ما تخلفه من آثار على الضحايا، وما تتركه من انتهاكات على الضعيف». وتطرقت إلى الفرص الوظيفية للمرأة السعودية، مبينة أنها» لم تحض بفرصتها في العمل، على رغم خوضها انتخابات مجالس الغرف التجارية، أما لناحية مزاولة مهنة المحاماة؛ فاقتصرت على قضايا الوصاية والطلاق، والزواج، على رغم صدور قرار مزاولتهن المهنة العام الماضي. ولكن القرار لم يُترجم على الأرض، ما يضيع على المرأة ممارسة حقها». وأشارت إلى وجود قانون للعنف الأسري «لم ينته بعد. كما لا يوجد نظام يحمي المرأة». واستشهدت في قصة لطيفة الزوجة اللبنانية، التي «قضت نحبها علي يدي زوجها، بعد ضرب دام ثلاث ساعات متواصلة. ولا زال طفلاها يزوران قبرها، في الوقت الذي اعترف فيه الزوج بجريمته، التي نفذها فيما كان وزوجته يحتفلان بعيد الميلاد السادس لابنهما.«

بدوره، أشار الدكتور آل سعيد، إلى أن العنف يتخذ «صوراً متعددة، فقد يلجأ المُعنف إلى معاقبة الأسرة كاملة، بسبب خطأ صدر من أحد أفرادها. وهذا يعود إلى أسباب عدة، منها القناعات الخاطئة، والتفكير اللا عقلاني، ونقص الوعي الثقافي والوازع الديني»، مبيناً أن «العنف يتخذ صوراً متعددة، منها الإهمال، وهو من أشد الأنواع». ولفت إلى أن «من يتعرض إلى العنف قد يتحول إلى أداة تستخدم لممارسته«، مضيفاً «إذا بُنيت الأسرة على أساس العنف، فسيتولد عنه النقص، خصوصاً عندما يكون الأب هو المعنف، فقد يكون لدى البنت مثلاً اضطراب من الزواج، أو حب للانتقام، فتغير نظام منزلها مع زوجها مستقبلاً، إلى ما يناسب مع ما تربت عليه. وهذا نتاج العنف في الأسرة». وشهدت الأمسية عرض فيلم «لطيفة وأخريات» (كفى عنفاً ضد المرأة). كما أقيم معرض للفنانتين التشكيليتين أمل أبو جعيد، أنوار الفارس.

طرح عدة توصيات تحمي حقوق الطفل منها مدونة وطنية ونظام عقوبات

المستشار ابن خنين: اعتبار سن الثامنة عشرة سناً لأهلية الطفل يتفق مع الفقه الإسلامي

المصدر: جريدة الرياض الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٠
http://www.alriyadh.com/٢٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٦٤١٣.html

الرياض - هيام المفلح

أكد المستشار الشرعي والباحث الإعلامي حمد بن عبدالله بن خنين أن اعتبار سن الثامنة عشرة سنا لأهلية الطفل في المسائل الجنائية والمسائل المدنية يتفق مع الفقه الإسلامي والتعريف الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ومع إعلان حقوق الطفل في الإسلام ، داعياً إلى أهمية اعتماده في توحيد سن الرشد أو الأهلية في المملكة، معتبراً أن الوضع الحالي يتفاوت فيه مرحلة الرشد والقصر .

كما دعا ابن خنين إلى ضرورة قيام اللجنة الوطنية للطفولة بتفعيل النظام الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٨ وتاريخ ١٤٢٦/٩/١٤ه، والذي يهدف إلى الحفاظ على حقوق الطفل وتعزيزها .

وفي هذا الإطار طرح المستشار ابن خنين عدداً من التوصيات مطالباً الأخذ بها منها إيجاد نظام لحماية الطفولة يتضمن عقوبات رادعة، من آباء وغيرهم، الذين يعتدون جسديا على أبنائهم مؤكداً أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد سبق ورصدت العديد من القضايا التي تعرض فيها الأبناء للاعتداء من أولياء أمورهم وانتهت حياة بعض الأطفال نتيجة التعذيب ولا يزال الأمر في ازدياد مطرد مما يتطلب وضع حد لذلك. كما أوصى بوضع) مدونة وطنية لحقوق الطفل) تكون مرشدا للأجهزة الحكومية والأهلية في معالجة جميع ما له علاقة بالطفل. مشيراً إلى اهمية تكثيف دور الجهات المختصة في التصدي لظاهرة تسول الأطفال. وبذل جهود خاصة للتعرف على أسباب هروب الأطفال من المدرسة، والتي قد تكون بسبب العقاب البدني للطلبة. والتعرف على عوامل الطرد داخل مؤسسات التربية مع ضرورة إلغاء العقوبة التأديبية التي تتضمن حرمان الطالب من الدراسة لفترة معينة والبحث عن بدائل مناسبة من وسائل التقويم .

ومن توصيات ابن خنين الأخرى توفير وسائل التثقيف والترفيه والاطلاع للطفل .والعناية بإيجاد مكتبات متخصصة للطفل وإيجاد برامج هادفة لتنمية إدراكه وتحقيق هواياته. وكذلك توفير الخدمات التعليمية والصحية في بيئة المرافق التعليمية، حيث نجد المدارس متفاوتة من حيث جودة المباني، وتوفر المعامل والكفاءات. داعياً إلى التوسع في رياض الأطفال لأهميتها في تهيئة الطفل للمرحلة التعليمية. لافتاً النظر إلى أهمية وضع آلية مناسبة لقبول الأطفال في المرحلة الابتدائية، ممن يعانون من عدم قيام أولياء أمورهم باستخراج أوراقهم الثبوتية بحيث يتم قبول التحاقهم بالمدارس ومطالبة أولياء أمورهم إنهاء إجراءات أوراقهم الثبوتية عن طريق مخاطبة الحاكم الإداري بشأنهم. كما أوصى المستشار ابن خنين بوضع برامج لتحقيق التأهيل المهني والدمج الاجتماعي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ليكونوا أعضاء نافعين للمجتمع يعتمدون على أنفسهم بدلا من أن يكونوا عالة على المجتمع. هذا بالاضافة الى توصيته بضرورة تخصيص غرف للأطفال المفقودين والضائعين في الأماكن المزدحمة. وختتم ابن خنين توصياته بالتأكيد على أهمية توفير بيئة أمن للطفل "أمن جسدي، وأمن فكري، وأمن تربوي" وحمايته من المخاطر التي لا يدركها "فمن حق الطفل أن يجد الأمان والحماية لأنه غير قادر على حماية نفسه"، مشيراً إلى ضرورة تأهيل الكبار عبر دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الأطفال واحترام حقوقهم بطرق تربوية سليمة "فمن يعتقد انه يؤدي حقوق الأطفال لمجرد تأمين احتياجاتهم المادية فهو بحاجة إلى الالتحاق ببرنامج عن حقوق الأطفال"، هذا بالإضافة إلى ضرورة زيادة نشر الوعي الحقوقي للطفل وتطبيق التعليمات والأنظمة التي تعطي الأطفال حقهم بصفتهم رجال المستقبل.

مؤكداً رصد حقوق الإنسان لحالات عضل ..الشريف لـ عكاظ:

أكثر حالات الطلاق بسبب عدم تعرف الشاب على الفتاة قبل الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٨٠٠.htm

لم يبتعد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف عن آراء من سبقوه عندما أكد على أن للمرأة الحق في إبداء رغبتها في الزواج الذي تريده، مشددا على أن هذا الأمر يساعد على بناء الزواج الناجح، مبينا أن الواقع المجتمعي والأعراف والتقاليد تقف عائقا أمام هذا الحق، وعزا أسباب النظرة المجتمعية ومنعها خطبة المرأة لنفسها لأسباب كالولاية أو النظر بعدم أحقيتها إبداء الرغبات وخصوصا الزواج.
وبين خطورة هذه النظرة فلربما تزوجت شخصا لا ترغبه ما يؤدي إلى فشل حياتها مع أن النظام الأساس لبناء الأسرة الطريقة المؤدية إلى تماسكها ومن الأخطار أيضا تفكك الأسر ولربما تربو الحالة وتصل إلى الطلاق، فأضرار المنع تنعكس على الأسرة ومن ثم المجتمع.
ولفت إلى أن اختيار المرأة الرجل الذي ترغبه كفيل لحل بعض مشكلات الطلاق، مشيرا إلى ضرورة الاستماع للولي فهو الأدرى منها بمعادن الرجال ولديه الخبرة أكثر من المرأة وإن كانت ذات مستوى عال من العلم.
وأضاف «مثلما يستشير الرجل أخواته وأمه في المرأة المتقدم لها فهن أدرى بالنساء وصفاتهن»، وبين الشريف أن ما رصده فرع الجمعية خلال الفترة السابقة كان في القضايا المركزة على عضل الأولياء.

المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة لـ عكاظ :

اليتيمات يعانين غياب التأهيل السليم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٧٣٦.htm

حوار :خالد الجابري

قال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم شديد العوفي إن قضايا العنف الأسري في المنطقة تشكل النسبة الأكبر بين القضايا الواردة إلى فرع الجمعية. وأكد العوفي في حوار مع «عكاظ» أن قضايا العنف ضد الخادمات لا تعدو كونها قضايا فردية لم تصل لمستوى الظاهرة. وأكد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة أن الجمعية رصدت قصورا في مستشفى الولادة والأطفال بالمدينة أدى إلى خطف الطفل أنس. إلى التفاصيل:

• هناك انطباع بأن الجمعية لا تتدخل إلا حين ورود شكاوى، كيف ترد؟

ـــ ليس بالضرورة أن تتدخل الجمعية بعد تلقي الشكاوى وإنما من خلال متابعاتها عبر قنوات أخرى.

• وماهي هذه القنوات؟

ـ الإعلام وماينشر فيه ومايتوفر للجمعية من معلومات من مصادرها الخاصة، وهناك التواصل عبر الإيميل الخاص بالفرع والفاكس والمقابلة الشخصية لتقديم الشكاوى مباشرة والجولات التي تبادر بها الجمعية كما أن هناك عددا من الأعضاء والعضوات والباحثين يتم تكليفهم بمتابعة مايرد للجمعية ودراستها وتقديم وجهة النظر ثم رفعها لنا للتوجيه بما يناسب القضية.

• ماهي الخطوات التي يتم بها قبول الشكوى لديكم؟

ـــ يتم ملء استمارة مخصصة لتقديم الشكوى يرفق معها مايخص الشكوى من أوراق ومستندات لدراستها ثم التواصل مع الشاكي أو مع الجهات التي تخصها الشكوى أما بزيارة ميدانية أو مخاطبة رسمية.

• هل تجدون تعاون من أسر المدينة في قضايا العنف الأسري والاعتداء على الأطفال ؟

ـ للأسف الشديد الأمر منقسم هناك أسر متعاونة وأسر لا تتعاون معنا ونحن نسعى من خلال التوعية وبث ثقافة حقوق الإنسان لتوعية الأسر من أجل القضاء على مثل هذه الإشكاليات التي هي غريبة على ديننا ومجتمعنا.

• شكلتم فريقاً يباشر القضايا ويسعى في حلها فهل جميعهم من المختصين؟

ـ نسعى لأن تكون الجمعية مكونة من جميع التخصصات النفسية والاجتماعية والفنية وجميع ما يساعد على مباشرة القضايا بشكل سليم وفي الأغلب الموجودون الآن من لديهم خبرة عملية في القضايا التي تباشرها الجمعية.

• هناك لجنة استشاريه تم تشكيلها من المركز الرئيس للجمعية في الرياض ماهي مهام هذه اللجنة؟

ـ اللجنة تضم أعضاء الفرع وهي مؤسسة حديثا ولها اجتماعات شهرية لدراسة القضايا التي ترد للفرع ووضع منهجية واستراتيجية للفرع لتحقيق أهدافه.

• ماهي نوعية القضايا التي ترد إلى الفرع وماهي نسبة العالي منها؟

ـ تتنوع بين أحوال شخصية، قضايا إدارية، أحوال مدنية، عنف أطفال، عنف أسري، قضائية، عمالية، ويشكل العنف الأسري ٦٠ في المائة من مجمل ما يرد إلينا وبخاصة العنف الموجه للنساء والأطفال.

• وكم عدد القضايا التي باشرتموها منذ افتتاح الفرع؟

ـ الفرع تم إنشاؤه منذ حوالى سبعة أشهر ويصل عدد القضايا التي وردت إليه منذ إنشائه حوالى ٤٠٠ قضية.

• ماذا عملتم في قضية الاعتداء على الخادمة الإندونيسية المعتدى عليها؟

ـ دعني أقول لك إن قضايا الاعتداء على الخادمات نعده من القضايا الفردية والتي لاتشكل ظاهرة ملموسة ولأسباب مختلفة قد يعود بعضها لسلوكيات الخادمات داخل المنزل والآخر إلى جهل بعض الأسر في التعامل السليم مع العاملة.
أما بالنسبة لقضية الخادمة الإندونيسية فقد باشرت الجمعية القضية منذ حدوثها وأرسلت الجمعية عضوة الجمعية شرف القرافي أكثر من مرة وزارت الخادمة وسجلت ملاحظاتها وقدمتها لنا ورفعنا تقريرا متكاملا للمقر الرئيسي للجمعية في الرياض.
كما زارت العضوة المكفولة في السجن والمتهمة بتعذيب خادمتها بعد تلقي الجمعية شكوى من أبنائها يفندون صحة واقعة اعتداء والدتهم على الخادمة وتم الاستماع لأقوال المكفولة وسنرفع تقريرا متكاملا عن ذلك لرئيس الجمعية.
• قضية خطف الطفل أنس كانت حديث المجالس على مستوى المملكة كيف باشرت الجمعية القضية وماهي أهم ماسجلته من ملاحظات؟
ـ باشرت الجمعية القضية منذ حدوثها من خلال عضو الجمعية الدكتور طلحة محمد غوث والعضوة شرف القرافي وتابعوا هذه القضية وقدموا تقريرا متكاملا حول مرئياتهم حيال هذه القضية ورفعنا تقريرا لرئيس الجمعية.
• هل رصدتم قصورا في المستشفى أسهم في عملية خطف؟
ـ نعم رصدنا قصورا ساعد في خطف الطفل أنس ورفعناه لوزارة الصحة ونحن على ثقة أن الوزارة ستصحح القصور حتى لا تتكر مثل هذه الحادثة المؤلمة.
• كيف قيمتم تفاعل الجهات المختصة مع قضية خطف الطفل وهل لاحظتم قصورا في ذلك؟
ـ أولا أود أن أقول إن الجمعية تشيد وتقدر موقف أمير منطقة المدينة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد في متابعته للقضية طوال أيامها واتصاله بأسرة المختطف والوقوف مع الأسره حتى انتهاء المشكلة وماشمله من اهتمام بالغ للطفل ووالديه. والأمير دائما مايقف مع الجمعية ويدعمها في حالات كثيرة تم الرفع بها إليه.
• نفذتم عددا من الزيارات الميدانية لعدد من القطاعات في المدينة ماهي نتائج هذه الزيارات وماهي أبرز ملاحظاتكم؟
ـ لمسنا صدى طيبا ولمسنا تحسنا في حل هذه الملاحظات بعد الزيارات الميدانية التي سوف تستمر.
• هل رصدتم هروب اليتيمات من الدور المخصصة لهن؟
ـ زارت الجمعية قريتي اليتيمات بناء على ماوصلنا من معلومات ورصدنا عددا من الملاحظات وتمت كتابة تقرير متكامل لأمارة المنطقة.
• ماهي أبرز هذه الملاحظات التي كانت فيما يقال إنها سبب هروب اليتيمات من القريتين؟
ـ عدم وجود تأهيل سليم لليتيمات وفقد في النواحي النفسية والاجتماعية والدينية هي التي ربما ساعدت على الهروب المتكرر.
• ماذا تم في قضية سكان محافظة المهد والذين أشتكى مايقارب ١٥ ألف منهم عن تعرضهم لخطر التلوث الناجم عن أعمال التعدين وأن هناك مايربو على ٨٠٠ حاله تراجع المستشفيات بسبب ذلك؟
ـ تم رفع تقرير متكامل لقضية مواطني محافظة المهد لرئيس الجمعية لاتخاذ اللازم والعمل على رفع الضرر مع الجهات المختصة.

مكمل لنظام حماية الطفل عضو مجلس الشورى بكري لـ عكاظ:

تشريع لحماية الأسرة من العنف والتحرش الجنسي والإيذاء النفسي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٧٢٨.htm

عبد الله الداني ـ جدة

اعتبر أعضاء في مجلس الشورى نظام حماية الطفل من الإيذاء نقلة نوعية في توفير الأمان الأسري في المجتمع السعودي.

وأكدوا لـ«عكاظ» أن الدولة تعطي كافة فئات المجتمع وخصوصا التي تحتاج إلى رعاية، العناية الفائقة والاهتمام الأكبر من خلال الحفاظ على حقوقهم وحمايتهم من الأذى.

الريادة والسبق

رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور طلال بن حسن بكري، أوضح أن المملكة رائدة وسباقة في مجال حماية المجتمع بشكل عام ومن يحتاجون للعناية الخاصة بشكل خاص.

وبين أن نظام حماية الطفل من الأذى سيرفع لمجلس الوزراء للموافقة عليه، وفي حال إقراره سيصدر مرسوم ملكي للبدء في تطبيقه، أما إذا لم يوافق عليه فإنه سيعود لمجلس الشورى لمناقشة أوجه الاختلافات، موضحا أبرز ملامح النظام توفير الحماية للطفل منذ كونه جنينا إلى أن يبلغ سن ١٨ عاما.

وكشف بكري، عن أن المجلس سيدرس نظاماً لحماية أفراد الأسرة يتضمن توصيف أنواع الإيذاء التي تلحق بالمرأة وكبار السن وضمان تأمين الحماية لهم، مع ترك تقدير العقوبة الواردة عند الإخلال بالنظام للمحاكم الشرعية المتخصصة.

وأوضح بكري، أن النظام سيكون مكملا لنظام حماية الطفل من الإيذاء ويتضمن في مواده توصيف أنواع الإيذاء الأسري من التحرش الجنسي، النفسي، الاجتماعي، والجسدي، لكنه لا يتطرق إلى زواج القاصرات، مرجعا ذلك إلى صعوبة تعريف القاصر، وكون النظام غير متعلق بالتكليفات والواجبات الشرعية.

وأفاد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفل بأن نظامي حماية الطفل والحماية من الإيذاء كانا في الأصل نظاما واحدا، بيد أن التوجيهات صدرت بإصدار كل منهما على حدة؛ لأن «الطفل الحلقة الأضعف في التكوين الأسري».

كبار السن والمرأة

بدوره، بين رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن نظام الحماية من الإيذاء يتضمن فصولا خاصة بكبار السن والمرأة، واصفا إياه بأنه الأكثر دقة وتوصيفا لأوضاع وأنواع الإهمال والإساءة وغيرها.

وقال إن النظام يسهم في وضع آلية للتصرف عندما تحدث حالات الإهمال، كما يمنع تداخل مفهوم الولاية عند حدوث الإيذاء ويضع النقاط على الحروف.

ونبه إلى أن النظام سيشمل الإيذاء النفسي والإهمال والحرمان من الأوراق الثبوتية ولن يقتصر على الإيذاء الجسدي، ما يجعل الأخذ ببنوده أمرا جديا لتلافي حصول العنف.

ودعا القحطاني إلى نشر الثقافة الحقوقية وتضافر الجهود ضمانا لتطبيق النظام بالشكل المطلوب، موضحا أن ذلك يتطلب وقتا لضمان نشر الثقافة وتغيير السلوكيات السائدة في المجتمع، منبها إلى أن النظام لن يلغي العنف الأسري والمشكلات الناجمة عنه كليا لكنه سيخفضها.

اهتمام كبير

وأشار عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور مازن خياط، إلى أن اللجنة تدعم بشكل أساسي قضايا المجتمع كالتي تتعلق بشؤون الطفل والمرأة وتوليها أهمية كبرى؛ لأن الدولة ترى أن الحفاظ على حقوق الطفل وحماية المجتمع من الآفات من أولوياتها.
وبين خياط، أن نظام حماية الطفل أخذ استقصاء لكافة الآراء وخضع لدراسات دقيقة بدءا بالجانب الشرعي فيما يتعلق بسن البلوغ والرشد وغير ذلك وعلاقة هذا الأمر بالتكليف وإيقاع العقوبات الشرعية بحقه، موضحا أن النظام راعى الفرق بين أن يكون الطفل في دار أيتام أو تحت تربية والديه مباشرة، كما يحدد طريقة الإهمال التي يتعرض لها الطفل.
وأشار إلى أن عددا من الجهات ذات العلاقة ومن بينها وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية شاركت في دراسة النظام، مبينا أن النظام بعد الموافقة عليه من المقام السامي سيعمم على الوزارات المعنية كل بحسبه.
واعتبر عضو مجلس الشورى دور وزارة الثقافة والإعلام والأجهزة الإعلامية التابعة للوزارات المختصة والجهات المعنية أساسي جنبا إلى جنب مع بقية الجهات، مثل هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان في التعريف بحقوق الطفل ونشر الثقافة الحقوقية.
وذكر أن النظام يهدف إلى نشر التوعية وتكثيفها قبل وقوع المشكلة، وهو المقصود من إصداره أساسا، بهدف منع تفاقم المشكلات وحلها قبل استفحالها، ما سيخفف من الآثار المادية والنفسية وما ينجم عنها.
وبين عضو المجلس أن نظام الحماية من الإيذاء سيرى النور قريبا، مشيرا إلى أنه سيوفر بعد الموافقة عليه واعتماده الحماية لكل أفراد الأسرة انطلاقا من توصيف أنواع الإيذاء وتصنيفها.

مصلحة الطفل

أما رئيس لجنة الشؤون الإسلامية في مجلس الشورى الدكتور عازب آل مسبل، أوضح أن نظام حقوق الطفل يحرص على ضمان ما فيه مصلحة للطفل دون مساس بالأحكام الشرعية.
وقال: لدينا أنظمة شرعية وحقوق جنائية تختلف عما هو موجود في الخارج، «هؤلاء ربما يمنعون حقوق البالغين ١٥ بحجة أنه مازال قاصرا، كما يلغون مسؤوليته في حالة ارتكابه جنايات بحجة عدم بلوغه سن ١٨، وهذا مخالف للشرع».
وأضاف «نحن نلتزم بالشريعة أولا وما كان فيه مصلحة للطفل فإنه يؤخذ به، مع التأكيد على أنه يجب أن يقدم ما وردت فيه الأحكام الشرعية».
من جانبه، شدد رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي، أن النظام لن يكون عقابا للمتعرضين للطفل بقدر ما هو وسيلة توعوية للمجتمع بخطورة أذية الأطفال وتوضيح كيفية التعامل معهم، الأمر الذي يوفر الحماية لهم.
وأكد أن المملكة تأتي ضمن دول قليلة في إصدار نظام لحماية الطفل، مشيرا إلى أن النظام رتب قضايا حماية الطفل، مشددا على ضرورة توفير التوعية الإعلامية.
وأضاف «ليس القصد من إصدار النظام معاقبة من يتعرض للطفل بأذى، وإنما توعية المجتمع بأن أذى الأطفال يؤثر عليهم، بدليل أن كثيرا من بنوده تناولت دور وسائل الإعلام في إضفاء الوعي اللازم.
وأوضح الشدي أن النظام لا يتضمن آلية معاقبة الطفل حين ارتكابه جرائم تستدعي العقوبة، «فهناك نظام الإجراءات الجزائية الخاص بذلك»، مستدركا «النظام يحمي الطفل إذا تعرض للإيذاء من طرف آخر».
وأكد رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى، أن معظم الحالات الخاصة بإيذاء الأطفال لن تصل إلى القضاء على ضوء مواد النظام، معتبرا أن أكثر الحالات تقع بغير قصد.
وأشار إلى أنه في هذه الحالة يخضع المتسبب في الإيذاء للتوعية وفي حال تطور القضية تحال إلى القضاء ليحدد القاضي العقوبة التعزيرية بحسب الوقائع.
وبين أنه بعد صدور النظام سيكون هناك تنسيقا مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لمعرفة مايتخذ على ضوء مواد النظام كل بحسبه.

نتاج توصيات

من جهته، أوضح الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر السويلم، أن نظام حماية الطفل من الإيذاء كان نتاجا لتوصيات ندوة عقدتها اللجنة في الرياض بإيعاز من المجلس الأعلى للطفولة.
وبين أنه تم تشكيل لجنة من خبراء سعوديين وجهات أخرى ذات علاقة، فضلا عن المهتمات والمهتمين بحقوق وقضايا الطفل.

وأفاد بأن المجلس وجه برفع المرئيات حيال النظام للمقام السامي، وتتضمن تكوين لجنة من جهات وقطاعات عديدة منها وزارتي الداخلية والعدل، ثم وافق المقام السامي في نفس العام على تشكيل لجنة تعد النظام وآلية تنفيذه.
وذكر أن اللجنة عقدت اجتماعات مع أعضاء اللجان التي أخذت تجارب الدول العربية وغيرها في هذا المجال، كما تمت دراسة الأنظمة وتكليف خبير سعودي في إحدى الجامعات المحلية لإعداد هيكل للنظام ثم رفع للمقام السامي؛ لأخذ التوجيهات ثم أحيل لهيئة الخبراء لمزيد من الدراسة مع الجهات ذات العلاقة، وبعد ذلك أحيل لمجلس الشورى.
وأفصح أن المفترض إعادة النظام بعد الموافقة عليه إلى اللجنة الوطنية للطفولة لوضع آلية تنفيذ خاصة به.

شمس
شبابية . منوعة . سعودية .

معلمات الروضة هدف حقوقي

المصدر: جريدة شمس الخميس١٦صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣٥
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢٣٨٧

الخبر. شمس
نظم قسم الطفولة بالفرع النسائي لجمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، ورشة عمل تدريبية عن حقوق الطفل، استهدفت المعلمات والمربيات في رياض الأطفال بقسم رياض الأطفال بجمعية فتاة الخليج بالخبر.
وسعت الدورة لتوعية المستهدفات بحقوق الطفل وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل وأهمية تفعيلها في برامج الأطفال والعمل على دمج بنود الاتفاقية في كافة برامج التدريب للأطفال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الشورى يفتح أبوابه لاحتواء قضية مستويات ٢٠٠ ألف معلم ومعلمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٠/٠١/٢٠١١/article_٤٩٤٠١٥.html

خالد الجعيد من الطائف

يعتزم مجلس الشورى عبر لجنة حقوق الإنسان والعرائض ــ فتح أبوابه من أجل دراسة واحتواء قضية المستويات الوظيفية لأكثر من ٢٠٠ ألف معلم ومعلمة، تضرروا من تعديل مستوياتهم الوظيفية وفق المادة ١٨ / أ، حيث من المنتظر أن ينظر المجلس في قضيتهم ــ التي أسدل ستارها قضائياً أمس الأول بعدما استمرت ٩٧٤ يوماً ــ وحيثياتها لدراستها والبت فيها وفقاً لشكواهم الوظيفية المُزمع تقديمها إلى رئيس المجلس .

وأكد لـ "الاقتصادية" سليمان الزايدي عضو مجلس الشورى أن المجلس سينظر في رسالة المعلمين والمعلمات التي تعبر عن حالهم الوظيفي، وتوضحه توضيحاً كاملاً، مشيراً إلى إضافة وضع حيثيات القضية عبر الرسالة .

ويأتي ذلك التوجه بعدما حسمت محكمة الاستئناف في الرياض الحكم في القضية، وصادقت أمس الأول ــ وفقاً لما أكده لـ "الاقتصادية" أحمد المالكي محامي المعلمين والمعلمات ــ على حكم المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة ــ الذي صدر في جلسة الإثنين السادس من تموز (يوليو) عام ٢٠٠٩ م ــ بصرف النظر عن قضية مستويات المعلمين والمعلمات بشأن طلب الفروقات المادية والدرجة الوظيفية المستحقة، والاكتفاء بالتعديل على المستويين الخامس والرابع وفق المادة ١٨ / أ من نظام الخدمة المدنية، واستناداً للأمر السامي الكريم رقم ١٦٥٠ / م ب، في ٢٦ – ٢ - ١٤٣٠هـ، مشيراً إلى أن صك التمييز يتعلق بأهم ملف للقضية في حين تبقى ملف أخير بانتظار الحكم فيه من محكمة الاستئناف خلال الأيام القليلة المقبلة، موضحاً ــ في الوقت ذاته ــ أن الأحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية العليا في الرياض تعتبر نهائية وواجبة التنفيذ، لافتاً إلى عدم إمكانية الطعن فيها، إلا عن طريق الاعتراض للمقام السامي، وصدور أمر بالنظر في القضية من جديد، وأكد المحامي المالكي أن المحكمة الإدارية العليا ليس من بين اختصاصاتها النظر في الطعون ضد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الإدارية، مبيناً أن الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف وتسلم صكه أمس الأول من المحكمة كان بحق الملف الأهم في القضية، وعن معنى الحكم "بصرف النظر عن القضية" قال المحامي المالكي: إن ذلك يعني تحقق الشكلية فيها، في حين تم صرف النظر عن موضوعها، وبالتالي رفض الدعوى وهو الرفض الموضوعي، لافتاً إلى أن الرفض الشكلي لها يعني عدم قبول القضية من الناحية الشكلية لانتفاء تحقق شروط رفع الدعوى .

وعلى نطاق حقوقي آخر أكد لـ "الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، أن قضية المعلمين والمعلمات إذا بني الحكم فيها على أسس سليمة من الناحيتين النظامية والموضوعية وقال القضاء فيها كلمته النهائية فينبغي احترامه، مشيراً إلى إمكانية النظر في أسباب الحكم ومنطوقه وما بني عليه، من أسباب نظامية وموضوعية، عندها لا بد من الاقتناع، مستثنيا ما يشوب الحكم من "بعض العوار في أسبابه" فعند هذه الحالة يلجأ المتضررون إلى جمعية حقوق الإنسان لمساعدتهم في الحصول على حقوقهم، مبيناً أن اللجوء للجمعية يعتمد على طبيعة الحكم الصادر من ناحية انتهائه وعدم وجود درجة قضائية أعلى يلجأ لها المتضررون، وأضاف الدكتور القحطاني أنه عند عدم الاقتناع بالحكم لعدم أخذه في الاعتبار حقوق المتظلمين فيتم الرفع من قبل المتضررين لولي الأمر لإعادة النظر في القضية ودراستها من جديد.

الاختبارات تحرم حارس أمن من راتبه .. والشركة ترد :بلاش لقافة

المصدر: جريدة شمس الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣٦
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢٤٦٩

مكة المكرمة. فواز العبدلي

لم يكن الشاب ياسر يتصور أن اجتهاده وحرصه على إكمال تعليمه وأداء اختبارات نصف العام بإحدى المدارس الثانوية سيكون سببا في حرمانه من راتبه «الرفيع» من عمله حارسا للأمن في إحدى الشركات بحجة الغياب، بل الطرد من الوظيفة لـ«تسيبه»، على الرغم من استئذانه من رئيسه المباشر الذي شجعه ودعمه معنويا، وهو ما يعد مخالفة واضحة للنظام الذي يسمح للموظفين بأداء الاختبارات المدرسية أو الجامعية دون أن يتضرروا بوقف رواتبهم أو الخصم منه.

وكان الشاب ياسر عبدالعزيز «١٩عاما» الملتحق بالشركة «تحتفظ شمس باسمها» منذ شهر ونصف الشهر راجع الإدارة أمس الأول بعد أن علم أنها بدأت في صرف رواتب الحراس المتأخرة عن الشهر الماضي، إلا أنه فوجئ بأن اسمه لم يرد في الكشوفات، بسبب غيابه، فحاول عدة مرات مع المسؤولين في الشركة للمطالبة به خاصة أنه يعول عليه كثيرا في مساعدة والديه المسنين وإخوته الصغار لكن دون جدوى.

وأضاف أن الإدارة المالية طلبت منه مراجعة مدير شؤون التوظيف بالشركة الذي أكد له عدم استحقاقه لأي مبلغ، بل دعاه للمطالبة به من رئيسه المباشر الذي سمح له بالغياب وليس من الشركة: «حاولت أن أوضح له أن هذا الراتب عن الشهر الماضي ولكن لم يستمع لي، بل أخبرني بأني متسيب عن العمل وأن هناك ملاحظات كثيرة على عملي؛ لذلك لم أجد مفرا من الاعتصام أمام مبنى الشركة حتى أجد حلا لهذه المشكلة فهو لا يقدر أن يعود إلى منزله دون هذا الراتب، فهناك الكثير من الالتزامات عليه إضافة إلى مصاريف الدراسة».

وتساءل: «هل هذا جزاء من يحاول أن يكمل تعليمه: «وجدت العون والدعم من رئيسي المباشر، لكن آخرين لم يهتموا للأمر، بل اعتبروا مذاكرتي تسيبا واستهتارا بالعمل».

من جانبه رفض مدير شؤون الموظفين التعليق لـ«شمس» على مشكلة الشاب واكتفى بإلقائه درسا في كيفية تجنب الخوض في الموضوعات التي قد تسبب حرجا للصحافة. وختم حديثه بالقول: «دعوا الخلق للخالق.. وبلاش لقافة».

من جهته أكد المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة عضو مجلس الشورى المدير العام لإدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة سابقا سليمان الزايدي لـ«شمس» أن القرار الوزاري ينص على أن من هم على رأس عملهم يجوز لهم التغيب أوقات الامتحانات دون المساس بمستحقاتهم المالية كاملة على أن يقدموا مشهدا يوضح فترة تغيبهم للامتحانات.

وأضاف أن القرار شدد على أن تراعي الشركات والمؤسسات وكل الجهات ذات العلاقة مثل هذه الفئات والتقيد بالأنظمة حتى لا تكون عُرضة للعقاب والجزاء.

وأوضح الزايدي لـ«شمس» أن جمعية حقوق الإنسان ستناصر الشاب استنادا إلى حقه بناء على القرار الوزاري، مشيرا إلى أهمية حماية هذا الشاب وغيره من طلاب وطالبات العلم .

امرأة بين كل ٤ أشخاص ..إنشاء ٨ مراكز لرعاية ٤ آلاف مصاب بالإيدز

مرضى الإيدز .. معزولـــــون .. منبوذون .. وحقوقهم غائبة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢١/Con٢٠١١٠١٢١٣٩٦٠٣١.htm

إبراهيم القربي، أسماء الغابري ـ جدة، حسن النجراني ـ المدينة المنورة

تجاوز عدد مرضى الإيدز الـ١٥ ألف مصاب بينهم ٤ آلاف سعودي، وفقا لإحصائيات جمعية مرضى الإيدز قبل عامين، فيما قدرت نسبة ارتفاع المصابين بـ٢٠ في المائة سنويا.

وذكرت الدكتورة سناء فلمبان مدير عام برنامج الإيدز والمشرفة العامة على قسم المناعة في وزارة الصحة ورئيسة مجلس إدارة جمعية الإيدز في منطقة مكة المكرمة، أن عدد الحالات التراكمية المكتشفة بين السعوديين منذ العام ١٩٨٤م وحتى نهاية ٢٠٠٩ م، بلغ ٤٠١٩ حالة، وأن إجمالي عدد الحالات المكتشفة في العام الماضي كان ١٢٨٧حالة منها ٤٨١ حالة من المواطنين، ونسبة إصابة الرجال إلى النساء أربعة رجال مقابل امرأة، لافتة إلى أن الزيادة في اكتشاف الأعداد المصابة بالإيدز لا تعني زيادة معدل الإصابة في المجتمع، بقدر ما تعني أنه تم التوصل من قبل الجهات الصحية إلى اكتشاف الحالات التي تحمل الإصابة، وبالتالي إحالة الأفراد إلى تلقي العلاج في المراكز المتخصصة قبل تدهور الجهاز المناعي.

هذه الإحصاءات تضع هذه القضية في مواجهة المسؤولين في وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان من ناحية تقديم الدعم والرعاية لهذه الفئة وتوظيفهم، والجهود المبذولة في سبيل مكافحة انتشار المرض، والخطط الرامية لسد النقص في وسائل العلاج، والتوعية بكيفية انتقال المرض، وتغيير نظرة المجتمع لمرضى الإيدز التي تصمهم بالعار، وضرورة التواصل معهم لإخراجهم من عزلتهم ما يخفف من معاناتهم النفسية، فضلا عن رصد قضايا التزوير والتلاعب في بيانات المرضى، والنقص في إمكانيات رعايتهم على مستوى المملكة، وتزويج مرضى بزوجات صحيحات، إضافة لمشكلات أخرى تتعلق بقضايا الطلاق وانتشار العدوى.

انتقال المرض

عن الكيفية التي ينتقل بها مرض الإيدز، أوضح الدكتور يسري طه (استشاري طب الأسنان في أحدالمستشفيات الخاصة في جدة) أن المرض ينتقل عن طريق الدم، ونقل الدم الملوث والإبر التي يتعاقب على استخدامها مدمنو المخدرات باعتبارها من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى الإصابة بالإيدز، مشيرا إلى أن الخوف الموجود لدى المجتمع من مرض الإيدز ناتج عن عدم الوعي والمعرفة بأبعاده، وبالتالي طرق انتقال المرض، لأن هذا المرض لا ينتقل عن طريق الهواء ولا الماء ولا الملامسة ولا حتى الأكل.

ورشة تدريبية

وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة إنتشار الإيدز، تبحث ورشة تدريبية بعد غد في جدة، في كيفية التفاعل الإيجابي مع قضايا الإيدز، والتعامل مع الحالات النفسية المصاحبة للإصابة بالفيروس، والمعايير المهنية والأخلاقية للتعامل مع المصابين بالمرض.

وتكشف الورشة التي ستنعقد تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية وإشراف الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، بالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأسباب الكامنة وراء تفاقم وباء الإيدز، فيما تلقي الورشة الضوء على الأعراض المرضية للمرض وطرق انتقاله وأساليب الوقاية منه، وتوضيح الفرق بين حامل الفيروس والمريض بالإيدز، ومحاربة الوصم والتمييز ضد المتعايشين مع الفيروس وحماية

وتعزيز حقوقهم، ذلك أن الوصمة المصاحبة للإصابة بالمرض، والخوف من الرفض من أفراد المجتمع هو ما يكمن وراء عدم إقبال المصابين على العلاج أو تقدم أفراد المجتمع لمراكز الفحص والمشورة، كما أكد ذلك وكيل وزارة الصحة الدكتور زياد ميمش، مشيرا إلى أن هذا الخوف من الوصم والتمييز لا يقتصر على الوضع المحلي، وإنما هو أحد المعوقات العالمية أمام تمكين المصابين بالإيدز من الحصول على العلاج.

غياب المعلومات

للوهلة الأولى يبدو غياب المعلومات الدقيقة عن مرضى الإيدز، وعدم إفصاح بعض الجهات عن عرض بيانات عن مرضى الإيدز أو إحصائيات عن عددهم، في إشارة منها لخصوصية هذه الأرقام، وهذا ما يؤكده كل من الدكتور محمد سالم العوفي المشرف على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث باسم الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة عبد الرزاق حافظ، حيث أشار العوفي إلى أن جمعيته لا تملك أرقاما أو إحصائيات حول أعداد مرضى الإيدز في المنطقة، وأنه لم يحضر إلى المكتب أي مريض أو أسرته لطلب المساعدة أو التظلم من أية جهة، فيما نفى عبد الرزاق حافظ أن تكون لدى إدارته إحصائيات في هذا الشأن.

وتعود الدكتورة فلمبان إلى توضيح أن رسالة الجمعية تكمن في نشر الوعي الصحي عن الإيدز وإزالة الوصمة عن المرضى وتغيير الآراء المسبقة عنهم، وتعديل السلوكيات غير الآمنة لدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة، ودعم المصابين وأسرهم ماديا واجتماعيا وصحيا ونفسيا، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية للمتعايشين مع فيروس الإيدز، وإقامة الشراكات مع القطاعات المختلفة لدعم المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى، وإيجاد الحلول المناسبة لما يواجه المتعايشين مع فيروس الإيدز من معوقات مادية واجتماعية، ومساعدة المرضى في الحصول على التأهيل المهني وتطوير المهارات الحرفية لديهم بتقديم دورات تدريبية وإقامة مشاريع وظيفية لهم مع توعية الجهات المعنية بجدوى وسلامة توظيف المصابين في أعمال غير ناقلة للعدوى، وإجراء البحوث المجتمعية التي تحدد مسار فيروس الإيدز في المجتمع والآثار المترتبة عليه، وتنفيذ برامج الوقاية وتهيئة المتعايشين للزواج نفسيا واجتماعيا وماديا وصحيا عبر برنامج التنسيق لمن يرغب في الزواج، وإحالتهم للطبيب المختص لتقييم الوضع الصحي لهم، فيما تنظم مجموعات الدعم النفسي عدة لقاءات بين المتعايشات والمتعايشين مع المرض لتحسين الحالة النفسية لهم وبناء قدراتهم، وإزالة الضغوط عنهم وتقديم الهدايا العينية تشجيعا لهم في كل زيارة، وتوفير بعض الأدوية والعلاجات ومواد التعقيم والتطهير اللازمة لعدد من الأسر لمنع انتقال الإصابة بالمرض، والتنسيق مع بعض الجهات لوضع آلية عمل لخدمة المصابين وأسرهم وتوزيع المطويات التوعوية خلال الجولات الميدانية في الأسواق وتجمعات الشباب، إلى جانب المحاضرات لتعريف أفراد المجتمع بطرق الإصابة بالفيروس، وكيفية انتقال العدوى للبقاء بعيدا عنها، ونوعيات السلوكيات الخاطئة التي تؤدي إلى التعرض إلى نقل العدوى مثل الجنس غير المحمي مع المصاب بالإيدز، وأهمية إجراء الفحص الطبي لمعرفة الوضع الصحي عن المرض، وبالتالي عدم تدهور الجهاز المناعي، وتكثيف وتفعيل برامج وأنشطة مكافحة الإيدز في الرصد، والمراقبة الوبائية، والكشف المبكر عن الإصابة بالإيدز والأمراض المنقولة جنسيا، والتي تجعل حاملها أكثر عرضة للإصابة بفيروس الإيدز، نظرا لأن من شأن التقرحات والجروح اختراق فيروس الإيدز للغشاء ودخوله إلى جسد الشريك الآخر.

كما أن برامج تقليص الأضرار المصاحبة لاستخدام المخدرات بالوخز، حرصا على عدم نقل العدوى إلى الآخرين، تعتبر من البرامج التي تنفذ عالميا، لأهميتها في الحد من انتقال العدوى من المصاب بفيروس الإيدز إلى الآخرين ممن يتشاركون معه في استخدام الإبر المشتركة، مثلما تعتبر برامج التوعية والتثقيف المرتبطة بطبيعة انتشار العدوى ونمط الوباء والموجهة إلى أفراد المجتمع بشكل عام أو المتعايشين مع فيروس الإيدز، من أهم المواضيع التي يجب التركيز عليها لتوضيح ضرورة الفحص المبكر عن الإيدز والبعد عن طرق انتقال العدوى وتوضيح أهمية المحافظة والمداومة على المتابعة الصحية، وأخذ العلاج بشكل مستمر، حرصا على عدم تدهور الجهاز المناعي وازدياد تكاثر الفيروس في الدم بشكل يجعل المصاب أكثر قابلية لنقل العدوى للآخرين بأي من طرق الإصابة، مشددة على أهمية العمل الدؤوب على استمرارية تنفيذ منظومة متكاملة من البرامج الوقائية التي تستهدف الأفراد في المجتمع عموما والشباب خصوصا، والتوسع في سبل وأنشطة مكافحة الإيدز بمشاركة الجهات ذات العلاقة، وتوفير أحدث الوسائل العلاجية، والتركيز على متابعة أنشطة المراقبة الوبائية، وبرامج المشورة، والفحص الطوعي، والتوعية الصحية، وتعديل السلوكيات الخطرة، ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا، وتنفيذ برنامج منع انتقال العدوى من الأم للجنين والأطفال، والتأكد من سلامة الدم المنقول، ومكافحة العدوى في المؤسسات الصحية، ومنع وفادة المرض من خلال مراكز العمالة الوافدة وعمل المسوح الدورية المستمرة.

إجبار المريض على العلاج

أما لماذا لا يتم إجبار مرضى الإيدز على تناول الأدوية ومواصلة العلاج، فتوضح الدكتورة سناء أنه لا يمكن إجبار أي شخص على أخذ العلاج، ولكن يمكن التعامل معه عن طريق الإقناع بأهمية الاستمرار على أخذ العلاج لعدم تدهور الجهاز المناعي وضرورة المحافظة على عدم نقل العدوى إلى الشريك المباشر، لافتة إلى أن بعض الحالات قد لا تستجيب بشكل دائم ومستمر نتيجة الحالات النفسية التي قد تطرأ عليهم، وهنا تكمن أهمية متابعة الحالات من النواحي النفسية وتقديم الدعم المناسب لهم.

وأشارت في سياق ذلك إلى أن وزارة الصحة تعمل على توفير مراكز الفحص والعلاج والمشورة وتدريب الكوادر التي تعمل فيها، ولكن لا تستطيع إجبار الأفراد على مراجعتها والاستمرار على أخذ العلاج، بل تعمل على نشر الوعي الصحي بضرورة أخذ الحيطة من طرق الإصابة بالمرض، ومتابعة المصابين بالإيدز في مراكز العلاج والمحافظة على وضعهم الصحي، فيما تعتمد الجمعية في مواردها المالية على ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض القطاعات الحكومية، إضافة إلى بعض التبرعات الفردية، ما يمكن الجمعية من الاضطلاع بدورها تجاه المصابين.

تغيير نظرة المجتمع

ومن جانبه، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة حسين بن ناصر الشريف أنه سبق أن تقدمت الجمعية بمشروع نظام مرضى الإيدز، بمشاركة عدة جهات من أكاديميين وأطباء وجهات حكومية وجمعية مرضى الإيدز، بهدف توضيح ما لهذه الفئة من حقوق وما عليها من واجبات، وقد تم رفع الأمر لمجلس الشورى، معربا عن أمله في اعتماد هذا النظام ليكون واقعا ملموسا في المجتمع، مؤكدا أن لمرضى الإيدز حقوقا كثيرة مثلهم مثل غير المصابين وهذه الحقوق تتعلق بالعمل والعلاج ذلك أن مريض الإيدز عضو فعال داخل المجتمع، طالما التزم بطرق الوقاية من نقل المرض، لافتا إلى أن جمعية حقوق الإنسان تدعم عملية توعية المجتمع بحقيقة مرضى الإيدز حيث إن الفكرة السائدة لدى كثير من أفراد المجتمع أن مريض الإيدز شخص ارتكب خطيئة وأنه يتحمل هذا الإثم، رغم أن كثيرا من الدراسات أكدت أن نسبة كبيرة من المرضى أصيبوا بالمرض نتيجة أخطاء نقل دم إما في المستشفيات أو بشكل مباشر، خاصة المواليد الذين أصيبوا بالمرض بسبب إصابة أحد الأبوين فولدوا وهم يحملون الفيروس، مشيرا إلى أهمية تغيير نظرة المجتمع الدونية أو الاحتقار أوحتى النبذ لهذه الفئة على أنهم ضحايا، فالكثير من المصابين بالإيدز لم يقترفوا ذنبا حتى يحملهم المجتمع جرما لم يرتكبوه، وأن مريض الإيدز كما ثبت الآن مجرد شخص عادي يستطيع أن يتعايش ويتواصل مع المجتمع ويجب التعامل معه بلا خوف أورهبة بالغة تجاهه، طالما التزمنا نحن والمصاب بطرق الوقاية من نقل المرض، كما أن له الحق في العمل وحق ممارسة الأنشطه المجتمعية الأخرى، والحق في تقديم الرعايا الصحية له على أكمل وجه، مؤكدا أن هذه الحقوق ترعاها جمعية حقوق الإنسان.

غياب الجمعيات المتخصصة

وحول مدى كفاية الخدمات المقدمة لمرضى الإيدز، انتقد أستاذ علم الاجتماع في جامعة طيبة في المدينة المنورة الدكتور حسن الذبياني الجهات ذات العلاقة، لعدم اهتمامها بالنواحي الصحية لمرضى الإيدز وعدم توظيفهم أو حتى تقديم المساعدة لهم، لافتا إلى أن غياب الجمعيات المتخصصة في مرضى الإيدز، جعل الإفصاح عن هؤلاء المرضى أمرا لا يقبل النقاش باعتبار أن الإفصاح عنهم مدعاة للفضيحة في مجتمع عرف بالضبط الاجتماعي باعتباره ثقافة مجتمعية، ودستورا غير مكتوب يتعلق بسمعة الفرد، داعيا المؤسسات المدنية للاضطلاع بدورها، وتجهيز الأدوات اللازمة لاستقبال المرضى وإيجاد حلول وظيفية واجتماعية لهم، وتأهيل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين لمساعدتهم على تجاوز محنتهم.

وعما إذا تم اتخاذ عقوبات بحق أي مستشفى أو مستوصف في القطاعين العام والخاص لرفضهم التعامل مع مرضى الإيدز، أكد أن وزارة الصحة تنبه منسوبيها عموما وبالخصوص جميع العاملين في مجال الإيدز من خلال التعاميم المختلفة؛ بأن يتم التعامل مع الحالات المصابة بسرية تامة جدا، ومن خلال الأرقام الكودية التي تتبع لكل منطقة، وعدم الإفصاح عن أية معلومات سرية تخص أي مصاب إلا للجهات المختصة فقط وفي أضيق الحدود، مع ضمان استمرار السرية في جميع المكاتبات بخصوصهم، فضلا عن أن العلاج الخاص بفيروس الإيدز لا يتوافر إلا في مراكز المعالجة الخاصة في الوزارة، لأهمية التعامل معه وتداوله في مراكز محددة وبشكل سليم، ويتم صرفه من قبل الأطباء المتخصصين مع متابعة المريض ومفعول الدواء ومستوى المناعة ونسبة الفيروس في الدم طوال فترة العلاج.

وعن الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الوزارة بالتنسيق مع الداخلية (الجوازات) لكبح تدفق دخول مرضى وحاملي مرض الإيدز، وتفسير ظهور حالات استخرجت لها إقامات وهي تحمل مرض الإيدز أو مصابة به، أكد أنه يتم فحص جميع القادمين للعمل قبل الدخول إلى البلاد والتأكد من عدم حملهم لفيروس الإيدز، كما تتم إعادة الفحص قبل إصدار

الإقامة، فيما توجد إدارات معنية بمتابعة أداء القطاعات الصحية المختلفة، وفي حال ثبوت أي تجاوزات يتم التعامل معها بشكل رسمي وحسب كل مخالفة.

حقوق مرضى الإيدز

تضمن مشروع نظام مرضى الإيدز الذي رفع إلى وزارة الصحة منذ أكثر من عام ١٥ مادة تنص على حقوقهم، مكافحة المرض، بيان وسائل انتقاله، طرق الوقاية منه، الحث على تجنبه، إنشاء مركز وطني أو مكتب في وزارة الصحة للوقاية من الأمراض السارية، وتحويل الأشخاص المشتبه بهم أو المصابين بهذا الفيروس إلى الجهة التي يحددها المركز أو المكتب، على ألا يخل ذلك بوجوب تقديم العناية الطبية اللازمة والفورية لهؤلاء المرضى.

ونص النظام على أنه لا يجوز إفشاء سر المريض إلا للأشخاص الذين يحددهم المريض، أو للجهة الطبية أو القضائية المختصة، وأنه في حالة رفض المريض المشتبه بإصابته إجراء الفحص، يعد محضر بذلك يرفع للجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية، وفي كل الأحوال يجوز للجهة الحكومية الطبية المختصة إجراء الفحص على أي شخص ترجح دلائل إصابته بفيروس الإيدز، بقصد التأكد من خلوه من الفيروس وتقديم الرعاية الطبية له، وضمان عدم انتقال مرضه إلى غيره.

كما لا يجوز لأي طبيب أو جهة طبية أو إسعافية أو ما في حكمها الامتناع عن تقديم العناية الطبية اللازمة لأي مصاب، فيما تتخذ وزارة الصحة الإجراءات اللازمة لفحص القادمين إلى البلاد بقصد الإقامة فيها، وذلك للتأكد من عدم إصابتهم بفيروس الإيدز.

تفسير خاطئ ل القوامة و عقدة نفسية من تروس المرأة للرجل

تكافؤ الفرص بين الجنسين.. النظام بدون تطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥١
http://www.alriyadh.com/٢١/٠١/٢٠١١/article٥٩٦٧٧٤.html

الرياض، تحقيق - هيام المفلح

تعوّل المجتمعات الإنسانية والمتحضرة على دور المرأة الفاعل في المشاركة ببناء المجتمع جنباً إلى جنب مع شقيقها الرجل؛ لذا يرون في مبدأ «تكافؤ الفرص» بين الجنسين على أرض الواقع شرطاً أساسياً للحصول على النتائج الايجابية المرجوة، فهل يوجد فعلاً في مجتمعنا السعودي تطبيق فعلي لهذا المبدأ، أو لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع؛ نظراً للفروقات الجوهرية بين طبيعة المرأة وطبيعة الرجل.. وجهات نظر متشابكة جمعناها في سلة واحدة .

إتاحة الفرص !

بدايةً يعتبر الأستاذ «حسن الشيخ» -عضو هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة- مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في العمل والإدارة مبدأ غير واقعي، داعياً إلى استبداله بمصطلح «إتاحة الفرص»، منطلقاً من اعتقاده بأنّ مفهوم (تكافؤ الفرص) أكثر المفاهيم بريقاً ولمعاناً لكنه غير مجد في التطبيق، بينما (إتاحة الفرص) يترك الحرية تامة حتى يصل الرجل المناسب للمكان المناسب .

وقال:»نحن لا نعطي فرصاً متساوية لعدد من الموظفين المختلفين، ولا نقدم وظيفة عالية، وذات مهارات معقدة، لموظف لا يمتلك مهارات العمل لها، بحجة تكافؤ الفرص .«

اختلاف تكامل وتنوع

ويرى «أ.د.عبد الرزاق الزهراني» -أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام ورئيس الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- أنّ الفرص بين الجنسين ليس من المناسب أن تكون متكافئة في محيطنا الاجتماعي والتربوي؛ لأنّ هناك استحالة في المساواة بينهما، فالرجل والمرأة جنسان مختلفان، والاختلاف بينهما اختلاف تكامل وتنوع، وليس اختلاف تضاد، وهذا ما تؤكد عليه الثقافة والتعاليم الإسلامية، مشيراً إلى أن الاختلاف النوعي بينهما يترتب عليه اختلاف في الوظائف والأدوار، ولهذا كانت وظيفتها الأولى تتركز في الأمومة، ومن أجل تلك الوظيفة جعل الإسلام الجنة تحت أقدام الأمهات، وأعطى الأم ٧٥% من أحقية الصحبة، ولهذا جعل الإسلام مهمة الإنفاق تقع على عاتق الرجل، لأنه لا يتعرض للتغيرات البيولوجية التي تتعرض لها المرأة، ومما يؤسف له أن بعض الاتجاهات في الحضارة المعاصرة تحاول أن تتجاهل تلك الاختلافات، وتحاول أن تساوي بين الرجل والمرأة في كل شيء، حتى في حضانة الأطفال وتنظيفهم، وهذا اتجاه مخالف للفطرة، ومخالف للمنطق والعقل .

نموذج للتطبيق

من جهة أخرى تقر «د.سهام العيسى» -مديرة الابتعاث في جامعة الأميرة نورة- بوجود مبدأ تكافؤ الفرص لدينا في مجال الابتعاث تحديداً، فالمبدأ «قوامه المساواة بين المرأة والرجل في مجتمعنا»، وهذا ما تطبقه وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية في مجال الابتعاث، مؤكدة على أن بعض الجامعات السعودية راعت طبيعة عمل المرأة وارتباطها بأسرتها التي تكون أحياناً سبباً في عدم رغبتها للسفر للخارج؛ لذا طبقت في هذه الجامعات آلية الإشراف المشترك، مطالبة وزارة العمل بسن قوانين مناسبة للنساء اللاتي يعملن في القطاعات المختلطة، وكذلك إيجاد آلية لعدم إجحاف حقوق المرأة وعدم مساواتها بالمردود المالي للرجل .

موضوع شائك

وعلى الصعيد العملي ترى «د.ماجدة بنت إبراهيم الجارودي» -عضو هيئة التدريس بقسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود- أنّ مناقشة التمييز بين الجنسين موضوع شائك ويتشعب الخوض فيه ليشمل كافة الأصعدة، فإذا تم نقاش الموضوع من ناحية إدارية فإننا لا يمكن أن نقول أن هناك تمييزاً حقيقياً بين الجنسين، ذلك أن قوانين التعيين لدينا في المملكة لا تفرق بين الجنسين في المراتب الوظيفية إلا فيما تدخل فيه الخصوصية في المراتب، مشيرةً إلى أنّ الأشخاص المعينين -مثلاً- على مرتبة واحدة يستلمون نفس المخصصات المحددة من قبل الدولة للمرتبة، فالاثنان متساويان في المرتب الذي يتم استلامه لمن تم تعيينه على المرتبة بغض النظر عن كونه أنثى أم ذكراً، فمن الناحية المادية لا ترى أنه توجد تفرقة في المرتب ولكن يمكننا القول إنه من الناحية التقنية فإنه مثلا يتم أحيانا صرف بدل سكن للذكر في حين لا يتم صرفه للأنثى.
وتؤكد» د.الجارودي» على أنّ عادات وتقاليد المجتمع لم تسمح حتى الآن بأن تكون المرأة في مناصب عليا بحيث ترأس الرجال، مشيرة إلى أن التمييز بين الجنسين في المناصب يبقى أمراً لا يمكن البت فيه في الوقت الحالي .

النظام واحد

وحول التواجد الفعلي لمفهوم «تكافؤ الفرص» في واقع أنظمتنا وواقعنا الحقوقي، يؤكد المستشار القانوني «خالد الفاخري» -عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- على أنّ المطلع على الأنظمة المعمول بها في المملكة؛ يلحظ أنّ لغة المخاطبة والإلزام؛ جاءت بصيغة العموم دون تمييز بين أفراد المجتمع؛ فأحكام الشريعة الإسلامية التي تمثل القانون العام في المملكة والمطبقة في جميع التعاملات تكفل الحقوق للجميع وحق المواطنة مكفول للجميع، كما لم نلحظ وجود مواد في الأنظمة تخصص حقوقاً معينة لجنس دون الآخر أو تخاطب جنس دون الآخر، إلاّ ما راعى النظام فيه وضع فئات معينة كالمواد الخاصة بإجازات الوضع للمرأة والتي أخذت في الاعتبار الطبيعة الجسدية والعاطفية للمرأة .

أسباب منطقية

وأضاف:لا يؤثر على ذلك وجود بعض الحالات السلبية في الممارسة والتطبيق والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى انعدام تكافؤ الفرص بين الجنسين، ولهذه عدة أسباب يذكر منها «الفاخري»، أولاً:(جهل البعض بالأنظمة أو عدم التزامهم بتنفيذها)، مما يفقد المرأة حقاً من حقوقها المكفولة لها شرعاً وقانوناً، وكذلك (توارث العادات والتقاليد) والتي تأصلت في عقول الذكور تجاه المرأة وباتت جزء لا يتجزأ من مفهوم النظام في اعتقادهم، مع (عدم إلمام المرأة بمالها من حقوق وما عليها من التزامات (كفلتها الأنظمة لها مما نتج عنه استمرار عدم الوفاء بها وانتهاكهاً من الغير، بالإضافة إلى وجود بعض الموظفين في بعض الجهات التنفيذية الذين يحدثون بعض التمييز في التعامل بين الجنسين بسبب التفسير الخاطى لبعض النصوص النظامية أو التعليمات، وكذلك (التفسير الخاطئ لدى البعض لمفهوم القوامة على المرأة)، وما تبعه من منع المرأة الراشدة من التصرف في بعض شؤونها إلا باشتراط موافقة ولي أمرها .

العلة في التطبيق

ولهذا يشير المستشار «الفاخري» إلى وجوب التفرقة بين النظام وعدالته وبين سوء استخدامه والتعسف في تطبيقه، فالنظام ساوى بين الجميع، يتضح ذلك جلياً فيما تضمنه النظام الأساسي للحكم في المملكة والذي بين العديد من الحقوق لجميع المواطنين دون تمييز بين رجل أو امرأة؛ ففي مجال العمل أوضح النظام أن المواطنين متساوون في هذا الحق حيث نصت المادة الثامنة والعشرون على أنه «تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل»، كما أنّ الحق في التعليم مكفول للجميع وفق ما نصت عليه المادة الثلاثون من ذات النظام والذي جاء فيها «توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية»، بالإضافة إلى أنّ المادة الحادية والثلاثون أوضحت أن حق الصحة مكفول للجميع حيث نصت على أنّه «تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن .

تطبيق النظام

وأوضح «الفاخري» بأنّ على الجهات الحقوقية ورجال القانون دور في هذا الجانب من خلال الوقوف ضد أي تجاوز في تطبيق النظام أو حجب لحق نصت عليه الأنظمة صراحةً كما يجب العمل على كل مأمن شأنه تمكين المرأة من كامل حقوقها التي تضمنتها الأنظمة المعمول بها في المملكة وعدم السماح بمخالفة ذلك لمجرد أهواء اصطنعها البشر ولم يشرعها رب العباد، والرفع للجهات ذات العلاقة للمطالبة بمحاسبة من يتجاوز في تطبيق النظام وينتهك الحقوق المشروعة والمقررة لأصحابها بموجب الأنظمة.

حقوقية: نحتاج مؤسسات مدنية لمواجهة العنف ضد المرأة

٩٣٪من الأزواج يمارسون العنف ضد زوجاتهم

المصدر: جريدة الوطن الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٣٠٣&CategoryID=٣

أحمد آل سعيد وعالية آل فريد خلال ندوة "العنف ضد المرأة"

القطيف : فاضل التركي، أفراح أبو عبدالله ٢١-٠١-٢٠١١ ٥:٢٥ AM

أكدت ناشطة حقوقية أن الأفراد بحاجة إلى مؤسسات مجتمع مدني وسن قوانين من أجل القضاء على ظاهرة "العنف ضد المرأة"، كما دعت إلى خلق مجتمع خال من العنف، وبناء أسر سعيدة ومسالمة، من خلال إيجاد حلول جذرية وحقيقية للتخلص من هذه الظاهرة، بدلاً من البحث عن الإحصائيات والأرقام المفزعة، واستعراض مظاهر العنف فقط، دون السعي لمعالجة الأسباب الرئيسية لانتشارها .

جاء ذلك خلال ندوة شاركت من خلالها الناشطة في مجال حقوق الإنسان عالية آل فريد، بجانب الأخصائي النفسي أحمد آل سعيد، في منتدى الثلاثاء الثقافي بمحافظة القطيف الثلاثاء الماضي، وقدمها عبد العظيم الضامن، وسط حضور مثقفين وناشطين ومهتمين بقضايا حقوق الإنسان.

وأكدت آل فريد أنه "في ظل العولمة والحداثة والانفتاح، وفي أوج تنامي حركة الوعي الثقافية والحقوقية على مستوى العالم الدولي والإقليمي والمحلي، فإننا نشهد تزايد انتشار ظاهرة العنف."

وقالت "هناك من يعتقد أن العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكن استعمالها مع الآخرين، وذلك حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، ولكنه يأتي مع المرأة اللغة الأولى في التخاطب معها."

وأوضحت آل فريد أن الحكومة وعدت بوضع حد لنظام ولاية الأمر، ووصاية الرجل على المرأة، في العمل وفي السفر، وفي الشؤون المالية والتجارية والمدنية، وحتى الرعايا الصحية، وفي الحد من الوصاية عليها، واستدركت بالقول "لكن النظام مازال يضرب بجذوره عميقا في أغلب مجالات حياة المرأة، وجاء تعديل الحكومة الوحيد هنا في السماح للنساء باستئجار حجرات في فنادق وحدهن أثناء سفرهن فقط لا غير"، مشيرة إلى أن جهود الحكومة نحو مكافحة العنف الأسري ووضع حد لزواج الأطفال من الصغيرات مازالت قرارات ضعيفة وواهنة.

ونوهت آل فريد بأسباب العنف الكثيرة والمتعددة، والتي يأتي في أبرزها استسلام المرأة وخضوعها، وقبولها بواقع العنف المفروض عليها، قائلة "مع الأسف باتت المرأة على استعداد لتلقي الإهانة والضرب، واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت هو رد فعل حميد لذلك، مما يحفز الآخر على التمادي والتجرؤ أكثر فأكثر، وتتجلى هذه الحالة أكثر عند فقد المرأة من تلجأ إليه، أو ومن يقوم بحمايتها."

وأشارت إلى أن الجهل بالحقوق والواجبات يجعل المرأة عرضة للعنف، بجانب تدني المستوى الثقافي للأسرة وللأفراد، والتربية العنيفة التي ينشأ عليها الفرد هي مصدر آخر للعنف، والعادات والتقاليد.
فيما بيّن الأخصائي النفسي أحمد آل سعيد أن العنف الموجه ضد المرأة له عدة أشكال، يأتي في مقدمتها ممارسة العنف الجسدي عن طريق إيذاء الجسد بالضرب أو الحرق، والعنف النفسي أو العاطفي، وهو عدم احترام مشاعر المرأة وعقليتها، وشتمها، والسخرية منها، وعدم تقبل آرائها وتهميشها، والعنف الجنسي، والذي يتمثل في محاولة التحرش أو الاغتصاب، والتعامل معها بشكل غير لائق في الاحتياج الجنسي وإيذائها.
وأوضح آل سعيد الآثار الصحية للعنف ضد المرأة والأضرار التي تلحق بها، وعدد منها التشوهات الجسدية والاضطرابات العضوية والاضطرابات النفسية، قبل أن يتطرق لأسباب العنف التي حدد منها ضعف الوازع الديني وضعف الثقافة التربوية.

٢٩٤ قضية عنف أسري بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٣٠
http://www.alyaum.com/News/life/٢٩٤-٢٩٣٣-%D%٨٢%٩D%٨B%٦D٨%٩A%D%٨A٩-%D%٨B%٩D%٨٦%٩D٨١%٩-%D%٨A%٣D%٨B%٣D%٨B%١D٨%٩A-%D%٨A%٨D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨B%٤D%٨B%١D%٨٢%٩D٨%٩A%D%٨A٩.html

جعفر الصفار – القطيف ٢١/٠١/٢٠١١ - ٢٢:٢٢:٠٠

حجم الخط:

أكدت عضو الجمعية السعودية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عالية آل فريد ، تلقي الجمعية عددا يتراوح ما بين ٣ الى ٤ حالات عنف أسري أسبوعيا، مشيرة إلى أن عدد الحالات التي باشرتها بمفردها خلال العام الماضي بلغ نحو ١٨٠ حالة،

مؤكدة أن هذه الأرقام لا تعبر بدقة عن واقع الأمر، فالحالات التي تصل الجمعية كثيرة وهناك حالات عنف ترد إلى الشرطة من قبل المستشفيات ولا تصل الجمعية لكون الحالات البسيطة تعالج وتخرج والحالات التي تدرس هي التي يتم تنويمها في المستشفى، وقالت آل فريد في ندوة بعنوان «العنف ضد المرأة في المجتمع السعودي» نظمها منتدى الثلاثاء الثقافي بمحافظة القطيف مساء الخميس أن هناك عدداً من الاتصالات التي لا تُفصح عن هويتها، بسبب الضغوط والخوف، وأن هناك حالات لا يتم الإبلاغ عنها، ناصحة المتضررين من العنف الأسري باللجوء إلى الجهات المختصة ، واضافت إن إجمالي قضايا العنف الأسري التي استقبلتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها قبل نحو ٦ اعوام وحتى شهر أكتوبر الماضي، بلغ ١٨٣٥ قضية، فيما بلغ مجموع قضايا الأحوال الشخصية المسجلة خلال الفترة نفسها ١٨٢٥قضية، موضحة ان آخر إحصائية صادرة من الجمعية كشفت عن تسلمها ٢٩٤ قضية عنف منذ بداية العام الماضي وحتى شهر أكتوبر الماضي، وهو رقم يفوق مجمل المسجل للعام قبل الماضي بواقع ٢٥٧ قضية ، وأضافت إن الجمعية لا ترفض أية شكوى بعد تلقيها وتبدأ في المتابعة وتحاول حل المشكلات ودياً، وتركز على الحلول الايجابية في جميع القضايا ولا تميل إلى التصعيد، كما تبحث عن أفضل الوسائل.

مليون ريال وسيارة تنهي خلافا قبليا شرق عسير

المصدر: جريدة المدينة الجمعة١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٨
http://al-madina.com/node/٢٨٤٦٠٠

عبدالرحمن القرني - عسير

أنهت جموع من قبائل قحطان صباح أمس في مركز الأمواة شرق منطقة عسير خلافاً دام أكثر من ١٢ شهراً بين شابين من قبيلة آل الجميح الحباب قحطان وقبيلة آل حارث الفهر عبيدة قحطان حيث توافدت جموع القبائل يتقدمهم شيخ شمل قبائل قحطان ووادعة الشيخ فهد عبدالله بن دليم وعدد من المشايخ والأعيان وجموع بلغت أكثر من ١٠٠٠ شخص على منزل والد المجني عليه بمركز الأمواة شرق عسير ودار الحديث بين الطرفين الذي استمر أكثر من ٣ ساعات. بعدها تنازل ولي الدم محمد بن فهيد عن الدين وجميع المطالب التي أدلى بها في بداية الصلح وترك الأمر للمشايخ والأعيان وخرجوا بمبلغ مليون ريال وسيارة من النوع الحديث تم استلامها وتدوين وثيقة بالصلح بين الأطراف المتنازعة أعدها عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محمد بن معتق القحطاني...من جانبه شكر الشيخ فهد بن دليم جميع الأطراف على حسن التسامح وتقريب وجهات النظر وقال: إن هذا ليس بغريب على الجميع كما توجه ابن دليم بخالص الدعاء لخادم الحرمين الشريفين بالصحة والعافية وأن يعيده الله سالما معافا إلى أرض الوطن .فيما شهد موقع الصلح تواجدا أمنيا مكثفا بقيادة الملازم أول محمد عوض صوفان مدير شرطة الأمواة والملازم أول عوض الأحمري قوة المهمات الخاصة بعسير.

التحقيق مع موظفين بتهمة الإساءة للمعوقين

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٢/Con٢٠١١٠١٢٢٣٩٦٠٨٥.htm

محمد الزهراني، عناد العتيبي ـ الطائف

باشرت المباحث الإدارية في محافظة الطائف التحقيق مع موظفين يعملون في مكتب أمين المحافظة بسبب سوء معاملتهم لعدد من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين تقدموا للأمانة بطلب منح أراض وجه بها المقام السامي بحسب المواعيد التي حددتها الأمانة سابقا، وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن تحقيقات المباحث الإدارية مع موظفي مكتب الأمين جاءت بناء على توجيهات محافظ الطائف، الذي تسلم شكوى أسر ذوي الاحتياجات الخاصة من فرع جمعية حقوق الإنسان.

وتضمنت الشكوى التي قدمها المعوقون تعامل موظفين معهم بطريقة غير إنسانية، فضلا عن استغلال أحد الموظفين لنفوذه الوظيفي، وطردهم من المكتب دون تقديم الإجابات الكافية على تساؤلاتهم، وبينت المصادر أن محافظ الطائف تجاوب بشكل سريع مع التقرير الذي رفع من ممثل جمعية حقوق الإنسان في الطائف بحسب الشكوى التي وصلته من أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، وقام بدراستها، حيث وجه بإحالة كامل الأوراق إلى إدارة المباحث الإدارية في الطائف، حيث طلب فيها محافظ الطائف التحقيق فيها والتأكد من صحة ما ذكر من سوء معاملة هؤلاء الفئة، ووجه بتسهيل حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على المنح وفقا للنظام...وشدد محافظ الطائف في توجيهه، إلى عدم تعقيد أمور إجراءات هذه الفئة التي تستحق الاحترام والتقدير، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا المجتمع، ومساعدتهم والوقوف معهم، كما حض على ضرورة رفع نتائج التحقيق سريعا لاتخاذ الإجراء المناسب....وكانت أمانة الطائف أوقفت الأسبوع الماضي، وبشكل مفاجئ، استقبال ملفات التقديم على المنح لذوي الاحتياجات الخاصة، وبررت ذلك بأنها تتريث في استقبال الطلبات مع وجود عدد كبير من المتقدمين، وأكدت أنها ستواصل استقبال كافة الحالات المكتملة أوراقها، وذلك على الرغم من أن تقدم ذوي الاحتياجات الخاصة للمنح في الأمانة جاء في المواعيد التي حددتها الأمانة سابقا.

عكاظ تجوب المدن وترصد الآراء

المواطنون يسألون: ما هي حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٢/Con٢٠١١٠١٢٢٣٩٦١١٣.htm

عبده علواني ـ جازان، عبد الله الثابتي ـ مكة المكرمة، يوسف الونيان ـ تبوك، خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة، عبد الله غرمان عون ـ عسير

رغم ثلاث سنوات من التعذيب على يد زوجها، ورغم فقدانها طفلها الذي حملت به بعد انتظار عامين في الخفاء عن سؤال الأقارب والأصدقاء، لم تسمع (ح . م) عن حقوق الإنسان ولم يدلها أحد من الذين يرأفون بها وهي تهيم في الشوارع بحثا عن مأوى، وحال هذه المرأة هو شبيه بحال ذلك الرجل الذي يحرم أبناءه من الدراسة في إحدى محافظات منطقة الباحة، هذه القصة أيضا شبيهة بحال ذاك المكفول الذي كفلته أخته وسجل جميع أملاكه باسمها وتخلت عنه وهددته بالترحيل.

ولم يختلف حال العم حميد عمير الترجمي (تاجر الحطب)، عن سابقيه، في عدم معرفته بحقوق الإنسان، قائلا: «حقوق الإنسان كلام فاضي»، وأضاف «أين هم ممن يأتون إلى سوق الحطب ويأخذون الحطب من سيارة الضعفاء والمساكين ويبيعونه في المزاد ويغادرون يقصد (مندوبي الزراعة)!!.

لم تسمع ولم يسمعوا عن حقوق الإنسان، إذن هل فعلا هناك أناس يجهلون وجود مؤسسات حقوقية ترشدهم وتوعيهم بحقوقهم، وتناصر قضاياهم عندما تأن من طول بقائها مكاتب موظفين في دوائر حكومية وغير حكومية؟، هل الحال منوط بمناطق دون أخرى أم الحالة متشابهة في المدن الكبيرة والصغيرة والمحافظات والقرى والهجر؟، أسئلة تطرحها «عكاظ» على عينة من المواطنين في عدد من مناطق ومحافظات المملكة تتلمس من خلالها حقيقة الجهل وعدم المعرفة بالمؤسسات الحقوقية، وأعمالها وأنشطتها المنبرية والميدانية.. فإلى إجابات المواطنين كما رصدتها «عكاظ».

جازان

في منطقة جازان جنوبي المملكة، اختلف المشاركون في إجاباتهم، حيث أكد عدد من أفراد العينة أنهم يجهلون معرفتهم بالمهمات المنوطة بجمعية حقوق الإنسان ودورها التي أسست من أجله، فيما قال بعض أفراد العينة من شريحة المثقفين أن لديهم فكرة عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعن وجودها لكن لا يعرفون شيئا عن الخدمات التي نقدمها للمواطن.

يقول المواطنون يحيى زاهر، علي مجربي، وعلي مجرشي: «إننا نسمع عن الجمعية لكن لا نعرف ما دورها المنوط بها، ولا نعرف أين مقرها ولم نذهب لها أبدا، أما هيئة حقوق الإنسان فلم نسمع عنها أبدا»، لكن المواطن يحيى مجرشي يؤكد أنه يسمع عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لكن لا يعرف كيف يصل إليها، وما الخدمة التي يمكن أن تقدمها للمواطنين، وقال: «أتمنى من القائمين على الجمعية التعريف بها»، وأضاف «الكثير من الناس لا يعرفون الفرق بين جمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان والدور لكل واحدة منها».

ويرجع المواطنون حسن علي عطية، محمد معلشي، وعبد الله علي معلوماتهم عن حقوق الإنسان إلى ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام الأخرى ويؤكدون أن دورها يحتاج إلى تفعيل أكثر، خاصة أن البعض من الناس بحاجة إلى حفظ حقوقهم بعد أن عجزوا من الحصول عليها إلا عن طريق الجمعية، لكن لا يدرون ما الفرق بين جمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان وما الدور التي تقوم به كل جهة منها.

مكة المكرمة

تبين من خلال شريحة استطلاع «عكاظ» في العاصمة المقدسة في مكة المكرمة التي تضم بين جنباتها مكتبا للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وفرعا في محافظة جدة يغطي منطقة مكة المكرمة، أن عددا من المواطنين يجهل حقوق الإنسان وخصوصا كبار السن.

إبراهيم الشعشعي (٦٦ عاما)، سائق لإحدى حافلات النقل المدرسية في العاصمة المقدسة، يؤكد أنه لم يسمع قط عن جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان أو يعرف التفريق بينهما أو حتى معرفة من يترأسهما، فضلا عن جهله في كثير من الأمور بحقوقه.
أما سالم المعبدي (٥٤ عاما)، فأشار إلى أن لديه معلومات بسيطة عن حقوق الإنسان لا تتعدى معرفته لحقوقه، لكنه قال: «الجمعية والهيئة وجدتا من أجل الدفاع عن حقوق الناس»، بينما يجهل مكان وجودها.
من جهته، قال عوض الشهري (٥٨ عاما)، «لقد سمعت كثيرا عن حقوق الإنسان وقرأت عنها في الصحف المحلية»، وأضاف «الجمعية والهيئة دورهما الدفاع عن حقوق الناس»،وزاد «لا أعلم من يترأسهما، ولم أقم بطلب مساعدة منهما للدفاع عن حق من حقوقي».

تبوك

يرى المواطن صالح البلوي من منطقة تبوك، أنه لا يوجد فرق بين جمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، وقال: «أعرف رئيس جمعية حقوق الإنسان، لكن لم ألجأ إليها»، مشيرا إلى أن الدين الإسلامي أوجد للإنسان حقوقه التي يحتاجها ليعيش حياة كريمة.
أما المواطن سعيد العبدلي، فقال: «حقوق الإنسان هي الحقوق التي يحتاجها الشخص ليرتقي إلى قمة عالية من العدل والمساواة الكاملة»، وأضاف «هيئة حقوق الإنسان تقع تحت مظلة جمعية حقوق الإنسان، لكن لا أعرف رئيسيهما، ولم ألجأ إلى أي منهما».
من جهته، يعرف مسلم البلوي، حقوق الإنسان بأنها هي «ألا يهان أو أن يتم تجريح الإنسان سواء بالتلفظ أو بالفعل»، مبينا أن الإسلام حفظ كرامة الإنسان، وقال: «لا فرق بين جمعية حقوق الإنسان والهيئة، فكلاهما واحد»، وأضاف «لا أعرف رئيسي هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان».

المدينة المنورة

لم يكن حال المواطن في المدينة المنورة التي تحتضن مكتبا للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أفضل حالا من بقية المناطق حول معرفتهما بحقوق الإنسان، حيث نصح المواطن عادل اللهيبي هيئة حقوق الإنسان بأن تختار بين غلق أبوابها أو أن تضع يدها على الجراح وتقترب أكثر من المواطن وتلتمس احتياجات الشارع في المجالات الإنسانية كافة. وقال: «قبل عامين سمعت أن هيئة حقوق الإنسان تنوي افتتاح فرع لها في منطقة المدينة المنورة ــ إحدى أكبر مناطق المملكة مساحة، وتحوي أكبر عدد من القرى والهجر ــ لكن الجمعية بدت أكثر جدية حين قدمت نفسها بهدوء للمدينة المنورة ولكن هي الأخرى ما زالت تعمل برتابة وما يشبه الخجل في مجتمع المدينة المنورة».
أما المواطن مرجي رجا الجابري فقال: «أسمع عن حقوق الإنسان ولكن عن أية حقوق تتحدث.. الإسلام أعطى كل إنسان حقوقا ووضع عليه واجبات»، وأضاف «لا أعرف جمعية ولا هيئة حقوق الإنسان».
أما المواطن معوض صالح، الذي سألناه وهو يتأهب للغداء، فقال: «هيا إلى الطعام وخليك من حقوق الإنسان التي لا أعرف عنها شيئا، ولا عمن يقوم عليها».

عسير

المواطنون في عسير لم يكونوا أكثر معرفة من غيرهم، حيث أكد عدد من المواطنين جهلهم بحقوق الإنسان ومؤسساتها، وقالوا: «لم نسمع عن الجمعية ولا عن الهيئة».
وفي البداية، قال المواطن محمد الواهبي: «أسمع عن حقوق الإنسان ولكن لا أعرف عنها شيئا»، وعن الفرق بين الجمعية والهيئة، قال مبتسما: «الفرق في الكلمة الأولى»، مؤكدا أنه لا يعرف أيا من رؤساء هاتين الجهتين ومتى يلجأ إليهما».
أما المواطن عزيز القرني، فقال: «أعرف أن جمعية حقوق الإنسان تدافع عن الإنسان لكن لا أعرف عماذا تدافع»، وعن معرفته بهيئة حقوق الإنسان، قال: «أول مرة أسمع بها»، مؤكدا جهله بدور واختصاصات جمعية حقوق الإنسان واسم رئيسها.
واعترف المواطن عبد الله أبو هادي، بأنه لا يعرف شيئا عن جمعية حقوق الإنسان، متسائلا «أين تقع؟»، وقال: «سمعت أن هناك جمعية لحقوق الإنسان لكنني لم أسمع بهيئة حقوق الإنسان، ولا أعرف من يرأسهما».

حقوق الإنسان تنتقد إسقاط جريمة خلط الأنساب في قضية مواليد المدينة

المصدر: جريدة الوطن السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٤٣٣&CategoryID=٥

المدينة المنورة: سفر العزمان ٢٠١١-٠١-٢٢ ١٢:٠٣ AM

جرمت جمعية حقوق الإنسان قضية إضافة مواليد عدد من المقيمين في المدينة المنورة ومكة المكرمة إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية، وانتقدت جهات التحقيق في تسليطها الضوء على قضية التزوير وتجاهل جريمة خلط الأنساب بحق الموظفين المتورطين في القضية، في الوقت الذي يتجه عدد من المتورطين إلى استئناف الحكم في ديوان المظالم.

واعتبرت الجمعية إضافة مواليد من أسر غير سعودية إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية وإثباتها في السجلات المدنية الرسمية والوثائق الحكومية من الأفعال المحرمة شرعا والمجرمة نظاما، وهو أمر يخالف الفطرة السليمة والشريعة الحميدة، لا يقره نظام ولا يقبله عقل، وفعل شنيع يؤدي إلى مفسدة عظيمة على الفرد والمجتمع، وهي اختلاط الأنساب، وما يترتب عليه من زواج بالمحارم والدخول والخلوة بغير المحارم، وكذلك قضايا الميراث والولاية، فهو هدم لنظام الكون والبشرية إذ لا يقتصر أثره على مجرد حصول غير الشرعي على الجنسية السعودية بل يتعدى ذلك إلى المجتمع بأكمله، ويحتاج إلى معالجة حازمة واتخاذ تدابير عاجلة لعدم تكرار مثل هذه الأحداث، فقد جرمه الشرع الحنيف، حيث قال صلى الله عليه وسلم "من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام."

وقالت الجمعية لـ"الوطن" على لسان عضوها بمنطقة المدينة المنورة الدكتور طلحة غوث إن المادة ٢٧ من نظام السجلات المدنية تحمل الموظفين مسؤولية كل تحريف أو تزوير أو إضافة أو شطب يحدث في السجلات التي بعهدتهم.

وقال غوث إن إحالة المتهمين في هذه القضية والحكم عليهم من قبل القضاء اقتصر على جانب التزوير، والعقوبات التي طبقها القضاء على المتهمين المباشرين للجريمة أخذت حدها النظامي الأقصى، حيث حدد نظام التزوير في المادة الخامسة "معاقبة المزور بالسجن من سنة إلى ٥ سنوات"، ومعاقبة المتهمين غير المباشرين بعقوبة قريبة من الحد الأعلى وهي ٣ سنوات مع تغريم الجميع بغرامات مالية، وهي تعتبر عقوبات مشددة بالنظر إلى ما حدده النظام.

وطالب غوث في هذا الصدد بإعادة الجهات المحققة النظر في القضية ومعاقبة المتهمين بما تعدى عليه فعلهم على المجتمع من اختلاط الأنساب والخلوة بغير المحارم وغيرها من الآثار بعقوبة تعزيرية من قبل القضاء الشرعي، بعد انتهاء قضية التزوير.

وأكد أن نظام التزوير يحتاج إلى إعادة صياغة وتنظيم عاجل، مطالبا برفع الغرامات المالية وتحديد عقوبات أكثر صرامة.

من جهتها، أرجعت مصادر مطلعة في ديوان المظالم بالمدينة المنورة في تصريح إلى "الوطن" سبب تفاوت الأحكام ضد المتورطين في إضافة مواليد عدد من المقيمين بالمدينة ومكة المكرمة إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية، مقابل مبالغ مالية، أو لوجود صلة قرابة بينهم، أو لتزويرهم بعض الوثائق الرسمية إلى أن القضية نُظر فيها وفق ما أحيلت من قبل جهات الاختصاص بأنها قضية تزوير، وتم إثر ذلك صدور الأحكام المتفاوته كل على اعترافاته المسجلة في ملف القضية. وأشارت مصادر مقربة من الأشخاص المحكوم عليهم في القضية إلى توجه بعض المتورطين لاستئناف الحكم من ديوان المظالم بهدف التخفيف عليهم.

من جهة أخرى، أكد مدير الشؤون الصحية في المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي لـ "الوطن" عدم تورط أي موظف من موظفي الشؤون الصحية بالمنطقة في هذه القضية. وقال إن الجهات المعنية استجوبت بعض الموظفين في مستشفى الولادة والأطفال بالمدينة دون أن تتم إدانتهم أو وجود علاقة لهم بذلك .

وكانت "الوطن" نشرت الخميس قبل الماضي ما أصدرته المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة من أحكام متفاوتة على ٨ موظفين، ثبت تورطهم في إضافة مواليد عدد من المقيمين بالمدينة ومكة المكرمة إلى آباء وأمهات يحملون الجنسية السعودية، مقابل مبالغ مالية، أو لوجود صلة قرابة بينهم، أو لتزويرهم بعض الوثائق الرسمية. وصدر الحكم بالسجن ٥ سنوات لموظفين في الأحوال المدنية، ودفع غرامة مالية ١٠ آلاف ريال في حين تراوحت أحكام الباقين بين السجن لكل واحد منهم ٣ سنوات، ودفع غرامة مالية قدرت بـ ٦ آلاف ريال.

رائحة خلوة غير شرعية في دروس تقوية

المصدر: جريدة شمس السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٣٧
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢٥٧٨

مكة المكرمة. فواز العبدلي

لجأت خريجات جامعيات عاطلات عن العمل لأسلوب جديد، بفتح فصول تقوية للدروس، ولكن الموقع داخل منازلهن في مكة المكرمة، لاستغلال موعد الامتحانات في التكسب، مجاراة لخطوة سابقة بدأتها وافدات عربيات.

ولم يقتصر عمل الخريجات على تدريس الطالبات بل تعداه إلى الطلاب، في مراحل دراسية متقدمة تشمل المتوسطة والثانوية، ما اعتبرته بعض الأسر خطرا على السلوك والآداب العامة.

وبدت الجامعيات خطة الترويج لدروسهن، من خلال توزيع الأرقام، مثل الوافدات في أماكن التجمعات النسائية كالأسواق والمكتبات

ومحال القرطاسية ومراكز خدمات الطلاب.

وسارع الداعية الإسلامي بسجون مكة المكرمة عضو لجنة إصلاح ذات البين بإمارة المنطقة الشيخ أحمد أبو علوة، بالتحذير من العواقب التي تنجم عن هذه التصرفات، التي وصفها بالغريبة، لافتا إلى أنها تدخل في حكم الخلوة غير الشرعية، وما يترتب عليها من تبعات ومفاسد وفتن وجرائم لا أخلاقية: «لجوء الخريجات إلى تدريس الشبان والفتيات داخل المنازل يفتح المجال للمفاسد والشروع في أعمال تنافي الآداب والخلق الرفيع؛ لأنها أماكن يصعب مراقبتها وللبيوت حرمات، وهو لا يخفى على الجميع».

وألمح أبو علوة إلى أن غياب وقلة العنصر النسائي العامل في البحث الجنائي بالعاصمة المقدسة، ما جعل الباب سهلا لتفشي الجرائم في الوسط النسائي: «الرجل له حدود لا يمكن تجاوزها مهما كانت صلاحياته، والمرأة من شأنها التعرف على جرائم بنات جنسها دون الحاجة إلى إحداث شوشرة؛ لذا يجب تدعيم توفير العنصر الأمني النسائي لمواجهة تلك التصرفات الشاذة عن التعاليم والتقاليد».

وكشف أن سيدة نجحت في الاحتيال على قريناتها لجمع أموال مقدرة، بزعم تخصيصها للأسر الفقيرة: «لولا بلاغة وفطنة إحدى العاملات

الجنائيات، ما أدى إلى أن داهمت جهات الاختصاص منزل تلك السيدة، ومعرفة الأمر، حيث اتضح أنها استغلت الأموال في بناء عمارات سكنية، فماذا لو استغلتها في مآرب شيطانية لتدمير المجتمع؟».

ودعا المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان الزايدي الشؤون الاجتماعية، وما يتبع لها من جمعيات خيرية والقطاع الخاص إلى تلمس حاجات مثل تلك المواطنات والمباشرة في الاستفادة من مؤهلاتهن وتوظيفهن وحمايتهن من أن يكن أداة لشياطين الإنس والجن.

وأضاف الزايدي أنه من المخزي انتشار أعداد المتسولات وغالبيتهن من جاليات عربية وآسيوية وإفريقية، مطالبا من الجهات المعنية وذات العلاقة بدراسة تلك الصور السالبة، وحمل القنصليات والسفارات التابعة مسؤولية تقاعسها عن مباشرة دراسة أحوال رعاياها، و«في حال لم تتحرك تلك الممثليات الدبلوماسية، وبقيت على ما هي عليه كان يجب على الجهة المسؤولة في البلاد التحرك والعمل على إيجاد ما يكفل تواجد تلك الممثليات بالقيام بواجباتها تجاه رعاياها، وتجنيبهم السلوكيات غير السوية، وإعانتهم على العفة، وسد الحاجة وحفظ كرامتهم بإعطائهم حقوقهم الإنسانية كاملة دون نقصان أو منة».

وشدد مساعد مدير عام تعليم البنين بمنطقة مكة المكرمة الدكتور محمد الشمراني على أن تعليمات وأنظمة إدارة التربية والتعليم تعتبر تصرف أولئك الخريجات، ومن ينهجن دربهن من الوافدات مخالفة صريحة في حق أنظمتها، وأنها لا تسمح بذلك، «في حال اكتشاف أي من تلك التجاوزات فإنه تقوم على ضوئها الجهات المعنية بالشروع في تحقيقاتها وإجراءاتها، وإدارة التربية حرصت على إيجاد فصول دراسية لتقوية مستوى الطلاب الدراسي بداخل الدور التعليمية،

وبدون مقابل، وتم تعميم ذلك على كافة طلابها، كما أن هناك برامج تعليمية، ووضعت برامج خاصة تتناسب مع فحواها ومناهجها وبرسوم رمزية».
وحمل أولياء الأمور انسياق مثل هؤلاء الأبناء وحتى البنات وراء جشع هذه الفئات أيا كانت أعذارهن، والأسباب المؤدية إلى ذلك السبيل.
من جانبه أوضح الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن العنصر النسائي موجود، ولكن لا يتم استخدامهن إلا في حالات تفتيش نساء أو مرافقة سجينات، «الاعتماد الكلي دأب على العنصر الرجالي بحكم تعاملاتهم في الحوادث التي تطرأ وجبلهم على تحمل مشاقها».

مواطن يهشّم رأس زوجته بحجر في الحدود الشمالية

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226562

عرعر - خالد المضياني
ارتكب مواطن جريمة بشعة بحق زوجته، عندما ضربها بحجر على رأسها حتى فارقت الحياة في مركز حزم الجلاميد (١٠٠ كيلومتر غرب مدينة عرعر) أمس.
وعلمت «الحياة» أن الجاني يعمل في القطاع الصحي في منطقة الحدود الشمالية، فيما أكد مصدر طبي أن الزوجة فارقت الحياة بعد تعرضها لضربة شديدة على رأسها أدت إلى نزف شديد في المخ.
وذكر الناطق باسم شرطة منطقة الحدود الشمالية العقيد بندر الايداء لـ«الحياة»، أن غرفة عمليات دوريات الأمن تبلغت هاتفياً من مواطن (٣٤ عاماً) عن قيامه بضرب زوجته بحجر حتى فارقت الحياة إثر خلاف بينهما.
وأضاف أن متخصصين في مركز شرطة الخالدية في عرعر وفنيين من الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي انتقلوا إلى الموقع على الفور، ووجدوا زوجته متوفاة ومصابة في رأسها، فعاينوا مسرح الجريمة ورفعوا الآثار، وجرى حفظ الجثة في ثلاجة المستشفى، مشيراً إلى أن التحقيق لا يزال مستمراً مع المتهم الذي جرى التحفظ عليه.
وأبدى الباحث الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية الرمضي العنزي أسفه لتعرض الكثير من النساء والأطفال للعنف الأسري، عازياً ذلك إلى عدم وجود نظام واضح يحميهم.
ودعا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان إلى مخاطبة شرطة عرعر والجهات المختصة لطلب التقارير الطبية، والاطلاع على سبب تعرض المرأة للقتل.
وذكر لـ«الحياة» أن جميع الحلول لدى الجهات التي تنظر قضايا العنف الأسري هي حلول علاجية بعد وقوع الأمر، ما دعا جمعية حقوق الإنسان ومؤسسة الملك خالد الخيرية إلى مخاطبة جهات الاختصاص وهي وزارة الشؤون الاجتماعية، التي رفعت الأمر بدورها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وحوّل إلى هيئة الخبراء التي تدرس وضع قانون يحمي المرأة والطفل، ويكفل دور الوقاية والحماية قبل العلاج.
وحاولت «الحياة» الحصول على تعليق من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، لكن المسؤولين المعنيين لم يجيبوا على الاتصالات المتكررة.

العوفي: ٢٥٪ نسبة قضايا العنف الأسرى في حقوق الإنسان.. ولسنا بعيدين عن البطالة والأسعار

المصدر: جريدة المدينة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٩
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٨٨٦

حسين بختاور - المدينة المنورة / تصوير: سامي الغمري

كشف المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة الدكتور محمد سالم العوفي لـ "المدينة" أن القضايا النسائية تمثل "٥٥,٢٣%" من إجمالي القضايا، التي تعاملت معها الجمعية فيما مثلت القضايا الرجالية نسبة "٤٤,٢٣%"، وذلك خلال الـ "٦" أشهر الماضية. وأضاف في حوار لـ "المدينة": شكّل العنف الأسري أكبر نسبة من حيث التصنيف بمعدل "٢٥,٥٢%"، مؤكدًا أن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة هو الداعم الأول لجمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة، وأن ذلك يتضح جليًا من خلال اهتمامه المباشر بقضايا المجتمع المدني ومتابعته الدقيقة، وأوضح: في أحيان كثيرة كنا نقوم بدراسة بعض الحالات، ونجد أن سموه وجه بإنهاء الحالة للجهات المختصة قبل أن ننتهي من دراستها. ونوه بتعاون وتجاوب جميع الجهات الحكومية بدون استثناء، مشيرًا إلى أن الجمعية ليست بعيدة عن القضايا، التي تثير اهتمام المجتمع مثل البطالة والأسعار. فإلى نص الحوار:

*ما الدور الذي تقوم به جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة، وإلى أى مدى نجحت في حل القضايا التي وصلتها؟

**نعمل على تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان، ونعمل على التأكد من تنفيذ حزم الخدمات المعنى بها المواطن والمقيم على حد سواء، حيث سبق أن عمم سمو أمير منطقة المدينة المنورة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد على جميع الجهات الرسمية بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة، مما سهل علينا الكثير من أعمالنا، ولقد لمسنا التعاون التام من الجميع. والجمعية ليست بديلًا عن الجهات القضائية أو الحكومية وإنما هي جهة توصل المشكلة أو القضية إلى الشخص المسؤول، كما تطمئن إلى أن القضية أخذت المسار الطبيعي من الجهة الرسمية وهي أيضا جهة متابعة وتنبيه.

*كم عدد القضايا التي باشرتها جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة؟

**نحو "٢٣٩" قضية وذلك خلال الـ "٦" أشهر الماضية، وشكلت نسبة القضايا النسائية "٥٥,٢٣%" من إجمالي القضايا التي تعاملت معها الجمعية فيما مثلت القضايا الرجالية نسبة "٤٤,٢٣%". وشكلت قضايا العنف الأسري نسبة "٢٥,٥٢٪"، بينما شكلت القضايا الإدارية نسبة "٢٢,١٧%".

*لماذا لا يوجد منسق إعلامي للتعريف بدور الجمعية وإبراز الجهود التي تقوم بها بالمدينة؟
**كما تعلمون فإن مكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة لم يتجاوز السنة بعد وجميع من يعمل فيه من المتطوعين وعددهم قليل ولا يوجد منسق إعلامي حتى الآن، ولكن هناك مبادرات جيدة من جميع الإعلاميين في منطقة المدينة للتواصل مع الجمعية ومتابعة أعمالها ولعل أكبر دليل هو وجودكم بيننا الآن.
*المحافظات والقرى هل تحظى بزيارات من ممثلي الجمعية؟
**حقيقة لم نقم حتى الآن بزيارات للمحافظات والقرى نظرًا لقلة العدد، ولكن يوجد تنسيق جيد بيننا وبين المحافظين، كما تلقينا بعض الشكاوى من أناس يسكنون تلك المحافظات أو القرى وتعاملنا معها كما يجب، كما لمسنا تجاوبًا كبيرًا من محافظي المناطق، التي تم التواصل معهم وأشكرهم على هذا التجاوب. وهناك خطط قادمة بحيث يكون هناك متطوعون ممثلون للجمعية في كل محافظة وقرية يقوم بتلقي جميع الشكاوى وإيصالها إلى المكتب لدراستها والتعامل معها، كما توجد "٥" وسائل للتواصل مع الجمعية عن طريق: الفاكس، الهاتف، الحضور شخصيًا، الموقع الإلكتروني، البريد.
*وهل هناك آلية لإشراك المتطوعين؟
**نعم هناك استمارة يمكن تعبئتها وتقديمها إلى مكتب الجمعية، ومن ثم تتم دراستها وإقرارها من مجلس الجمعية حسب ما تراه مناسبًا ويخدم المصلحة العامة.

- ما الخطوات التي تتبعونها لتعريف المواطنين بحقوقهم وبالتالي تحركهم بالاتجاه الصحيح؟

**قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بإصدار العديد من الكتب والنشرات، وهناك خطط إقامة العديد من الندوات وورش العمل التي توضح للجميع حقوقهم وما يحفظه لهم هذا البلد الكريم المعطاء ولعل أقربها ورشة العمل التي ستعقد الأسبوع القادم بالتعاون مع النادي الأدبي بالمدينة بعنوان "نشر ثقافة حقوق الإنسان."
يلاحظ أن الكثير من الجهات لا تستقبل شكاوى المراجعين وتلجأ إلى الإحالة للجهات الأخرى؟
**الكثير من المواطنين لا يطلع على الأنظمة والتعليمات وتقديمه للشكوى يبنى على توقع في أغلب الأحيان مما يكلفه الوقت والجهد والمال، لذلك عمدت الجمعية لتقديم النصح والإرشاد والتوجيه من خلال المتخصصين من الساعة الـ "٨" صباحًا وحتى الـ "٢" بعد الظهر ومن الساعة الـ "٧" مساءً وحتى الـ "٩" مساءً يومي السبت والثلاثاء.
*عندما يقوم أحد المواطنين بمراجعة دائرة حكومية.. ألا يجب أن يعرف ما هي حقوقه تجاه تلك الدائرة من خلال الإعلان عنها؟
**من المفترض أن الجميع يعرف ما له من حقوق وم اعليه من واجبات. وأنا هنا أشيد بتطبيق ذلك في العديد من مستشفيات المدينة المنورة، حيث تم بالفعل وضع حقوق وواجبات المريض في مكان بارز يستطيع أن يطلع عليه الجميع. والجمعية تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة وخارجها سواء كان مواطنًا أو مقيمًا أو زائرًا دون تفريق بينهم. ونحن نقوم بجولات مفاجئة لبعض الجهات التي تعنى مباشرة بالتعامل مع الفرد، ومعظم الحالات والملاحظات البسيطة تم حلها في وقتها، فيما تم الرفع عن بعضها إلى المسؤولين لحلها.
*ما دور مكتب الجمعية في مناقشة وإعداد التقارير عن القضايا العامة في المجتمع كالبطالة، وغلاء الأسعار، وارتفاع سن الزواج خصوصًا أن مثل هذه التقارير تكتسب مصداقية أكبر إذا كانت من مؤسسات المجتمع المدني؟
**كما ذكرت سابقًا من أهداف الجمعية رصد بعض الأمور وليس فقط تلقي الشكاوى، ويتم بالفعل رفع التقارير لرئيس الجمعية في الرياض.

مهتمون: هناك من غيّب الفرد عن حقوقه طواعية أو قسراً

حقوق الإنسان .. تشتت بين المفهوم ودور المؤسسة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٣/Con٢٠١١٠١٢٣٣٩٦٢٨٧.htm

معتوق الشريف ـ جدة

«لا أعرف معنى حقوق الإنسان ولكن أسمع بنشاطاتها»، هكذا أجاب المواطن صالح الحربي، ولكن دون أن يضع تفصيلا بين الجهات التي تهتم بحقوق الإنسان بين معنى حقوق الإنسان، حال المواطن الحربي هو حال ذلك الأكاديمي الذي خرج في برنامج تلفزيوني قائلا «حقوق الإنسان هي أمريكا»، وربما هذا حال البعض ممن أجاب على تساؤلات «عكاظ» في الحلقة الأولى في هذا الملف.

الخلط بين حقوق الإنسان كمفهوم وحقوق الإنسان كمؤسسات تستدعي الوقوف عند تعريف ثقافة حقوق الإنسان، كما هو متداول عند الحقوقيين والتي تعرف بأنها «ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من الإجراءات التي تحد من الحريات الأساسية، وتحط من الكرامة الإنسانية، التي تمكن الإنسان أن يحيا بكرامة كبشر وتحرره من الخوف ومن الحاجة»، كما أن البعض يعرفها بأنها «الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للحفاظ على الكرامة الإنسانية التي تمكن الإنسان أن يعيش بكرامة كبشر».

وبالعودة إلى الشريعة الإسلامية التي سبقت التعاريف العالمية نجد قوله تعالى {إن أكرمكم عند الله أتقاكم}، كما أننا نسمع قصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي قال فيها جملته المشهورة (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار).

عرف البروفيسور الفرنسي رينيه كاسين (كاسان)، الحائز على جائزة نوبل(عام ١٩٦٨م) حقوق الإنسان كثقافة بقوله هي «فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استنادا إلى كرامة الإنسان، بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنساني»، والبعض يعرفها على أنها «مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص وفي أي مجتمع دون أي تمييز بينهم ــ في هذا الخصوص ــ، سواء لاعتبارات الجنس أو النوع أو الجنس أو العقيدة السياسية أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبار آخر».

من خلال التعريفات السابقة، نستطيع أن نقول أن الفصل واضح بين مفهوم وتعرف حقوق الإنسان وبين مؤسسات حقوق الإنسان التي تنشأ لحماية وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، والتي أطرت عالميا عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد أول وثيقة حقوقية وضعت عام ١٩٤٨م، والتي انبثقت منها بعد ذلك عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية أصبحت تحظى باهتمام الدول وبالحماية القانونية.

إشكالية المصطلح

أرجع المستشار القاضي السابق الدكتور محمد صالح الدحيم، الخلط بين المفهوم والمؤسسات إلى عدة أسباب منها حداثة المصطلح، حيث تشكل هذا المصطلح ثم تداول والإنسان بعيد عنه، وقال: حديث الإنسان دائما عن معاناته وحديثه عن المعاناة لا يسمح له بالالتفات إلى الثقافة أو المدلول الثقافي لحقوق الإنسان لذلك نجده يرتبط بهذه المؤسسات الحقوقية على أساس أنها المنقذ له».

أما المفكر الكاتب الإعلامي الدكتور زيد الفضيل فأرجع الخلط إلى عدم معرفة الإنسان بحقوقه، وقال «الإنسان غيب عن معرفة حقوقه، سواء هذا التغييب طواعية أو لا؛ لأنه بناء علاقته على المصلحة وليس على فهم الأسس التي تحقق مصلحته أو غيب قسريا بإغراقه في مشكلاته الأساسية لذلك يلجأ إلى مفهوم المؤسسات عندما تغيب عنه المصلحة ويجد أنه محتاج إلى من يرشده».

الهوية المؤسساتية

عندما نتحدث عن مؤسسات ثقافة حقوق الإنسان فإننا لابد أن نشير هنا إلى التفريق بين المؤسسات العالمية التي ترعاها الأمم المتحدة وبين المؤسسات الحقوقية التي تنشأ في داخل الدول، والتي تخضع لمبادئ باريس المشهورة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها المصادق عليها بالإجماع سنة ١٩٩٢م من لدن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي تحدد اختصاصات المؤسسة الوطنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تكون من مسؤولياتها تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير على أساس استشاري إلى الحكومات أو البرلمانات أو أي جهاز آخر مختص، سواء بناء على طلب السلطات المعنية أو باستخدام حقها في الاستماع إلى أية مسألة دون إحالة من جهة أعلى، بشأن جميع المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتجيز للمؤسسة الوطنية أن تقرر نشر ما سلف على الكافة وتشمل هذه الفتاوى والتوصيات والمقترحات والتقارير والمبادرات جميع الأحكام التشريعية والإدارية وكذلك الأحكام المتعلقة بتنظيم القضاء التي تهدف إلى المحافظة على حماية حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها، فضلا عن مشاريع القوانين ومقترحاتها، إعداد تقارير عن الحالة الوطنية لحقوق الإنسان بوجه عام، وكذلك عن مسائل أكثر تحديدا، وتقديم مقترحات.

وهنا يقول المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف «الجمعية تصدر سنويا تقريرها عن حالة حقوق الإنسان بشكل عام، كما أصدرت ضمن اهتماماتها دراسة (بعنوان: مدى انسجام الأنظمة السعودية مع اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية عام ٢٠٠٧م)، وكذلك دراسات أخرى منها دراسة حول إلغاء نظام الكفالة ودراسة بدائل عقوبة السجن وغيرها.

الأنشطة المزعجة

تبرز عملية الرصد للمؤسسات الحقوقية أهم الملفات الذي تعتبرها الجهات في المجتمع بـ «المشاكس»؛ نظرا لأنه الملف الأبرز الذي يكشف واقع تطبيق حقوق الإنسان على أرض الواقع، لاسيما عندما يتم الرصد ميدانيا، ويقصد بـ «الرصد» مصطلحا واسعا يصف العمل النشط في تجميع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فورا لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان. ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الحوادث وأحداث المراقبة (الانتخابات والمحاكمات.. ألخ)، عبر ما ينشر أو يذاع أو يبث في وسائل الإعلام، وزيارة المواقع مثل أماكن الاحتجاز ومخيمات اللاجئين، وإجراء المناقشات مع المسؤولين الحكوميين للحصول على المعلومات، ومتابعة وسائل العلاج، وغير ذلك من إجراءات المتابعة الفورية. وتتخذ مؤسسات حقوق الإنسان عدة آليات اتجاه القيام بدورها، منها: تقصي الحقائق، المراقبة؛ لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمحاكمات والانتخابات، جمع الشهادات إذا كان بلاغ عن انتهاك أو رصد انتهاك عبر وسائل الإعلام، جمع المعلومات، وإقامة اتصالات مع الأشخاص المطلعين ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى والمسؤولين الحكوميين وغيرهم، إضافة إلى تلقي الشكاوى والتحقق من المعلومات وتحليل المعلومات المرصودة لمعرفة مدى تكرارها، وإعداد أدلة الملاحقة الجنائية لمرتكبي الانتهاكات الحقوقية، وإجراء المقابلات وإعداد التقارير، سواء السنوية أو الخاصة بقضية معينة أو المتخصصة في حق معين.

ويرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالرحمن العناد أن الرصد هو أبرز الأليات التي تحقق الهدف من مراقبة حقوق الإنسان، وقال «جميع آليات المراقبة أثبتت دورها في الحد من الانتهاكات، لكن الرصد وخصوصا الميداني أبرز الآليات».

ملابسهم رثة ويثيرون دهشة الزوار والمعتمرين

حقوق الإنسان ترصد ظاهرة المشردين في مركزية مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110124/Con20110124396642.htm

محمد سميح - مكة المكرمة

رصدت جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة البارحة، مظاهر خادشة للمظهر الحضاري تصدر من مرضى نفسيين مشردين في المنطقة المركزية والأحياء والشوارع المؤدية للمسجد الحرام دون رقابة من الجهات المعنية بمتابعة أحوال المرضى النفسيين.

وتعرف فريق جمعية حقوق الإنسان يرافقهم عمدة حي الهجلة محمود البيطار، على أحوال من يعانون من اختلال نفسي الذين أكدوا معاناتهم من رفض المستشفيات ودور الإيواء ودور المسنين استقبالهم، وعزوف الأسر عن رعايتهم ما دفعهم إلى اللجوء للمنطقة المركزية للحرم المكي كونها المنطقة التي تشهد كثافة في المعتمرين والزوار الذين يعينونهم على المأكل والمشرب.

وكشفت جولة حقوق الإنسان التي استمر قرابة الساعتين، غياب دور جهات حكومية لها علاقة بمتابعة أحوال من يعانون من أمراض نفسية.

وحمل فريق جمعية حقوق الإنسان وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية مسؤولية مباشرة هؤلاء المرضى الذين عكسوا صورة سلبية في نفوس الزوار والمعتمرين لما يمارسونه من ممارسات تقع خارج إدراكهم ووعيهم، حيث يستبدلون ملابسهم أمام مرأى مرتادي المنطقة المركزية ويأكلون ويشربون وينامون في الأزقة والشوارع ويهيمون في ساحات المسجد الحرام بملابس رثة ومتسخة ويعانون من مظاهر طول الشعر والأظافر.

وأوضح عضو جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة أنه نتيجة للبلاغات التي تلقتها اللجنة من عدد من المواطنين بينهم مسؤولون وتم تأكيدها بلاغ تلقته اللجنة من عمدة حي الهجلة محمود البيطار، عن وجود بعض الأشخاص الذين يعانون من الأمراض النفسية ويتجولون في الشوارع.

وأضاف «رصدت جولة البارحة خللا وغيابا في دور عدد من الجهات المعنية بمتابعة أحوال المرضى النفسيين ومن يعانون من اختلالات عقلية، ورصد فريق اللجنة في الجولة المفاجئة مظاهر سلبية يمارسها هؤلاء الذي ليس لهم ذنب سواء جفاء المجتمع بعد أن ضعف دور الأسرة وغاب دور الجهات الرقابية».

إعلاميون ومثقفون وأكاديميون لهيئة وجمعية حقوق الإنسان: دوركم غائب .. والتوعية انتصار للحقوق وتواصل مع الجمهور

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110124/Con20110124396496.htm

معتوق الشريف - جدة

إن موضوع ثقافة حقوق الإنسان سيظل أحد المواضيع الأساسية التي بحاجة إلى أعمال الجهد والفكر وابتداع أساليب جديدة؛ لنشرها وترويجها وتعزيزها ليس على صعيد شريحة معينة، بل على صعيد المواطن الاعتيادي، لتغدو هذه الثقافة في متناول الجميع وبذلك يمكن حماية حقوق الإنسان وتعزيز حرياته الأساسية والدفاع عنها ضد أي تجاوز، وبالتالي يستطيع الجميع التفريق بين حقوق الإنسان كثقافة وحقوق الإنسان كمؤسسة. لقد كشفت الحلقة الأولى من هذا الملف غياب هذه الثقافة عن شريحة من الناس، والخلط بين الهيئة والجمعية، وعدم الفصل بين هاتين الجهتين لذلك لابد من تأكيد أهمية رفع الوعي الحقوقي بقضايا حقوق الإنسان، وتوضيح الفرق بين حقوق الإنسان كثقافة رسخها ديننا الحنيف والاتفاقيات الدولية وبين حقوق الإنسان كمؤسسات أنشئت للتصدي لأي انتهاك يقع ضد الإنسان، وبيان أثر غياب هذه الثقافة.

لكي تترسخ ثقافة حقوق الإنسان نحاول في هذه الحلقة من الملف استطلاع آراء بعض المهتمين بمجال حقوق الإنسان؛ للوقوف على من المسؤول عن هذا الخلط بين هاتين الجهتين الحقوقية، وأثر غياب هذه الثقافة على الفرد والمجتمع.

الدكتور محمود كسناوي عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى، قال «غياب التوعية أدى بالناس إلى الخلط بين الهيئة والجمعية»، وأضاف «المواطنون في المجتمع بحاجة إلى خدمات هذه الجهات والقرب منها لنقل معاناتهم إلى أصحاب القرار، لكن الملاحظ أن كلتا الجهتين لم تقوما بدورهما تجاه تعريف أفراد المجتمع بدور كل منها، مع أنني أرى أن الجمعية أقرب إلى ذهنية الناس وهذا ما أكدته الحلقة الأولى من الملف، على اعتبار أن الجمعية أقرب إلى الناس وأعضاؤها منتشرون في كافة المناطق على عكس الهيئة».

ولفت كسناوي على الهيئة والجمعية التعريف بنشاطاتهما والقرب من الناس وتلمس احتياجاتهم، وتوضيح الصدى الذي تلقاه من الجهات الحكومية لكي يشعر أفراد المجتمع بأهمية وجودهما، وهذا ما أشار إليه بعض الذين التقتهم «عكاظ» في الحلقة الأولى من هذا الملف. وبين كسناوي أن هناك حقوقا مازالت الجمعية والهيئة تقف دون التوعية بها مثل البطالة، الحقوق الأسرية، وغيرها.

وأرجع الدكتور محمد شاووش نائب رئيس الجمعية السعودية للطب النفسي السبب في عدم فهم الناس للهيئة وجمعية حقوق الإنسان إلى عدم إعداد برامج تستهدف الشرائح المختلفة في المجتمع، وقال «إلى الآن لايزال الخلط بين الهيئة والجمعية موجودا حتى مع المثقفين، مع أن صورة الجمعية أكثر حضورا وأكثر ثقة لدى الناس لاستقلاليتها التامة». وأضاف «الثقافة الحقوقية لدى المواطن دون المستوى المأمول وهذا يجعل الأمر صعبا على الإنسان للحصول والدفاع عن حقوقه».

من جهته، أشار الدكتور بجاد الروقي مدير إدارة حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقات والدعوة والإرشاد، إلى أن الخلط يعود إلى تقدم نشاط الجمعية على الهيئة، وقال: الدليل التقرير الذي تصدره الجمعية والجهد المبذول في الرصد، وأضاف «الغياب يولد مخالفات حقوقية».

ورأى عضو النادي الأدبي في جدة الدكتور يوسف العارف، أن الخلط بين الجهتين يعود إلى عدم وجود توعية حقوقية ملموسة من كلتا الجهتين للتعريف بذواتها أمام المواطن، وقال «نحتاج إلى حملة إعلامية كبيرة لنشر الثقافة الحقوقية»، ويتفق مع هذا الرأي المشرف على هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني، فيتفق مع الجميع على أهمية التوعية التي يرى بأنها من مهمات الهيئة والجمعية وسائر القطاعات الحكومية.

أما الكاتب الإعلامي الدكتور محمد سالم الغامدي، فرأى أن حقوق المواطنين محاطة بالكثير من الضبابية التي تجعل حصولهم عليها أمرا في غاية الصعوبة وهذا أمر في غاية الخطورة ينتج عنه حدوث الكثير من الممارسات المخالفة

للأنظمة والقوانين، لذلك تأتي أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان ليعرف الإنسان حقوقه وواجباته ويدرك حقوقه التي كفلتها له الدولة.

يؤكد الروائي محمد المزيني أن غياب الثقافة الحقوقية تمكن القوى من التسلط على الضعفاء بشكل تتجاوز حدود المنطق والمعقول إلى حد العدوان وفي أقلها صورة الإقصاء والتهميش، وقال «نسمع كثيرا عن تجاوز حدود التأديب والعقاب إلى التعذيب بما يفضي إلى الموت أحيانا أو التشتت وفي أشكال منها تشوهات نفسية وعقد نفسية، وهذه الإشكاليات التي نلحظها في المجتمع تعود إلى غياب الثقافة الحقوقية»، وأضاف «نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان تساهم في تفرغ الإنسان أولا من عدائيته، ثانيا من مخاوفه، ثالثا من أوهامه، إضافة إلى أنها تسهم في تأسيس منظومة الأفكار القابلة للإدراج في حيز الواقع؛ كونها مراقبا أمينا وصادقا وحياديا لمجموعة القوانين والتشريعات المطبقة على الفرد والمجتمع»، وزاد: في اليوم الذي تقف فيه مبادئ حقوق الإنسان بمثابة الحارس الأمين، سينعم أفراد المجتمع بالسكينة والطمأنينة.

ولفت المزيني «لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش أو بمعنى أصح يتعايش بمعزل عن الوعي التام بما يجب عليه تجاه نفسه أولا وتجاه الآخرين هذا يتطلب تقعيدا لمفهوم الحقوق والواجبات المترتبة عليه وهي ثقافة تصوغها أولا القيم والمبادئ المتوارثة، لكن هذه الصياغة لا يمكن أن تكون نهائية ما لم يترافق معها التأطير الشامل والدقيق من خلال ترشيح ما يمكن أن يتماشى مع روح العصر، أيضا لذلك تتجلى أهمية حقوق الإنسان وضرورة تمثلها في حياة الفرد والمجتمع».

من جهته، يشير المتخصص في التربية الخاصة محمد هديان الحارثي إلى أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان أمر مهما في حياة الأفراد والمجتمعات، وقال «الإلمام بالقوانين والتشريعات واحترامها والالتزام تزيد من رقي الشعوب وتسهم في التنمية وترفع من المستوى الثقافي والمعرفي»، وأضاف: حضارات الشعوب تقاس بمستوى شعوبها في الثقافة والمعرفة والتعايش مع الآخرين وهذا كله نتاج لاحترام الإنسان وحقوقه».

ولفت الحارثي إلى أن غياب التوعية وعدم اهتمام الأفراد والمجتمعات بثقافة حقوق الإنسان، سواء التي أقرتها التشريعات السماوية أو المنظمات الحقوقية، تحول المجتمعات إلى مجتمعات متخلفة تسودها الفوضى وانتهاك حقوق الآخرين والتعدي على الممتلكات الشخصية، وقال «في هذه الحالة تصبح الشعوب متخلفة ومتأخرة، ويسود المجتمع التفكك وبنيت هذه الشعوب تغدوا هشة، والتوعية هي بوابة العبور ولكن بشرط تكون منظمة ومقنعة ومتفقة مع القوانين والتشريعات».

ويرى عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة (تحت التأسيس) التربوي ناصر بن محمد العمري، أن شيوع الثقافة الحقوقية أهم المؤشرات الدالة على تحضر مجتمع، ومتى غابت مفاهيم الوعي بحقوق الإنسان وممارساته سقط المجتمعات في مشكلات في كل الاتجاهات، وقال «التوجه نحو الاهتمام بنشر حقوق الإنسان وإثارة الوعي الحقوقي وتبني ممارسات ناضجة نحو الشأن الحقيقي تحقق الغايات والتناغم مع واقعنا اليوم ومع الحراك العالمي»، وأضاف «لا يمكن لنا تصور مجتمع ناضج وهاد ومستقر ومتقدم تغيب فيه الحقوق وتختلط فيه مفاهيمه».

وزاد: كثير من حقوق المواطنين تعتريها الضبابية والسبب غياب التوعية وضعف التنشئة الحقوقية، وهذا ينعكس سلبا على الممارسات، ولفت إلى أن غياب الثقافة الحقوقية يفرز شخصيات تنتهك الحقوق دون رادع.

التجربة فشلت وعقلية الشهوة لم تتغير والنساء دفعن ثمن القرار الخاطئ

كيف نوقف زواج المسيار؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/24/article597690.html

ملّت «هيفاء» من لقاء زوجها «أحمد» الذي تزوجته مسياراً؛ ففي كل مرة تدخل إحدى الشقق السكنية المفروشة حاملة معها شنطة ملابسها الحمراء -التي وصفتها إحدى صديقاتها بشنطة «الطوارئ»-؛ مما تسبب هذا الوصف في إزعاجها وأشعرها بالمهانة والحرج، وعندما قررت مصارحة زوجها برغبتها في تجهيز شقة صغيرة يعيشان فيها سوياً؛ خاصة أنها على وشك الولادة ذكّرها بأنه لم يكن يرغب في إنجاب أطفال؛ فلديه من الذرية ما يكفيه وعليها أن تتحمل مسؤوليتها وحدها مع الطفل، وأما الشقة فلا مانع لديه إذا كانت ستدفع إيجارها السنوي مثلما تدفع إيجار الشقة التي يلتقيان فيها كلما »سيّر عليها .!«

تلك كانت إحدى القصص الواقعية من بين آلاف القصص التي تعيش بيننا، والتي يصفها البعض بالليالي الحمراء العابرة لزوجين يتنقلون في الخفاء؛ كلما هز الحنين مشاعرهم بين شقق مفروشة، أو في شاليهات مطلة على البحر، ليسرقوا من عمرهم الضائع لحظات أخرس الخوف أنينها .

نوع واحد من الزواج التقليدي -بشكله الثابت وشروطه المحددة المتعارف عليها- كان هو الزواج المعروف في مجتمعنا، فلا أشكال أخرى منافِسة أو بديلة عنه، ومع تبدل الظروف الاجتماعية، وتغيرات الأنماط الاقتصادية وتحولات الزمن، والدخول بقوة في المدنية، وانغماس الناس في الماديات، والبحث عن المتعة العابرة المغلفة بجملة من التنازلات تحت عدة مسميات لزواج يحمل أكثر من هوية مجهولة الأصل؛ فقد تم تحوير المعنى النبيل للزواج من سكن وطمأنينة بين امرأة ورجل إلى «صفقة زوجية» بين طرفين تعقد تحت جنح الظلام أو وراء الأبواب الموصدة خوفاً من التساؤلات أو هرباً من كل النظرات التي تتساءل عن حقيقة هذا الوضع المحير بينهما، ويتضح ذلك في خروج الكثير من التسميات الجديدة على الزواج والتي منها المسفار، وزواج الفريند، والزواج العرفي، والمصياف، والابتعاث، وأخيراً المسيار، والذي هو محور ناقشنا في هذا التحقيق، حيث سنسلط عليه الضوء بشكل أكبر، كونه أكثر أنواع الزواج العصري انتشاراً في الوقت الحاضر .

زواج المسيار كما فسره المشاركون هو زواج طبيعي في تفاصيله الشكلية، إلاّ أن الزوجة فيه تتحول إلى كبش الفداء بإرادتها عندما تتنازل عن حقوق أساسية لها في هذا الزواج؛ رغبة في الارتباط والستر، أو بسبب أمور أخرى نتناولها في التحقيق .

نحتاج إلى «فتوى» تعلن بطلانه وتطوير «عقد الزواج» واشتراط إضافة المرأة في «دفتر العائلة «

كيف نوقف الزواج؟

"الرياض" استطلعت آراء الكثير من المهتمين والمتخصصين وحاولت وضع الحلول العاجلة للقضاء على هذا الزواج في مجتمعنا، من خلال الإجابة على السؤال: كيف نوقف هذا الزواج؟ .

وتبرز الإجابة في ثلاثة نقاط رئيسة، هي :

-إصدار فتوى من مجمع الفقه الإسلامي تعلن بطلان هذا الزواج، بناءً على تأثيراته السلبية على أفراد المجتمع .

-تطوير عقد الزواج، بحيث يشمل تساؤلات محددة ومقننة شرعاً تكشف نوعية الزواج، والشروط الواجب توافرها فيه، من خلال إثباتات مرفقة .

-لا يتم تسليم عقد الزواج إلاّ بعد إضافة المرأة في "دفتر العائلة"، وهنا نستطيع إيقاف عدد كبير من هذه الزيجات التي يقف فيها الرجل ممانعاً من هذه الإضافة خوفاً من اكتشاف أمره .

وأكد المشاركون على أن الزواج يصبح شرعياً ومقبولاً إذا اكتملت فيه جميع الأركان والشروط الشرعية المعتبرة من إيجاب وقبول، وحضور شهود، ودفع مهر للزوجة ولو شيئاً يسيراً، والإشهار ولو بوليمة ونحو ذلك، وموافقة ولي الأمر أو من ينوب عنه شرعاً، وذلك بغض النظر عن ما يطلق الناس عليه من أسماء عصرية رنانة مختلفة، وتناولت أراء أخرى كراهية هذا النوع من الزواج؛ لأنه يفتح باباً من أبواب الفساد يصعب درؤه وإغلاقه، حتى مع وجود الشروط في عقد النكاح؛ فيما اعتبره البعض زواجاً غير شرعي؛ لأنه يسلب المرأة حقوقها الشرعية، ويحرمها من مكتسبات حددها لها الدين؛ ولأنه يحمل امتهاناً لكرامة المرأة وأسرتها ويدمر معنى الزواج في الإسلام والغرض الأساسي منه الذي يتلخص في المودة والرحمة؛ لتوليد الحب الدائم وتكوين أسرة مترابطة وسعيدة .

اقتناص لحظات المتعة

في البداية أكدت "د. سهيلة زين العابدين" -عضوة جمعية حقوق الإنسان والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين- أن زواج المسيار لا ينطبق مع أحكام الزواج والطلاق والتعدد والخلع ونظام الأسرة في الإسلام .

وقالت: إن هذا الزواج لا يحل مشكلة العنوسة لمن يعتبره كذلك؛ لأن في الغالب من يتزوج مثل هذه الزيجات يكون لديه عدة أسباب للتنصل من واجباته؛ لأن هدفه الوحيد اقتناص لحظات للمتعة العابرة قد تشعره برجولته الناقصة؛ إضافة إلى عدم رغبته في تحمل مسؤولية هذه الزوجة المؤقتة هرباً من مسؤولية أخرى، والتي قد يكون في الغالب مرتبط بها مع زوجة أخرى يخشى أن تكتشف زواجه العابر؛ فتحول حياته إلى جحيم لا ينتهي، أو لأنه رجل اتكالي يريد العيش في كنف امرأة ضعيفة مسلوبة الإرادة ظلمها المجتمع عندما أجبرها وأشعرها بأن فرصة زواجها بالشكل المتعارف عليه مستحيلة، خاصة إذا كانت سيدة تقوم على رعاية والديها، أو مطلقة ولديها أطفالها، أو أنها طبيبة أو ممرضة تعمل لساعات عمل طويلة، متسائلة في سياق حديثها: لماذا تتزوج من فاتها القطار زواج غير معلن وقائم على السرية؟ ."

إيقاف الزواج

وأضافت:" إنني أناشد مجمع الفقهي الإسلامي الذي أجاز هذا الزواج أن يعلن بطلانه؛ لأنه تسبب في معاناة آلاف الأسر السعودية داخل المملكة وخارجها؛ فالكثير من الأطفال السعوديين ينتظرون إثبات نسبهم لآبائهم الذين تركوهم للمجهول مع أمهات أجنبيات"، مؤكدة على فساد وبطلان هذا الزواج في ظل كشف حالات كثيرة لنساء تجرأن لجمع أكثر من رجل تحت مسمى هذا الزواج، ورجال تجاوزوا الحد في التعدد، وهذا يثبت وجود مخالفات شرعية ستتسبب في الإخلال بالنظام الأسري، وستقضي على الروابط الأسرية في ظل الدين الإسلامي الذي سمح لنا بالتعدد المقنن .

وأشارت إلى أنه كل يوم يخرج علينا نظام لزواج جديد؛ مما يعني أن الزواج أصبح مجرد تسلية من أجل المتعة الجنسية للرجل، وهذا فيه امتهان للرابط المقدس، موضحة -من واقع عملها بجمعية حقوق الإنسان- أنها سمعت شكوى نساء وقعن ضحايا لزواج المسيار عادوا إليهم أزواجهم بعد الطلاق لمعاشرتهم بدون أي رابط شرعي؛ لأنه كان ينظر إليهن لمتعة الفراش .!

إشراف وزارة العدل

وطالب "د. أحمد القاضي" -المستشار والمحلل الاجتماعي- بضرورة أن تشرف الجهات الرسمية وأهمها وزارة العدل أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية على زواج المسيار؛ ليقضي على المشاكل التي تنتج عنه، والقضاء على التعدد غير المنطقي والحد من السفر للخارج من أجل هذا الزواج؛ بهدف كبح جماح الرجال الراغبين في التعداد، ولا يترك الرجل والمرأة يقررون الارتباط من تحت الطاولة دون رقيب .

وقال: "إن زواج المسيار (موديل) يجب أن ينتهي دون تردد مع ضرورة أن تعرف المرأة ما لها وما عليها؛ وأن ترفض العيش مع رجل لساعات معينة تناسب ظروف الرجل بالدرجة الأولى"، مشيراً إلى أن مكانة الرجل أرفع من هذه المكانة التي يضعه فيها هذا الزواج، ولا يجب أن يكون دخول بيوت العوائل من أجل انتهاز فرص بناتهن الصعبة للاستفادة منها في زيجات عابرة؛ لأن النواتج من هذا الزواج وخيمة، واصفاً إياه بالزواج المبتدع الذي يهدف للأسف إلى إشباع رغبات طرفين بعيدين عن الالتزامات الاجتماعية، وما يترتب عليها من أبناء سواء أكانوا برغباتهم أو دون ذلك .

وأضاف: أن من المفترض أن يوفر الرجل للمرأة التي يرغب الزواج منها منزل في حدود إمكانياته المالية؛ للبعد عن هذه الأجواء المشبعة بالشهوات العابرة، مستغرباً من المرأة التي ترضى بهذا الواقع، وهي غير معذورة؛ لأنها أدخلت نفسها في نفق مظلم، حيث أن تبعات هذا الزواج سترمى على كاهلها وحدها؛ فالرجل متى ما شعر أنه يسير في الطريق الخطأ يذهب في طريقه دون رجعة وتظل المرأة عالقة بين مفترق طرق .

المرأة راضية !..

ونفى "د. عبدالله الجفن" -الباحث الإسلامي- مسمى زواج المسيار في الشرع والعرف الاجتماعي، مؤكداً على أنه ينبغي إلغاء كل مسميات الزواج متى ما اكتملت الشروط والأركان في الزواج الشرعي، وإن اختلفت طرقه، فما توافق مع الشروط والأركان سمي زواجاً وتبقى قاعدة المؤمنين على شروطهم؛ فإذا اتفق الزوج والزوجة على أي شرط ما لم يكن يحل حراما أو يحرم حلالاً؛ فتبقى منظومة الزوجين تحت شروطهم، ولذلك يسأل المأذون عن شروط العروسين قبل عقد النكاح لكي تتفق الأمور وتنسجم مع هذه الشروط وكل يلتزم بشروطه مهما كانت .

وقال: "بعض النساء قد تكون لها ظروف معينة كساعات الدوام الطويلة، أو إعالتها لأحد والديها ولديها شقة وراتب وبحاجة لزوج يكفل حياتها بعد الله، ورضيت أن تتنازل عن بعض حقوقها، وإن حل ترتيبها كزوجة رابعة، وهذا يدل على رضاها دون إجبارها، خاصة إذا قال لها زوجها أن ليس لديه استطاعة ونفقة، وبالتالي أسقطت هي حقها في النفقة؛ فالمؤمنون على شروطهم ولا يلام ولا يحاسب الزوج في ذلك مع ضرورة أن يعاملها بالإحسان .

وأضاف: يجب ألا نجعل هذه المسميات تعطل الحكم الشرعي، مستشهدا بحادثة المرأة التي تزوجت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما اشترطت بيتها، وبعد الزواج أراد زوجها أن ينقلها إلى بيته فرفعت لعمر بن الخطاب، فقال: مقاطع الحدود عند الشروط؛ بمعنى تقطع الأمور عند إخلال الشرط من أحد الزوجين، معتبراً أن المتلاعبين مخالفون لشرع الله، وذلك في حال عددت المرأة أكثر من زوج تحت مسمى المسيار أو الرجل الذي يتجاوز أربع نساء .

معاقبة المتلاعبين

وقال "د. أحمد المعبي" -المأذون الشرعي- إنه يجب معاقبة كل من يتلاعب بأعراض السيدات، ومن يغرر بهن بعد عقد النكاح، معتبراً تغيير المفاهيم بين الناس هي الأصل في سبب تسمية هذه الزيجات بأسماء متنوعة، والتي ليس لها أصلاً في الحقيقة ولكنها مجرد بدعة، مؤكداً على أن معظم الرجال يرحبون بزواج المسيار ويشجعون بعضهم عليه من منطلق "كل فطير وطير"، خاصة من جانب الشباب لضعف رواتبهم، موضحاً أن الزواج الذي يشترط فيه الكتمان باطل، مطالباً بعقوبة السجن لمن يثبت تلاعبه وتهاونه بالزواج الذي يترتب عليه بناء المجتمع.

حقوق الإنسان تنهي معاناة ١٠٠عامل بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٣٣
http://www.alyaum.com/News/local_news/٣٠٥٣-%D٨AD%D٨٢%٩D٨٨%٩D٨٢%٩-%D٨A%٧D٨٤%٩D٨A%٥D٨٦%٩D٨B%٣D٨A%٧D٨٦%٩-%D٨AA%D٨٦%٩D٨٧%٩D٨%٩A-%D٨٥%٩D٨B%٩D٨A%٧D٨٦%٩D٨A%٧D٨A%١٠٠-٩D٨B%٩D٨A%٧D٨٥%٩D٨٤%٩-%D٨A%٨D٨A%٧D٨٤%٩D٨B%٤D٨B%١D٨٢%٩D٨%٩A%D٨A٩.html

جعفر تركي-الدمام

أنهت جمعية حقوق الإنسان بالشرقية معاناة ١٠٥ عمال لم يتقاضوا رواتبهم منذ ٥ شهور، حيث تدخلت الشركة لدى مكتب العمل وتم التوصل لاتفاق يقضي بصرف جميع الرواتب المتأخرة من الشركة .

وكان ١٠٥ عمال قد لجأوا إلى فرع جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بشكوى ضد شركتهم تضمنت تأخر صرف رواتبهم منذ خمسة أشهر

وقال مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية جمعة الدوسري إن مائة وخمسة من العمال تقدموا بشكوى ضد الشركة التي يعملون فيها لعدم صرف رواتبهم ، كما تقدموا بشكاوى منفردة ضد نفس الشركة لعدم تجديد تراخيص إقاماتهم المنتهية وعدم قيام الشركة بإنهاء اجراءات من انتهت عقودهم ويرغبون العودة لبلدانهم.

وأضاف الدوسري أنه وبعد التأكد من صحة هذه الشكاوى تمت مخاطبة مكتب العمل بالخبر لإلزام الشركة بدفع الرواتب وإنجاز جميع المطالب الأخرى مشيرا الى تجاوب مكتب العمل سريعا حيث انتهى الامر بتوقيع الشركة على المحضر بوجود رئيس قسم التفتيش بمكتب العمل ، وتضمن المحضر التزام الشركة بالبدء الفوري بصرف الرواتب المتأخرة للعمال بدءاً من شهر أغسطس ٢٠١٠ وإنهاء جميع المعاملات المتعلقة بالعمال

وطالب جمع الدوسري جميع المؤسسات والشركات بصرف الرواتب في موعدها وإنهاء جميع الاجراءات اللازمة لموظفيها ليضمنوا حسن الآداء من عمالهم ، وحتى تحافظ هذه الشركات على سمعتها الطيبة.

الشرطة تتحفظ على الزوج .. وحقوق الإنسان في انتظار الشكوى

التقصي حول حقيقة تشويه وجه امرأة في صبيا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110124/Con20110124396621.htm

عبد الرحمن شار - صبيا

تعمد رجل غاضب في مقتبل العمر تشويه وجه زوجته العربية بمادة الأسيد الحارقة حسما لخلافات طويلة بينهما. وذكرت المعلومات أن المصابة تعرضت لتشوهات بالغة في أنحاء جسدها، في الوقت الذي أكد حدوث الواقعة المتحدث في شرطة جازان النقيب عبد الله معيض القرني، حيث أشار إلى أن المتهم سكب ماء النار على زوجته بسبب خلافات عميقة، وتم في الحال توقيف المتهم في مركز الشرطة لمعرفة دوافع وتفاصيل فعلته. إلى ذلك طالبت الضحية و. ر (٣٠ عاما) الجهات المعنية بالتدخل ومحاسبة زوجها، مشيرة إلى أنه ظل يمارس ضدها العنف البدني والإيذاء منذ مدة طويلة، وقالت إنها فرت إلى منزل ذويها أكثر من مرة خوفا من بطشه وتهديداته، لكنه ظل يلاحقها ــ حسب إفادتها. في المقابل، قال لـ«عكاظ» مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان الدكتور أحمد بهكلي «تصرف الزوج لا ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ولا يتسق مطلقا مع شروط وموجبات المودة والرحمة التي تحكم العلاقة بين الأزواج. هناك جهات عدلية ورسمية تعالج مثل هذه الوقائع، وفي حال وصول شكوى رسمية فإن الجمعية ستتحقق من الأمر لاتخاذ الإجراء المناسب».

نهاية العشرة.. مواطن يحرق زوجته بالأسيد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٦٩٩&CategoryID=٣

جازان :حسين معشي، أميرة الجابر ٢٠١١-٠١-٢٤ ٦:٠٣ AM

رغم ارتكابه مخالفة الزواج بأجنبية بدون تصريح، وعدم توثيق هوية أولاده الثلاثة الذين خلفهم منها، أصر مواطن في محافظة صبيا شمال منطقة جازان على مواصلة عبثه بحق الأنظمة والإنسانية، إذ أقدم على حرق زوجته "اليمنية" بمادة الأسيد وتشويهها بسبب خلافات عائلية وصفت بالعميقة.

وقال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان النقيب عبدالله القرني إن الزوجة أصيبت بتشوهات وحروق في الوجه وأنحاء مختلفة من جسمها، فيما تم القبض على زوجها وإحالته للتحقيق لمعرفة دوافع جريمته.

وناشدت الزوجة الضحية (وفاء. ر) الجهات المختصة بالتدخل والاقتصاص لها من زوجها الذي أقدم على تشويه جسدها بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة، بعد أن كان قد درج على تعنيفها والاعتداء عليها أكثر من مرة، مضيفة أن زوجها أذاقها أصناف العذاب ولاحقها بالتهديدات بترحيل عائلتها اليمنية، إلا أن خوفها على مصير والدها الطاعن في السن وبقية أفراد أسرتها أجبرها على العيش معه حتى انتهى ارتباطهما بسكب ماء النار عليها.

من جانبه، شدد المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان الدكتور أحمد بهكلي على أن تصرفات الزوج لا تتفق مع تعاليم الدين الإسلامي ولا أنظمة حقوق الإنسان، ولا تنسجم مع علاقة الزوجين التي يفترض أن تبنى على المودة والرحمة.

تعرضت سيدة يمنية لتشوهات في مناطق عدة من جسدها بعد أن سكب زوجها (سعودي الجنسية) عليها مادة الأسيد الحارقة. ونتج عن ذلك إصابتها بحروق في الوجه والصدر والرقبة واليدين.

وأكد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة جازان النقيب عبدالله القرني الحادثة، مشيرا إلى إن سبب إقدام الزوج على فعلته هو وجود خلافات عائلية عميقة بين الزوجين. وأضاف النقيب القرني أنه تم القبض على الزوج وإحالته للجهات المختصة للتحقيق معه ومعرفة دوافع جريمته.

وناشدت الزوجة الضحية (وفاء. ر) وهي يمنية الجنسية الجهات المعنية في منطقة جازان بالتدخل والاقتصاص لها من زوجها الذي أقدم على تشويه جسدها بعد أن كان قد درج على تعنيفها والاعتداء عليها أكثر من مرة منذ سنوات ماضية، حسب قولها .

وقالت وفاء لـ"الوطن": "إن زوجها أذاقها أصناف العذاب بالرغم من أنها أم لثلاثة من أطفاله، وأنها هربت إلى منزل ذويها، بيد أن زوجها لاحقها بالتهديدات، وكان دائم التهديد لها بترحيل عائلتها اليمنية، ونتيجة خوفها على مصير والدها الطاعن في السن وبقية أفراد أسرتها عات إلى منزل زوجها ولكن هذه العودة انتهت بسكب ماء النار على جسدها، مما تسبب في تشويه وجهها وصدرها بحروق من الدرجة الثانية والثالثة ."

وسردت وفاء تفاصيل الحادثة قائلة إن زوجها عاد إلى المنزل في شهر شعبان المنصرم "وطلب مني تجهيز طعام الغداء وعندما انتهيت من تجهيزه رفض تناوله. وبعد صلاة العصر طلب الغداء وقمت بتسخينه وتجهيزه له، ولكنه عاد ورفض تناوله واستمر على ذلك الحال حتى صلاة العشاء. دخلت المطبخ فدخل بعدي وفي يده علبة تحوي مادة الأسيد الحارقة، فصرخت خائفة من تلك المادة، وقلت له: ماذا تفعل؟ فرد علي بأنه سيقوم بإحراقي. غطيت عيني وأنا أصرخ وأبكي وحاولت استعطافه ألا يسكبها علي ولكنه فعل. فسقطت وأنا أتألم، فحاولت القيام أكثر من مرة ثم نجحت في ذلك. خرجت من المنزل وذهبت إلى منزل أسرتي وأخبرتهم بأنه حرقني بالأسيد، من ثم تم نقلي إلى المستشفى ."

وأكدت وفاء أن زوجها احتال على شرطة المستشفى وادعى أنها هي من ارتكبت تلك الفعلة بنفسها .

وأضافت "بعد تلقي العلاج عدت إلى المنزل من أجل أبنائي، إلا أن هذه المرة كرر فعلته وبالتحديد في يوم عرفة عندما سكب سائل الكلوريكس علي فلم يكن من سبيل أمامي سوى الهرب في الليل، وتوجهت إلى الشرطة وتقدمت ببلاغ ضده

وتم إيقافه لعدة أيام ثم خرج وقام بإرسال رسالة لي ما زلت أحتفظ بها في جوالي، يقول فيها "أهنئك بعيد الأضحى وأنتي طالق ."
وقالت وفاء إنها تزوجت من هذا الشخص بطريقة غير نظامية منذ ١٠ سنوات، وإنها أنجبت منه ٣ أولاد وإنه لم ينه إجراءات الزواج والإقامة بطريقة قانونية كما أنه لم يضف أولادها معه في بطاقة العائلة .
من جانبه، قال المشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان الدكتور أحمد بهكلي إن ما أقدم عليه هذا الرجل بزوجته من إحراقها وتعذيبها لا يتفق مع حقوق الإنسان ولا ينسجم أيضا مع العلاقة الشريفة بين الرجل وزوجته المبنية على المودة والرحمة وفي هذا التصرف مخالفة واضحة وصريحة لتعليمات ديننا الحنيف والأنظمة والأعراف الإنسانية .
وأضاف الدكتور البهكلي أن هناك جهات إدارية وقضائية تعالج مثل هذه القضايا.

آليات مقترحة لمواجهة الدراسات وتحديد المسؤولية

٤٠ ٪ ممن لجأوا لحقوق الإنسان لا يثقون بها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٧٠٦.htm

معتوق الشريف - جدة

أوضح تقرير أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أخيرا، أن ٤٠ في المائة ممن لجأوا للجمعية لا يثقون بها، وأضاف التقرير أن بعض شرائح المجتمع تحتاج لتكثيف التوعية بثقافة حقوق الإنسان.

وفي دراسة أعدها مركز السجيني للاستشارات الاقتصادية والإدارية في شهر صفر العام قبل الماضي بهدف قياس مدى معرفة المجتمع السعودي بكافة أطيافه وشرائحه الاجتماعية بحقوق الإنسان، أكدت الدراسة أن ما نسبته ٥٩ في المائة من أفراد المجتمع لا يعلم بأي من المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وأن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المملكة نحو ٢٥,٨ في المائة، وأن هناك ٤٠,٤ في المائة من المجتمع ليسوا على استعداد للجوء إلى الجهات المختصة بحقوق الإنسان في المملكة، وترجع الدراسة ذلك إلى عدم المعرفة بمجال عمل المؤسسات المختصة في حقوق الإنسان لعدم الثقة في هذه الجهات، وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع ما زال لا يملك قدرا مناسبا من المعرفة في مجالات حقوق الإنسان، حيث تعد الصورة الذهنية لحقوق الإنسان في المملكة ضعيفة بشكل واضح، خاصة في المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، مؤكدة أن المجتمع لا يزال في حاجة إلى نشر الكثير من الوعي والتثقيف بالمفاهيم والمنظمات والحقوق الأساسية للإنسان، وتشير الدراسة إلى أن هناك خللا في وعي وثقافة المجتمع بمنظومة حقوق الإنسان مما يحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل من قبل المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان في المملكة من أجل نشر الوعي وتعزيز الثقافة.

«عكاظ» في هذه الحلقة من ملف (حقوق الإنسان .. الوعي الغائب)، تسأل عددا من المهتمين عن الآليات التي يمكن من خلالها رفع الوعي الحقوقي ونشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع، فكانت إجاباتهم على النحو التالي:

الدكتور نايف الزارع وكيل كلية التربية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة للتطوير، رأى أن الآلية الأكثر تأثيرا هي إيصال الثقافة الحقوقية عبر إبراز سماحة الشريعة الإسلامية ونشر هذه الثقافة عبر خطب الجمعة، وتضمين هذه الثقافة المقررات الدراسية، واستحداث برامج على مستوى البكالوريوس في التعليم العالي تمنح درجة البكالوريوس في تخصص حقوق الإنسان، ونشر الوعي من خلال وسائل الإعلام والندوات، وتوعية المسؤولين في القطاعات بحقوق أفراد المجتمع في الجهات التي يرأسونها، وتسخير برامج الإذاعة والتلفزيون لنشر هذه الثقافة.

وقال «هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وإن بادرتا بتوعية غير معلنة إلا أنهما لم تؤديا دورهما ولم تبتعدا عن محيط مقرهما»، وأضاف «لا أدري لماذا تغيب الجمعية والهيئة هذه الثقافة عن الناس؟ وما المصلحة؟».

مسؤولية مشتركة

المحامي الدكتور عدنان الزهراني رأى أن تغييب الوعي الحقوقي مسؤولية مشتركة بين الجهات الحقوقية والأسرة والتعليم والإعلام، وقال «للأسف ندرك النقص ولا نستدركه»، وأضاف «في رأيي أن المسؤولية الأكبر ملقاة على التعليم، فالتعليم بدءا من المرحلة الابتدائية إلى أعلى المراحل لم تضمن مناهجها الثقافة الحقوقية التي نعيشها في المجتمع بمفاهيمها المعاصرة، بل نجد علماء في الطب والهندسة وغيرها لا يعرفون ما لهم وما عليهم فيفقد المجتمع خيرا كثيرا من جهة التناصف والعدالة».

الوصول للناس

أما الدكتورة مها حريري مدربة أسرية، فاقترحت لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بها، إعداد برامج إعلامية مكثفة تشترك فيها كافة الجهات الحكومية والمدنية، لكنها رأت أنه لا بد أن تبادر الجهات الحقوقية (هيئة وجمعية حقوق الإنسان) انطلاقا من مهماتها التثقيفية، وقالت «يشترط في هذه الحملة التوعوية إشراك القنوات التلفزيونية والإذاعة لأنهما الوسيلتان الإعلاميتان الأكثر انتشارا ووصولا إلى كافة الناس، على أن تتضمن هذه الحملة أفلاما وثائقية وقصصا مؤثرة

حلت من قبل جمعية حقوق الإنسان لتحقيق أكبر أثر ممكن»، وأضافت «يجب أن تكون الحملة شاملة لكافة المناطق تتضمن محاضرات ودراسة حالات مباشرة لتثبت هذه الجهات الحقوقية أنها موجودة، إضافة إلى حملة توعوية داخل المدارس».

أين دوركم؟

واتفق الدكتور سامي الأنصاري مستشار علاقات أسرية مع اقتراح الدكتورة مها حريري في ضرورة عقد دورات توعوية توضح دور الجهتين الحقوقيتين في المملكة أولا، ثم ثقافة حقوق الإنسان، وتخصيص حصة أسبوعية أو شهرية في الجامعات والمدارس لبيان حقوق الإنسان وكيفية المطالبة بها وفق آلية واضحة، وقال «المجتمع بحاجة إلى مثل هذه الجهات الحقوقية لتوضح له حقوقه وتدافع عنه»، وأضاف «المشكلة أن هذه الجهتين تعمل لمصالحها الشخصية بعيدة عن المواطن، والنتيجة ضبابية حقوق الإنسان عند المواطن»، وزاد «دور هذه الجهات وما أنشئت من أجله دور ريادي لكن أين هي من تفعيل هذا الدور؟».

دور مفقود

بدوره اقترح رئيس قسم الإرشاد والتوجيه ورئيس لجنة حقوق الإنسان في إدارة التربية والتعليم في جدة سالم الطويرقي ثمانية عناصر لترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع، هي: نشر ثقافة حقوق الإنسان ثم ترسيخ هذه الثقافة داخل المجتمع، التأكيد على أهمية أن تستند مفهوم حقوق الإنسان إلى ثقافتنا الإسلامية، الاهتمام بنشر ثقافتي حقوق المرأة والطفل، وإزالة الحواجز النفسية التي تقف وراء قناعات البعض من أفراد المجتمع، وتكاتف جميع وسائط التنشئة الاجتماعية في القناعة بأهمية حقوق الإنسان والمساعدة في نشرها، تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الحقوقية بشكل يخاطب الوجدان الإنساني، نشر المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال، والحوار حول حقوق الإنسان دون إقصاء لأحد لتحقيق مزيد من الانسجام والتقبل.

وقال «على الجهتين الحقوقيتين (الهيئة والجمعية) القيام بدورهما، فهما المسؤولتان عن نشر ثقافة حقوق الإنسان فدورهما مفقود»، وأضاف «من الوسائل التي اعتقد مناسبتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان النشرات التعريفية حول مفهوم ثقافة حقوق الإنسان، واستكتاب ذوي العلاقة ونشر ما يكلفون بالكتابة عنه في هذا المجال، تخصيص صفحة في الصحف اليومية للتحدث حول هذا الموضوع ونشر المخالفات، دعوة الناس إلى ندوات العامة ومحاضرات لا تقتصر على نخبة معينة من شرائح المجتمع، إعداد برامج تلفزيونية وإذاعية بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام، وعقد ورش عمل توجه للقائمين على أمور رعاية الطلاب والنساء».

ولفت الطويرقي إلى أن أفراد المجتمع بحاجة إلى معرفتهم بحقوق الموظفين، المراجعين، النساء، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، الطفل، العمال، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتعريف بالاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة وغير المصادقة عليها.

مبدأ الإنسانية

الباحث القانوني خالد نحاس المدير التنفيذي السابق لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، قال «إذا أردنا نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا يجب أن نكثف الوعي من خلال المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وضمانات هذه الحقوق في الشريعة الإسلامية لنؤكد للمجتمع مكانتها كثقافة في ديننا الإسلامي»، وأضاف «لقد تكفلت الشرائع السماوية والمواثيق الدولية وتضمنت الكثير من الدساتير الوطنية نصوصا تضمن وتكفل حماية تلك الحقوق الإنسانية، لكن المشكلة تظهر على ساحة الواقع عند تطبيق هذه الحقوق»، وزاد «الحل أن يعي الناس ويعترفوا بمبدأ إنسانية المخلوق البشري، فالاعتراف هو المدخل لاحترام حقوق الإنسان».

واقترح نحاس عند إعداد استراتيجية لنشر ثقافة حقوق الإنسان التركيز على مبدأين الأول: حقوق الإنسان من منظور إسلامي (مبادئ وضمانات)، الثاني: احترام هذه الحقوق والحث على تطبيقها.

حقوق الإنسان: سنتبنى قضية الزوجة المحروقة بماء النار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/٢٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٨٠٢١.html

علق مدير الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة جازان على قضية الفتاة التي احرقها زوجها بماء النار بمحافظة صبيا قائلا: بان هذا الاجراء لا يتفق إطلاقاً ولا ينسجم مع العلاقة الشريفة بين الزوج وزوجته المبنية على المودة والرحمة وفي هذا التصرف مخالفة واضحة وصريحة لتعليمات ديننا الحنيف والانظمة والاعراف الانسانية وهناك نص واضح في القران يقول (فامساك بمعروف او تسريح باحسان) مضيفاً البهكلي بان هناك جهات ادارية وقضائية تعالج مثل هذه القضايا منوهاً بان الجمعية ستتبنى هذه القضية فور وصولها.

الأخطاء الطبية والتلوث البيئي يتصدران قضايا حقوق الإنسان بنجران

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٩٤٨&CategoryID=٥

نجران :مانع آل مهري ٢٥-١-٢٠١١ ١:٥٩ AM
تصدرت الأخطاء الطبية بمستشفيات نجران والتلوث البيئي الناتج من الأبخرة والأتربة والملوثات البيئية التي تستخدمها بعض المؤسسات وشركات التعدين قضايا حقوق الإنسان. وأوضح عضو فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة نجران زيد بن علي آل شويل في تصريح صحفي إلى "الوطن" أمس أن أغلب القضايا التي تصل إلى فرع الجمعية بمنطقة نجران تتعلق بشكاوى صحية من كثرة الأخطاء الطبية المتكررة وقضايا بيئية ضد بعض المؤسسات وشركات التعدين التي تسببت في إحداث تلوث بيئي يؤثر على التوزان البيئي والصحة العامة للإنسان، مشيرا إلى أن قضايا العنف الأسري التي وردت إليهم تعتبر قليلة جدا. وبين آل شويل أنه يقوم بتوصيل وجمع المعلومات التي تصل إليه والمتعلقة بالجانب الإنساني إلى الجمعية، مؤكدا أن أهم القضايا الإنسانية التي قام بالمشاركة فيها هي قضية بيئية تتعلق بالتلوث البيئي وإصابة عدد من سكان قرية بئر عسكر بمرض الكبد الوبائي، حيث أثبتت التقارير الطبية أن من أهم مسبباته التلوث البيئي الناتج من شركات التعدين من جراء عملها بكثرة في مركز بئر عسكر غرب نجران، الأمر الذي أدى إلى إصابة أكثر من ٤٠ شخصا بمرض الكبد الوبائي من التلوث البيئي بسبب الانبعاثات السامة والأتربة المثارة.

حقوق الإنسان: قضية ضحية الأسيد تحولت من عنف أسري إلى جنائي

الضحية تزوجت وهي قاصر وكانت تتحمل اعتداءات زوجها حرصا على أطفالها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٨٥٩&CategoryID=٣

جازان :حسين معشي، أميرة الجابر ٢٠١١-٠١-٢٥ ١٢:٥٩ AM

أكدت جمعية حقوق الإنسان أن "قضية ضحية الأسيد" بصبيا وفاء اليمنية التي أحرقها زوجها بالأسيد بعد زواج استمر ٢٥ عاما تحولت من قضية عنف أسري إلى قضية جنائية، وقال المشرف على جمعية حقوق الإنسان بجازان أحمد يحيى البهكلي إن الجمعية تلقت أمس شكوى من شقيق المصابة (مقيم بطريقة نظامية)، وتم فتح ملف للقضية، وبدأت الجمعية في العمل على القضية مع جميع الجهات الرسمية ذات العلاقة من الجهات الإدارية والأمنية والصحية، والتي تتعلق بها قضية المصابة....وأضاف البهكلي أن القضية بذلك اتخذت مجرى جنائيا يتابع من قبل جهات الاختصاص، مشيرا إلى أنه ستتم مخاطبة صحة جازان بشأن علاج المصابة وفاء، لكونها مقيمة بطريقة غير مشروعة، مؤكداً أن هناك تفاعلا من قبل الجهات الرسمية في جازان، سواء على مستوى محافظة صبيا أو منطقة جازان....وروت الضحية وفاء قصتها مع هذا الزوج قائلة "عندما تقدم إلى أسرتي كان يتمتع بالاستقامة والصلاح بشهادة الجيران، فوافق والدي على زواجي منه، فاقترنت به وعمري ١٥ عاما، وخلال الأشهر الأولى من الزواج كانت معاملته طيبة، ولكنه بعد فترة تغير، ولم يعد ذلك الشاب الملتزم، فانتكس واندمج في شلة من رفقاء السوء، ومن حينها وأنا أعيش معه صنوفا من العذاب والإهانة، ولكني كنت صابرة، وحملت منه مرتين، ولكني تعرضت للإسقاط فيهما، ثم حملت منه مرة ثالثة فرزقنا الله ولدا، فقلت لنفسي عسى أن يتحسن زوجي ويرفق بي في معاملته، ولكنه كان يزداد سوءا وشراسة، ثم مرت الأيام، ورزقنا الله بولدين تباعا فصار معنا ثلاثة أولاد، ولكن معاملة زوجي لي حتى مع وجود الأطفال الثلاثة لم تتغير أو تتحسن، بل ازدادت سوءا، وتمادى في إهانتي وإذلالي، ولم أر منه بعد ذلك يوما حسنا، بل كانت أياما مظلمة، وكان يتلفظ علي بألفاظ نابية، وينعتني بأوصاف خارجة، رغم أنني امرأة ملتزمة أخاف الله، وأحافظ على صلواتي"، مضيفة أن زوجها كان يعمل، ثم فصل من عمله، فضاعف ذلك من ألمها وعذابها. وتضيف وفاء "كنت في أوقات الشجار أهرب إلى منزل أهلي، فيأتي إلى بيتنا، ويضربني أمامهم، ويعيدني بالقوة إلى منزله، وكنت أتحمل جرعات الألم والقسوة كلما شاهدت أطفالي الثلاثة، فأنا لا أريد أن أخسرهم."...وتابعت وفاء أن زوجها ضربها ذات مرة أثناء حملها، حيث رفسها بقوة في بطنها، وكان يريد منها أن تجهض الجنين الذي ما زال يتحرك في أحشائها....وتحدثت أم وفاء عن مأساة ابنتها وقالت "ابنتي ذهبت ضحية لإنسان لا يعرف الرحمة، كان يعذبها دوما، واستغل ضعفنا وسكوتنا، وكانت ابنتي تتجاوز عن كل سيئاته وسوء تصرفاته من أجل أطفالها الثلاثة، والآن تعيش ابنتي وضعا مؤلما وحالتها النفسية صعبة، فهي لا تستطيع أن تبصر أو تأكل بصورة طبيعية، وأملنا كبير في أهل الخير لعلاجها في أحد المراكز الطبية المتخصصة، لا سيما وأن فاتورة علاجها تفوق مقدرتنا المادية، حيث تقدر بأكثر من ٢٠٠ ألف ريال، ونحن لا نملك هذا المبلغ الكبير، فظروفنا المادية صعبة."

وأضافت والدة وفاء أن ابنتها تعاني من تشوهات ناتجة عن حرق في الوجه، مع تشوه في الجفنين والعينين، تسبب في إغلاقهما، وتشوه في الشفة العلوية، وحرق على الصدر مع تشوه في الثديين، مع التصاق الجلد بين الثديين، وحرق على العضد الأيمن.

الاجتماعية ترصد فقراء جولة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٤٠
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢٨٨٥

مكة المكرمة. فواز العبدلي

شرعت إدارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة في متابعة المتسولين وباعة السواك من المواطنين للوقوف على شكواهم والتثبت من عوزهم بعد أن رصدتهم أمس الأول جولة مفاجئة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول المنطقة المركزية للحرم المكي التي كشفت عن وجود عدد من المرضى النفسيين بينهم.

وأكد المدير العام للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة عبدالله آل طاوي لـ«شمس» أنه سيجري الانتهاء من الرصد في غضون الأيام المقبلة، مؤكدا أن مثل تلك الحالات هي محل رعايتها لأنها من صميم واجباتها، مشيرا إلى أن الشؤون الاجتماعية لا تتوانى في مباشرتها عبر مختصين ليتم على ضوئها تقديم العون والمساعدة.

وكانت جولة جمعية حقوق الإنسان كشفت وجود حالات لمواطنين يعيشون حياة التشرد حيث لجأ بعضهم إلى منطقة الحرم المركزية ليقتاتوا من فضلات المحسنين.

من جانب آخر أكد الناطق الإعلامي لشرطة مكة الرائد عبدالمحسن الميمان متابعة رجال الأمن للذين يعانون حالات نفسية لضمان عدم إيذائهم أنفسهم والآخرين، مشيرا إلى أن عناصر الأمن لا يتوانون في مباشرة أية حالة قد يصدر عنها خطر أو تهديد للآخرين حال العلم بها أو ملاحظتها وإحالتها إلى الجهات المختصة.

حقوق الإنسان: تقارير الهيومن تتجنى علينا

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٨٤٠
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=١٢٢٩٦٣

الرياض. راكان المغيري

أعلنت جمعية حقوق الإنسان أنها تعمل على تحليل ودراسة جميع التقارير التي ترد إليها من مؤسسات حقوقية خارجية من أجل التثبت منها، وجاء في ردها على التقرير الصادر، أمس، من منظمة الهيومن رايتس ووتش السنوي ونشرته وكالات أنباء أجنبية بشأن وجود انتهاكات حقوقية تمارس ضد العمالة الوافدة والنساء السعوديات، بأنها رصدت بعض الحالات في هذا الجانب وهي مدونة في التقارير السنوية.

وأكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أن معظم ما يرد في التقارير الأجنبية تجاه الانتهاكات في السعودية غير صحيحة والقصد منها التجني فحسب، موضحا أن الدراسات التحليلية التي أجرتها الجمعية أثبتت ذلك.

وأبان أن هيئة حقوق الإنسان هي الجهة المخولة بالرد على مثل هذه التقارير، مضيفا أن ورود التقارير الحساسة وعرضها إعلاميا أمر تجاوزته الجهات الحقوقية في المملكة، ولا تضعها مثل هذه التقارير في حرج.

حقوق الإنسان .. الوعي الغائب " ٥ "

بصوت واحد ردّ على التصورات والمفاهيم الذهنية .. المجتمع: تقويض ثقافة حقوق الإنسان مرفوض

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٦٩٢٢.htm

معتوق الشريف ـ جدة

الإجراءات الرامية إلى بناء ثقافة حقوق إنسان تحظى بالدعم على المستوى المحلي، حيث صدرت في ٢٠٠٩م موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، تتويجا لعطاءات المملكة في مجال ترسيخ الثقافة الحقوقية، حيث تعمل هيئة حقوق الإنسان على رسم هذه الاستراتيجية وتفعيلها على أرض الواقع، وقد دعت في إطار وضع ملامح هذه الاستراتيجية إلى ورشة حقوقية شارك فيها ممثلون من الجهات الحكومية كافة.

وعلى المستوى الدولي، وفي ما يخص التثقيف بحقوق الإنسان، نشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي ينص على (إطار التخطيط والحوار والتعاون) الجديد الرامي إلى تيسير اعتماد نهج كلي بشأن تعزيز حقوق الإنسان وإشراك الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وكذلك عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لدى إعلان الفترة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد تقديم المعلومات، وأن يكون عملية شاملة تستمر مدى الحياة لجميع الناس، على جميع المستويات، وفق استراتيجية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان عن طريق تقييم الاحتياجات، ووضع وتعزيز البرامج والقدرات، وتقوية دور وسائل الإعلام لنشر الثقافة الحقوقية.

يلقى الحقوقيون عند نشر ثقافة حقوق الإنسان مقاومة من بعض الناس على أساس أن هذه الثقافة تفرض مبادئ غير نابعة من البلد تتناقض مع القيم والأعراف المحلية وتشكل خطرا عليها، ومن التصورات الذهنية التي يصطدم بها الحقوقيون أن هذه الثقافة، ابتداع غربي، وللأسف الشديد يتناسى هؤلاء أن مفاهيم حقوق الإنسان التي تعمقت على مر العصور هي نتاج تطور الفكر البشري الذي لا يقتصر على قارة أو أمة أو شعب أو جماعة، بل هي مزيج من التفاعل الحضاري، وأن الإسلام أوضح لنا حقوق الإنسان، التي كانت مفاهيم متقدمة في حين كان يسود أوروبا عصر الإقطاع والظلام، وأن أثر الشريعة الإسلامية وما نادت به واضح في تقنين حقوق الإنسان حيث ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨م «يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء»، وكذلك «كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا»، وفي مقابل ذلك وبفارق ١٤ قرنا، نجد تقنين مبدأ المساواة في القرآن الكريم حيث نص على «إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، وفي الحديث النبوي الشريف «لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى» و«الناس سواسية كأسنان المشط»، وكما قال عمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»، وقد كتب الإمام علي إلى عامله في مصر مشددا على مبدأ المساواة في الحقوق، يقول: «ولا تكونن عليهم ـ أي على الناس ـ سبعا ضاريا تغتنم أكلهم إنهم صنفان؛ إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق».

ورأى الدكتور نامي عوض الشريف رئيس قسم التربية الإسلامية في إدارة التربية والتعليم في جدة، أن تغيير هذا التصور يتم عبر دعوتهم إلى ندوات وملتقيات وحلقات نقاش، والتحاور معهم، إضافة إلى انتقاء عبارات جيدة تبرز سماحة الإسلام وتغير هذه التصورات وإبرازها على لوحات إعلانية وبرامج تلفزيونية وإذاعية.

الخصوصية

وفي الجانب الآخر، نجد صنفا من الناس يحاول تقويض نشر ثقافة حقوق الإنسان باتكائه على الخصوصية كذريعة؛ فالخصوصية مسألة ينبغي مراعاتها، إلا أنها لا ينبغي أن تسير باتجاه تقويض المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وعلى العكس من ذلك فالخصوصية عليها أن تتوجه لتدعيم المعايير العالمية لا الانتقاص منها خصوصا في القضايا الأكثر إلحاحا.

إن الخصوصية تؤكد التنوع بكافة أصنافه، لكنها لا ينبغي أن تكون عقبة في طريق المعايير العالمية، أو أن تستخدم حجة للتحايل من الالتزامات الدولية، لذلك وبالقدر الذي تجد فيه الخصوصية قابليتها على التناغم والتوافق والتكيف مع العالمية والشمولية والكونية لحركة ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وتستطيع في الوقت نفسه التعبير عن خصائص أي شعب أو أية أمة وتفاعلها مع ركب التطور العالمي.

وفي هذا الاتجاه، يشير الدكتور أبو بكر باقادر إلى أن المناداة بالخصوصية لتقويض حقوق الإنسان أمر خارج عن الموقف الذي اتخذته المملكة تجاه حقوق الإنسان، وقال: «الاتكاء على الخصوصية أمر غير مقبول أخلاقيا، ويتعارض مع الموقف الرسمي للمملكة»، واقترح باقادر آلية الحوار مع من يمتلك هذا التصور.

التسييس

ومن جوانب تقويض نشر ثقافة حقوق الإنسان، نجد هناك من يدعي بأن حقوق الإنسان حركة مسيسة، وربما يرتكز في مفهومه على أن مهمة الجهات الحقوقية تقتصر على الرصد وتلقي الشكاوى وملاحقة بعض القضايا المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات، ويدعو أصحاب هذا الاتجاه حقوق الإنسان إلى الانخراط في العملية السياسية واتخاذ موقف من الدولة، وهذا أمر مغلوط وخروج على طابعها وطبيعتها، وأنها جهات مدافعة عن الدولة، لكن غاب عن هؤلاء أن الجهات الحقوقية ومنذ تطور حركة حقوق الإنسان لا تتخذ مواقف مسبقة إزاء هذه الحكومة أو تلك، بل تقف مع حقوق الإنسان أينما وحيثما وكيفما خرقت أو انتهكت أو مست وهو واجبها وما ينبغي تحقيقه في إطار متوازن ودون تردد أو مجاملة.

وعن هذه الاتجاه، يرى عضو مجلس الشورى، أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير، أنه لا بد من التفريق بين المنظمات الحقوقية التي تتبع بعض الأجهزة الاستخباراتية وبين المنظمات التي داخل المجتمعات والتي ينتسب إليها المحامون وأساتذة الجامعات وغيرهم تتبنى تحقيق وترسيخ حقوق الإنسان، وقال: «حقوق الإنسان هي ثقافة ومنهج يدرس في كثير من المجالات»، وزاد «بالنسبة لهيئة وجمعية حقوق الإنسان فإن عملهما مستمد من التشريع الإسلامي الذي تعمل عليه الدولة».

الازدواجية والانتقائية

هناك من يرى أن تطبيق معايير حقوق الإنسان تسودها فكرة الازدواجية والانتقائية في المعايير، ولا يدرك أصحاب هذا التصور أن الدعوة إلى اعتماد معايير دولية موحدة لا تلغي ولا تنتقص من الإجراءات الهادفة إلى فرض احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

ويعلق المحامي الدكتور ماجد قاروب على هذه الرؤية بأنها انعكاس طبيعي لما يعيشه المجتمع من فقر شديد في الثقافة الحقوقية، يعززه قصور النظرة الشمولية العامة لهذه الثقافة بمفهومها الشامل والمتكامل، وقال: «هذه ردة فعل لطبيعة المشهد العام الذي يفتقر إلى الثقافة الحقوقية، وهذه النظرة شخصية مردها إلى نقص التدريب وفق النظرة الشمولية».

تعدٍ على السيادة

يرى بعض أصحاب هذه التصورات أن مبادئ حقوق الإنسان هي تعدٍ على السيادة الداخلية للبلدان، وتناسى أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ثم العهدين الدوليين عام ١٩٦٦ ومجموعة كبيرة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، أصبحت ركنا مهما من أركان القانون الدولي، وجرى تأكيد ذلك على نحو مستقل وبارز في اتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي عام ١٩٧٥، وبذلك أصبحت مبادئ حقوق الإنسان لا تنحصر بولاية قضائية داخلية وحسب، بل أصبحت من صميم وجوهر القانون الدولي. والدول بتوقيعها على تلك الاتفاقيات، سمحت بمراقبة سجلها في ميدان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لذلك فإن رفض التدخل والاحتجاج على فكرة السيادة لم يعد كافيا للهروب من الرقابة الدولية بخصوص هدر حقوق الإنسان، وأن قضية حقوق الإنسان لم تعد اختيارا داخليا وحسب، إنما هي التزام دولي وضرورة لا غنى عنها للتكيف مع متطلبات التغير والمستجدات الدولية.

ويعلق أستاذ القانون الإداري والدستوري المساعد في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور محمد حسن آل طالب القحطاني، قائلا: «للأسف هناك قناعات سلبية عن فكرة حقوق الإنسان، وللأسف أن هذه القناعات السائدة في المجتمع يساهم حاملوها في تشويه منطلقات وأهداف حركة حقوق الإنسان، وبالتالي توفر المبرر لمنتهكي هذه الحقوق للاستمرار في ممارسة الانتهاكات وأحيانا كثيرة التهرب من العقاب»، وأضاف «يجب أن يعلم أصحاب هذه الرؤى والأفكار والقناعات السلبية أن حقوق الإنسان ليس لها مفكر واحد مثل باقي الآيديولوجيات ولا جنسية أو جغرفيا.. إنها حركة

ديناميكية مرنة وواقعية تتعامل مع ظواهر قائمة يحدث فيها انتهاك لحق الإنسان وأن هذه الظواهر هي جزء من تاريخ وخبرة البشرية مثل الحروب والاحتلال والتشريد والمذابح الجماعية والعنف الأسري وتعذيب السجناء واضطهاد العمالة المهاجرة والفقر والجوع والأمية والتخلف والتسلط والديكتاتورية والرق.. إلخ، فحقوق الإنسان لا تتعامل مع قضايا غير موجودة أو افتراضية أو تتعلق بسيادة أمة أو دولة.. إنها فكر عالمي بصبغة نظامية أقرتها معاهدات ومواثيق دولية صادقت عليها الدول بحيث أنها تتماشى مع قوانينها وأنظمتها».

دعم العولمة

هناك من يرى أن حقوق الإنسان هي نوع من العولمة أو هي العولمة، رغم تعريفات العولمة التي يراها البعض بـ(أمركة العالم) الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم، عملية رسملة العالم، وربما أصحاب هذا الاتجاه تناسوا أن العولمة مفهوم (وصفي) ومصطلح إعلامي.

ووفق هذا التصور أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور جبريل العريشي أن مع التقدم التكنولوجي وتطور تقنية الاتصالات أصبح العالم قرية واحدة، لم يعد هناك من الناس المعاصرين من يؤمن بهذا المصطلح

مليون ريال وسيارة ينهيان خلافا قبليا بمركز الأمواه ببلاد قحطان عسير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/٢٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٨٣٣٩.html

خميس مشيط سعيد آل هطلاء

أنهت جموع من قبائل قحطان صباح أول أمس في مركز الأمواة شرق منطقة عسير خلافاً دام أكثر من ١٢ شهراً بين شابين من قبيلة آل الجميح الحباب قحطان وقبيلة آل حارث الفهر عبيدة قحطان، حيث توافدت جموع القبائل يتقدمهم شيخ شمل قبائل قحطان ووداعة الشيخ فهد عبدالله بن دليم وعدد من المشايخ والأعيان وجموع بلغت أكثر من ١٠٠٠ شخص على منزل والد المجني عليه بمركز الامواه شرق عسير ودار الحديث بين الطرفين الذي استمر أكثر من ٣ ساعات. بعدها تنازل ولى الدم محمد بن فهيد عن الدين وجميع المطالب التي أدلى بها فى بداية الصلح وترك الأمر للمشايخ والأعيان وخرجوا بمبلغ مليون ريال وسيارة من النوع الحديث تم استلامها وتدوين وثيقة بالصلح بين الأطراف المتنازعة أعدها عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ محمد بن معتق القحطاني. الشيخ فهد بن دليم بدوره شكر جميع الأطراف على حسن التسامح وتقريب وجهات النظر وقال: أن هذا ليس بغريب على الجميع كما توجه ابن دليم بخالص الدعاء لخادم الحرمين الشريفين وان يعيده سالما معافى إلى أرض الوطن. فيما شهد موقع الصلح تواجدا أمنيا مكثفا بقيادة الملازم أول محمد عوض صوفان مدير شرطة الأمواه والملازم أول عوض الاحمرى قوة المهمات الخاصة بعسير .

لجنة الحماية بمكة تتلقى (١٩) قضية عنف أسري في شهر وتحيل ثلاثا للمحاكم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٤٣٨

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

تلقت لجنة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة (١٩) قضية عنف أسري خلال الشهر الحالي تشمل الضرب والإيذاء النفسي واللفظي والحرمان، وكان من بينها شكوى لفتاة في العقد الثاني تتعلق بمنع والدها لها من التسوق برفقة صديقاتها. واستطاعت اللجنة حل (١٤) قضية أسرية بالصلح الفوري بين الزوجين أو التنازل قبل وصولها إلى أروقة الجهات الرسمية مثل الشرطة والمحاكم الشرعية. وعلمت (المدينة) أن اللجنة أحالت ثلاث قضايا للمحاكم الشرعية لتعلقها بقضايا الوصاية وصك الولاية والنفقة على الأبناء فيما لا تزال اللجنة تنظر قضيتين تمت إحالتهما من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة. الجدير بالذكر أن اللجنة تضم أعضاء من شرطة العاصمة المقدسة وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة الادعاء العام وتعليم البنين وتعليم البنات والشؤون الصحية والمحكمة الشرعية وتتولى رئاستها الشؤون الاجتماعية. من جهة أخرى بعثت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمكة خطاب شكر وتقدير لرئيس اللجنة محسن بن دخيل القحطاني نظرا للجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة في حل الكثير من القضايا بالطرق الودية.

حقوق الإنسان ترصد ضعف الخدمات في قرى جنوب مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٧٠٥٧.htm

سلمان العلياني ـ مكة المكرمة

وقف فريق حقوقي ميداني على الأوضاع الإنسانية في أربع قرى جنوب مكة المكرمة، ورصد غياب الرعاية الصحية، التعليم، انتشار الأمية، غياب وعي السكان بحقوقهم في العيش الكريم.

وكشف تقرير حقوق الإنسان أحوال قرى أم الراكة، الحميدية، البيضاء، والصهوة إثر جولة ميدانية استمرت قرابة الست ساعات أمس، ورصد خلالها العديد من المخالفات الخدمية جراء الإهمال وغياب الرقابة من مسؤولي القطاعات الخدمية.

ووقف فريق جمعية حقوق الإنسان على تعثر تشغيل مركزين صحيين رغم انتهاء تنفيذ مشروعهما بتكلفة إجمالية بلغت مليونا و٦٠٠ ألف ريال، مجهزة بأجهزة طبية وأنشئت على أراض مقدمة من سكان القرى.

ولاحظ فريق جمعية حقوق الإنسان في قرى جنوب مكة المكرمة جملة من المخالفات الخدمية، حيث تم رصد مستوصف قد تبرع بأرضه أهالي القرى وجهز بأجهزة طبية كلفت عشرات آلاف الريالات، ولكن لم يتم تشغيله إلى الآن، إضافة إلى تلف بعض الأجهزة الطبية جراء سوء التخزين.

وأوضح عضو مجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان سليمان الزايدي أن الفريق سيعد تقريرا مفصلا عن الجولة التي تمت في تلك القرى التي تفتقر لأقل الخدمات، ومن ثم توجيهها إلى الجهات المسؤولة، مشيرا إلى أنه لابد من الالتفات والنظر لمتطلبات القرى وبشكل سريع وإيجابي حتى يضمن الأهالي عيشا هنيئا وتحفهم الخدمات من كل مكان.

وثمن الزايدي جهود رجال الأعمال في قرى جنوب مكة المكرمة، لكنه اعتبرها غير كافية، ولا بد أن تتلازم مع اهتمام مستمر من الجهات الحكومية.

من جهته، بين عضو جمعية حقوق الإنسان منصور أبو رياش أن الدعم يحتاج إلى دراسة اجتماعية لبعض الحالات؛ بهدف تقديم المساعدة، وأن بعض المشاريع التي نفذها رجال الأعمال في المنطقة بملايين الريالات ووجهت بالإهمال «وهذا يعكس إحباطا نفسيا ومعنويا في التردد في دعم مثل هذه المناطق المهملة».

وأشار أبو رياش إلى أن الدولة تسعى لإنشاء الخدمات في المناطق البعيدة، حيث من خططها التقليل من الهجرة من القرى إلى المدينة لتقليل الضغط عليها.

فيما دعا عضو الجمعية الدكتور محمد السهلي الجهات الحكومية إلى الاهتمام بالمواطنين صحيا ونفسيا عبر توفير كافة الخدمات، مفيدا بأن فريق الحقوق رصد حالات مرضية تستوجب الرعاية الصحية.

وراوحت مشكلات قرى جنوب مكة المكرمة المرصودة من فريق حقوق الإنسان ما بين نقص رعاية صحية نظير عدم توفر مركز صحي باستثناء مستوصف شيد بأياد بيضاء، لكنه لم يجد الدعم والتجاوب الحكومي.

جولة حقوق الإنسان في قرى جنوب مكة تكشف قصورا وإهمالاً من بعض الجهات المسؤولة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٥١٦

طالب الذبياني - تصوير عبدالرحمن الفقيه

كشفت جولة اعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالعاصمة المقدسة امس على قرى جنوب مكة عن فساد وقصور واضح وكبير في كثير من الخدمات. ورصد الفريق المكون من سليمان الزايد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالعاصمة المقدسة،والاعضاء:الدكتور محمد مطر السهلي، والشريف منصور ابو رياش، ومدير مكتب الجمعية بمكة عبدالله خضراوي، رصد العديد من المعاناة التي يعانيها اهل تلك القرى جراء نقص العديد من الخدمات الاساسية والثانوية .

تعيش على المعاناة

واكد المشرف على فرع الجمعية عضو مجلس الشورى سليمان الزايدي ان هذه الجولة تأتي في سياق مهام الجمعية ووقوفها على طبيعة الحياة المعيشية في قرى مكة المكرمة، و شملت هذه الجولة قرية البيضاء وأم الراكة والحميدية والصهو الموجودة في جنوب مكة المكرمة وهذه القرى ومن خلال المعلومات الأولية المتوفرة لدينا تعيش معاناة صعبة وتشتكي نقص أبسط مقومات الحياة العامة ولذلك كانت جولة الجمعية للوقوف على الطبيعة ورصد معاناة الناس هناك وحياتهم المعيشية وأبدى الزايدي تذمره الشديد من الملاحظات التي شاهدها وأوجه القصور التي رصدوها.

وقال:إن على الجهات المختلفة الكثير من الأعمال تجاه تحسين الظروف المعيشيةلتلك القرى، مبديا أسفة لمشاريع خيرية تقام في تلك القرى وتهمل ولا تستثمرها الجهات المسؤولة رغم حاجة الناس الشديدة اليها .

من جانبه أوضح الشريف منصور أبو رياش عضو فرع الجمعية أن الفريق زار عددا من القرى منها ام الراكة والبيضاء ووادي ضيم، ورصد عددا من الملاحظات والتقى باهالي تلك القرى الذين كشفوا عن معاناتهم لاعضاء فريق الجمعية وحاجة قراهم للخدمات الصحية والتعليمية والامنية.

أبرز الملاحظات

وقال: ان من ابرز الملاحظات التي تم رصدها أن هناك مركزا صحيا انتهى بناؤه منذ عامين وبداخله اجهزة وأدوات طبية لكنه مهمل وأمامه مبنى مركز صحي مستأجر به طبيب واحد فقط وليس به طبيبة ولا مختبر ولا أشعة ويفتقد ايضا للاتصال الهاتفي حيث لاتوجد به خدمة هاتفية .

وفي قرية البيضاء وجدنا مبنى لمركز صحي أنشأته مؤسسة عبداللطيف جميل الخيرية منذ نحو ٨ أعوام وتم تسليمه للصحة وحتى الآن لم يتم تشغيله، اضافة الى تأثر الطرق بمياه السيول لعدم وجود عبارات تصرف مياه السيول عن الاسفلت الذي تهدم من جراء السيول .

وفي قرية الصهو هناك مدرسة بنين ابتدائية فقط وبقية المدارس من متوسطة وثانوية ومدارس بنات تبعد عن هذه المدرسة نحو ١٤ كيلو .
وأضاف ابو رياش ان فريق الجمعية وجد في حي الامير سلطان الذي يشتمل على وحدات سكنية تم بناؤها على نفقة سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز حفظه الله في هذا الحي مبنى معد كمركز شرطة يحمل الرقم ١٠٧ تم تسليمه للشرطة ولكن حتى الآن لم يتم افتتاحه وتشغيله اضافة الى انعدام تلك القرى من وجود دوريات امنية واقسام شرط وخدمات بلدية .
خطورة الطرق
من جانبه أبدى عضو الجمعية الدكتور محمد مطر السهلي أسفه الشديد على ما تعانيه قرى جنوب مكة المكرمة من اهمال وقال ان فريق الجمعية قام بهذه الجولة انطلاقا من مهام الجمعية ومسؤولياتها حيث تسعى للمحافظة على كرامة الانسان وهذا ما توجه به القيادة الرشيدة بين الحين والاخر واضاف: ان الجولة شملت قرية البيضاء وأم الراكة والصهو والحميدية وقد وجدنا معاناة يعانيها اهالي تلك القرى ومما رصدنا خطورة الطرق بتلك القرى لكثرة تعرجاتها وتعرضها للسيول ورصدنا كذلك قصورا في الخدمات الصحية فالاهالي يضطرون لقطع مسافة نحو السبعين كيلو من قرية البيضاء الى مستشفى النور التخصصي بمكة المكرمة حيث لايوجد سوى مركز صحي متهالك وقد وجدنا امرأة تعاني من جلطة ولا يستطيع ذووها نقلها الى مستشفى النور لعدم تحملها المسافة الطويلة ولو لدغ احد او تعرضت امرأة لولادة فلن يستطيع اهل القرية نقل مثل تلك الحالات الى مستشفيات مكة .
مياه ملوثة
وأضاف د٠ السهلي أن تلك القرى تحكي مأساة بما تعني الكلمة فشبكات الاتصال معدومة حيث لايوجد شبكة جوال ولا هاتف ثابت فيصعب التواصل مع الجهات المسؤولة عند وجود أي حالة طارئة لانعدام وسائل الاتصال . ومضى السهلي يقول: مما تم رصده وملاحظته عدم وجود مياه صالحة للشرب فالأهالي يعيشون على مياه ملوثة وغير صالحة للشرب وفق تقارير طبية، وأفادنا شهود عيان في تلك القرى ان اغنامهم عندما تشرب من تلك المياه فانها تموت اضافة الى تلوث الخزانات ووجود الديدن بها .
مستوصف خيري مهمل
وأضاف وجدنا أمرا مؤلما أقرب ما يكون إلى الفساد فمبنى مستوصف تبرعت بانشائه مؤسسة عبداللطيف جميل الخيرية مهمل منذ اكثر من ٨ أعوام حتى ان الاشجار والاعشاب ظهرت على ابوابه وتصدعت جدرانه وانني اعتبر ان هذه جريمة بحاجة الى تحقيق لانها اهدار لاموال المتبرعين وأدعو المسؤولين إلى الوقوف على هذا المبنى ٠
ومن الملاحظات الأخرى انعدام الخدمات الامنية من شرطة ودوريات لضبط بعض الاختلالات اضافة الى ضرورة وجود مركز للدفاع المدني فحريق شب قبل عام او عامين استغرق إخماده أكثر من شهر.

حقوق الإنسان ترصد تردي الخدمات الصحية في قرى جنوب مكة

مطالبة بسرعة تدخل الجهات الرقابية للتحقيق وكشف ملابسات الإهمال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٩٠٣١&CategoryID=٥

مكة المكرمة: خالد الرحيلي ٢٠١١-٠١-٢٦ ١:١٢ AM

فوجئ أعضاء فرع جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة بتردي الخدمات الصحية في قرى جنوب مكة المكرمة، وشح الخدمات الصحية والبلدية والتعليمية، إضافة إلى الإهمال الذي طال مركز صحي متكامل التجهيزات الطبية بمبنى حديث تجاوزت تكلفته ٤ ملايين ريال، حيث ظل مغلقا لأكثر من سنتين، ولم تتسلمه الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة، بعد أن انتهى المقاول من بنائه.

كما فوجئ أعضاء الجمعية بوجود مسنتين تعانيان من أمراض مزمنة، وتسكنان في بيت شعبي مسقوف من الصفيح، إضافة إلى احتياجهما لأخذ جرعات من المغذي الطبي، وحقن بمستشفى النور التخصصي بشكل يومي، فيما يشير ابن إحداهما إلى أن والدته تعاني من جلطة منذ ١٢ عاما.

ورصدت "الوطن" التي رافقت وفد الجمعية إلى قرى الصهوة، وأم الراكة، والمحمدي جنوب مكة، افتقارها لمركز صحي حيث يوجد مركز وحيد مستأجر، يعمل به طبيبان واحد من جنسية عربية والآخر آسيوي، يقوم بكافة مهام الأطباء ومنها النساء والتوليد في مبنى قديم غير مسلح يفتقر لأبسط المرافق الطبية.

وعلى مستوى المعاناة مع الاتصالات، يظل الخيار الوحيد لأبناء القرى لربطهم مع الآخرين هو الجوال الاصطناعي "الثريا". وقال فواز الهذلي "يكلفني شهريا ٦٠٠ ريال رسوما، وكلفني خط التأسيس ٧ آلاف ريال، ولا خيار لديّ سوى الخضوع لهذه الخدمة على الرغم من كلفتها الباهظة ."

من جهته، أوضح عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة منصور أبو رياش أنه في ظل غياب رقابة وزارة الصحة، والجهات الأخرى المعنية، يظل الوضع قائما فيما يخص مبنى مركز أم الراكة الصحي الذي يحوي أجهزة طبية وتجهيزات لعيادات متكاملة تكلفتها لا تقل عن ٤ ملايين ريال، ولم تتسلمه الشؤون الصحية منذ سنتين رغم احتياج المنطقة لمركز صحي، بدلا عن المركز المتهالك القائم الآن في منزل شعبي.

وطالب أبو رياش بتدخل جهات رقابية والإسراع بالتحقيق لكشف ملابسات الإهمال، حيث تعاني مراكز أخرى مماثلة في قرى أخرى من الإهمال .

وقال عضو مجلس الشورى، وعضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان الزايدي "صعقت من الوضع الذي وصل إليه المركز الطبي الحديث من الإهمال."

وأوضح الطبيب أحمد خلف الله أن عدد السكان في آخر إحصائية بالقرى وصل إلى ٣٦٩٦ فردا، مبينا أن أعداد المراجعين تزايدت في حين تعد النزلات المعوية هي السمة البارزة في حالات الإعياء التي يعاني منها المراجعون بشكل متكرر، إضافة إلى الأمراض المزمنة حيث تبين من خلال أخذ عينات من مياه الآبار التي يشرب منها القرويون أنها مياه غير صالحة للشرب .

على صعيد آخر، وقف أعضاء الجمعية على طلبات الأهالي، حيث تعاني معظم القرى من نقص المياه المحلاة، ويعتمد الأهالي على مياه الآبار التي أثبتت التحاليل المخبرية أن بها فطريات وديدان، وأنها غير صالحة للشرب، على الرغم من

أن وزارة المياه وفرت ٣ خزانات فيبرغلاس بالقرية إلا أنها تعبأ من نفس مياه الآبار وليس من مياه التحلية، إضافة إلى عدم وجود مركز أمني.
إلى ذلك، قال شيخ قبيلة الندوي حجلي الندوي "تبرعت بقطعة الأرض لصالح المركز الصحي إلا أن الصحة لم تتسلمه على الرغم من انتهاء المشروع منذ سنتين"، مضيفا أن ما يزيد حجم المشكلة أن المركز الذي يعول عليه الأهالي يخدم أكثر من ٥ آلاف من سكان القرى الأخرى أيضا كونه المركز الوحيد.

شرطة جازان تواصل تحرياتها عن صحة دعوى ضحية الأسيد

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٩١١٠&CategoryID=٣

جازان :عبد الله البارقي ٢٠١١-٠١-٢٦ ٤:٢٣ AM
أصدرت شرطة منطقة جازان أمس بيانا إلحاقيا حول قضية "ضحية الأسيد" اليمنية الجنسية والمدعوة وفاء، أوضح فيه الناطق الإعلامي النقيب عبد الله القرني أنه جرى التحقيق من قبل شرطة محافظة صبيا مع الزوج المتهم وتم إطلاق سراحة بالكفالة الحضورية لعدم كفاية الأدلة. مشيراً إلى أنه اتضح أن المرأة قد سبق لها أن حضرت لإدارة شرطة محافظة صبيا في شهر شعبان العام الماضي لطلب علاجها بمستشفى صبيا إثر تعرضها لحروق بمادة الأسيد، بعدما أفادت بأنها تعرضت للحروق أثناء قيامها بمحاولة فتح انسداد مجاري مطبخ المنزل الذي تسكن فيه مع أبنائها وزوجها، وهو ما أدى لانسكاب المادة الحارقة على يديها ووجهها والرقبة، وقد تم علاجها، بعدما أكدت أنه لم يسبب لها أحد تلك الإصابات. مشيراً إلى أنها تقدمت مرة أخرى خلال بداية هذا العام وأفادت بأن زوجها هو المتسبب بما حصل لها من حروق في وقت سابق، لكن الشكوى جاءت بعدما انفصلت عن زوجها خلال الفترة الماضية ووقوع الطلاق بينهما.
وأوضح النقيب القرني أن شرطة محافظة صبيا مازالت تواصل التحريات للتأكد من صحة دعوى المرأة.
من جانبه أوضح محافظ صبيا خالد الجريوي لـ "الوطن" أن التحقيقات جارية وأن هناك متابعات مستمرة لقضية الفتاة اليمنية والآن التحقيقات في مراحلها النهائية وستتم إحالة القضية للقضاء مباشرة فور الانتهاء من التحقيق .
من جهته، أكد المشرف على جمعية حقوق الإنسان في جازان أحمد البهكلي أن الجمعية تتابع قضية وفاء يوميا، وأنها تمت مخاطبة عدد من الجهات الرسمية والخيرية لدعم أسرة الفتاة والنظر لاحتياجاتهم بالإضافة إلى محاولة تذليل جميع العقبات التي تواجه الجهات الإدارية حتى تتمكن من الوصول بقضية الفتاة إلي الوضع القانوني والنظر فيها من جانب القضاء.

المساندة والمعونة القضائية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٨١٢.htm

محمد بن عبدالله المشوح

كل من هاتين المفردتين تحملان نفس الدلالة القضائية وهي تعني باختصار «تقديم المشورة والإعانة من قبل المحامي لمتهم أثناء فترة التحقيق والمرافعة والتي تضمن للمتهم حق الدفاع عن نفسه وضمان المحاكمة العادلة له».
لقد طبقت العديد من الدول في زمن مبكر مبدأ المساندة القضائية عن طريق ندب المحامين للدفاع عن المتهمين واستجلاء الحقيقة منهم وعدم إيقاع أي عقوبة إلا بعد ثبوت التهمة قطعا.
وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أناطت بالقاضي هذه المسؤولية وحملته هذا الأمر فإن هذا لا يعني عدم صحة إسناد مهمة الدفاع والمساندة القضائية للمتهم أو أن هذا انتقاص للسلطة القضائية.
بل بالغت العديد من الأنظمة والدساتير في ذلك وقررت بطلان المحاكمة في حال تخلف أو عدم وجود محام.
ويشمل ذلك مرحلة التحقيق التي أعطت الاختصاص للمحامي العام ومحكمة الجنايات بندب محامي للدفاع عن المتهم في الحالات المشار إليها وتحديد أتعابه بناء على طلبه وتقدير أتعابه بناء على قرار وزير العدل بعد مشورة نقابة المحامين وذلك حسبما ورد في الدستور المصري.
وعلى الرغم من أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية تضمن إشارات واضحة إلى حق المتهم في توكيل المحامي وأن له تعيين وكيل أو محام لحضور التحقيق كما ورد في المادة الرابعة والستين وكذلك المادة ٢١٤٠ والتي أشارت إلى جواز تعيين وكيل أو محامي لتقديم الدفاع في الجرائم الكبيرة.
إلا أن تلك النصوص كما يرى كثير من المتحفظين غير كافية ولا تتلاءم مع الأنظمة العالمية التي توجب ولا تجيز فقط وجود المحامي بجانب المتهم.
وهي نصوص خلا منها نظام المرافعات الشرعية ونظام المحاماة والمؤمل أن يتضمنا هذه النصوص الهامة بلوائحها التنفيذية.
وهي ما يعني ضرورة التعديل على الأنظمة بما يتلاءم مع هذه الحقوق ويتماشى مع الأنظمة الأخرى.
ومن هنا فإنه بات ضروريا السعي الجاد من قبل وزارة العدل في إدراج تلك المواد في الأنظمة التي يجري التعديل عليها حاليا لدى الجهات من قبل مجلس الشورى وهيئة الخبراء وأن يتم إعداد لوائح تفسيرية للمواد التي تكفل المساندة والمعونة القضائية.
لقد سعت هيئة حقوق الإنسان إلى بعض المبادرات الفردية في توكيل محامين وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهي محاولات لسد الفراغ الموجود في الأنظمة إلا أنها تبقى محاولات قليلة لا تفي بالقدر اللازم لهذا الحق المهم ما لم يتم إعداد نظام دقيق واضح في هذا.
ولا أنسى مجهود بعض الزملاء المحامين الذين سعوا إلى قيام جمعية المساندة القضائية وهي جمعية خيرية ليست ذات غرض ربحي وجميع ذلك في نظري هو جراء هذا الفراغ الذي يشكو منه نظام المرافعات الشرعية وكذلك نظام المحاماة.
كما أن قيام هيئة المحامين سوف يساعد في تنظيم المعونة والمساندة القضائية بلا شك عبر المشورة والمفاهمة مع وزارة العدل وتقدير الأتعاب المستحقة للمحامي في ذلك.

برضه ..أغلقوا المستشفى!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110124/Con20110124396574.htm

خلف الحربي

جزا الله سمو الأمير عبدالعزيز بن عبد الله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين ورئيس مجلس أمناء صندوق المئوية خير الجزاء ونشكر سموه على توجيهه الكريم بإسقاط ديون المواطن ماجد القرني الذي توفي بخطأ طبي والذي تحدثنا عن قضيته الأسبوع الماضي تحت عنوان (أغلقوا هذا المستشفى) وهذا الأمر ليس غريبا على سموه، فهذا ما نعرفه عنه وعن والدنا الحنون خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ــ حفظه الله ــ وأمد في عمره وأعاده إلى شعبه وأمته سالما غانما فشوقنا لطلته البهية لا يعادله شوق في هذه الدنيا.

والشكر موصول بالطبع لرئيس مجلس إدارة صندوق المئوية عمرو الدباغ الذي أعلن إسقاط القرض عن القرني، ولكن ما يدهشني حقا ويكاد أن يطير بالبرج الأخير المتبقي في نافوخي هو أنني لم أذكر صندوق المئوية سوى بكلمتين اثنتين لا ثالث لهما وقد أوردتهما بشكل عابر وغير مقصود ومع ذلك فقد تحرك الأمير عبدالعزيز ومن ورائه صندوق المئوية لمساعدة هذه الأسرة المفجوعة بينما وجهت (٥٣٧) كلمة بالتمام والكلام هي مجموع كلمات ذلك المقال (بعد خصم كلمتي المئوية) وجميعها مقصودة وموجهة بشكل مباشر إلى وزارة الصحة لاتخاذ إجراء بحق هذا المستشفى الذي يتلاعب بحياة البشر ومع ذلك لم تتحرك شعرة في رأس أصغر مسؤول فيها .. ولا أجد تفسيرا لذلك سوى أنهم يعانون من الصلع!.

ومن عجائب الصدف أنني حين بدأت بكتابة السطور الأولى من هذا المقال الذي بين أيديكم تلقيت مكالمة من والدة الدكتور طارق الجهني ــ يرحمه الله ــ الذي توفي بخطأ طبي فادح وهي تربوية سابقة لم يمنعها كبر سنها من متابعة كل ما ينشر في الصحافة حول الأخطاء الطبية وقد ذكرت لي أنهم في المحكمة حين رفعت دعوى قضائية على المستشفى الذي تسبب بمقتل ابنها عاملوها بجفاء وقالوا لها (أنتم تقلدون الغرب تبغون تسوون زي الأمريكية اللي قرصتها ناموسة وطلبت تعويض) فأكدت لهم أن التعويض هو من صميم الشرع الإسلامي وليس بدعة غربية وأشارت إلى أن والدها كان قاضيا في عهد الملك المؤسس ــ طيب الله ثراه ــ وليست جاهلة بالشرع.

أم طارق التي حدثتني لتعبر عن تعاطفها مع قضية المرحوم القرني قالت إنها تعبت من الدوران بين هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان دون أن تصل إلى نتيجة، ثم حدثتني عن ابنها الذي كان متفوقا منذ طفولته قبل أن يصبح طبيبا لامعا يشار له بالبنان، ثم انخرطت في موجة من البكاء حين تذكرت أن ابنها طارق رفض الجنسية الأمريكية بعد تخرجه قائلا: (أمي ربتني أني أخدم وطني)!.

لذلك أعود لأخاطب وزارة الصحة التي تسميها أم طارق (وزارة الكحة) وأسألها: ماهي الإجراءات التي اتخذتها بحق هذا المستشفى الذي أزكمت رائحته الأنوف؟ وهل ستغلق المستشفى في حال ثبوت تسهيله هروب الطبيب المتسبب بوفاة القرني رغم التعليمات بمنعه من السفر؟.

أما بالنسبة لعشرات القراء الذين عاتبوني على عدم ذكر اسم المستشفى فأقول إن هذا مخالف لقواعد النشر، لأن المستشفى ليس تابعا لأي جهة حكومية عامة بل هو شركة خاصة وهنا لا يسمح بالتشهير به بالاسم إلا من قبل القضاء أو وزارة الصحة أو الشرطة!.

مهد ذهب أم لحد تلوث؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٧٠٠١.htm

سعد عطية الغامدي

المعركة الصامتة عن «القاتل الصامت» في منطقة مهد الذهب لا تكاد تصل أحداثها إلى أسماع ذوي الشأن سواء في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان.

هذه المعركة طرفاها الرئيسيان شركة معادن من جهة، وباحثون أكاديميون في جامعة الملك سعود يقفون إلى جانب المتضررين من التلوث الناتج عن العناصر الثقيلة في المجتمع الذي تقوم عليه الشركة.

الأضرار أجبرت الشركة على تسريح بعض العمال الذين أصيبوا بأمراض تمنعهم من مواصلة حياتهم على نحو سليم، إضافة إلى أضرار لحقت السكان من أطفال ونساء ورجال.

ليست جامعة الملك سعود فحسب بل هناك جامعة «ميموريال» الكندية التي لم تكن نتائجها بعيدة عما وصل إليه فريق جامعة الملك سعود، حيث أثبتت النتائج ارتفاعا كبيرا في نسب التلوث السامة لخمسة عناصر ثقيلة بأضعاف مضاعفة عن النسب العالمية الآمنة.

هذا «القاتل الصامت» يتسلل إلى صحة السكان فيقضي عليها رويدا رويدا حتى الوفاة، وربما كانت حياة أشبه بالوفاة، ولا ينبغي الصمت على معاناتهم، بل يحتاجون إلى وقفة تحميهم وتنقذهم من مصير أسود لا يملكون أمامه غير الهجرة وهي شبه مستحيلة أو الرضا بما هو أشد مرارة منها وهو معايشة مرض لا خلاص منه إلا بالموت.

لعل جمعية حقوق الإنسان أو غيرها من الجهات إما الإمارة أو البلدية تلتفت إليهم وتقف إلى جانبهم وتشعرهم بأنهم يستحقون من يتحدث عنهم ويضم صوته إلى أصواتهم التي بحت ولم يستمع لهم أحد، أم أنه وضع ينطبق عليه «ولكن لا حياة لمن تنادي».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ديباجة العهد الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٦/٠١/٢٠١١/article_٤٩٦٣٧٦.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في المقالة السابقة أشرت إلى الحراك الحقوقي الذي قامت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عندما أقامت ندوة بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض في ١٤٣٢/١/٦هـ، لإثارة أهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الوعي الحقوقي، وقد اختارت عنوان الندوة (مسؤولية من نشر ثقافة حقوق الإنسان؟) لتلفت النظر لدور الجهات ذات العلاقة بنشر تلك الثقافة باعتبارها من مسؤولياتهم، وأشرت لمشاركة هيئة حقوق الإنسان في تلك الندوة، كما أوضحت أن التحدي الكبير هو أن تصل تلك الثقافة والمعرفة الحقوقية، ويعيها من هم في حاجة ماسة لمعرفة أبعاد حقوقهم مثل طبقة العمال، وطلبة المدارس والجامعات، والمستضعفين من النساء والريفيات، ومن يسكنون القرى، وكذلك الفقراء والمساكين واليتامى والمعوقون والمحتاجون والسجناء والمرضى، وأن يعي الوالدان واجباتهم تجاه أطفالهم الذين هم شباب وشابات المستقبل، كما يجب أن يتنبه أصحاب السلطة والنفوذ بمسؤولياتهم وواجباتهم تجاه الالتزام بحقوق الإنسان وتعزيز وحماية تلك الحقوق حتى لا تنتهك، أما طبقة الأغنياء والقادة والوزراء والإداريين العامين والدعاة والأئمة والمحامين والقضاة والحقوقيين والمعلمين والمفكرين والمثقفين فهم لا شك يعرفون حقوقهم، وينافحون عنها بقوة لكن عليهم واجبات يجب أن يلتزموا بها خدمة للحق والعدل والإصلاح وهي المشاركة بنشر الثقافة الحقوقية كل فئة في مجال تخصصها وقدرتها والسلطة المتاحة وبالطريقة المناسبة، لأن نشر وتعزيز حقوق الإنسان هي من أجل الأعمال الصالحة التي تدعم العدل والمساواة والرحمة وتمنع ـــ بعون الله تعالى ـــ الظلم والاضطهاد والفساد والإرهاب، كما أن الاهتمام بنشر الثقافة الحقوقية هي من وسائل وطرق الدعوة للرشاد والسلام والأمن ورد المظالم التي ينادي بها الإسلام، كما عَرّفنا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان ومعنى (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في مصطلحات ومفاهيم الأمم المتحدة)، والآن مع) الديباجة) التي هي جزء لا يتجزأ من العهد الدولي الذي نحن بصدده .

ديباجة العهد

•إن الدول الأطراف في هذا العهد ترى الإقرار بها لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة وحقوق متساوية وثابتة، ووفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة كل ذلك يشكل أساساً للحرية والعدل والسلام الذي ينشدها الإنسان والتي تقرر الدول الأطراف أن تلك القيم تنبثق من كرامة الإنسان الأصلية فيه .

•وإذ تدرك الدول أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى، ليكون البشر أحراراً ومتحررين من الخوف والفاقة هو السبيل لتهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك حقوقه المدنية والسياسية، وكل ذلك وفقاً لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

•كما يجب على الدول أن تضع في اعتبارها ما عليها ـــ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ـــ من الالتزام بتعزيز الاحترام ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته العالمية، وفي الحلقة القادمة (١٥٧) نوضح جهود المملكة في التوجه للتوقيع على العهد الدولي المذكور بعد استكمال دراسته ثم نبدأ في سرد مواد ذلك العهد

حقوق الإنسان لـ عكاظ:

نتقصى حالة طفل ينبع المعنف وندعم والدته

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١١
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢١/Con٢٠١١٠١٢١٣٩٦٠٦٨.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

تحركت أمس هيئة حقوق الإنسان لمتابعة قضية (طفل ينبع) الذي اتهمت والدته طليقها بكي طفلها ذي الأعوام الأربعة في مواضع حساسة من جسده (أعضائه التناسلية) لمنعه من التبول اللاإرادي ليلا.

وأوضح لـ «عكاظ» مساعد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني، أنه سيعمل على الالتقاء بالطفل ووالدته للتأكد من وجوده في «وضع آمن»، وأضاف «نحن بصدد تقصي حقيقة الواقعة مع جهات الاختصاص، وما يهمنا أولا هو سلامة الطفل ووجوده في مكان آمن»، معتبرا الواقعة انتهاكا صريحا لحقوق الطفل وتسيء لحقوق الإنسان في المجتمع.

وأوضح النحياني أنه اتصل أمس بشرطة محافظة ينبع لتقصي الواقعة التي تناولتها «عكاظ» في صفحتها (الأخيرة) في عددها الصادر أمس الخميس، والاطمئنان على وضع الطفل والتأكد من اتخاذ التدابير كافة التي تكفل حمايته في هذه المرحلة، مؤكدا «إذا تبين لنا صحة الواقعة وثبوت اتهامات الأم، فإن الهيئة ستحرص على متابعة كل ما يدعم حماية الطفل في المرحلة المقبلة»، ملمحا إلى أن الهيئة قد تدعم الأم أمام القضاء لحضانة طفلها المعنف.

حقوق الإنسان تنظم أنشطة توعوية عن حقوق المرأة والطفل

المصدر: جريدة الحياة الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٥٨٢٠

الدمام – «الحياة»
نفذ الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، سلسلة أنشطة خلال الأيام الماضية، لنشر الثقافة الحقوقية والتوعية بحقوق الإنسان في الأوساط النسائية، شملت مدن الدمام، والخبر، والظهران والقطيف. وتضمنت محاضرات وورش عمل، ركزت في شكل خاص على الطالبات.
إذ أقام قسم العلاقات العامة والإعلام في الفرع، ورش عمل تدريبية، بعنوان «قيم إنسانية» في مكاتب الإشراف التربوي في الدمام والخبر، وبرنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب في الدمام، وجمعية أم الحمام (محافظة القطيف)، ضمن حملة توعوية للتعريف بمفهوم حقوق الإنسان. ويعتزم الفرع إقامة هذه الورش في محافظات أخرى، قريباً. وقدمت ورش العمل مسؤولة العلاقات العامة والإعلام منى الشافعي.
وتهدف سلسلة الورش، إلى «تعزيز الوعي بثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالقيم الإنسانية التي يرتكز عليها هذا المفهوم، ودوره في حياة الفرد اليومية، إلى جانب تعريف المتدربات بالتأثيرات الإيجابية لتطبيق حقوق الإنسان في المجتمع، وفهم مبادئها وقيمها والإيمان بها». كما تهدف إلى «تعزيز مهارات المتدربات والعاملات في المجالات الإنسانية، وإيلاء حقوق الإنسان ما تستحقه من الاحترام والعناية أثناء القيام بالمهام الوظيفية، ومساعدة الأشخاص على تنمية إمكاناتهم، إلى الحد الذي يمكنهم من فهم حقوق الإنسان والشعور بأهميتها، وبضرورة احترامها والدفاع عنها. كما تطرقت إلى ثقافة حقوق الإنسان في الإسلام .«
كما قدم قسما العلاقات العامة والإعلام، والقانوني، محاضرة تعريفية عن الهيئة في العيادة النفسية التابعة لـ «أرامكو السعودية»، لتسليط الضوء على مهام الهيئة، وجهودها، وأهم إنجازات الفرع منذ تأسيسه. كما تناولت مواضيع حقوقية مهمة. وقدم قسم الخدمة الاجتماعية محاضرة عن العنف الأسري، في المدرسة الثانوية الـ١٥ في الدمام، حضرتها ٥١٨ طالبة ومسؤولة في المدرسة. وقدمت المحاضرة الاختصاصية الاجتماعية من الهيئة نور الحواس، التي عرفت العنف، وأنواعه، بما فيها الجسدي واللفظي والمعنوي .واستعرضت أسباب العنف الأسري، ومؤشرات التعرض له. كما تحدثت عن كيفية حماية النفس من العنف والإيذاء، ودور الدولة والمجتمع في التصدي له، والمبادرات المحلية للحد منه، إضافة إلى عرض لقصص واقعية للعنف بأنواعه كافة. وطرحت الطالبات والمعلمات أسئلة، أجابت عنها الحواس، التي ألقت المحاضرة ذاتها في المدرسة الثانوية الـ١٩ في الدمام، بحضور ٧٢ طالبة ومسؤولة.
إلى ذلك، أقام قسم الطفولة ورشة عمل تدريبية على حقوق الطفل. واستهدفت الورشة التي أقيمت في قسم رياض الأطفال في جمعية فتاة الخليج في الخبر، المعلمات والمربيات في رياض الأطفال، بهدف «التوعية في حقوق الطفل، والاتفاق الدولي الخاص في حقوقه، وأهمية تفعيله في برامج الأطفال، والعمل على دمج بنود الاتفاق في برامج التدريب كافة الموجهة للأطفال». وتهدف الورشة أيضاً إلى «توضيح العلاقة بين الاتفاق والثقافة والتقاليد المحلية، والخدمات التي يقدمها قسم الطفولة في الهيئة، وبحث سبل التعاون مع قطاع رياض الأطفال.«
وأكدت مسؤولة قسم الطفولة الاختصاصية الاجتماعية أمل الدار؛ التي قدمت الورشة، الحاجة للاتفاق، من خلال عرض إحصاءات عن واقع الطفولة العالمي. كما استعرضت الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية للطفل، إضافة لأكثر الأمور إثارة للجدل في الاتفاق .وجذبت المحاضرة الانتباه بعرض نماذج لبرامج أطلقها الفرع النسائي، وحالات وقضايا تم العمل عليها من جانب الفرع، وأفلام قصيرة عن حقوق الطفل. وتخللت ورشة العمل تمارين متنوعة شهدت تفاعلاً من جانب المتدربات، اللاتي بلغ عددهن ٤٠ متدربة.

رئيس مجلس الشيوخ الكندي في حوار ل(الرياض):
الملك عبدالله رجل سلام ومبادرته الإنسانية لحوار الحضارات تخدم كافة شعوب العالم

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٢١٧.html

حوار: عبدالله الحسني

ثمن رئيس مجلس الشيوخ الكندي الدكتور نويل كُنسيلا الجهود الكبيرة التي يبذلها رجل السلام خادم الحرمين وحرصه الدءوب تجاه تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرخاء لكافة شعوب العالم وخاصة مبادرته الإنسانية التي أطلقها للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، مؤكداً اعتزاز بلاده بما يجمعها من علاقات مميزة مع المملكة .

ونوه رئيس مجلس الشيوخ الكندي بالدور المتميز والعميق للسياسة السعودية وقادتها معبراً عن سعادته بزيارة المملكة التي قال انها مهد الإسلام وحاضنة أغلى البقاع على كل مسلم، واشار الدكتور نويل كُنسيلا إلى أنه قدم ومرافقيه الى المملكة من بلده متعدد الثقافات والحضارات مؤكداً انه يكن كل احترام وتقدير للدين الإسلامي وما تقدمه المملكة خدمة للمسلمين خصوصا مسلمي كندا .

)الرياض) التقته وحاورته حول اسباب زيارته للمملكة وابرز ملامح هذه الزيارة فكان الحوار التالي :

سعود الفيصل عميد وزراء الخارجية في العالم وأمير الرياض رجل قيادي رائع

*بداية نود أن تعطونا لمحة موجزة عن زيارتكم للمملكة وأبرز أهدافها؟

-قدمت إلى المملكة بدعوة كريمة من رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ والذي كان في زيارة لكندا في سبتمبر الماضي وقد كانت لا شك زيارة مهمة ورائعة القى خلالها محاضرة هامة على هامش مجموعة العشرين وقد دعاني الى القدوم لزيارة المملكة في يناير وهأنذا في السعودية الآن .

*الآن وبعد قدومك للمملكة والتقائك بمجلس الشورى السعودي ماذا كانت أبرز ملامح هذه الزيارة، وهل تم خلالها إبرام اتفاق من أي نوع أو تعاون أم أنها زيارة عادية فقط؟

-أولاً من المهم الإشارة إلى العلاقة المتميزة بين مجلس الشيوخ الكندي وأعضاء مجلس الشورى السعودي سواء العلاقة الدبلوماسية او البرلمانية وهي علاقة تختلف عن دبلوماسية وزراء الخارجية الذين يمثلون الجهة التنفيذية فنحن نمثل الجهة التشريعية كمشرّعين. وفي مجلس الشورى كان هناك لجنة مسؤولة عن النقل وهذه اللجنة من ضمن مسؤولياتها الموانئ فقمنا بزيارة ميناء الدمام الذي اخترناه للزيارة وعندما زرنا هذا الميناء سعدنا برؤية أحدث الأساليب في تداول الشاحنات ومنها على سبيل المثال الشاحنات المبرّدة واحدث اساليب تداول الحاويات وكذلك ناقلات النفط واجراءات الأمن وقد وجدناها فرصة لنا ان نتعلم منكم افضل الممارسات التي تطبق في هذا المجال هنا .

*وكيف وجدتم التجربة في المملكة في مجال النقل خصوصاً النفط هل تعتبرونها ناضجة وحريّة بأن تحتذى كنموذج؟

-لا شك ان الموانئ السعودية هي الأفضل على مستوى العالم سواء ميناء جدة الإسلامي او ميناء الملك عبدالعزيز في الدمام، واستغرب عدم وجود حركة مرور للسفن بكثرة بين هذه الموانئ الى شمال اميركا من خلال كندا فحركة الملاحة ما بين السعودية وشمال اميركا عبر كندا تستغرق يوما واحدا بدلاً من المرور عبر بلتيمور فهي توفر الوقت لمدة لا تقل عن يوم واحد من الملاحة .

*ذكرت بأن رئيس مجلس الشورى السعودي الدكتور آل الشيخ ألقى محاضرة على هامش مجموعة العشرين فما أبرز مضامين تلك المحاضرة؟

-عندما كان الدكتور عبدالله آل الشيخ في كندا ألقى محاضرة قيمة وعميقة تناولت الأمن الغذائي، ونحن هنا قد بحثنا مع أعضاء مجلس الشورى السعودي الأمن الغذائي سواء العالمي او المحلي. وكذلك ناقشنا برنامج القمح وهو منتج مهم يتم انتاجه في كندا حيث تشتهر به بلادنا. النقطة الثانية التي تم بحثها هي كيفية التعاون في انتاج الغذاء على المستوى المحلي وبالتالي كيفية افادة بعض الدول الفقيرة المحتاجة الى الغذاء كما اجرينا لقاء مهما جداً بوزير الزراعة .

*تستقطب كندا سنوياً آلافا من المبتعثين السعوديين فهل هناك خطط لتوسيع برنامج الابتعاث لهؤلاء الطلبة وكيف وجدتم ممثلينا من الطلبة في بلادكم من حيث التحصيل والممارسة السلوكية؟

١٣ألف طالب في كندا خير سفراء للمملكة ونطمع في مضاعفة هذا العدد

-بداية دعني اخبرك ان من ضمن اهداف زيارتنا هو مناقشة التعليم مع المختصين لديكم لا سيما التعليم التقني فهذا العام بلغ عدد الطلاب السعوديين لدينا ١٣ الف طالب سعودي يدرسون في كندا وقد اعربنا لنظرائنا في المملكة عن رغبتنا في مضاعفة هذا الرقم فهم خير سفراء لبلادهم كانوا وما زالوا واجهة مشرقة للمبتعث السعودي واود ان اعلن هنا اننا نريد ان نستثمر وجود اكثر من مليون كندي يتحدثون اللغة العربية لذلك نرغب في ارسال طلبة كنديين الى المملكة لدراسة اللغة العربية والأدب وهي خطوة نراهن عليها فنحن لا نريد ان نحصر التعليم في المجال التقني والهندسة والطب او التجارة وغيرها من العلوم بل نريد ان يمتد هذا التحصيل الى مجالات ثقافية ارحب وحسب علمي هناك ٣٣ جامعة سعودية في الوقت الحالي نسعى ان نستفيد من شموليتها وامكاناتها العالية .

*وهل تم ابرام اتفاقيات تعزز هذا التعاون والاستفادة المتبادلة بين البلدين ام ان الموضوع ما زال في طور الدراسة والرغبة؟

-اليوم هناك ١٣ الف طالب سعودي بالفعل يدرسون لدينا في كندا ويحظون برعاية فائقة كما ان هناك نية للتوسع في هذا الرقم ليصل الى الضعف وقد اسررنا برغبتنا للجانب السعودي بمضاعفة هذا الرقم الى ٢٦ الف طالب كما اعربنا لأعضاء مجلس الشورى في زيادة حجم العلاقات التجارية ما بين كندا والمملكة في كافة المجالات. على سبيل المثال هناك في ميناء الدمام يوجد مصنع لتصنيع المعادن كما علمنا أن هناك برنامجا لتدريب الشباب السعوديين ليكونوا فنيي لحام وهو برنامج متخصص للغاية. وفي المستقبل القريب سوف يكون هناك طلب متزايد على الأساطيل البحرية على السفن وسيكون هناك رغبة للحصول على من يبني هذه السفن كما التقينا معالي وزير النقل ومعالي رئيس هيئة الموانئ السعودية وقد شرحوا لنا خططهم للتوسع في كافة الموانئ في المملكة والأهم من ذلك بالنسبة لنا مدى التوسع في انشاء السكك الحديدية التي تربط جدة بالدمام بالرياض. ولأننا مجتمع متعدد الثقافات والديانات في كندا فهناك جالية كبيرة من المسلمين وما يقوم به خادم الحرمين الشريفين من جهود وريادة وزعامة في العالم الاسلامي تمثل اهمية ويقدرها كل المسلمين في بلادنا. وقد اعربنا لنظرائنا في المملكة عن مدى دعمنا للمبادرة العظيمة للملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين الثقافات والحضارات وهي مبادرة مهمة للغاية .

الموانئ في المملكة هي الأفضل عالميا وأستغرب عدم مرور السفن إلى أمريكا عبر كندا

*حدثنا عن أصداء هذه المبادرة في بلادكم؟

-نعم هي مبادرة ناجحة للغاية وقد اسهم الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تأسيس مركز للحوار في جامعة تورنتو بكندا وهو ما يؤكد مدى حماسنا وترحيبنا بهذه المبادرة التي خرجت عن النظرة التقليدية وشملت ببعده وعمقها كافة الأطياف والأديان والثقافات ولعل الترحيب العالمي بها هو بسبب تجاوزها لأي حدود ضيقة .

*وماذا شملت زيارتكم أيضا؟

-لقد التقينا بهيئة حقوق الانسان في المملكة وهو امر مهم بالنسبة لي كوني كنت مسؤولا لمدة ٢٢ عاما عن لجنة حقوق الانسان في كندا وقد ناقشنا العديد من القضايا الدولية والقضايا المحلية المتعلقة بحقوق الانسان ومنها تمكين النساء ومنحهن حقوقهن وتعليم حقوق الانسان ومادة حقوق الانسان والحرية الدينية ونحن لا شك نتبادل الافكار والرؤى ونستفيد معا من هذا التبادل .

*هل تم التطرق لقضية الفتاة الكندية المتزوجة من سعودي بمحافظة الأحساء؟

-لم نناقش هذه القضية والحقيقة أنا لا أعلم عنها .

*التقيتم خلال زيارتكم بالعديد من أصحاب السمو الأمراء فبمن التقيت وكيف كانت هذه اللقاءات وما انطباعكم عنها؟

-لقد تشرفت بالالتقاء بالعديد من اصحاب السمو الأمراء والوزراء وكذلك تشرفت بلقاء صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية الذي أعتبره يمثل عميد وزراء الخارجية في العالم فهو انسان عظيم للغاية كما التقيت بصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز امير منطقة الرياض وهو رجل رائع سررت جدا بلقائه وتشرفت أيضاً بلقاء الامير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس هيئة السياحة والذي كان رائدا للفضاء لكني بالمناسبة اشير الى انني رايت جهوداً عظيمة تبذلها هيئة السياحة والآثار في الحفاظ على التراث العربي من الضياع كتلك الجهود التي تبذلها

بعض المنظمات الدولية مثل اليونسكو وجهودها في الحفاظ على التراث العالمي وهيئة السياحة والآثار تبذل جهودا رائعة لانها تمثل تعاونا بين مختلف الوزارات وهي تشكل مثالا يحتذى في هذا الصدد .

*تزخر المملكة بالعديد من الآثار التاريخية وكذلك الطبيعة الخلابة فهل سنحت لكم الفرصة لمثل هذه الزيارة لبعض معالم المملكة التاريخية والسياحية؟

-الحقيقة ان وقت الزيارة كان قصيراً وجدولنا كان مزدحما بالكثير من الزيارات لذلك فلم اتمكن من زيارة ما ذكرت لكنا حظينا بزيارة رائعة لصحراء الثمامة في الرياض ومنتزهاتها وهي منطقة خلابة وساحرة ولا شك ان المملكة شهدت تقدما متطورا ونمواً متسارعاً مذهلاً للغاية فكل شخص يعمل في مجاله بكل جد واجتهاد وفي مختلف الأماكن على سبيل المثال في الملاحة البحرية الحديثة وقد اذهلتني استخدام احدث التكنولوجيا والصناعات المتقدمة التي رايتها في ميناء الدمام على سبيل المثال ولا اعجب فالسعودية هي عضو من مجموعة العشرين ولا احد يتعجب لماذا هي عضو في هذه المجموعة وانا سعيد بزيارتي للمملكة التي اعتبرها نقطة انطلاق للتعاون بين بلدينا خصوصا مجلس الشيوخ الكندي ومجلس الشورى السعودي .

معتبرا أنه أحد أخطر الجرائم .. رئيس الهيئة:

حقوق الإنسان تدرس قضايا عضل المرأة شرعيا واجتماعيا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٦٩١٢.htm

معتوق الشريف ـ جدة

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن الهيئة تعمل على دراسة عضل المرأة من جوانبها الشرعية والاجتماعية، وتعد خطة لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية بالتوعية والتثقيف، مع مطالبة الجهات القضائية المختصة بتسهيل إجراءات الترافع والنظر في هذه القضايا، ورفع الظلم عن النساء اللاتي يتعرضن للعضل من قبل بعض الأولياء، ونزع الولاية منهم إلى من يليهم من الأولياء الشرعيين، كما تعمل على إدراج هذه الجريمة ضمن جرائم الإتجار بالأشخاص والتي تصل عقوباتها إلى السجن ١٥ عاما.

وأوضح العيبان خطورة عضل المرأة عن الزواج، ومنعها من الزواج بالكفء المتقدم لخطبتها، وحرمانها من هذا الحق الذي كفله الشارع لها، مؤكدا على ما ينتج عن هذه الممارسات من ظلم للمرأة، والتعسف في استعمال الولاية الشرعية في غير ما شرعت له، فإن الله تعالى إنما شرع الولي في النكاح لأجل حفظ مصلحة المرأة، والمنع من ابتزازها أو خداعها، وإعانتها على اختيار الكفء المناسب لها، ولم يشترط الولي ليتحكم بالمرأة ويمنعها من حقها الشرعي في الزواج، أو يكرهها على الزواج بمن لا ترضاه، ويحرمها من الزواج ممن ترضاه من الأكفاء الصلحاء، فالعضل يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية القائمة على العدل والمصلحة، كما يعد انتهاكا للحقوق الإنسانية المعتبرة، واعتبر رئيس هيئة حقوق الإنسان العضل إحدى أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع وتكوين الأسرة، وطالب أصحاب الفضيلة القضاة بضرورة تعجيل النظر في قضايا العضل وسرعة البت فيها؛ لما يترتب على التأخير من أضرار كبيرة على المرأة، من شدة معاناتها، وخوف فوت الكفء المتقدم لخطبتها، وكثرة الضغوط التي تواجهها للتنازل عن حقها المشروع. وشدد في تصريحه على الدور الحيوي للمحامين بالترافع في هذه القضايا وإعطائها عناية أكبر بما يسهم في إيجاد الحلول الناجعة لهذه الانتهاكات.

وختم تصريحه مؤكدا أن الهيئة تتابع هذه القضايا بأهمية بالغة ولن تألو جهدا في معالجة هذه المشكلات الإنسانية، والوقوف في وجه هذه الجريمة التي تتنافى مع المقاصد الشرعية من الزواج وتكوين الأسرة القائمة على التراضي والمودة والرحمة، والتوعية بأضرار العضل ومعاقبة مرتكبيه.

وفد نسائي من حقوق الإنسان يزور جمعية الأطفال المعوقين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/٢٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٨٤٤٢.html

قالت مشرفة الفرع النسائي في الرياض بهيئة حقوق الإنسان الأستاذة عهود البراهيم إن الهيئة تسعى جاهدة بكل السبل المتاحة إلى نشر برنامج ثقافة حقوق الإنسان بتوجيهات من رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان والذي وجه بعقد عدة محاضرات حقوقية توعوية مختلفة في السجون والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى مجموعة من الزيارات التي ينظمها الفرع إلى الدور الاجتماعية والجمعيات الخيرية لتعريف بدور الهيئة وحقوق الإنسان .

وأضافت أنه عن خلفية ذلك قام وفد نسائي بزيارة لجمعية الأطفال المعاقين ضمن خطة برنامج نشر ثقافتها ، تم فيها زيارة مجموعة من الفصول الدراسية وتوزيع الهدايا لأطفال الجمعية ، والتي توليهم الهيئة اهتماما كبيرا ، حيث خصصت من برامجها أنشطة توعوية بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مستهدفة الشريحة الطلابية ضمن البرامج التوعية في المدارس التي ينفذها الفرع النسائي بالرياض ،كما تم إصدار قصة للأطفال بعنوان" صديقي وليد الحبوب" تتناول فيها متلازمة داون بهدف التعريف بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بصورة عامة كحق التعليم واللعب والتعريف بمفهوم الدمج فيهما ، وساهمت القصة أيضا في تعزيز مبدأ تقبل الاختلاف بيننا وبين الآخرين و تنمية روح التعاون بين أفراد المجتمع والإحساس بالغير .

يذكر أن هذه الفعاليات تندرج تحت مظلة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي صدرت الموافقة عليه من قبل خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله - في وضع السياسة العامة لتنمية الوعي الحقوقي و نشره من خلال الجهات المتبنية لهذا المبدأ ومنها هيئة حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تكسر حاجز العادات والتقاليد وتفتح الملف الشائك:

فتيات يزوجن أنفسهن .. المجتمع يعاني والشرع لا يتحفظ

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٧٩٧.htm

محمد المصباحي - جدة

«لما لا أتمكن أن أخطب لنفسي رجلا؟» عبارة مدوية في قلب امرأة خضعت لواقع التقاليد وفاتها قطار الزواج. وهنا تتراكم مجموعة من الأسئلة فأين ذهبت مقولة إن المرأة نصف المجتمع وهي من يشاطر الرجل حياته في شتى الظروف؟!.

أليست العلاقة الزوجية بين الجنسين مبنية على أساس موافقة الطرفين وارتياحهما للآخر!!

وهل المرأة تظل رهينة بيتها وخلف بابها تنتظر من يطرق بابها دون أن تتمكن الخطبة لنفسها؟!

أيعقل أن تنظر إلى قطار الزواج يمر أمامها سريعا دون استخدام الفرص الحلال المتاحة لإنقاذ نفسها!! ليظل السؤال الأهم هل الشرع كفل حق الرجل بالبحث عن شريكته والزواج متى أراد وبمن رغب، ولم يكفل للمرأة هذا الحق، فهل كفة الميزان متوازنة أم رجحت لصالح الرجل؟! «عكاظ» فتحت هذا الملف وطرحت هذه الاستفهامات على المختصين من شرعيين وفقهاء واجتماعيين وخرجت بالإجابات التالية على استفهاماتها:

البداية كانت مع الفتاة «ج.ن» التي قالت «أتعجب من القاعدة المتفشية بين المجتمع في أحقية بحث الشاب عن شريكة حياته إن كان جاهزا بينما تمنع المرأة الحق وإن كانت مستعدة في عز شبابها وجمالها وقوتها ولا ينقصها شيء».

مضيفة «أنا وغيري أصبحنا رهائن القاعدة المجتمعية البائسة فعمري تجاوز الخامسة والثلاثين وأنتظر الزوج ولم يتقدم لي حتى اليوم سوى شخصين غير مناسبين ـ حسب نظرة أهلي ـ لكن أخي الذي في البيت فتقدم قبل زواجه لخمس حتى ارتاح لإحداهن»، وتساءلت متحسرة على ما فات من عمرها «لم لا يسمح للفتاة اختيار زوجها في حدود العلاقة الشرعية وعلى سنة الله ورسوله؟!».

وأكدت معرفتها نساء تجاوزن الأربعين دون زواج، وتساءلت مرة أخرى «من يضمن لهن العيش بعد هذا العمر بطريقة هنية؟!»، مشددة على أن الحياة ليست أكلا أو شربا أو نوما فهذه من النعم ولكن المرأة ترى أحيانا الزواج جل النعم وذا أهمية ولو عاشت مع زوج فقير.

ولم تكن مأساة «ف. ع» بأقل مأساوية عن مأساة سابقتها إذ قالت «أنا غنية ولدي المال لكني أرى وسائل ترفيه الحياة في كفة والزواج في كفة أخرى».

مبينة أنها دخلت العنوسة ولم تسمح لها العادات المتبعة مصارحة والدها بمن ترغبه وإن كان مناسبا وصاحب أخلاق، مضيفة «تمنيت لو كنت شابا لأعيش باطمئنان وأحس الحياة في يدي متى اجتهدت، لكن الفتاة مهضومة وإن كانت في أعلى المناصب فلا ثمرة تجدها إن حرمت».

نظرة ناقصة

وعلقت عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين سهيلة زين العابدين على هذا الموضوع بقولها «أعظم زواج في التاريخ هو زواج خديجة بنت خويلد رضي الله عنها من خير البشر محمد صلى الله عليه وسلم فقد تجاوز المعوقات والحساسيات واختارت زوجها عن طريق شخص بل وأحبها عليه السلام ولم يتزوج عليها حتى ماتت».

وتأسفت زين العابدين من نظرة الناس للمرأة، وما يقال عنها بأن حقوقها ناقصة، إضافة لعدم أهليتها رغم وجود آيات تساويها بالرجل كالحدود والقصاص والعقود وأحقية ولاية نفسها، واستشهدت سهيلة بأحقية المرأة من خلال ائتمانها في رواية الحديث ولم تتهم في حين ثبات بعض التهم على الرجال في الرواية.

ولفتت إلى أن عدم صحة الزواج إلا بموافقتها دليل أحقية المرأة في اختيار زوجها بالطريقة التي تريدها، وشددت زين العابدين على أن ولي الأمر لا يحسن الاختيار أحيانا، وقالت «ليس عقله مقدسا فلم تمنع المرأة اختيار عريسها في ظل عدم احتكار أحد للرأي السديد».

وبينت أن ولي الأمر ربما تجاوز الثمانين ولا يحسن الاختيار لابنته، ولاحظت زين العابدين أن بعض الآباء يجتهدون أحيانا في اختيار العريس فيكتشفون بعد مدة إخفاق الاختيار كأن يكون مدمنا أو يؤذي الفتاة.

وتساءلت هل الشاب المتاح أمامه أنواع الزيجات وحرية اختيار شريكة حياته ذو عقل يمكنه الوصول إلى نتيجة سليمة واختيار موفق؟!.

مضيفة «رغم فرصة الابن الكبيرة فإن النتائج تأتي عكسية، مؤكدة على عدم صحة الحكم على الفتاة بعدم أهليتها فهي والرجل سواء، وأشارت عضوة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين إلى قرار يقضي بأنه بعد بلوغ الفتاة سن الـ٢٥ ورفض والدها والقاضي تزويجها فلها أن تزوج نفسها.

وبينت أن أبا حنيفة قال بأحقية الفتاة في تزويج نفسها مؤكدة أن عائشة رضي الله عنها وهي الطاهرة الفقيهة العالمة زوجت ابنة أخيها عبدالرحمن بن أبي بكر.

مؤكدة ضعف الحديث المستشهد به (لا نكاح إلا بولي) قائلة لو صح لمنع الاستشهاد بقول أبي حنيفة، وأضافت أن حديث (لا يزوج النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا أولياؤهن) من الأحاديث الموضوعة.

تفرقة عنصرية

وبينت أن الفتاة لو أفصحت عما داخلها ورغباتها لا يهمها المجتمع، ولتعرضت لأنواع العنف وربما وصل للإيذاء الجسدي كما ستصاب بمشاعر التجريح، متسائلة كيف يكون مصيرها لو عرضت نفسها للزواج كما فعلت خديجة رضي الله عنها؟!.

ولفتت إلى أن ممانع الزواج عن البنت أحيانا هم أهلها فوالدتها أو والدها وإخوتها ربما رفضوه لأنه لم يناسبهم دون الرجوع للفتاة ولو صارحتهم بالموافقة وأن الأمر لها لتعرضت للإساءة.

مؤكدة أن المرأة صاحبة المكانة المرموقة والشخصية القوية غير الساذجة يمكن أن ترسل من يكلم الرجل عنها وتنبيهه عليها فلربما يريدها أيضا ولم يتقدم لمكانتها.

وتابعت قائلة «من الظلم منع المرأة الإفصاح عن رغباتها وإن فعلت تعرضت للإهانة، أما الشاب لو أخبر بما في قلبه لفرحوا له».

وبينت زين العابدين أن الشاب لو بلغ الـ ١٥ ورفض أبوه تزويجه فإن قانون الزواج ينص ذهابه للقاضي، أما الفتاة وإن بلغت الـ٤٠ لاتهمت بالعقوق عند الفصح.

عادات المجتمع

ووافق استشاري الطب النفسي الدكتور محمد الحامد كلام عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين سهيلة زين العابدين موضحا وجهة نظر علم النفس في المسألة بقوله «يمر علينا فتيات يرغبن الزواج وخطبة أحد الشباب لكنهن لا يستطعن بسبب العادات المجتمعية».

مضيفا «زواجنا التقليدي جعل الفتاة تلجأ لعلاقات الظلام لرغبتها الحصول على زوج بعيدا عن الطرق التقليدية وإن لم يفصحن عن الزواج، قائلا للأسف يستغل بعض الشباب العلاقة لأسباب غير الزواج».

وأكد أن كثيرا من حالات الطلاق نتجت لأن الشاب لم يتعرف على الفتاة قبل اقترانه بها.

مشددا على عدم تشجيعه للعلاقات قبل الزواج كونها تؤدي إلى الرذيلة داعيا إلى معرفة الشاب بالفتاة بعد الخطوبة ضمن تعاليم الشريعة بحضور الأهل والبعد عن الخلوة، قائلا «إن وجد التوافق فيتم الزواج لكن رؤية الشاب للفتاة للحظات تسمى النظرة الشرعية دون أن يعرف عنها شيئا يؤدي لنتائج سلبية».

وطالب الحامد بتجديد طريقة الزواج في العصر الحديث، مبينا مشروعية خطبة البنت وقبول ذلك بالعقل مع عدم إمكانية التنفيذ والسبب رؤية الشاب للفتاة بالنقص عند مصارحتها وربما استخف بعقلها إلا إن كان عاقلا وهذا لا يتوفر إلا في حالات قليلة.

ولاحظ الحامد أن المجتمعات المفتوحة تستصعب خطوبة الفتاة للشاب بينما المجتمعات الغربية يرتبط الشاب بالفتاة على معرفة وقناعة لذا تكون حالات الطلاق لديهم أقل منا.

دراسة علمية

وانتقدت عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتورة إلهام باجنيد التفرقة العنصرية بالتعامل بين الرجل والمرأة في هذه المسألة بقوله «نعمل على عصمة الشاب من الفتنة بكافة الأساليب، ونحرص تزويجه بمن يرتضيها ليغض طرفه عن الحرام.

مؤكدة على أن المرأة كالرجل تتعرض للفتنة، ومع ذلك لا تتزوج كطريقته بل تنتظر تقدم خاطب لها، فإذا لم يتقدم ظلت بلا زواج قضت كامل عمرها بدونه، رغم احتياجها له.
وبينت أن هذه العادة جعلتها ترضى بأي متقدم لئلا تضيع الفرصة التي قد تحصل على غيرها بعد زمن، متسائلة أليست المرأة إنسانيا ترجو الفرصة المتوفرة للرجل في الاختيار بدل الانتظار؟!.
وواصلت تساؤلاتها عن كيفية الآلية المتبعة لحل المسألة؟!، وطالبت بوضع دراسة شرعية واجتماعية لحل هذه المسألة خصوصا في ظل ارتفاع نسب العنوسة.

١٠٠ حالة طلاق في القطيف شهرياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٠
http://www.alriyadh.com/٢٠/٠١/٢٠١١/article٥٩٦٤٠٨.html

القطيف- منير النمر:

اعتبر القاضي في دائرة الأوقاف والمواريث التابعة لوزارة العدل في محافظة القطيف الشيخ محمد الجيراني بأن معدل الطلاق في المحافظة سجل ارتفاعاً نسبياً الشهر الماضي، مؤكداً بأن الدائرة سجلت ١٠٠ حالة طلاق في شهر محرم.
وقال: "إن الشهر الماضي شهد كل هذه الحالات، وهذا مؤشر خطر يجعل المهتمين بشؤون الطلاق في المحافظة يدقون ناقوس الخطر"، مضيفا "إننا ندعو الآباء إلى التريث قبل الموافقة على المتقدم لخطبة الفتاة، إذ يجب التأكد التام من جدية الزواج، ويجب التركيز على أخلاق المتقدم وسيرته في المجتمع لئلا تقع مثل تلك الحوادث المؤسفة". وحذر الجيراني من عدم الاكتراث باتباع الطرق التقليدية التي تسبق الخطبة، مثل السؤال الجدي عن المتقدم، وأضاف "إن أهم العوامل التي تؤدي لانفصال الزوجين اللذين قضيا فترة طويلة مع بعضهما تكمن في عدم احترام الحقوق والواجبات الزوجية التي أقرها الدين الإسلامي"، مشيرا إلى أن لجنة إصلاح ذات البين التابعة للدائرة تنجح في حل بعض الخلافات التي تبدو مستعصية لتحول دون وقوع الطلاق، بيد أن ذلك لا يتعدى ال٤٠ في المئة، فيما تعتبر ٩٠ في المئة من حالات الطلاق التي ترصد تعود لشكل أحد الزوجين.

التحقيق مع المديرة وتسع عشرة معلمة في تعليم المهد لتوقف الدراسة

المصدر: جريدة المدينة الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٧
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٤٤٣

تركي الصاعدي - المدينة المنورة

تحقق الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المهد مع مديرة مدرسة وتسع عشرة معلمة في مدرسة العمق الثانوية للبنات بسبب توقف الدراسة في المدرسة واتهام عدد من المعلمات لمديرة المدرسة بتطبيق سياسة تعليم جديد غير سياسة التعليم في المملكة.

وأيضا اتهمت المعلمات مديرة المدرسة بإثارة الفتن والمشاكل بين المعلمات والتلفظ على المعلمات والطالبات بألفاظ غير لائقة وقامت المديرة أيضا بإغلاق أبواب المدرسة بسلاسل من حديد وعدم السماح للمعلمات بالخروج حتى بعد نهاية الدوام الدارسي وعدم قبول الإجازات المرضية ورفضها إعطاءهن إحالات مرضية مما أثر على سير الدراسة في المدرسة وتوقفها تماما.

من جهتها أرسلت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المهد عددًا من المشرفات إلى المدرسة للتحقيق مع المديرة والمعلمات ويأتي هذا التحقيق بناء على شكوى تقدمت بها المعلمات إلى نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات وطالبن فيه بالتحقيق مع مديرة المدرسة التي رشحت لمنصب مديرة المدرسة دون أوراق نظامية كما ذكر في شكوى المعلمات أنها تلاعبت في أيام غياب المعلمات في برنامج النقل الذي تقوم الوزارة حاليا فيه بتسجيل بيانات المعلمين والمعلمات لإجراء حركة النقل الخارجي.

من جانبه قال الدكتور سعيد الجريسي مدير الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المهد : نحن التربويين لا نتصور أن يحدث هذا في صرح تربوي، كما أن اختلاف الرأي يجب ألا يفسد للود قضية، ويعلم الجميع أن تعليم البنات له خصوصيته في الناحية الأمنية وفق اللوائح والأنظمة المعمول بها، ولدى مديرات المدارس الأنظمة واللوائح التي تضمن للجميع حقوقهن وتخدم بناتنا الطالبات وأي مديرة مدرسة تخالف ذلك سوف تقع تحت طائلة المساءلة النظامية، ونقدر ونثمن لكل مخلصة في إدارتنا إخلاصها وتفانيها في عملها كما نعتز بمعلماتنا والقيادات التربوية في مدارسنا وقلوبنا قبل أبوابنا مفتوحة للجميع.

هيئة مكة تحيل ملف اختفاء عضوها إلى الرئاسة... وتخطر الجهات الأمنية

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225458

جدة - أحمد الهلالي

كشف مصدر مسؤول لـ«الحياة» أنه سيتم الرفع بـ «مخالفات إدارية» وقعت فيها هيئة مركز الهجرة في مكة المكرمة على خلفية اختفاء أحد أعضائها .

وقال مصدر «الحياة» إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة قد ترفع خطاباً حول ملف القضية إلى جهات أمنية مختصة للتحقيق فيه، مؤكداً وجود شبهات وتواطؤ في قضية اختفاء «عضو» في «هيئة مركز الهجرة» في مكة المكرمة.

وبحسب المصدر أن معلومات عاجلة تم الحصول عليها تفيد أن «العضو المختفي» يقيم حالياً في مصر لاستكمال دراسته، مشيراً إلى أن توجيهاً صدر من الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالبحث عنه حسب عناوينه الموجودة في مقر عمله والإفادة عاجلاً عن سبب اختفائه والمكان الذي يقيم فيه.

ولم يستبعد المصدر وجود تواطؤ بين مقر عمل «العضو» وإدارة المتابعة في قضية اختفائه وعدم اتخاذ أي إجراءات إدارية بحقه منذ شهر رجب الماضي، لافتاً إلى أن» المبحوث عنه» وبحسب الخطابات الموجودة في فرع «الهيئة» في منطقة مكة المكرمة قدم إجازة استثنائية لمدة ثلاثة أشهر ولم يتم الرفع بها إلا بعد ثلاثة أشهر أيضاً ما يدل على وجود «تلاعبات.«

وأضاف أنه لم يأت رد بخصوص الموافقة على الإجازة أو رفضها ما يعطي مؤشراً أيضاً أن هناك تواطؤاً من إدارات أخرى تدار أعمالها أحياناً من طريق الهاتف، منوهاً إلى أنه وبعد انتهاء الإجازة الاستثنائية رفعت إدارته لـ«الرئاسة» بأنه منقطع عن العمل منذ شهر شوال الماضي، وتم الرفع لها بطي قيده.

وأكد المصدر أن فرع هيئة مكة رفع خطاباً عاجلاً إلى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر توضح فيه عدم العثور على «العضو» حتى الآن ولم يتم التوصل إلى عناوينه.

وأشار إلى أن انقطاع «العضو» عن عمله يظهر وجود مشكلة وخلل في «الرئاسة»، إذ لم تتخذ أي إجراء ولم تصدر قرار إجازة استثنائية، إضافة إلى وجود تقرير طبي اتضح لاحقاً أنه «مزور»، مطالباً في الوقت نفسه بالتحقيق حول هذه القضية.

يذكر أن عضو الهيئة «المختفي» هو أحد الأعضاء الشبان الميدانيين، يعمل على المرتبة الوظيفية الخامسة، وعين في «الهيئة» قبل اختفائه بعامين، واختفى قبل سبعة أشهر من الآن.

وتعتبر حالة الاختفاء هذه الثانية من نوعها، إذ سبق أن كشفت «الحياة» تفاصيل اختفاء موظف آخر يعمل في فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في محافظة جدة منذ ٢٩ من شهر رجب الماضي، إذ سجل ملف القضية حينها تضارباً في أقوال المدير العام لإدارة الأوقاف والمساجد في المحافظة الساحلية فهيد البرقي، بعد ورود تعارض في محضري الغياب المرسلين من المدير المشار فيهما إلى انقطاع الموظف عن وظيفته، تضمن المحضر الأول غياب الموظف لمدة يومين فقط خلال شهر شعبان، في حين أكد المحضر الثاني غيابه طوال شهر رمضان، وأنه منقطع عن العمل منذ الـ٢٩ من رجب من العام الماضي.

وقررت إدارة الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد إنهاء خدمات «الموظف» المختفي، وأصدرت قراراً بإلغاء القرار الإداري القاضي بترقيته من المرتبة الخامسة إلى السادسة واعتبار قرار الإلغاء لم يكن لانقطاعه عن العمل قبل تاريخ صدور قرار ترقيته.

صحة نجران: المريضة أُدخلت الطوارئ وقلبها متوقف

مواطن يحمّل مستشفى مسؤولية تدهور حالة زوجته

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٧٣١.htm

أحمد دنقوه - نجران

حمل مواطن، الشؤون الصحية في منطقة نجران أسباب تدهور حالة زوجته التي ترقد حاليا في العناية الفائقة في مستشفى الملك خالد في حالة حرجة للغاية، وتحتاج إلى سرعة نقلها إلى مستشفيات متقدمة لإنقاذ حياتها، قبل فوات الأوان وفق تعبيره.

في الوقت الذي أكد لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي في صحة نجران صالح بن علي آل ذيبة تقدم المواطن بشكوى لإدارة المستشفى، وأن صحة نجران شكلت لجنة عاجلة للتحقيق الشكوى، وتبين لها أن المريضة أحضرت إلى قسم الطوارئ في المستشفى إثر معاناتها من توقف قلبي، وتم إنعاشها بعد تلقيها العلاج اللازم، نافيا أن يكون هناك أي تقصير في علاج المريضة التي ما زالت منومة في مستشفى الملك خالد في نجران.

أوضح لـ«عكاظ» المواطن علي بن سعيد آل غانم أن زوجته كانت تعاني فقط من ارتفاع في درجة الحرارة وكحة، إلا أن حالتها تدهورت عقب دخولها المستشفى نتيجة للإهمال ودخلت مباشرة في غيبوبة تامة، وأضاف آل غانم: راجعت بزوجتي البالغة من العمر ٥٢ عاما، قسم الطوارئ في مستشفى الملك خالد فجر الخميس الموافق ١٤٣٢/١/١٤هـ، وكانت تعاني وقتها من ارتفاع في درجة الحرارة وكحة، ما تطلب استدعاء أخصائي القلب في المستشفى لمعاينة الحالة، وتابع «تأخر أخصائي القلب في الحضور رغم النداء المتكرر ما ساهم بشكل كبير في تدهور حالتها الصحية».

وذكر آل غانم أنه بعد مضي نصف ساعة أصيبت زوجته بحالة تشنج، تطلب الأمر إدخالها العناية الفائقة، وبينت الفحوصات الأولية حاجتها إلى النقل إلى مستشفى متقدم في الرياض، وخلص إلى القول «إهمال الأطباء تسبب في دخول زوجتي في الغيبوبة منذ أكثر من ٢٠ يوما، في انتظار طائرة الإخلاء الطبي لنقلها إلى أحد المراكز المتقدمة».

إصابة ١٠ سجناء ورجلي أمن وإخلاء عنابر في حريق إصلاحية الدمام

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225375

الدمام – بدر الشهري

تسبب حريق في إصابة ١٠ سجناء، وأحد العاملين في سجن الدمام، كما أصيب آخر من عناصر الدفاع المدني، أثناء قيامهم بتنفيذ خطة الإخلاء وإخماد الحريق، الذي وقع صباح أمس. وقامت فرق الهلال الأحمر بمعالجة أربعة سجناء في الموقع، فيما تم نقل الستة الآخرين إلى مجمع الدمام الطبي، ومستشفى المواساة في الدمام، إذ تم تشخيص حالاتهم، التي وصفت بـ «البسيطة». وتلقى المصابون العلاج، وغادروا المستشفى إلى السجن. وأكد الناطق الإعلامي في المديرية العامة للسجون المقدم الدكتور أيوب بن نحيت، أن أسباب الحريق، الذي وقع في الـ٩,١٢ صباحاً، «التماس كهربائي، بسبب هطول الأمطار في أحد المجمعات الخاصة بالقواطع الكهربائية (الطبلون) الخاص في قسم حجز العمليات في شعبة إصلاحية سجن الدمام». وأشار إلى أن الحريق تسبب في «اشتعال المجمع الخاص بالقواطع الكهربائية، ونتج عنه دخان كثيف، أدى إلى «وقوع اختناق بسيط، بين ١٠ سجناء، وأثنين من العاملين في الإصلاحية، أحدهما ضابط، من الذين باشروا على الفور خطة الإخلاء، في الوقت، الذي باشرت سريعاً فيه إدارة الدفاع المدني في المنطقة الشرقية الحادثة، وصولاً إلى إخماد الحريق، والسيطرة عليه». وأشاد ابن نحيت بالجهود التي بذلتها فرق الدفاع المدني، والهلال الأحمر، والدوريات الأمنية، التي هرعت إلى الموقع.

بدوره، وصف الناطق الإعلامي في مديرية الدفاع المدني في الشرقية المقدم منصور الدوسري، الحريق بـ «المحدود»، مؤكداً أنه «انحصر في القواطع الكهربائية المغذية لأحد العنابر، نتيجة التماس كهربائي». وأشار إلى وجود إصابات بين عدد من السجناء، تمثلت في «حالات اختناق وإصابات بسيطة بين أحد منسوبي السجن، وأحد أفراد الدفاع المدني»، مبيناً أنهم «تلقوا العلاج، وغادروا جميعاً المستشفى». وأشار إلى مشاركة « أربع فرق إنقاذ وإطفاء، ووحدتي سلالم وكمامات»، لافتاً إلى «إخلاء بعض العنابر، كإجراء احترازي». ونبه إلى دور الفرضيات التي قام بها الدفاع المدني في أوقات سابقة، بالتعاون مع إدارة السجون في المنطقة الشرقية، ما «ساهم في السيطرة على الحادثة، وتقليص الخسائر في الممتلكات والأرواح.«

تسليم "حافية القدمين" لذويها وإحالة القضية لإمارة الرياض

المصدر: جريدة الوطن الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٢٣٣&CategoryID=٥

الرياض :عبدالله فلاح، عبدالله الغنمي ٢٠١١-٠١-٢٠ ١:٥٩ AM
سلمت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالرياض، الفتاة "حافية القدمين" والتي نشرت "الوطن" صورا لمطاردتها من قبل دوريات الهيئة الأحد الماضي في حي السليمانية، لذويها في نفس يوم القبض عليها.
وقالت مصادر مطلعة أمس، إن الفتاة لم تقض سوى ساعات في دار رعاية الفتيات، مشيرة إلى أنه تم تحويل كامل القضية إلى إمارة منطقة الرياض من هيئة التحقيق والادعاء العام حسب طلب الأولى.
وأكد شهود عيان أن الفتاة كانت محتشمة، وأن المطاردة استمرت لمسافة تقدر بـ ٨٠٠ متر وهي حافية القدمين، تبكي وتتوسل المارة لإنقاذها.
وكانت الهيئة قالت في بيان أول من أمس، إنها سلمت الفتاة لدار رعاية الفتيات وإن قضيتها لا يحسن نشرها لحين انتهاء التحقيق، فيما رفض المتحدث الرسمي للهيئة التجاوب مع اتصالات "الوطن."

تبول لا إرادياً فأحرقه والده

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٨٦٣.htm

مصلح الحربي ـ المدينة المنورة
أقدم والد طفل لم يتجاوز عمره الأربعة أعوام على إحراق مناطق حساسة من جسده، إثر تبوله اللاإرادي أثناء نومه.
وذكرت والدة الطفل، أنها تفاجأت عندما حضر الابن لزيارتها بأجزاء من جسده وقد كويت بالنار، وحين سألت الابن عن السبب، أوضح أن والده من أقدم على كيه بدعوى تبوله أثناء نومه.
وتضيف الأم المنفصلة عن الزوج أنها توجهت إلى شرطة المدينة المنورة وقدمت بلاغا ضد الأب تتهمه بتعذيب ابنها، وعلى الفور فتحت الشرطة محضر تحقيق مع الطفل أفاد فيه أن والده أحرقه بالنار في أجزائه التناسلية لمنعه من التبول ليلا.
وبعرض الطفل على الطبيب الشرعي صدر تقرير طبي يفيد تعرض الابن لحروق، ووجود آثار ذلك على جسده.
وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة المدينة المنورة، أن شرطة المحافظة تلقت بلاغا بهذا الشأن ولا زالت التحقيقات جارية في القضية.

وزير العمل لـ الحياة: إعادة هيكلة السعودة بعد ٣ أشهر

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225430

الدمام - فائق الهاني

أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه أن الوزارة تقوم بإعادة هيكلة لـ«السعودة «سيتم الإعلان عنها بعد ثلاثة أشهر، تحتوي على أنظمة جديدة للشركات المتعاونة والمخالفة لتوظيف السعوديين، معترفاً بوجود تلاعب في التأشيرات التي قال إنها لم تصل إلى «الظاهرة»، موضحاً عدم وجود تغييرات جذرية في نظام الكفيل في الوقت الحالي.وأشار وزير العمل لـ«الحياة» خلال جولته في بعض مصانع المنطقة الشرقية أمس، إلى أن «الوزارة تعمل على إنهاء الإجراءات في موضوع «إعادة هيكلة» لقضية السعودة، موضحاً وجود «مجموعة كبيرة من الآليات والقرارات الجديدة التي نأمل بأن تسهم في إحداث قفزة ونقلة نوعية في مستويات السعودة، في الوقت الذي تحافظ فيه كذلك على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص أن ينمو بنشاط وفاعلية دون أن تسبب آلية السعودة المستحدثة أية ضغوط غير معقولة أو معيقة لعملية النمو الاقتصادي، لكي لا نتعجل في إصدار هذه الآليات والقرارات من دون أن ندرس كل الزوايا المختلفة لها، وكل آثارها نقوم في هذه الفترة بعقد مجموعة كبيرة من الورش التشاورية مع الغرف التجارية ورجال الأعمال في الرياض، والشرقية، والقصيم، وجدة، وعرعر، وجازان، وبانتهاء عمل هذه الورش سيتم البدء في الإعلان عن هذه الآليات والقرارات خلال الثلاثة أشهر المقبلة.«

وحول عدم استجابة رجال الأعمال والقطاع الخاص في توظيف السعوديين على رغم تأهيلهم لسوق العمل من خلال البرامج العديدة التي نفذتها الحكومة في الخمس السنوات الماضية، قال: «توجد استجابة متفاوتة لرجال الأعمال، ومثال ذلك مجموعة الزامل التي نزورها اليوم هو مثال للاستجابة الجيدة، فهي كما تم الإعلان من صندوق تنمية الموارد البشرية كانت ضمن قائمة أعلى ١٠٠ شركة قامت بتوظيف السعوديين في العام الماضي، وتوجد نماذج مشرقة في القطاع الخاص»، وأضاف: «لكن يوجد أيضاً الكثير من الشركات التي لم تقم بدورها في الالتزام بما هو مطلوب منها نحو التوظيف، والآليات التي سيتم الإعلان عنها في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ستكون فيها حزمة من الحوافز والمشجعات للشركات التي قامت بتنفيذ واجباتها وقامت بتنمية مساهمتها بتوظيف أعداد أكبر من السعوديين، وكذلك هناك حزمة أخرى من العقوبات والجزاءات التي ستتعرض لها الشركات التي لم تقم بواجباتها.«

وحول إلغاء نظام الكفيل، أوضح أن له أبعاداً عدة ولم يتم اتخاذ أي قرار فيه، وهناك دراسات على الأسلوب الأمثل للتعامل مع ما أسميه أنا «نظام رخص العمل الموقتة»، ونحن وكثير من دول العالم عندما يحصل الوافد على رخصة العمل هو ملتزم بالعمل لجهة معينة وفق ضوابط معينة، ودراسة هذه الضوابط وتفعيلها بشكل كفء وجيد ينحل في الوقت الحاضر، وسيستغرق إنهاء هذه الدراسة بعض الوقت ولكن ليست هناك نية في الوقت الحاضر لإحداث تغييرات جذرية في هذا النظام.

وفي شأن التلاعب في التأشيرات، أكد أن التلاعب في التأشيرات هو نوع من جرائم التزوير وجرائم الغش التي يجب ان نشترك جميعاً في التبليغ عنها ومكافحتها، ولا أعتقد أن هناك ظاهرة كبيرة في أعداد كبيرة جداً، ولكن هناك مخالفات وتقوم الوزارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات النظامية ضد المتورطين بهذه الأعمال، وأطالب المواطنين والمؤسسات التي تعلم بوجود هذه المخالفة بالإبلاغ عنها حتى تتم معاقبة المشتركين فيها.

وأبدى فقيه حرصه على التواصل مع كل مؤسسات القطاع الخاص، كاشفاً عن برنامج تطويري مبني على شراكة حقيقية معه، مشيراً إلى عقد ١٧ ورشة عمل مع اللجان الوطنية المختلفة، والاستمرار في عقد الورش لتصل إلى حوالى ٣٠

ورشة عمل، هدفها بناء شراكة بين الوزارة والمؤسسات المرتبطة بها، مع مؤسسات القطاع الخاص، وذلك لعرض أفكار الوزارة والقرارات التي تتطلع لإصدارها، وتأمل في مشاركة القطاع الخاص في صياغتها.
وأضاف أن الوزارة مسؤولة عن خدمة الباحثين عن العمل، والوافدين، والشركات وان الوزارة تستمع للجميع لرغبتها الحقيقية لإيجاد قواعد مشتركة تخدم سوق العمل.
وتطرق فقيه إلى شركات استقدام العمالة، وقال ان لائحة هذه الشركات قيد الدراسة، وفور الانتهاء منها سيتم عرضها قريباً على قطاع الأعمال ممثلاً باللجان الوطنية لمراجعتها ووضع الملاحظات عليها، لافتاً الى أن فكرة هذه الشركات تتعلق بالعمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة، وذلك لتلبية حاجة الشركات من هذا النوع من الوظائف، وإلا يوضع السعودي في مكان غير مكانه. وحول مراكز التشغيل النسائية، دعا فقيه لاجتماع موسع بين الوزارة وهذا القطاع لمعالجة الكثير من الملاحظات التي يقدمونها، كما أن لوائح عمل المرأة هي بصدد المراجعة في الوزارة، مضيفاً: «نحن في المراحل النهائية وسيتم التشاور مع القطاع الخاص حول تلك اللوائح ايضاً.»
وبخصوص إجراءات صندوق تنمية الموارد البشرية، رحب فقيه بكل المقترحات التي تسهل عملية الصرف، على الا تكون مخالفة للجودة في تقديم الخدمة .
كما أكد أن الوزارة بصدد إصدار دليل لإجراءات مكاتب العمل، بحيث تكون في كل مكان، يسترشد بها الموظف والعامل، وممثل الشركة، منعاً لأي ازدواجية أو تناقض بين المكاتب، وان يأخذ كل شخص حقه، وهذا الدليل سيعلن في غضون ثلاثة أشهر. وحول بعض المقترحات التي تقدم بها رجال الأعمال من قبيل إيجاد سجل وطني للعاملين السعوديين، وتأهيل العاملين في الوزارة، خصوصاً من يقابلون الجمهور، وتطوير الحاسب الآلي في مكاتب العمل، وإيجاد قائمة بالأعمال التي لا يمارسها السعوديون، أكد فقيه أن كل هذه المقترحات هي موضع اهتمام من جانب الوزارة، التي تحرص على الجودة في كل خدماتها .وبخصوص الدراسات التي أجريت سابقاً عن سوق العمل في المملكة، قال: «معظم ما اطلع عليه من هذه الدراسات لم تتضمن حلولاً تفصيلية جاهزة للتنفيذ، بل اكتفت بتقويم الظواهر، طالباً من رجال الأعمال تزويده بكل دراسة يرون ضرورة الاستفادة منها.»
من جانبه، أوضح رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد أن بروز تشوهات في سوق العمل، من العمالة «السائبة»، أو التستر، أو البطالة، تجعلنا جميعاً في موضع المسؤولية، لمعالجة هذه المشكلات، الذي نجد ان المسؤولية مشتركة على الجميع، من القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية العامة. مضيفاً: «مثل هذه المشكلات تتهاوى أمام جدار تعاوننا وتكاتفنا وتغليب المصالح العامة الوطنية على المصالح الخاصة الآنية.»

منع تجمع أبناء جالية معينة في مدرسة واحدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٨٦٢.htm

سعيد الباحص ـ الدمام
فرضت وزارة التربية والتعليم أنظمة جديدة تسمح لمدارس الجاليات قبول الطلاب والطالبات غير السعوديين، على أن تكون عملية القبول مرتبطة مباشرة بإدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات.
وشددت الوزارة في لائحة النظام الجديدة، على عدم تجمع أبناء جالية معينة في مدرسة أجنبية محددة مع الالتزام بعدم تجاوز نسبة القبول للطلاب من جالية واحدة ٥٠ في المائة من أجمالي الطلاب، لافتة إلى أنه في حالة تجاوز النسبة المقررة تشعر الوزارة.
ويأتي هذا التجديد في نصوص اللائحة وسرعة فرضها على المدارس الأجنبية بناء على توصيات تقدمت بها اللجنة التنفيذية لمجلس الأشراف على المدارس الأجنبية، مطالبة بسرعة تطبيقه وعدم الخروج عنه.
وفي شأن ذي صلة، وجهت وزارة التربية والتعليم إدارتها التعليمية بتكليف حراس المدارس التي لايوجد بها سكن لأسرة الحارس، بالعمل أيام الإجازات الأسبوعية والأعياد واليوم الوطني، حرصا على تعزيز الاحتياطات الأمنية والحراسة، وحماية المصالح الحكومية، وطالبت بسرعة رفع أسماء العاملين إلى الوزارة لصرف مستحقاتهم المالية عن كل شهر وعدم التأخير في رفع بياناتهم لضمان صرف المستحقات المالية لهم.

الأسرة تؤكد وصحة جازان تنفي

جرعة بنج زائدة تقود شاباً للغيبوبة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٧٣٠.htm

عبد العزيز الربيعي - جازان

أدخلت جرعة «بنج» زائدة شابا ثلاثينيا يعاني من مرض نفسي في مستشفى الصحة النفسية في منطقة جازان، في غيبوبة بعد تعرضه لجلطة في القلب أدخل على إثرها مستشفى الملك فهد في جازان، ولازال يرقد في العناية الفائقة، على حد قول شقيقه.

وهنا أوضح لـ «عكاظ» مدير إدارة الإعلام الصحي في صحة جازان جبريل القبي، أن المريض أحضر لقسم الطوارئ في مستشفى الصحة النفسية في منطقة جازان في ١٤٣١/١١/١٣هـ عبر شرطة صبيا، مكبلا وهو في حالة هياج حاد وعدوانية تجاه أفراد أسرته، وبعد إجراء الفحص من قبل طبيب الطوارئ تم إحالته للعيادات الخارجية في ١٤٣١/١١/١٥هـ، إلا أنه لم يراجع العيادة حسب الموعد المحدد، وأضاف: «المريض أدخل مستشفى الملك فهد في جازان في ١٤٣٢/١/١هـ أي بعد ٤٧ يوما من الموعد السابق، وهو ما يستبعد فرضية الجرعة الزائدة»، وزاد: «حسب التشخيص يعاني المريض من اضطرابات نفسية ويتلقى العلاج حاليا».

إلى ذلك، بين لـ «عكاظ» شقيق المريض، أن شقيقه محمد محرق، يعاني من مشاكل نفسية وعصبية منذ ستة أعوام وكان يعالج في العيادة النفسية في مستشفى صبيا العام، ولكنه لم يجد العلاج المناسب ما ضاعف من حالته الصحية وزاد من تشنجه، حتى نقل إلى مستشفى الصحة النفسية في جازان برفقة الدوريات الأمنية وبخطاب رسمي، وهناك تعرض لحقنة زائدة، دخل بعدها بثلاثة أسابيع في غيبوبة حيث لازال يصارع الألم وينتظر الموت في أية لحظة.

من جهتها، بينت والدة المريض محمد، أنها رفعت شكوى رسمية لإمارة جازان تتهم فيها المستشفى بالتسبب في تعريض حياة ابنها للخطر، نتيجة تلقيه جرعة زائدة من المخدر ودخوله في غيبوبة تامة، وقالت: «تحصلنا على موافقة بنقله إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي عبر الإخلاء الطبي، ولكن هذا الأمر لم ينفذ حتى تاريخه».

القنصلية الجزائرية تطلب التحقيق مع المتهم الثاني في مقتل سارة

المصدر: جريدة الحياة الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225451

جدة - أحمد الهلالي

طلبت القنصلية الجزائرية في جدة من الجهات المختصة إحضار المتهم الثاني في مقتل الفتاة الجزائرية سارة بيونس (١٥ عاماً)، وإعادة التحقيق معه تمهيداً لمحاكمته شرعاً في القضية.

وجاء طلب القنصلية في خطاب وجهته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة مكة المكرمة طالبت من خلاله سرعة إحضار المتهم الثاني ومثوله أمام جهات التحقيق وإحالته للقضاء.

ويأتي هذا التحرك للقنصلية، بعد حكم المحكمة الجزئية في العاصمة المقدسة أول من أمس (الثلثاء) على المتهم الأول (ع أ) في مقتل الفتاة الجزائرية الذي تضمن سجنه سبع سنوات وجلده ٥٠٠ سوط وإبعاده عن المملكة، إذ أعلن القنصل الجزائري الذي حضر جلسة الحكم اقتناعه بما صدر من حكم شرعي من قبل المحكمة.

وأوضح مصدر لـ«الحياة» أن المحكمة اعتبرت القضية «خلوة محرمة»، مشدداً على أن حكم المحكمة جاء بسبب عدم وجود أدلة وقرائن قوية باستثناء دليل «تناول الأكل مع الفتاة» فقط .

وكشف المصدر أنه سيتم التحقيق مع الشخص الثاني الذي طلبت القنصلية إحضاره على أن يتم إحالته إلى المحكمة الجزئية لإصدار الحكم الشرعي ضده.

وفي السياق نفسه، أعلن المتهم الأول في القضية خلال النطق بالحكم عدم اقتناعه بالحكم، وأنه يرغب في تقديم اعتراضه إلى المحكمة، ومنحه ناظر القضية فرصة لتقديم اعتراضه خلال ٣٠ يوماً بحسب نظام الإجراءات الجزائية المتبع.

وانتهت المحكمة إلى هذا الحكم بعد المصادقة شرعاً على اعترافات المتهم الأول في مقتل الفتاة الجزائرية، التي لقيت مصرعها إثر سقوطها من الفندق الذي تقيم فيه بعثة بلادها خلال موسم رمضان الماضي في المنطقة المركزية بمكة المكرمة.

ووجهت اتهامات للمحكوم بأنه كان سبباً في سقوط الفتاة نتيجة قفزها من سطح الفندق في محاولة للهرب، بعد أن تم استدراجها إليه من أحد العاملين في الفندق، كما وجهت جهات التحقيق لهما تهمة الاختلاء غير المشروع والتغرير بفتاة في مثل هذا العمر.

وسبق أن فتحت الجهات الأمنية في مكة المكرمة تحقيقاً مع أربعة مقيمين (من الجنسيتين اليمنية والبنغالية) تورطوا في مقتل الفتاة الجزائرية انتهى بإدانة متهم واحد من المتهمين الأربعة، إذ تم إخضاع الواقعة لاستجواب موسع مع أطراف القضية كافة، من خلال الاطلاع على التقرير الطبي الصادر من إدارة الطب الشرعي التابعة لوزارة الصحة، وتقرير آخر من معامل الأدلة الجنائية.

وتعود تفاصيل القضية إلى تلقي غرفة العمليات المشتركة في شرطة العاصمة المقدسة تلقت بلاغاً يفيد بسقوط فتاة من «فندق المهاجرين» الكائن في حي «الغزة» ووفاتها في الحال، وأشار حينها المتحدث الرسمي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان إلى أن الفتاة سقطت من الطابق الـ١٦ على سطح فندق مجاور للفندق المذكور، ومنخفض عنه بخمسة طوابق، وأن سقوطها جاء متزامناً مع وجود عاملين بنغاليين يعملان في سطح الفندق الذي سقطت عليه، ما أدى إلى إصابتهما .

وأثارت الحادثة حينها حفيظة المعتمرين الجزائريين ما دفع مجموعة كبيرة منهم إلى التجمّع في الطرقات القريبة من الفندق بعد سقوط الفتاة مطالبين بحضور سلطة أمنية كبيرة، إضافة إلى السفير الجزائري لمعرفة أسباب سقوط الفتاة، والاقتصاص الفوري من الجناة المتسببين في الواقعة.

جازان: ٢٠٠ عامل يتجمعون لعدم ترحيل جثة زميلهم ونقص المياه

المصدر: جريدة الحياة الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225870

جازان - «الحياة»

تجمّع نحو ٢٠٠ عامل من جنسيات مختلفة أمام مقر عملهم في أحد مشاريع جامعة جازان أمس، احتجاجاً على عدم ترحيل جثة زميلهم الباكستاني إلى بلده على رغم مرور نحو ٣ أشهر على وفاته، ونقص دورات المياه في الموقع الذي يعملون فيه. وأكد شهود عيان لـ» الحياة» أن العمال توجّهوا إلى مكتب إدارة مشروع جامعة جازان بعد صلاة الفجر، وتقدمهم شخص من الجنسية الباكستانية يدعى شكور طالب بإنهاء إجراءات جثة شخص باكستاني توفي قبل نحو ٣ أشهر إثر سقوط جسم على رأسه أثناء عمله في أحد المشاريع، تمهيداً لنقله إلى باكستان من أجل دفنه هناك، مشيرين إلى أن العمال رفضوا العمل كذلك بسبب نقص دورات المياه في الموقع.

وعلمت «الحياة» أن الجهات الأمنية هرعت إلى المكان وألقت القبض على العامل الذي حرّض زملاءه على التجمع، وأعادته عصر أمس إلى مقر الشركة التي يعمل فيها.

وذكر الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة جازان النقيب عبدالله القرني لـ «الحياة «أن عمالاً تجمعوا قرب مقر الشركة التي يعملون فيها، محتجين على تأخير نقل جثة عامل توفي قبل فترة، لافتاً إلى أن دوريات من شرطة جازان انتقلت إلى الموقع واتخذت الإجراءات اللازمة.

وتابع: «العمال لم يقوموا بأي عمل تخريبي أو أعمال شغب في الموقع، وعملت دوريات الشرطة على تفريق التجمع والقبض على الشخص الذي حرّض العمال واستدعاء مسؤول الإدارة في الشركة والتحقيق معهما»، لافتاً إلى أن إجراءات المتوفى لا تزال ضمن إجرائها الطبيعي.

ومواطن يتهم مستشفى بالتسبب في إصابة ابنه بـ الغرغرينا

المصدر: جريدة الحياة الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/225872

جازان - يحيى الخردلي

اتهم مواطن مستشفى صبيا بالإهمال في علاج ابنه، ما تسبب في إصابته بـ«الغرغرينا «في قدمه، في حين أكد مدير الإعلام الصحي والناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية في منطقة جازان جبريل القبي أن المريض لم يستمع لنصيحة الطبيب في البقاء في المستشفى لمتابعة حالة الجرح، وخرج من المستشفى على مسؤوليته الشخصية قبل استكمال العلاج.

وقال عبدالله مشاري لـ«الحياة»: «أصيب ابني مروان الذي يدرس في المرحلة الثانوية في حادثة أثناء ركوبه دراجة نارية، ونقل إلى قسم الطوارئ في مستشفى صبيا، لكن الممرض والطبيب في قسم الطوارئ أجريا خياطة للجرح دون معرفة سببه، وبعدها عدت إلى المنزل»، مشيراً إلى أن ابنه لم يستطع النوم أو الراحة بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وآلام شديدة في موقع الإصابة.

وأضاف أنه رجع مرة أخرى إلى مستشفى صبيا العام بعد ثلاثة أيام، وبعد مرور ساعة كاملة من وجود ابنه في قسم الطوارئ، عاين طبيب الإصابة، وقرر تنويمه عاجلاً، لأن ما أصاب مروان عبارة عن خياطة على جرح متعفن بسبب خطأ طبي، ارتكبه الطبيب والممرض اللذان عاينا ابنه في المرة الأولى، من دون ينظفا الجرح، لافتاً إلى أن التقرير الطبي الأول كشف عن التهاب مزمن متعفن بسبب إهمال خطر، وغير مبرر من الطبيب المعالج.

من جهته، أوضح مدير إدارة الإعلام الصحي والناطق الإعلامي في مديرية الشؤون الصحية في منطقة جازان جبريل القبي لـ«الحياة» أن مستشفى صبيا استقبل حالة المصاب يوم الجمعة ٣-٢-١٤٣٢، ويعاني من جرح في مؤخرة القدم اليمنى (الكاحل الأيمن)، إثر حادثة مرورية تعرض لها، إذ أجريت له الإجراءات اللازمة من تنظيف للجرح، وخياطة، وأخذ العلاج، وغادر المستشفى.

وأضاف: «بعد مرور أربعة أيام عاد المريض إلى قسم الطوارئ، واستقبلت حالته من طبيب الطوارئ، الذي عاين الحالة وأوصى بتنويمها في قسم الجراحة والعظام بسبب تعفن الجرح»، لافتاً إلى أن استشاري العظام الذي أجرى جراحة تنظيف للجرح وأوصى المريض بإكمال العلاج اللازم في المستشفى، ولم يقرر أي جراحة بتر للقدم. وذكر أن المريض لم يستمع لنصيحة الطبيب بالبقاء في المستشفى، لمتابعة حالة الجرح، وخرج من المستشفى على مسؤوليته الشخصية قبل إكمال العلاج اللازم.

التزوير للإفلات من العقاب خلل أخلاقي وتشجيع على الجريمة

محاكمة المرضى النفسيين.. الإثبات يلغي العقوبة!

المصدر: جريدة الرياض السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٢
http://www.alriyadh.com/2011/01/22/article597024.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

هل من الممكن أن تتدخل العلاقات الشخصية والمصالح في هروب «مرتكبي الجرائم «من الحكم الشرعي الذي يستحقونه بحجة «المرض النفسي»، حيث تدعي أسرة الجاني بأنه مريض نفسي بشهادتهم وبتقارير طبية عن حالته الصحية والنفسية المثبتة؛ وربما المزورة؛ لينجو مرتكب الجريمة بفعلته بذريعة «مرضه النفسي ..«

وعلى الرغم من أن المختصين - من محامين ومستشارين نفسيين - وجدوا أن من يدعي المرض النفسي للهرب من جريمته التي ارتكبها أو التخفيف من حكمه هي حالات نادرة، وقد تحدث بأرقام محددة جداً ولا تشكل ظاهرة، إلاّ أن البعض منهم وجد بأن إدعاء المرض النفسي من قبل مرتكبي الجرائم يعد انعكاساً لواقع بعض العلاقات الاجتماعية القائمة على المصالح الشخصية، والتي قد تدفع البعض لاستغلال وظائفهم لاستخراج تقارير مزورة تثبت «عدم استقرار الجانب النفسي للمجرم»؛ لإسقاط الحكم عنه.. فهل من الممكن أن يتهرب جانٍ من الحكم الذي يستحقه حينما يثبت أنه مريض نفسي غير مسؤول عن سلوكياته؟، وإذا سلّمنا أن مدعي المرض النفسي ماهر في تمثيل حالة المرض النفسي ولديه خبرة بكل خبايا المرض النفسي الذي يدعيه، فكيف من الممكن أن يكتشف الطبيب الموكل إليه بفحص حالته النفسية من التأكد من توازنه النفسي والخروج بحقيقته دون أدنى شك .

نصرة العادة والتقليد

في البداية تحدث «د.جبرين الجبرين» -الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الاجتماعية- عن العوامل التي تدفع الشخص أو تدفع أقاربه وأصدقاءه إلى التحايل واللجوء إلى حيلة المرض النفسي، وقال: «إنها نسيج معقد من الأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية التي تلازمنا وتفرض حضورها بقوة وتؤدي في بعض الأحيان إلى نصرة المجرم، أو المخطئ بحكم القرابة وبغض النظر عن نوع وحجم الجرم الذي ارتكبه؛ فتجد أشخاصاً ملتزمين بتعاليم الشريعة الإسلامية طول حياتهم يتحولون بشكل مفاجئ إلى الكذب وتزوير التقارير الطبية وشهادة الكذب من أجل إخراج ابن القبيلة أو ابن العائلة أو ابن المنطقة أو حتى الصديق من ورطة قد تصل به إلى السجن، مشيراً إلى أن التهرب والتحايل الذي يمارسه البعض من خلال ادعاء المرض النفسي الذي يصدر دائماً من المجتمع ومن خلال وسائل الإعلام، وغيرها، هو في الواقع ممارسة للتضليل وعدم المصداقية وجنوح نحو المثالية التي ندعي من خلالها أن هناك نوعاً من الجرائم لا تحدث في المجتمع السعودي، ولذلك نلجأ إلى تبرير المرض النفسي لمن يرتكبون جرائم بشعة مثل من يطلق النار على أحد أفراد أسرته، أو يضرب أحد والديه، أما لجوء الشخص نفسه باعترافه بأنه مريض نفسي فهو أمر نادر الحدوث بسبب الوصم الاجتماعي المصاحب للمرض النفسي بشكل عام .

وأضاف: أن الشخص يلجأ للمرض النفسي من أجل كسب تعاطف المجتمع؛ فدائماً ما يكون السبب في لجوء الشخص إلى القبول بدعوى الآخرين من حوله بأنه مريض نفسي؛ هو من أجل الهروب من العقوبة الشرعية والقانونية المترتبة على سلوك معين، أما عن واقع العلاقات بين الناس والتي تدفعهم إلى البحث عن مصالحهم الشخصية حتى وإن أضطر البعض للتحايل واستغلال وظيفته من أجل علاقات شخصية أو رشوة .

وأشار إلى أن الأشخاص الذين يستغلون مناصبهم أو مهنهم أو علاقاتهم الاجتماعية من أجل تزييف الحقائق واستخراج تقارير طبية غيرصحيحة يجب أن ينظر اليهم على أنهم مجرمون، وشركاء في الجريمة، ويفترض أن يكونوا شركاء في العقاب، وهي تعكس خللاً أخلاقياً لدى البعض يوضح التدني في الوعي الاجتماعي بحقوق الفرد والمجتمع؛ فضلاً عن انه تجاوز شرعي محرم ينتج عنه ضياع لحقوق الناس، وتستر على المجرمين وتمهيد الطريق أمامهم لارتكاب جرائم أخرى أكثر خطورة .

الاكتشاف سهل

ويؤكد استشاري الطب النفسي بعيادات مذيكير» د.أسعد صبرة» على أن الطب النفسي المسؤول عن كشف حالات مدعي المرض النفسي من قبل مرتكبي الجرائم يسمى «الطب النفسي الجنائي»، حيث لا يتم التصرف بتشخيص المصنف بأنه مريض نفسي أو أنه سليم مع وجود بعض الاضطرابات النفسية، إلاّ بعد مراقبته وأخذ معلومات وافية عن حالته لإثبات أنه مريض نفسي، حيث يتم معاينة المريض بالجلوس معه والتحدث، ثم من خلال أيضاً سؤال أسرته عن حالته النفسية لأخذ تاريخ حالته وشخصيته ومدى قدرته على ارتكاب الجرم وإقدامه على ذلك؛ فجميع تلك الأمور يتم جمعها والتوثق منها قبل أن يحكم عليه بأنه عليه مسؤولية ارتكابه للجريمة أو يغرم بها .

وقال: «إن افتعال المرض النفسي والتمثيل بأنه مختل نفسي ممكن حدوثه، أما عن احتمالية عدم اكتشاف الطبيب النفسي بأنه يدعي المرض فإن ذلك يعتمد في المقام الأول على مدى براعة الطبيب النفسي، وقدرته على اكتشاف المرض حتى مع من يدعيه، وذلك من خلال معرفته بنوع الحالة، ومعرفته بالمريض، وكذلك من خلال فهم المريض لكل مايدور حوله، ويحدث ذلك بدرجة تركيز عالية في الحالات الجنائية التي تتطلب من الطبيب الحذر والتركيز في مرض الجاني النفسي بسؤال مدعي المرض النفسي عدة أسئلة؛ للاستيضاح من قدراته العقلية والنفسية حتى لا يهرب من عقوبة الجرم، خاصة بأن هناك من مرتكبي بعض الجرائم من يلمون بجميع السلوكيات التي تظهر على المريض النفسي؛ فيلمون بها ويكونون على دراية كبيرة بماينتج عنها من أحاديث وسلوكيات حتى يقنعوا الطبيب بأنهم مرضى نفسيون، ولذلك فإن الكشف عن حقيقة مرضهم النفسي يعتمد على المريض وعلى براعة الطبيب المطلع على الحالة .

وأضاف:»إن محاولة إقناع أسرة الجاني لإقناع الطبيب بأنه مريض نفسي لتهرب من محاكمته؛ فإن ذلك وإن حدث فإن الحالات النفسية المتعلقة بحالات جنائية لا يتم عرضها على أي قطاع صحي غير متخصص، بل يتم إرسالها إلى أقسام الطب الجنائي الحكومية والمتمثلة في الصحة النفسية بالطائف، ومستشفى الصحة النفسية بالرياض، ومستشفى الصحة النفسية بالدمام، وهي المستشفيات التي تحتوي على أقسام جنائية يتم تعاملها مع المحاكم والقضاء بشكل مباشر، حيث تصدر تقارير رسمية عن حالة مرتكبي الجرم .«

وأشار إلى أنه من الصعب الحكم على حدوث التزوير في إصدار تقارير طبية عن وجود مرض نفسي يعاني منه الجاني للتخلص من محاكمته، أو التخفيف من ذلك الحكم، مؤكداً على أن ذلك يعتمد في المقام الأول على مدى أمانة الأشخاص المكلفين بالقضية، ومدى نزاهتهم في التعاطي مع تلك التقارير .

صعوبة اللجوء للمرض

ويرى المحامي «بندر بن حيمان» بأنه من الصعب على المجرم الجاني المتهم في قضية أن يلجأ إلى إدعاء المرض النفسي، وذلك لأن المحاكم لا تأخذ فوراً بما يقوله الجاني من أنه مريض نفسي، أو حتى إن أخبر عنه أسرته بذلك حتى يعرض على جهات صحية رسمية؛ تقوم بفحصه ثم هي من تقرر مدى وضعه النفسي والصحي، حيث تتم معاينته والكشف عليه حتى بعد الإدعاء، وذلك ما يدفع الكثير من الجناة إدعاء المرض واللجوء إلى هذا الأسلوب في التهرب من محاكمته أو التخفيف عنه، موضحا أنه إذا تم إدعاء الجاني للمرض النفسي فإنه في حالة اكتشاف أمره ستكون العاقبة فيها وخيمة والعقاب سيكون مضاعف عليه .

وقال:» لم تصادفني قضية أدعى فيها الجاني بأنه مريض نفسي، إلاّ أنه مر بقضايا كان المرض النفسي فيها بوقائع حقيقية، حيث ثبت على بعض الجناة في قضايا متعددة بأنهم حقاً مرضى نفسيين، وتم إثبات ذلك عن طريق الجهات الصحية الرسمية التي توكل المحكمة لها مهمة التثبت من وضعه النفسي، حيث يتم الكشف على حالته ومدى صحته العقلية .

أما عن مدى قدرة بعض الجناة والمتهمين في التحايل على القانون بإثبات أنهم مرضى نفسيين عن طريق حصولهم عن تقارير طبية غير دقيقة، أكد «أبن حيمان» أنه من الصعب أو النادر حدوث ذلك في المملكة في حين قد يكثر ذلك في بلاد أخرى، حيث سيتم اكتشاف أمره بعد عرضه على الجهات المختصة وإثبات استقرار حالته النفسية والعقلية، مما سيؤدي إلى محاسبة الجاني ومن تعاون معه في ذلك القطاع الصحي؛ فالكشف عن التزوير هنا سهل جداً .

أما عن أهم القضايا التي تسقط على الجناة في المحاكم في حالة ثبوت أنه مريض نفسي بشكل فعلي، فقد أشار «أبن حيمان» إلى أنها تختلف باختلاف مستوى المرض النفسي ودرجته ومدى خطورته ومدى إدراكه للأفعال التي يقوم بها،

وكذلك بحسب نوع القضية، فليس جميع المرضى النفسيين غير قادرين على تمييز أفعالهم، فالإعفاء من العقوبة يعتمد على درجة عدم إدراك الجاني بسبب مرضه النفسي والعقلي لما يفعله أو فعله من جريمة، أما في حالة ثبوت أن المرض النفسي المصاب به الجاني لا يمنعه من إدراك جريمته فإن ذلك المرض لن يكون سبباً لإسقاط العقوبة عليه، أوحتى التخفيف عليه من الحكم، مؤكداً على أنه غالباً ما يندر مصادفة مريض نفسي في القضايا الجنائية، حيث يتم بشكل فعلي السيطرة على المرضى النفسيين من قبل الجهات المعنية كمستشفيات الصحة النفسية المختصة، فغالباً نجد بأن هؤلاء المرضى النفسيين نزلاء في المستشفيات وليسوا طلقاء حتى لا يتمكنوا من ارتكاب جرائم أو الاعتداء على الآخرين، موضحاً أن بعض الاختلالات التي قد يمر بها مرتكب الجريمة نتيجة عدم توزانه النفسي؛ وإن بدا إنساناً عادياً فإن ذلك يدفع القاضي إلى التعامل مع «الجاني» بطريقة خاصة؛ إذا ماشعر بأن لدى المجرم إن لم يبد على سلوكياته الظاهرية، متمنياً أن يتم تقنين مثل هذه الحالات التي يتم فيها ادعاء المرض النفسي للتخفيف من الحكم على الرغم من ندرتها، إلاّ أن وجود نظام محدد في القضاء بذلك الشأن سيسهم في الحد من حدوثها.

المظالم يؤجل قضية موظف محكمة مكة ضد العدل إلى ربيع الآخر

المصدر: جريدة الرياض السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٢
http://www.alriyadh.com/٢٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٠١٦.html

مكة المكرمة - جمعان الكناني

أجل ديوان المظالم بمنطقة مكة المكرمة القضية المقامة من الموظف بالمحكمة الجزئية بالعاصمة المقدسة ناصر العلياني ضد وزارة العدل وذلك لحسمها ٧ أيام من راتبه، ولفت نظر بالإضافة إلى تهديده بالفصل في حالة العودة إلى الغياب وذلك إلى شهر ربيع الآخر، وذلك لعدم اكتمال بعض الأوراق المطلوبة من وزارة العدل حيث تم طلب المسوغ الذي أعتمد عليه في قرار الحسم ولفت النظر الموجه للموظف العلياني.

جدة: مطالب بـ التحقيق مع رئيس هيئة ناهض مؤتمر خديجة بنت خويلد

المصدر: جريدة الحياة السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226132

جدة – أحمد الهلالي

علمت «الحياة» أن عدداً من الجهات في محافظة جدة وجّهت خطابات «رسمية» إلى إمارة منطقة مكة المكرمة والرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تطالب بالتحقيق الفوري مع رئيس «هيئة البوادي» ومعاقبته بسبب تنظيمه لقاءً لمناهضة توصيات مؤتمر خديجة بنت خويلد حول «واقعية مشاركة المرأة في التنمية الوطنية ٢٠١٠» معتبرة معاقبته من مسؤولية «الرئيس العام» وفق النظام.

وأوضحت المصادر أن الخطابات «السرية» المرفوع بها إلى الجهتين (الإمارة والرئاسة) تضمنت مخالفة رئيس هيئة البوادي للنظام كموظف عام في الدولة باستضافته لقاء لأهالي «الحي» للاعتراض على توصيات مؤتمر خديجة بنت خويلد الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة في محافظة جدة، وانتقاده الشديد عبر وسائل الإعلام لآراء رئيس فرع» هيئة مكة.«

من جهته، أكد رئيس فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة الدكتور أحمد بن قاسم الغامدي لـ «الحياة» صحة المعلومات التي تحدثت عن بعث خطابات من جهات عدة حول ما ورد على لسان رئيس هيئة البوادي، لكنه رفض الحديث عن مضمونها وما احتوت عليه من «كتابات» تم الرفع بها إلى إمارة مكة والرئاسة العامة للهيئة.

جاء ذلك على خلفية تصريحات لرئيس مركز هيئة البوادي في جدة تركي العتيبي نقلت عبر بعض وسائل الإعلام متبرئاً فيها من آراء رئيس فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة حول الاختلاط، وقيادة المرأة للسيارة التي أطلقها في مؤتمر واقعية مشاركة المرأة في التنمية.

وتضمن حديث رئيس هيئة البوادي قوله: «إن مشاركة الغامدي في المؤتمر الذي نظمه مركز خديجة بنت خويلد هي مشاركة شخصية تخصه هو، وليست باسم الهيئة»، وأضاف أنه لا صحة لتنظيم لقاء للأهالي، معترفاً برده على استفسارات هاتفية وردت للمركز بخصوص مشاركة الهيئة في «المؤتمر.«

وكانت وسائل إعلامية تحدثت عن لقاء نظم في مركز حي البوادي وحضره أهالي الحي، وألقى فيه العتيبي كلمة ناهض من خلالها توصيات المؤتمر، وانتقد فيها آراء رئيس فرع الهيئة في المنطقة، ووصفها بأنها آراء تغريبية تمثل شخصه فقط، ولا تعني الهيئة في شيء، محذراً من جميع المحاولات التي تبذل في سبيل تغريب المرأة، معتبراً أن» المؤتمر» الذي تحدث عن مشاركة المرأة في التنمية هو وسيلة جديدة لتغريب المرأة المسلمة.

يذكر أن توصيات «مؤتمر» خديجة بنت خويلد شجَّعت العمل على إشراك المرأة كمستشارة في هيئة كبار العلماء وحفّزها لأن تكون مؤهلة علمياً وشرعياً واجتماعياً، والعمل على وضع خطة وطنية لتحسين صورتها في المجتمع تبدأ من التعليم مروراً بالإعلام وأنظمة التجارة والعمل، إضافة إلى استحداث هيئة تعنى بشؤونها ووضعها بما يكفل لها المكانة التي وضعها لها الإسلام وعدم التعدي عليها بالظلم أو الاستغلال، والعمل على إنشاء لجنة تضم النساء العاملات في حقول العلوم والمعارف المختلفة كافة، والعمل على إنشاء قناة فضائية سعودية تحت اسم السيدة خديجة بنت خويلد لنقل صورة المرأة السعودية والنموذج الذي تحتذيه والمنهجية التي تسلكها.

وحوت التوصيات كذلك، العمل على حضور «حواء» كعضو فاعل في اللجان القضائية المختلفة ولجان الصلح بما يتعلق بالأحوال الشخصية والمشكلات الأسرية، واعتماد مشاركتها كعضوة في المجالس الرسمية المعتمدة من الدولة، وسن قوانين وأنظمة تكفل رعاية الأمومة والطفولة للمرأة العاملة، إضافة إلى إشراكها في اللجنة المساندة للمفتي العام للمملكة

لنقل وضع المرأة واقعياً بكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعملية، وإنشاء قواعد معلومات تتبع وترصد المتفوقات من النساء المسلمات في مجالات متنوعة من العلم والعمل في مركز السيدة خديجة بنت خويلد في «غرفة جدة .«

الشورى يبحث آلية التعاون مع مجالس المناطق

المصدر: جريدة الحياة السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226198

الرياض – «الحياة«
يعقد في مقر مجلس الشورى في الرياض الاثنين المقبل، الاجتماع الأول لرؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى مع ممثلين من مجالس المناطق، لبحث سبل التنسيق والتعاون بين المجلس ومجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن بين مناطق المملكة المختلفة، فيما يطرح في مجلس الشورى من خطط لبرامج تنموية واقتصادية واجتماعية.
ويمثل وفد مجالس المناطق عضوان اثنان من كل مجلس منطقة إلى جانب الأمين العام لكل مجلس.
وأوضح رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تصريح له لهذه المناسبة أن مجلس الشورى سيعمل بكل جهد على تحقيق ما تضمنته توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، بشأن التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق وتنظيم لقاءات دورية بينها القاضية بتفعيل آليات التعاون بين المجلس ومجالس المناطق، وإيجاد تواصل مثمر يلبي حاجة المواطنين في مختلف المناطق وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية.
ووصف رئيس مجلس الشورى هذا الاجتماع بأنه انطلاقة لأفق أرحب في أعمال المجلس، وتعزيزاً لتوجه المجلس نحو المواطن في مختلف المناطق بما يعكس توجهات ولاة الأمر بإشراك مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها في مسيرة العمل التنموي.
ولفت إلى أن مجلس الشورى كان ولا يزال يتلمس حاجات المواطنين، ويناقش قضاياهم الملحة وفق صلاحياته واختصاصاته، مشيراً إلى أن مجلس الشورى أنشأ لهذا الغرض إدارة متخصصة هي: «إدارة شؤون مجالس المناطق» تعنى بالتواصل مع الأمانات العامة لمجالس المناطق والتنسيق معها، معرباً عن أمله في أن تتيح الآليات الجديدة التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق في المستقبل القريب، وأن تعزز من وظيفتي المجلس التنظيمية والرقابية.
ورفع رئيس المجلس الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ولنائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلطان بن عبدالعزيز، على ما يوليانه من اهتمام وعناية بالمواطنين لتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة.
كما رفع الشكر للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، على حرصه على تعزيز التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق، وتوجيهه لأمراء المناطق بتنفيذ الأمر السامي الكريم الخاص بتحديد آليات التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق. وأعرب الدكتور آل الشيخ عن تقديره لأمراء المناطق على اهتمامهم وعنايتهم بتفعيل هذا التعاون، وترشيحهم ممثلين لكل مجلس لزيارة مجلس الشورى والاجتماع مع رؤساء اللجان المتخصصة في المجلس لتحديد آليات التنسيق والتعاون بين الجانبين.

التحقيق مع كفيل في وفاة خادمته

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٢/Con٢٠١١٠١٢٢٣٩٦٢٣٢.htm

عبد العزيز محمد المشيطي ـ القريات

تحقق شرطة محافظة القريات في قضية خادمة، سلم كفيلها جثتها إلى مستشفى المحافظة، الذي بدوره أبلغ الجهات الأمنية التي تحفظت على الكفيل لوجود شبهة جنائية.

وذكر الناطق الإعلامي لشرطة منطقة الجوف العقيد دامان الدرعان، أن شرطة محافظة القريات تلقت أمس بلاغا من مستشفى القريات العام، يفيد بتلقي الطوارئ جثة عاملة منزلية في منتصف العقد الثالث من العمر أحضرها كفيلها إلى المستشفى.

وأشار العقيد الدرعان، إلى أن تقرير الطبيب الشرعي أفاد بوجود حروق في أجزاء متفرقة من جسدها، إضافة إلى إصابات قديمة في الرأس.

وأضاف ناطق شرطة الجوف الإعلامي، أنه بناء على تقرير الطبيب الشرعي أودع كفيلها التوقيف، ويجري التحقيق معه، بينما أدخلت جثة الخادمة ثلاجة الموتى لحين انتهاء التحقيقات.

تأخروا في دفع الرسوم فحرموا مواصلة الدراسة

المصدر: جريدة عكاظ السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٢
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٢/Con٢٠١١٠١٢٢٣٩٦٢٣٤.htm

عبد الله الثابتي ـ مكة المكرمة

اشتكى مواطن من منع روضة للأطفال تابعة لجمعية تحفيظ القرآن الكريم في مكة المكرمة، ابنيه من مواصلة فصلهما الدراسي، وذلك لدفع ولي الأمر إلى دفع الرسوم المتبقية عليه.

وأشار والد الطفلين عبدالعزيز النهاري إلى أن ذلك بحسب لوائح وزارة التربية والتعليم يعد مخالفة صريحة للأنظمة القاضية بعدم منع الطلاب من ممارسة حقهم التعليمي مقابل عدم دفعهم للرسوم الدراسية.

وأضاف والنهاري «ماطلت المدرسة في بداية الأمر في تسليم الكتب الدراسية ومن ثم بدأت في منعهما من الحضور إلى المدرسة لحين دفع المبلغ المستحق وقدره أربعة آلاف ريال».

وذكر ولي أمر الطالبين أنه قرر في اليوم التالي سحب ملفات ابنيه من الروضة بحثا عن مدرسة أخرى وأفضل حالا منها وإرجاع الرسوم التي دفعها ولكن قوبل طلبه بالرفض من قبل مديرة الروضة بحجة عدم إمكانية إرجاع المبلغ وحاول إقناعها ولكن دون جدوى.

من جهته أكد مصدر مسؤول في جمعية تحفيظ القرآن الكريم في مكة المكرمة «بأنه لا يحق للروضة أن تمنع الأطفال من إكمال تعليمهم بحسب توجيهات وزارة التربية والتعليم والقاضية بالسماح للأطفال بإكمال تعليمهم حتى وإن لم يقوم أولياء أمورهم بسداد الرسوم، في حين يتوجب على إدارة الروضة أن تأخذ حقها عن طريق الإجراءات المتبعة، وكما أن لولي أمر الطفلين الحق في مطالبة الروضة بحقوقه، وأن تصرف الروضة لا يرضي إدارة الجمعية بتاتا».

محكمة الرياض تسجّل أول قضية ضد المرور بسبب ساهر

المصدر: جريدة الحياة السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226166

الرياض - رياض المسلم { المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
سجلت المحكمة الإدارية في مدينة الرياض أول دعوى من مواطنين ضد الإدارة العامة للمرور بسبب نظام ضبط وإدارة حركة المرور آلياً (ساهر). في الوقت الذي أكد فيه محامي المواطنين أن شخصاً باع سيارته وآخر استدان لتسديد قيمة المخالفات.
وذكر رافعو الدعوى التي حددت المحكمة موعداً للنظر فيها خلال الشهر المقبل، أن نظام المرور لم يقر مضاعفة المخالفات كما يجري في «ساهر» حالياً، مشيرين إلى أن رصد المخالفات يتم بطريقة غير نظامية، كما يوجد نقص في اللوحات الإرشادية.
وقال المستشار القانوني أحمد الراشد الذي رفع القضية على الإدارة العامة للمرور لـ «الحياة»: «المحكمة الإدارية في ديوان المظالم استقبلت القضية، وتمت إحالتها إلى الدائرة الرابعة في المحكمة، وحدد موعد الجلسة خلال الشهر المقبل، وسيتم استدعاء المسؤولين في المرور.»
وأضاف أن دعواه ليست موجهة ضد الشركة المشغلة لـ «ساهر» لأنها شركة متعاقدة مع» المرور» لرصد المخالفات فقط، لكن ضد الإدارة العامة للمرور كونها خالفت تطبيق نظام المرور.
وتابع: «نظام المرور وجدول المخالفات الصادر عن مجلس الوزراء عام ١٤٢٨هـ واضح ولم يحدد مضاعفة المخالفات، ولا يمكن لأي قانون أو تشريع أن يضاعف المخالفات لأن ذلك مخالف للشريعة وللأنظمة والقوانين.»
وأشار إلى أن عريضة الدعوى شملت أن الإدارة العامة للمرور خرقت الأنظمة، إذ إن مضاعفة المخالفات ورصد المواطنين والمقيمين بطريقة غير نظامية أمر به تعسّف واستغلال نفوذ وأخذ أموال الناس بالباطل، وذلك لعدم وجود لوحات إرشادية، ورصد المخالفات بطريقة غير نظامية.
وتطرق الراشد إلى أن المادة ٧٣ من نظام المرور تنص على أن تكون المخالفة محررة بإيصال رسمي وتسلّم المخالفة للمخالف أثناء المخالفة، مشيراً إلى أنه لا يوجد في النظام على الإطلاق الإبلاغ عن طريق الهاتف النقال، ومن حق كل مخالف أن يعترض على المخالفة أمام المحكمة المتخصصة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تسليم المخالفة، ولا تسري المخالفة حتى يحكم في صحتها أو بطلانها، ولا يجوز لـ «المرور» إلزام الشخص بالسداد إلا بحكم قضائي.
وذكر أنه تلقّى حتى الآن مئات الاتصالات من «متضررين» من نظام «ساهر» ويرغبون في رفع قضايا ضد المرور، مشيراً إلى أن مواطناً اضطر لبيع سيارته من أجل تسديد المخالفات، وآخر استدان، وثالثاً سدد نحو ١٨ ألف ريال قيمة مخالفات خلال فترة وجيزة.
وقال: «لا يوجد أي مواطن إلا تعرّض لرصد من ساهر وحصل على ثلاث مخالفات على الأقل وهذا تربّص من المرور، لذا تبنيت فكرة رفع قضية ضد الإدارة العامة للمرور، وسأواصل قضيتي معهم وأنتظر حضورهم إلى المحكمة الشهر المقبل.»
وأثار «ساهر» جدلاً كبيراً في أوساط المجتمع منذ البدء في تطبيقه، بسبب الحد الأعلى للسرعة في بعض الأحياء الواسعة ونقص اللوحات الإرشادية، وطريقة زيادة المخالفات في حال عدم سدادها. ووصل الأمر إلى مجلس الشورى الذي وجّه أحد أعضائه الدكتور طلال بكري انتقادات لاذعة للجهة المشرفة على تنفيذه، معتبراً أن لجنة فنية غير متخصصة بسنّ الأنظمة أقرّت «ساهر» وطبقته، مشككاً في هدفه المعلن المتمثل في حماية الأرواح. وتساءل: «هل نظام ساهر للتوعية وحماية الأرواح أم أنه لتصيّد الأخطاء وجباية الأموال؟.»
لكن رئيس اللجنة الأمنية في مجلس الشورى اللواء محمد أبوساق أكد وقتها أن «ساهر «أسهم في خفض الحوادث وحفظ الأرواح، وحقق نتائج جيدة في ضبط المرور، مضيفاً أنه أداة تنفيذية جديدة، ولا بد أن تكون فيه سلبيات.

الفايز لـ الحياة: ٣ قضايا فقط تنظرها النيابة ضد الحدث السعودي

المصدر: جريدة الحياة السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226188

الرياض - سعود الطياوي

كشف سفير خادم الحرمين الشريفين في الكويت الدكتور عبدالعزيز الفايز في تصريح لـ«الحياة» أن القضايا المنظورة ضد الحدث السعودي ماجد «الذي اتهم والده ضابطاً كويتياً بتعذيبه» في النيابة العامة الكويتية ثلاث فقط، مشيراً إلى أنه أخلي سبيله في معظم التهم الموجهة له.

وأضاف: «قضية اتهامات والد ماجد تتابعها السفارة عن قرب، وهي الآن منظورة من القضاء الكويتي، إذ أوكلت السفارة محامين للترافع عنه»، لافتاً إلى أنه اجتمع مع والد الحدث أكثر من مرة، وأبلغه بالإجراءات التي يتبعها.

وذكر أنه التقى وزير الداخلية الكويتي الشيخ جابر الخالد، لبحث أوضاع السجناء السعوديين بشكل عام في الكويت، من ضمنها موضوع الحدث، «ووعدني خيراً من بعد انتهاء تحقيقات النيابة العامة في القضية.«

وعن متابعة المقيمين السعوديين في الكويت، قال: «هناك مواضيع عدة تتابعها السفارة، التي أبوابها مفتوحة لهم، ونحن موجودون لخدمتهم»، مشدداً على أنه لن يقبل إساءة السعوديين.

وأوضح أن عدد السعوديين في الكويت حالياً نحو ١٣٠ ألف مواطن يعاملون معاملة الكويتيين، بخلاف آلاف الزائرين السعوديين بشكل يومي، مؤكداً أن المشكلات التي تعترض هؤلاء المقيمين ضئيلة جداً.

ولفت إلى أن عدد السجناء السعوديين في الكويت ١٠٠ سجين فقط، معظم قضاياهم بسيطة، ويقضون محكومياتهم باحترام، من دون مضايقات.

وتوقع الفايز أن يتم تبادل السجناء مع الكويت قريباً، من طريق اتفاق جماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، أو ثنائية بين الدول، مشيراً إلى أن المصلحة في تبادل السجناء لجميع الأطراف وإكمال بقية محكوميات السجناء في بلدانهم وبين ذويهم، لكنه لا يشمل الذين هم على ذمة التحقيق في قضايا قائمة.

وأكد أن السفارة السعودية في الكويت حريصة على زيارة المساجين من رعاياها، وتذليل الصعوبات التي يواجهونها كافة، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية بعد حصر أعدادهم من الداخلية الكويتية.

وكان مواطن سعودي يقيم في الكويت اتهم ضابطاً في المباحث العامة بتعذيب ابنه الموقوف في قضايا عدة قبل شهر من الآن، ما جعل سفارة المملكة تتدخل، وتوكل محامين للترافع عنه، إضافة إلى تأكيدات وزير الداخلية الكويتي الشيخ جابر الخالد بتحقيقات عادلة في قضية الحدث.

الاستئناف تنظر اعتراض طالب يتهم جامعة طيبة بـ التزوير

المصدر: جريدة الحياة السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226131

جدة – أحمد الهلالي

تنظر محكمة الاستئناف العليا في الرياض خلال الأيام المقبلة لائحة الاعتراض التي قدمها طالب سعودي (جامعي) ضد جامعة طيبة يطالبها بتعديل درجة مادة «أصول البحث العلمي» وتعديل درجة مادة «التدريب العملي»، وإعادة النظر في تحكيم خطبة الجمعة وتحليلها وتسليمه وثيقة التخرج وكل ما يخصه.

وتسلمت «الاستئناف» اللائحة التي قدمها الطالب بعد حكم المحكمة الإدارية في منطقة المدينة المنورة الذي تضمن رفض «الدعوى» بحجة أنها قائمة على مستند غير صحيح، إذ ستقرر «الاستئناف» إعادة القضية للنظر فيها مرة أخرى أو مصادقتها.

وأوضحت مصادر لـ «الحياة» أن الطالب بكر هوساوي لديه أوراق رسمية تثبت تزويراً في أوراقه الجامعية، مشيرة إلى أن الجامعة اعتمدت أنه «راسب» في مادة أصول البحث العلمي بـ٦١ درجة، في حين اعتمدت نجاح طالب آخر في المادة نفسها بـ٦٠ درجة.

ورفضت المحكمة في حكمها جميع المطالب التي تضمنتها الدعوى، وأبرزها تحليل خطبة الجمعة التي ألقاها في أحد مساجد المدينة المنورة كجزء من دراسته في الجامعة، وحذف ساعات الرسوب في مادة «التطبيقات اللغوية» ووزنها من المعدل التي اختبرها في وقت واحد مع مادة أخرى، واعتماد درجة النجاح فقط وهي ٨١ درجة، وتعويضه عن المدة التي أمضاها من نهاية الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٢٨ من دون عمل بمثل ما يتقاضاه صاحب مؤهل الدبلوم العالي الموازي لـ «الماجستير» وتعويضه بمثل ما يقدر لـ «المبتعثين»، إذ تسببت الجامعة في تفويت فرصته للابتعاث إلى الخارج، وإيقاع العقوبة على كل من تورط في هذه القضية.

وقال الطالب في لائحة الاعتراض التي ستناقشها محكمة الاستئناف: «أن وثائقي محبوسة في الجامعة، وأطالب بتعويضي بمثل ما يتقاضاه صاحب الدبلوم العالي الموازي للماجستير، إضافة إلى تعويضي بمثل ما يقدر للمبتعثين، إذ إن الجامعة تسببت في إضاعة فرصة التحاقي بالبعثات العلمية إلى الخارج، خصوصاً أن بعض زملائي حصلوا على بعثة إلى بريطانيا لنيل درجة الدكتوراة.»

وناشد المدعي (الطالب) محكمة الاستئناف بتعديل درجة مادة أصول البحث العلمي، إذ إنه سلم البحث ولم ترصد درجته، كما طالب بحذف، ووزن ساعات الرسوب في مادة التطبيقات اللغوية من المعدل، لأنه اختبرها في وقت واحد مع مادة أخرى واعتماد درجة النجاح فقط وهي ٨١ درجة، إضافة إلى تعديل درجة مادة التدريب العملي من خلال إعادة تحكيم خطبة الجمعة وتحليلها .

وقال: «تعرضت للظلم في تقويم خطبة مادة التدريب العملي، عندما حصلت على درجة أقل بكثير مما أستحق، إضافة إلى تأخر إصدار وثيقة تخرجي وسحب أوراقي من مجلس الجامعة، والقول برسوبي كذباً وزوراً في مادة أصول البحث العلمي لحصولي على ٦١درجة، علماً أن أحد الطلاب حصل على ٦٠ درجة في نفس المادة وصدرت وثيقته واعتبر ناجحاً.»

وأضاف: «قدمت ما يثبت بنجاح أحد الزملاء في المادة المشار إليها بدرجة أقل من درجتي، وكل ذلك مساعدة له في «الفصل» الصيفي، وأثبتّ حصولي في نفس المادة على ٦١ درجة، الأمر الذي جعلهم يسحبون أوراقي من محضر مجلس الجامعة الأول المنعقد في العام الجامعي ١٤٢٨/١٤٢٩.»

وتعود تفاصيل القضية بحسب كلام الطالب هوساوي إلى تأخر إصدار الوثيقة الخاصة به، وتبرير الجامعة بأن وزارة التعليم العالي هي السبب في تأخيرها، إضافة إلى نجاح أحد الطلاب في مادة حصل فيها على درجة أقل منه، واعتباره راسباً فيها.

الشمري لـ الحياة:بعد قضايا العنف والعضل ... عقوق الوالدين في ازدياد

المصدر: جريدة الحياة السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٦١٤٢

الدمام – رحمة ذياب

فيما تبذل الجهود في القضاء على قضايا العنف والعضل، فرضت قضايا «عقوق الوالدين» ظهورها، ما أثار قلقا ودعوات إلى سرعة محاصرتها، وكشف رئيس لجنة التنمية الأسرية التابعة لإمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري ان معدل قضايا عقوق الوالدين التي تصل إلى اللجنة، «يتراوح بين أربع وخمس شهرياً. وهو المعدل ذاته لقضايا العضل، التي بلغت مئتين خلال عام واحد«، مشيراً إلى تفشي هذه النوعية من المشكلات أخيراً.

ولفت الشمري، في تصريح لـ» الحياة»، إلى ان بعض قضايا العقوق، تضمنت «حالات اعتداء بالضرب على الوالدين، أو هجران وقطيعة»، مستشهداً بقضية «أم تقدمت بشكوى، مطالبة باقتطاع جزء من راتب ابنها الوحيد، الذي يسكن وعائلته في منزل منفصل، ولا يسأل عنها، لكنها طلبت من اللجنة عدم إيذائه، أو توقيفه، أو القسوة عليه»، مضيفاً «كان الموقف محزناً حقاً، فهي ترتجف خوفاً على ابنها، فيما هو لا يعطيها ريالاً واحداً»، مردفاً تم «استدعاء الابن، وتحدثنا معه في جلسات عدة، لإيضاح أهمية حفظ حقوق الوالدين، ولمعرفة أسباب هجرانه لها، وكان يعزو ذلك إلى مشاغل الحياة، علما انه لم يقم بزيارة واحدة لها منذ فترة طويلة.«

وأضاف ان «قضايا عقوق الوالدين بدأت تظهر في شكل واضح قبل نحو ستة أشهر، إذ لم تكن ترد اللجنة هذه القضايا سابقاً»، مبيناً ان اهتمام اللجنة ينصب على» القضايا الأسرية والزوجية، إلا ان البعض يرى في اللجنة سبيلاً لحل مشكلاتها المرتبطة في عقوق الوالدين، وبدورنا نقوم باستقبالهم، ورصد الشكاوى، ومحاولة حلها ودياً». واعتبر الإعلام «شريكاً أساساً في معالجة قضايا عقوق الوالدين، من خلال لعب دور توعوي». وأشار الشمري، إلى ان اللجنة تواصل استقبال حالات عضل، وكان آخرها» قضية وصلتنا يوم الثلثاء الماضي، لفتاة تبلغ من العمر ٣٧ سنة، أرسلت خطاباً تشكو أخاها الذي عضلها، بحجة عدم وجود شاب مناسب يتزوجها، فتم استدعاء الفتاة، للتأكد من هويتها والاستماع إلى الشكوى بتفاصيلها كافة، كما قمنا باستدعاء الأخ، الذي أنكر العضل. وأصر على عدم وجود متقدم مناسب لها، وقدم تفويضاً للجنة، لتزويجها، إذا وجدت شاباً مناسباً. وتعهد أمام الله وأمامنا، انه يسعى إلى تزويجها، في حال تقدم شاب كفؤ، –على حد قوله – ، سواءً من طريقه أو طريقنا». وأضاف ان «مئتي قضية عضل وردت إلى اللجنة خلال عام واحد. وتم النظر فيها»، مؤكداً ان دور اللجنة «تنموي وودي، ونحاول القضاء على عدد من المظاهر السلبية التي قد تؤدي إلى التهلكة والضياع وتشتت الأسر». وحول تطوير آلية عمل لجان التنمية الأسرية، كشف الشمري، عن «صدور موافقة أمير الشرقية الأمير محمد بن فهد، على إطلاق حزمة برامج وقائية في المجمعات التجارية والأندية الرياضية، وبدأت منذ يوم الأربعاء الماضي، من خلال الجولات الميدانية على لجان التنمية ومراكز الإصلاح في محافظات: الجبيل، والخفجي، وحفر الباطن، بهدف إطلاق البرنامج الاجتماعي، الذي سيبدأ بعد شهر، ويستضيف شخصيات ورموز دينية معروفة، منهم الشيوخ: سلمان العودة، وطارق الحبيب، ومحمد العريفي، وعائض القرني.«

وأضاف «نسقنا مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لضبط البرامج، خصوصاً أنها ستكون رجالية ونسائية، ولكن مع وجود فصل بين الجنسين. ونتطلع من خلال هذه البرامج المكثفة إلى تفعيل أهداف تنموية عدة، أبرزها محاورة الشباب، وتلمس حاجاتهم عن قرب، والاستماع لهم، والتعريف باللجان، وطرق اللجوء إليها. كما سيجري تحديث عمل اللجان». وأكد ان «القضايا الأسرية والزوجية والاجتماعية، محط اهتمام المسؤولين في لجنة التنمية، وذلك لما وجدته من ثقة من المتقدمين بالشكاوى، عبر حلها بأساليب مدروسة.«

طبيبة المدينة عاقة

المصدر: جريدة الوطن السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٤٧٢&CategoryID=٣

جدة :نسرين نجم الدين ١:٠٠ AM ٢٠١١-٠١-٢٢

خسرت الطبيبة المعضولة قضيتها ضد والدها بعد مصادقة محكمة التمييز على الحكم الصادر من أحد قضاة المحكمة العامة بالمدينة المنورة القاضي بصرف النظر عن دعوى العضل التي رفعتها الطبيبة ضد والدها وطالبت فيها بنزع ولايته، بدعوى منعها من الزواج حتى تجاوزت ٤٣ عاما.

وفي الوقت الذي تعيش فيه الطبيبة في إحدى دور الحماية الاجتماعية منذ ١٠ سنوات، نتيجة تعرضها لعنف أسري، صادقت المحكمة أيضا على حيثيات الحكم الأول لمحكمة المدينة بإلزام إعادة الطبيبة لوالدها، واعتبارها عاقة لوالدها لأنها رفعت ضده قضية عضل.

وأوضح محامي الطبيبة أحمد السديري لـ"الوطن "أن قرار الحكم أحدث جدلا بين قضاة الاستئناف، وأن المحكمة لم تقرر الحكم بالإجماع وإنما بالأغلبية.

خسرت الطبيبة المعضولة قضيتها ضد والدها بعد مصادقة محكمة التمييز الاثنين الماضي على الحكم الصادر من أحد قضاة المحكمة العامة بالمدينة المنورة والقاضي بصرف النظر عن دعوى العضل التي رفعتها الطبيبة ضد والدها وطالبت فيها بنزع ولايته، بدعوى منعها من الزواج حتى تجاوزت ٤٣ عاما.

وفي الوقت الذي تعيش فيه الطبيبة في إحدى دور الحماية الاجتماعية منذ ١٠ سنوات، نتيجة تعرضها لعنف أسري، صادقت المحكمة أيضا على حيثيات الحكم الأول لمحكمة المدينة بإلزام إعادة الطبيبة لوالدها، واعتبارها عاقة لوالدها لأنها رفعت ضده قضية عضل.

وأوضح محامي الطبيبة أحمد السديري لـ"الوطن" أن قرار الحكم أحدث جدلا بين قضاة الاستئناف، وأن المحكمة لم تقرر الحكم بالإجماع وإنما بالأغلبية. وأضاف: "فيما وقع القاضيان سليمان المحمود والقاضي سالم العياد على تصديق الحكم، رفض القاضي الثالث في الدائرة الشيخ عبدالرحمن الحجيلان التوقيع على تصديق الحكم، وأصر على رأيه في رفض الحكم ."

وقال "صعقت عندما علمت بأن الدائرة الأولى للأحوال الشخصية في محكمة الاستئناف قد صادقت على الحكم، فقد تبين أنها صادقت بالأغلبية وليس بالإجماع، فالقاضي الحجيلان وهو قاضي فقيه وعالم، التزم بالرأي الذي أخذ به من قبل، بينما القاضيان الآخران غيرا رأيهما، الذي أجمعوا عليه في البداية ووضعوا على الحكم ملاحظات قوية، حثوا فيها قاضي المدينة أن يصلح بين الأب وابنته فإن أصر على عضلها فالمصلحة تقتضي تزويجها لأن عدم تزويجها يترتب عليه مفاسد، فالقضاة رأوا في ملاحظاتهم الأولى، أن تزويج المدعية مقدم على صرف النظر واعتبارها عاقة، إلا أن قاضي المدينة أصر على رأيه، وفجأة غير القاضيان الآخران رأيهما، وصادقا على الحكم، دون قراءة لمذكرة الطعن، ولا قراءة لالتماس إعادة النظر، حيث أثبتنا في مذكرتنا أن الأب لم يعضل الطبيبة وحدها بل عضل أيضا بناته الثلاث الأخريات وقد تجاوزت أعمارهن الثلاثين رغم أن الذين تقدموا لهن من القبائل، حتى إن إحداهن تقدم لها خاطب من نفس القبيلة، إلا أنه اعترض عليه لأنه ليس من نفس الفخذ، فظلت بناته عازبات رغم تقدم العمر بهن حتى جاوزن الخامسة والثلاثين، وهذا لا يجوز شرعا ."

وأضاف: قال الله تعالى: "وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ"، ليس هذا فحسب

بل إن هيئة كبار العلماء أفتوا بأن دعوى الفساد على أنه عضلها لا يعد عقوقا، ومنهم الشيخ قيس آل مبارك والآخر الشيخ محمد بن عبدالله آل الشيخ.

من جانبها، كشفت الطبيبة لـ"الوطن" عن خوفها من العودة إلى منزل أسرتها، وقالت "خرجت من تحت الساطور فكيف أعود للموت والتعذيب مرة أخرى؟ كيف أعود للعذاب النفسي والجسدي؟ لن يتوقفوا عن ذلك مهما قدموا من تعهدات، خصوصا أنه في المرة الأولى لرفعي قضية العضل قبل ١٠ سنوات حلف والدي وإخوتي للقاضي بالقرآن بعدم التعرض لي، ورغم ذلك تعرضت للعنف الشديد والإهانة والتهديد بالقتل، ولولا الله ثم تدخل إمارة منطقة المدينة المنورة، لكنت في عداد الموتى، كما أنني لا أريد أن أواجه مصير أختي التي اختفت منذ ثمان سنوات، ولا أحد يعلم طريقها إلى الآن بعد عنف شديد تعرضت له من الأسرة."

وتابعت الطبيبة" خوفي الآن على أخواتي اللاتي يواجهن نفس مصيري وما زلن في بيت الأسرة، فإن لم ينصفهن الشرع فلمن يلجأن ولمن ألجأ أنا الآن. فوجئت بمصادقة التمييز للحكم، رغم أنني قدمت قرائن مثبتة بأن من تقدم لي ولأخواتي هم من الأكفاء، وبرغم أن لدي ٣ أخوات يواجهن نفس مصيري، وما زال يتقدم لهن الخطاب الأكفاء ويقابلون بالرفض."

حيثيات قضية الطبيبة المعضولة

- أقامت الطبيبة دعوى العضل لمحكمة المدينة العامة مطلع العام الماضي .
- أصدرت المحكمة في يوليو الماضي حكما يقضي برفض دعوى الطبيبة واعتبارها عاقة .
- اعترض محامي الطبيبة على الحكم وتم رفعه للتمييز.
- استمرت الطبيبة تعيش في دار حماية منذ رفعها القضية .
- أعادت التمييز الحكم لقاضي محكمة المدينة لإعادة النظر فيه .
- أصر القاضي على حكمه وأعاده للمرة الثانية للتمييز .
- المصادقة على حكم قاضي محكمة المدينة برد دعوى الطبيبة.

اللجنة الوطنية للطفولة تعد هيكلة نظام حماية الطفل بعد إقراره

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٤٦٨.html

الرياض - فاطمة الغامدي

أشاد الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر بن حمود السويلم بقرار مجلس الشورى بشأن الموافقة على نظام حماية الطفل من الإيذاء والإهمال الذي صدر بعد مداولات كثيرة ومطولة اسهمت بشكل مباشر في اظهاره بشكل شامل لكل مايحتاجه الطفل من حماية وتضمن له رعاية كريمة في بيئة سليمة وصحيحة . وبذلك تعتبر المملكة بهذا النظام من الدول السباقة التي اصدرت مثل هذه الانظمة التي تحمي الطفل من العنف بجميع اشكاله . وأشار الى أن هذا النظام يعد تأكيدا من حكومة خادم الحرمين الشريفين على صيانة حقوق الطفل السعودي والحفاظ على كرامته الانسانية وفق التعاليم الإسلامية التي تحرم الظلم والإضرار بالغير أو الاعتداء أو الإيذاء بأي شكل من الأشكال وعلى الأخص الأطفال والضعفاء والذين أوجبت النصوص الشرعية الكثيرة على الرفق بهم والرحمة معهم والعدل بينهم والحفاظ على كرامتهم. وكذلك تماشياً مع الاتفاقيات والقوانين والانظمة الدولية التي تولي الطفل اهتماما خاصا في كل شوؤن حياته وخاصة ما يتعلق بالحماية من العنف والايذاء بكافة اشكاله . منوها الى أن النظام يعتبر من أبرز الجهود الوطنية التي قامت بها اللجنة الوطنية للطفولة وذلك إدراكاً من اللجنة بأن الإيذاء يؤثر بصورة واضحة على نمو الطفل من الناحيتين الصحية والعقلية مما يهدد حياة الأطفال ومستقبل المجتمع باعتبار الطفل هو أساس البناء الاجتماعي للأمة إذا حرص الإسلام على إعطائه حقوقه ورعايته أفضل رعاية والمحافظة على صحية وأخلاقه وتربيته تربية إسلامية صحية ، فقد جاء مشروع النظام بعد عدة دراسات وندوات ناقشت حماية الأطفال من الايذاء بكل جوانبه وآثاره الخطيرة على حياة الطفل وكان من ضمنها الندوة التي عقدتها اللجنة الوطنية للطفولة في مركز الأمير سلمان الاجتماعي في العام ١٤٢٤ه حول إيذاء الأطفال وشارك فيها العديد من المختصين والخبراء من الأطباء والتربويين وعلماء النفس والاجتماع انتهت إلى عدة توصيات منها إعداد آلية وطنية للحد من إيذاء الأطفال ، تتضمن قواعد وتعليمات وإجراءات موحدة تقوم بها والأجهزة المعنية الأخرى لحماية الأطفال من الإيذاء . وتم عرض تلك التوصيات على المجلس الأعلى للطفولة برئاسة وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة الوطنية للطفولة في العام١٤٢٤ ه وشارك فيه وكلاء الوزارات الممثلة في اللجنة الوطنية للطفولة ، وصدر قرار المجلس بدعوة الأمانة العامة للجنة الوطنية للطفولة إلى متابعة تنفيذ توصيات الندوة وعلى الأخص اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار آلية للحد من إيذاء الأطفال وتم العرض عن ذلك على المقام السامي الكريم فصدرت الموافقة الكريمة على تشكيل لجنة من ممثلي الجهات الحكومية المعنية بقضايا الطفولة ، وعهد الى اللجنة الوطنية للطفولة بكونها الجهة المعنية برسم السياسات الوطنية في مجال الطفولة اعداد (نظام حماية الأطفال من الإيذاء وآلية تنفيذه.(

السماسرة يرفعون عمولاتهم إلى ٦٠٠ دولار

تفاقم أزمة الاستقدام من إندونيسيا بعد تعثر آلاف التأشيرات

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/23/article597376.html

الرياض – فهد الثنيان

تفاقمت أزمة الاستقدام من إندونيسيا بعد تعثر إنهاء عشرات الآلاف من تأشيرات الاستقدام للسوق السعودي إثر إيقاف العديد من المقاطعات الاندونيسية إرسال عمالتها للخارج مما ساهم بانخفاض أعداد التأشيرات لدى السفارة السعودية بجاكرتا من ألفي تأشيرة إلى ٢٠٠ تأشيرة يوميا خلال الأيام الأخيرة، مما يعني أنه في ظل الظروف الحالية وبحسب الأرقام والمعطيات الحالية فإن التأشيرات المتراكمة حاليا ربما تحتاج إلى فترة سنتين لاستقدام العمالة للمملكة .

ويرجع امتناع المقاطعات الاندونيسية من إرسال العاملات إلى جاكرتا تفاعلا مع قيام القنوات الإعلامية الاندونيسية بتكرار عرض قصة حادثة المدينة والادعاء بتضرر العاملة الاندونيسية من خلال تشويه جسدها وقطع لسانها الأمر الذي دحضته أجهزة التحقيق السعودية واطلع على نتائج التحقيق وزير العمل الاندونيسي مع وزيرة حقوق المرأة الاندونيسية لدى زيارتهم للمملكة في الوقت الذي أغفلته وسائل الإعلام المحلية والدولية بشكل واضح للرأي العام .

وقال ل"الرياض" سعد البداح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام إن هناك ضموراً بتدفق العمالة الاندونيسية للمملكة، وأن أغلب المقاطعات الاندونيسية أوقفت إرسال عمالتها للسوق السعودي ليس بسبب المبالغات المادية فقط وإنما بسبب الحوادث الفردية التي حصلت مؤخرا مما انعكس بشكل مباشر على إرسال العمالة من المقاطعات إلى جاكرتا .

وطالب البداح بنفس السياق الأسر السعودية ومكاتب الاستقدام المحلية بإيقاف تقديم طلبات الاستقدام وعدم استخراج التأشيرات على اندونيسيا حاليا بسبب تعثر فترة القدوم لفترات تزيد عن الستة أشهر وحتى لا تتعطل طلباتهم وتغيير وجهات الاستقدام إلى دول أخرى .

وعلى صعيد متصل ذكر رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام بأنه جرى مؤخرا فتح باب الاستقدام من نيبال، مفيدا بأن المساعي جارية لإنهاء الترتيبات وقدوم العمالة النيبالية للمملكة بعد موافقة الحكومة النيبالية على الترتيبات الأخيرة تأكيدا على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين .

وأفاد بأن اللجنة الوطنية للاستقدام تستعد حاليا لفتح باب الاستقدام من كمبوديا وساحل العاج ومالي بعد وصول المفاوضات والاتفاقيات إلى مراحل متقدمة مما يعزز من تنوع الخيارات المتاحة أمام الأسر السعودية بتوفير العديد من الدول لاستقدام عمالتها للمملكة .

من جهته قال عيد السعد أحد المستثمرين بنشاط الاستقدام إن سماسرة الاستقدام في جاكرتا قاموا برفع عمولتهم الخاصة على مكاتب الاستقدام من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ دولار في محاولة جاهدة لابتزاز مكاتب الاستقدام قبل أن تقوم المقاطعات الاندونيسية بمنع سفر عمالتها خارج إندونيسيا .

وقال السعد إن هذه التطورات الجديدة تأتي لتنسف الجهود التي قامت بها وزارة العمل السعودية بتقريب وجهات النظر مع نظيرتها الاندونيسية في ظل الرغبة من قبل المكاتب السعودية لإيقاف الاستقدام من جاكرتا لإعادة صياغة العقود بشكل يضمن حفظ الحقوق للمستقدم السعودي .

وطالب السعد الأسر السعودية بصرف النظر عن تقديم الطلبات على اندونيسيا لعدم ملائمة الأجواء حاليا للاستقدام في ظل سيطرة السماسرة وجشعهم برفع الأسعار بشكل غير منطقي مما يزيد المطالب بصرف النظر حاليا عن الاستقدام من جاكرتا والتوجه إلى استخراج تأشيراتهم لدول أخرى.

في ظل فراغ إداري ونقص في الكوادر الطبية

مستشفى ولادة نجران يحتضر والصحة تلتزم الصمت

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٣/Con٢٠١١٠١٢٣٣٩٦٢٩٦.htm

محمود الحارثي - نجران

يعاني مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران حالة فوضى وتأخير في المواعيد بسبب عجز في الكوادر الطبية، إلى جانب الفراغ الإداري للمستشفى بعد قرار إقالة الإدارة السابقة من قبل صحة نجران، وتعليق عدد من الأطباء نتيجة أخطاء طبية متعددة، كان آخرها وفاة طفل نتيجة تعطل جهاز التنفس الاصطناعي.

وتصاعدت شكاوى المراجعين من الحالة التي يعيشها المستشفى والتي وصفوها بالمتردية بسبب تأخر مواعيدهم لعدم وجود أطباء، فيما اضطر عدد كبير منهم إلى مغادرة المستشفى في حالة استياء شديدة متوجهين إلى مستشفيات القطاع الخاص لعلاج أطفالهم على نفقتهم الخاصة.

ورصدت «عكاظ» خلال جولة داخل أروقة المستشفى، تذمر عدد من المواطنين الذين باتوا بحسب تعبيرهم «في معاناة لا تنتهي مع المستشفى»، مشيرين إلى أن شكاواهم المتكررة لمدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الدكتور يحيى محمد شويل «لم تلق آذانا صاغية»، الأمر الذي دفعهم إلى تصعيد شكواهم إلى وزير الصحة عبر برقيات عاجلة.

وأجرت «عكاظ» بدورها اتصالا هاتفيا بالناطق الإعلامي في صحة نجران صالح آل ذيبة والذي امتنع عن التعليق، مطالبا بتدوين الاستفسارات الصحافية في خطاب رسمي وإرساله إليه، غير أنه لم ترد أي إفادة منه رغم إرسال الخطاب بحسب طلبه قبل نحو أسبوع.

وكانت صحة نجران قد أدانت عددا من أطباء مستشفى الولادة والأطفال في منطقة نجران في قضايا أخطاء طبية، نتج عنها تعليقهم عن العمل، مما انعكس سلبا على أداء المستشفى حسب تأكيدات مصادر طبية مطلعة من داخلها لـ «عكاظ».

السجن ١٥ عاماً لسعودي دخل العراق خلسة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٣/Con٢٠١١٠١٢٣٣٩٦٣٠٢.htm

علي صمان - جدة

قضت محكمة عراقية بسجن ماجد الغامدي ١٥ عاما، إثر دخوله العراق بطريقة غير مشروعة، وكانت سلطات الأمن هناك ألقت القبض على الغامدي في عام ٢٠٠٣ م، غير أنه بقي في السجون دون محاكمة.

وبحسب والدة ماجد الغامدي، فإن ابنها يمر بحالة نفسية سيئة بعد تعثر جميع محاولات إخراجه من العراق، وأضافت أن ابنها تواصل معها هاتفيا، مؤملا مساعدته للخروج من السجن.

بدوره، أكد شقيقه إبراهيم أن ماجد يتنقل بين السجون العراقية منذ خمسة أعوام، دون محاكمة أو توجيه أي اتهام له بدخول العراق بطريقة غير مشروعة، حيث أمضى حتى الآن ثماني سنوات، قبل صدور حكم يقضي بسجنة ١٥ عاما من تاريخ إيقافه.

٣٢كاتب عدل يتدربون على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/23/article597422.html

الرياض - اسامة الجمعان

بدأت صباح امس برحاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض الدورة الرابعة لبرنامج " مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب " الذي تقيمه وزارة العدل لمنسوبيها من أصحاب الفضيلة كتاب العدل بعدد من كتابات العدل بالمملكة بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والذي يستمر لمدة خمسة أيام .

ويأتي هذا البرنامج الذي سيشارك فيه (٣٢) ما بين رئيس كتابة عدل وكاتب عدل من مختلف مناطق المملكة ضمن خطة وزارة العدل التطويرية التي تستهدف منسوبيها من الكوادر الشرعية والإدارية وتنمية مهاراتهم وخبراتهم في مجال العمل سواء فيما يتعلق بالجانب الشرعي التوثيقي أو ما يتعلق بالجانب الإداري والسلوكي .

ويعتبر هذا البرنامج امتدادا لما سبقه من برامج حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث عقدت الوزارة وبالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لرؤساء وكتاب العدل الدورة الأولى لهذا البرنامج والتحق به عدد (٢٤) وكذلك الدورة الثانية والتحق بها عدد (٢٧) من أصحاب الفضيلة رؤساء وكتاب العدل وأيضا الدورة الثالثة والتي شارك بها (٣٠) كاتب عدل بعدد من كتابات العدل في المملكة .

جدير بالذكر أن هذا البرنامج يعتبر واحدا من العديد من البرامج التي قدمتها الإدارة العامة للتطوير الإداري بوزارة العدل والتي سعت لتقديم عدد من الدورات والبرامج التدريبية والعلمية المتخصصة لكوادرها الشرعية من كتاب العدل وكتاب الضبط ومعاوني القضاة ومقدري الشجاج ومحضري الخصوم والمأذونين وغيرهم.

كسر وتبديل أسورة يثيران مخاوف استبدال طفل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٣/Con٢٠١١٠١٢٣٣٩٦٤٠٩.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

ساور الشكك مواطنا بأن الطفل الذي يعيش بين أفراد الأسرة ليس من صلبه، مرجعا الأسباب إلى تبديل أسوارة الولادة بعد مرور سبع ساعات من حالة الولادة التي تمت في مستشفى الملك خالد في نجران.

وحاولت «عكاظ» الاتصال بمدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران وطرحت عليه تفاصيل شكوى المواطن لمعرفة دورها فيما وصفه المواطن بالتجاوزات التي تعرضت لها زوجته وطفله، إلا أنها لم ترد على اتصالات «عكاظ» الخطية.

وأوضح المواطن جابر ناصر سالم آل رزق، أن زوجته وضعت طفلها الرابع في مستشفى الولادة والأطفال في المنطقة صباح الأربعاء الموافق ١٤٣٢/٢/١هـ الساعة السادسة صباحا، وفور ولادتها وضعت لها الأساور الخاصة بالمواليد في يدها ويد طفلها الوليد ومن ثم نقل الطفل إلى الحضانة.

وأشار آل رزق أنه بعد مرور أكثر من ٧ ساعات من ولادة زوجته حضرت ممرضة سعودية، وخلال مراجعة الملف الطبي الخاص بها مع الأسوارة التي في يدها وجدت اختلافا في البيانات مما دفع الممرضة إلى استبدالها دون إحضار الطفل الذي في الحضانة.

وزاد «وقابلت الطبيب المشرف على حالة زوجتي وأبلغني أني رزقت بغلام، ولكنه سيبقى في الحضانة لوجود كسر في الكتف الأيسر وخلع في اليد اليسرى، لحين حضور اختصاصي يتابع حالته».

وأضاف جابر «أخرجت زوجتي وطفلي من المستشفى على مسؤوليتي، ونقلت المولود إلى مستشفى خاص لعلاجه؛ لكن إدارة المستشفى تأخرت لأكثر من ثلاث ساعات في اخراج الأم والطفل بحجة فقدان ملف الطفل».

وألمح آل رزق أنه ساورته الشكوك حول نسب الطفل، ما دعاه لمراجعة إدارة المستشفى وطلب تقرير طبي مفصل عن حالة الطفل، وأضاف «تفاجأت بتطرق التقرير على ساعة ولادة الطفل وتاريخ خروجه دون أي معلومات إضافية أخرى».

المظالم يؤجل البت في قضية ٢٠٠ شخص ضد شركة

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226547

الرياض – سيف السويلم

أجّل ديوان المظالم للمرة الرابعة أمس، النظر في القضية التي رفعها أكثر من ٢٠٠ شخص ضد شركة محلية (تحتفظ «الحياة» باسمها) يدعون فيها تضررهم من أحد البرامج، التي أعلنت عنها في وقت سابق.

وتجمع عدد من المدّعين أمام مبنى ديوان المظالم ومبنى البنك السعودي للتسليف والادخار بعد الجلسة، مطالبين بإنصافهم.

وشهدت الجلسة التي عُقدت أمس، طرح مجموعة من التساؤلات على وكيل الشركة المدّعى عليها، أبرزها: هل أمّنت الشركة البضائع للمدّعين بشكل منتظم؟ وهل منعتهم من استخدام بضائع لشركات أخرى؟ كما طالب وكيل المدّعين سليمان الخريّف بتعويض كل موكّل بمبلغ لا يقل عن ٦٩٥ ألف ريال، بحجة ما لحق بهم من أضرار.

وقال الخريّف لـ«الحياة»: «طالبنا اليوم (أمس) بمجموعة من الأمور، وقدّمنا مذكّرة متكاملة تحتوي على تلك المطالبات، أبرز ما فيها إبطال العقد، والاستفسار من البنك السعودي للتسليف عن دراسة الجدوى المقدّمة من الشركة، ومطابقتها على أرض الواقع، وسؤال الموارد البشرية حول أسباب وقف الدعم، ومعرفة المتسبب فيه، وطالبنا بالإفادة عن نتيجة التحقيق الذي تم من الغرفة التجارية في تبوك بخصوص القضيّة.«

وأضاف أنه دعا إلى إيقاف التعامل بـ«السندات لأمر»، التي تعني القضايا المرفوعة ضد الشبان من الشركة في وزارة التجارة بشكل عاجل إلى حين البتّ في القضية، إذ إن البعض عليهم أحكام بالسجن إذا لم يدفعوا مبالغ تصل إلى ٤٠٠ ألف ريال، مشيراً إلى أن المطالبات شملت تعويض الموكّلين الذين يتجاوز عددهم ٢٠٠ شخص بمبلغ ٦٩٥ ألف ريال، وذلك بناءً على الأضرار التي حدثت للشبان من ديون وغيرها.

وذكر أحد الشبان الذين تجمعوا أمام البنك السعودي للتسليف ويدعى خالد البدراني، أن الهدف من التجمع هو المطالبة بإيقاف القروض المطالبين بسدادها إلى حين انتهاء القضيّة، مؤكداً أنهم لم يطالبوا بإلغائها تماماً.

وقال لـ«الحياة»: «لا نطالب بإلغاء القروض، وإنما بإيقافها موقتاً، وبعثنا بخطاب إلى بنك التسليف حول ما يخص قضيتنا، وأوضحوا لنا إمكان إيقافها من دون أن يؤكدوا لنا ذلك حتى الآن، فمن غير العقول أن ندفع قروضاً تراكمت علينا بلا ذنب، والقضيّة لم يتم البتّ فيها .«

وقال زميله غازي العتيبي، أن بعض الشبان وصلوا إلى مرحلة خطرة أمنياً «وصلنا إلى مرحلة التعميم علينا في الأجهزة الأمنية، وهذا الأمر يشكّل خطورة علينا، لاسيما أننا لسنا مذنبين في ذلك». وتابع: «نأمل أن يُقبل طلبنا المتمثّل في إيقاف القضايا المرفوعة علينا في وزارة التجارة، حتى يصدر الحكم النهائي، ونحن راضون بالحكم الذي سيصدر.«

واتصلت «الحياة» بنائب رئيس مجلس إدارة الشركة المعنية (تحتفظ «الحياة» باسمه(، إلا أنه رفض التعليق على القضيّة.

في ثاني حكم بديل

محكمة بدر تلزم شاباً بتقليم أشجار الطرقات

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/23/article597368.html

بدر نايف الصبحي

اصدر قاضي محكمة محافظة بدر (١٥٠) كم غرب المدينة المنورة فضيلة الشيخ عبد الله صالح العضيبي حكماً بديلاً على احد المواطنين بعد توجيه التهمة إليه بالتحرش بإحدى الفتيات ، يلزمه بقطع زوائد الأشجار في الطرقات العامة مع موظفي البلدية لمدة شهر بمعدل ثلاث ساعات يومياً .

ويعتبر هذا الحكم ثاني حكم بديل يصدر من محكمة محافظة بدر خلال الشهرين الماضيين بعدما سبق وان صدر حكم على مواطن قبل أكثر من شهر بالزامه برفع الأذان لمدة شهر في احد جوامع بدر بالإضافة إلى حفظ جزء كامل من القرآن الكريم ..وتعد هذه الأحكام من أنجح الأساليب البديلة التي يعمد إليها كثير من القضاة في كثير من أحكامهم عندما يجدون أن هناك مجالاً للمخطئ في العودة ليكون عضواً صالحاً في المجتمع.

طلاق كل نصف ساعة في السعودية!

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226678

الدمام - عمر المحبوب

شهدت السعودية في عام ١٤٣١هـ حالة طلاق كل نصف ساعة. وبلغ عدد حالات الطلاق خلال العام ١٨٧٦٥ حالة، فيما بلغ عدد حالات الزواج ٩٠٩٨٣، بمعدل خمس حالات كل نصف ساعة، وتقع غالبية حالات الطلاق في السنة الأولى للزيجة.

وأوضح رئيس وحدة شؤون المحافظات أمين المجلس التعليمي في إدارة التربية والتعليم في الأحساء الدكتور أحمد البوعلي، في ورقة قدمها أمس للدورة التدريبية للعاملين في مجال الحماية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، التي تقيمها الوزارة في المنطقة الشرقية، أنه تم تسجيل ٧٤٧ حالة عنف، بحسب البلاغات الواردة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. وقال إن الرياض هي الأعلى بين مدن المملكة، إذ سجلت ٤٥٤ حالة .وأضاف أن فئة الأطفال هي الأكثر عرضة للعنف، تأتي بعدها فئة النساء، مشيراً إلى أن الذكور في حالات العنف بحسب المُعتدِي سجلوا ١٠٥٧ حالة، فيما سجلت الإناث ٧٥ حالة، أما حالات العنف بحسب جنس الضحية، فكان نصيب الذكور منها ١٠٤ حالات، والإناث ٩٧٩ حالة.

وأشار البوعلي إلى أن الرياض احتلت صدارة حالات العنف بـ ٤٥٤ حالة، ثم مكة المكرمة ١٥٩، وعسير ١٠١ حالة، والمدينة المنورة ٦٣، والطائف ٦٠، والدمام ٥٢ حالة، وجدة ٤١، والقصيم ٣٣، والباحة ١٧، والأحساء ١٣، وأبها حالة واحدة. وأشار إلى أن حالات الاعتداء الجسدي بلغت ٧٤٧ حالة، والجنسي ١٨، والنفسي ٧ حالات، فيما بلغت حالات الاعتداء المشترك (الجسدي والنفسي) ٢٧٣ حالة، وجنسي ونفسي حالتان، وجنسي وجسدي أربع حالات، وجسدي ولفظي حالة واحدة فقط.

تأخرت في إطلاق سراحه وسجنته ١٤٠ يوماً

المظالم يلزم سجون جدة بتعويض مواطن ٧٩ ألف ريال

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/23/article597269.html

الرياض – أسامة الجمعان

ألزم ديوان المظالم ادارة سجون جدة بتعويض مواطن ٧٩٨٠٠ ريال بسبب عدم إطلاقها سراحه بعد انتهاء فترة محكوميته واحتجزته ١٤٠ يوما دون مبرر. وأيد الاستئناف الحكم .

وتشير التفاصيل إلى تقدم احد المواطنين بدعوى ضمنها بأنه ادخل السجن بتاريخ٢٦/١١/١٤٢٦ ه وصدر بحقه حكم شرعي يقضي بسجنه سبعة أشهر وذكر بأن تاريخ انتهاء الحكم٢٦/٦/١٤٢٧ ه ومع ذلك لم يتم إطلاق سراحه إلا بتاريخ ١٤٢٧/١١/١٩ه

وقال المواطن انه سجن أربعة أشهر وعشرون يوما ظلما دون وجه حق وطالب بالتعويض عن المدة التي قضاها بالسجن بدون وجه حق بعد انتهاء محكوميته .

وقالت المحكمة انه من الثابت من أوراق القضية انه تم القبض على المدعي بتاريخ٢٧/١١/١٤٢٦ ه وبذلك فإن العقوبة الصادرة بحقه المدعي – السجن لمدة سبعة أشهر – تنتهي بتاريخ ١٤٢٧/٦/٢٦ه إلا ان الثابت عدم قيام المديرية العامة للسجون بإطلاق سراحه إلا بتاريخ ١٤٢٧/١١/١٩ه أي بعد مضى مائة وأربعون يوما من تاريخ العقوبة وذلك حسب تقويم أم القرى .

ورأت المحكمة أن الفترة التي قضاها المواطن بالسجن بعد انتهاء الحكم الصادر بحقه لم تستند على ما يوجبها من الشرع أو النظام فإن المواطن بذلك مستحقا للتعويض عن تلك الفترة. وأضافت المحكمة انه ثبت لديها عدم قيام المديرية العامة للسجون بالرفع لوزارة الداخلية إلا بتاريخ ١٤٢٧/٦/٢٧ه وذلك بعد انتهاء الحكم الصادر بحق الموطن وأكدت المحكمة انه كان الأولى قيام المديرية العامة للسجون بالمخاطبات اللازمة وجميع الإجراءات قبل انتهاء الحكم الصادر بحق المواطن حتى لا يترتب على ذلك زيادة عقوبة على المواطن بلا موجب شرعي أو نظامي. وسألت المحكمة الموطن عن عمله فأفاد انه يعمل على وظيفة جندي في (إحدى القطاعات العسكرية) ويتقاضى راتب قدره ٥٧٠٠ ريال أثناء فترة التوقيف .

وأخذت المحكمة في الاعتبار كون الراتب الشهري للموظف يقابل عمله لمدة ثماني ساعات يوميا تقريبا في الغالب واستقرت المحكمة وفي سبيل تقدير تعويض مجزئ للمواطن عن كل يوم من أيام سجنه تقدر عمله في اليوم كاملا بثلاث رواتب بالتالي فإن ١٧١٠٠=٣×٥٧٠٠ ريال التعويض المستحق للمواطن عن كل شهر وعند تقدير التعويض اليومي فإن المواطن يستحق ١٧١٠٠÷٣٠يوم=٥٧٠ ريال وهو المبلغ الذي انتهت المحكمة إلى تقديرها التعويض للمواطن عن كل يوم من أيام سجنه البالغة مائة وأربعون يوما. فأصدرت المحكمة حكم بإلزام إدارة سجون جده بدفع مبلغ وقدره (٧٩٨٠٠ ريال) للمواطن تعويضا عن ١٤٠ يوم التي قضاها في السجن دون وجه حق.

مواطن يحمل مستشفى حكومية مسؤولية وفاة شقيقه

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٣/Con٢٠١١٠١٢٣٣٩٦٢٩٢.htm

محمد الساعد ـ تبوك

اتهم مواطن في تبوك، أطباء مستشفى الملك خالد المدني في المنطقة، بالتسبب في وفاة شقيقه البالغ من العمر ٤٢ عاما، لفشلهم في تشخيص حالة المريض الذي راجع المستشفى بعد تعرضه لضيق في التنفس وفقدان للوعي، حيث أجمع الأطباء على استقرار حالته الصحية وطلبوا مغادرته المستشفى بعد تلقيه العلاج اللازم، وتوفى بعدها بساعات، ما دفعه إلى رفع شكوى رسمية للشؤون الصحية للتحقيق ومحاسبة المتسبب على حد قوله. وهنا أوضح لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي ومدير العلاقات العامة في الشؤون الصحية في منطقة تبوك عودة سالم العطوي، أن الشؤون الصحية اتخذت كافة الإجراءات النظامية حيال هذه الدعوى وتم تشكيل لجنة قانونية للتحقيق في ملابساتها، بعد التحفظ على الملف الطبي للمريض، وأضاف: «في حال ثبوت الخطأ الطبي ستحال كامل القضية للهيئة الصحية الشرعية في المنطقة».

إلى ذلك، أوضح لـ«عكاظ» المواطن محمد نافع الشقيقي، شقيق المتوفى، أنه أحضر شقيقه هادي، إلى المستشفى في ١٤٣٢/٢/٤هـ فاقدا للوعي إثر تعرضه لضيق وصعوبة في التنفس، حيث باشر الأطباء في إنعاشه وإجراء التحاليل والأشعة والتخطيط، وبقي في قسم الطوارئ حتى ظهور نتائج الفحوصات، أخبره بعدها الطبيب المعالج أن حالته مستقرة وطلب نقله للمنزل دون أن يجري التشخيص بالشكل الصحيح أو يستعين باستشاري من داخل المستشفى وفق تعبيره.

وأضاف الشقيقي: اصطحبت شقيقي إلى المنزل، بناء على تعليمات الطبيب، إلا أن حالته تدهورت بشكل كبير، فأحضرته للمستشفى مرة أخرى، حيث ادخل العناية الفائقة، وتوقف قلبه عن النبض وتوفى بعدها في ٥,٥٠ فجرا، وزاد: «وضع المستشفى العديد من الاحتمالات لوفاته، منها إصابته بجلطة في الرئة، تخثر في الدم أو انسداد أحد الشرايين كما هو موضح في وثيقة تبليغ الوفاة».

وتابع الشقيقي: «تقدمت بشكوى للشؤون الصحية للتحقيق في الحادثة ومحاسبة المقصرين من الأطباء والعاملين في المستشفى، خصوصا وأن نفس السيناريو تكرر منذ عشر سنوات لشقيقتي التي توفيت في نفس المستشفى للأسباب نفسها وفي وضع مماثل».

السجن والجلد والإبعاد... لوافد ضبط بحوزته ربع حبة مخدر

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226660

جدة – أحمد الهلالي

لجأت المحكمة الجزئية في محافظة جدة إلى التقرير الكيماوي لإثبات إيجابية ما تم ضبطه بحوزة مقيم (من جنسية عربية) حول استخدامه مادة «الامفيتامين» المحظورة بقصد تعاطيهاوقررت المحكمة بعد إثبات «الحظر على المادة المعنية» نزولها إلى الحد الأدنى من العقاب وفق نظام مكافحة المخدرات السعودي لأسباب يراها القاضي، إضافة إلى أن الكمية قليلة فضلاً عن إبداء المضبوط أسفه وندمه على ما بدر منه وعدم وجود سوابق له.

وانتهت المحكمة إلى الحكم على المتهم بالسجن ٣٠ يوماً من تاريخ دخوله السجن استناداً إلى المادتين ٤١ و٦٠ من نظام مكافحة المخدرات، وإبعاده من السعودية بعد تنفيذ محكوميته وعدم السماح له بالعودة مرة ثانية وفقاً للمادة ٥٦ من النظام نفسه.

كما حكمت عليه بالجلد ٦٠ سوطاً مفرقاً على جميع أنحاء جسمه علناً تعزيراً له بسبب استعمال الحبوب من السابق - بحسب اعترافه -، بيد أنه قرر بعد إفهامه في المجلس الشرعي عدم قناعته بالحكم، كما قرر المدعي العام بدوره أيضاً عدم القناعة بالحكم، وتم منح الطرفين ٣٠ يوماً لتقديم اعتراضهما على الحكم.

وجاء في نص الحكم: «إن التحقيق الذي أجري مع المتهم أسفر عن إدانته بحيازة ربع حبة من حبوب «الامفيتامين» المحظورة بقصد الاستعمال واستعماله لنوعها في السابق وذلك للأدلة والقرائن المسرودة في ملف القضية، وإن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً.«

وطالب المدعي العام بمجازاة المتهم شرعاً بعد اعترافه بشرائها بقصد التعاطي كما في مرات سابقة عدة .

وتعود تفاصيل القضية إلى إيقاف «المتهم» (تحتفظ «الحياة» باسمه) وبحوزته ربع حبة من مادة «الامفيتامين» في أحد الأحياء في محافظة جدة، تم التحفظ عليه والتحقيق معه وإحالته إلى المحكمة الشرعية في المحافظة الساحلية.

وفي تعليقه على الحكم الشرعي الصادر بحق الوافد المضبوط، أوضح المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي أن العقوبة في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية لا يرتبط ثبوتها من عدمه بحجم المواد المخدرة بين الكميات الكبيرة والكميات الصغيرة، مضيفاً أنه يتم البحث من جهات التحقيق في الغرض من حيازة هذه المواد الذي يكون في العادة إما بقصد التعاطي أو بقصد الترويج أو الإتجار فيها.

ولفت إلى أن المادة ٤١ من نظام المخدرات والمؤثرات العقلية تنص على العقوبه بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، بحق كل من ارتكب أحد الأفعال» الجرمية» المنصوص عليها في النظام، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها نظاماً.

وأشار المالكي إلى أن النظام لم يحدد معيار الكمية للإعفاء من العقوبة، مستدركاً: «لكن المادة الـ٤٢ من النظام أجازت لجهة التحقيق حفظ القضية ضد المتهم شريطة ألا يتجاوز عمر المتهم الـ٢٠ عاماً، وألا تقترن جريمة الاستعمال أو التعاطي بجريمة جنائية تستدعي النظر شرعاً، إضافة إلى عدم اقترانها بحادثة مرورية نتجت منها وفيات ورتب في ذمته حقوقاً خاصة، كما يجب ألا يكون قد صدر من المتهم عند ضبطه أي نوع من المقاومة.

يمثّل وم.الخفرة ود.ابن نجر مجلس منطقة الرياض القناص ل الرياض : مجالس المناطق أحد الروافد المهمة للشورى وحلقة في منظومته الاستشارية

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/23/article597236.html

الرياض- محمدالغنيم

يشارك مجلس منطقة الرياض غداً الاثنين مجالس المناطق في الاجتماع الأول الذي يجمع ممثلي تلك المجالس برؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى بوفد يضم أمين عام المجلس سليمان القناص وكلاً من رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس منطقة الرياض المهندس مبارك الخفرة وعضو مجلس المنطقة الدكتور منصور بن نجر .

وأكد أمين عام مجلس منطقة الرياض سليمان القناص ل"الرياض"على أهمية مشاركة مجلس منطقة الرياض مع مجالس المناطق في الاجتماع الذي يعزز التواصل بينها ومجلس الشورى مشيراً إلى أن مجالس المناطق أحد الروافد المهمة لمجلس الشورى وحلقة في المنظومة الاستشارية له .

وأوضح القناص في تصريحه أن عقد هذا الاجتماع يأتي من منطلق اهتمام الدولة بالتنمية وحرصها على تنفيذها وفق الخطط المرسومة في كافة مناطق المملكة بمايخدم المواطنين كافة ويحقق طموحاتهم،مشيراً في هذاالصدد إلى اهتمام الدولة بكافة الجوانب التي تمس حياتهم وتعزز التنمية في تلك المناطق .

ولفت أمين عام مجلس منطقة الرياض أن مجالس المناطق عموماً أحدثت من أجل رفع مستوى الخدمات في المناطق سواء الصحية منها أو التعليمية أو الاقتصادية وغيرها ممايتعلق بالنفع العام لافتاً إلى أن هذاالاجتماع الأول من نوعه سيعزز من تواصلها مع مجلس الشورى واللجان المتخصصة فيه لبحث سبل التنسيق والتعاون المشترك بما يلبي حاجة المواطنين في مختلف المناطق .

مجلس الشورى يبحث مع مجالس المناطق تنسيق وتحقيق التوازن في الخطط التنموية .. الاثنين

الجدير بالذكر أن مجلس منطقة الرياض يختص بدراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة وله على وجه الخصوص تحديد احتياجات المنطقة واقتراح ادراجها في خطة التنمية للدولة وتحديد المشاريع النافعة حسب أولويتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية ودراسة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها ومتابعة ما يخص المنطقة من خطة التنمية والموازنة والتنسيق في ذلك .

ويضم المجلس المكون من أمير المنطقة رئيسا،ونائب أمير المنطقة نائباً للرئيس ووكيل الإمارة بالإضافة إلى رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة التي يصدر بتحديدها قرار رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الداخلية كما يضم المجلس في عضويته عددا من الأهالي من أهل العلم والخبرة والاختصاص،يضم عدة لجان متخصصة منها اللجنة التعليمية التي تدرس وتناقش جميع ما يختص بالتعليم واللجنة الاجتماعية الصحية التي تعنى بدراسة ومناقشة جميع ما يتعلق بالمساجد والشئون الاجتماعية والشئون الصحية بالإضافة إلى لجنة التنمية الاقتصادية التي تدرس وتناقش جميع ما يتعلق بالتجارة والصناعة والزراعة وتنمية النشاط الاقتصادي في المنطقة،وكذلك لجنة الخدمات والمرافق التي تدرس وتناقش جميع ما يختص بالشئون البلدية والقروية والمواصلات والبريد والهاتف والماء والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من خدمات،كما يضم المجلس اللجنة الثقافية الإعلامية التي تدرس وتناقش جميع ما يختص بالثقافة والتوعية العامة وشئون الشباب .

ويعمل مجلس منطقة الرياض على تعزيز الجهود لتنمية الخدمات في المنطقة والعمل على تطوير المحافظات والمراكز اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً والاستمرار في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خدمات تعليمية أو صحية أو

تجارية أوصناعية والاستماع إلى مطالبات الأهالي واحتياجات المنطقة والمجتمع وكان للمجلس العديد من التوصيات التي تم رفعها ووضعت موضع التنفيذ وكان لها آثارٌ إيجابية على المنطقة كما أسهم في تبني الكثير من المقترحات.

الشؤون الاجتماعية توافق على إنشاء دور للحماية في الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/2011/01/23/article597243.html

الدمام – محمد الغامدي

كشف مدير إدارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد بن أحمد الغامدي عن موافقة "الشؤون الاجتماعية" للجمعيات الخيرية بالمنطقة الشرقية على إنشاء دور للحماية الاجتماعية تعنى بحالات العنف الأسري، موضحاً أن البادرة الأولى لتنفيذ هذه الموافقة جمعية التنمية الأسرية بمحافظة والتي ستبدأ نشاطها وبرامجها في التوعية واستقبال حالات العنف الأسري الشهر المقبل .

وقال خلال فعاليات الدورة التدريبية للعاملين في العنف الأسري والحماية الاجتماعية والتي أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية صباح أمس بفندق الشرتون بالدمام، إن إدارته بدأت في التحضير لإنشاء مبنى مستقل لوحدة الحماية الاجتماعية بالدمام .

وأشار الغامدي إلى أن وجود مبنى مستقل لوحدة الحماية الأسرية لا يعني أن هناك أعدادا كثيرة بالنسبة لحالات العنف الأسري مؤكداً أن الحالات في مدينة الدمام وصلت إلى " ٧ " حالات فقط، وإنما يأتي انطلاقاً من حرص الوزارة على توفير أماكن قريبة في جميع مدن ومحافظات المملكة لمن يتعرض للعنف الأسري .

وقال الغامدي إن مجتمعنا إسلامي ومترابط بكافة شرائح المجتمع ولكن توجه وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة لإنشاء مثل هذه الدور وتدريب الأخصائيين والمشرفين من الرجال والنساء على مواجهة حالات العنف واجب يتحتم عليها معالجتها سواء كانت أعدادا كثيرة أو قليلة .

ونفى الغامدي أن يكون العنف ضد الرجل ممن تنطبق عليه حالات العنف ولا تندرج تحت برنامج العنف الأسري وإنما الحالات التي تستجوب الدراسة هي حالات العنف الأسري ضد المرأة والاطفال الذكور والإناث الأقل من ١٨ سنة مستشهدا بأن الرجل لديه المقدرة والاستطاعة على التوجه للقضاء والدفاع عن نفسه .

ونوه الغامدي وحرصاً من "الشؤون الاجتماعية" بهذا الجانب قامت بالتعاقد مع المعهد العربي لإنماء المدن في تنفيذ العديد من الورش والبرامج في مدن المملكة ليستفيد العديد من المتلقين العاملين في مجال الحماية الاجتماعية.

محكمة جدة تفند ٣ اعتراضات على حكم إطلاق سراح سمر

إعادة المعاملة لـ"الاستئناف" لبحث ما تراه مناسبا حيال القضية

المصدر: جريدة الوطن الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٦٠٨&CategoryID=٣

جدة :سامية العيسى AM ٢:٢٤ ٢٣-٠١-٢٠١١

أعادت محكمة "الاستئناف" حكم قاضي المحكمة العامة بجدة عبدالملك الجربوع القاضي بثبوت عضل فتاة سجن بريمان "سمر" من والدها، وإطلاق سراحها من سجنها، والسماح لها بالمغادرة مع عمها.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن محكمة الاستئناف طلبت من ناظر القضية توضيح ٣ ملاحظات أوردها والد الفتاة ضمن اللائحة الاعتراضية التي قدمها على الحكم، وتضمنت طلبه إثبات عضل ابنته، وسؤالها عن ادعاء والدها بأنه زوجها مرتين، وسؤال الأسرة عن تقدم المحامي وليد أبو الخير لخطبة "سمر" من غير وليها الشرعي، وتجاوزه بذلك الطرق العرفية والشرعية حسب ادعاء والدها، وكذلك اتهام الوالد للخاطب الذي وصفه بـ "مدعي المحاماة " وليد أبو الخير، بتحريض ابنته على العقوق، وتهريبها والتستر عليها، وأعانها على الكذب، وأنه يملك مستندات ووثائق مرئية تثبت جنوح المدعو وليد أبو الخير في هذه القضية.

من جانبه، أجاب قاضي محكمة جدة، على استفسارات محكمة الاستئناف، عبر خطاب حصلت "الوطن" على نسخة منه، وتضمن أنه تم سؤال الفتاة عن ملاحظة تزويجها مرتين في السابق، وأجابت بأن والدها هو سبب طلاقها في المرتين السابقتين بسبب ما يحدثه من مشاكل مع زوجيها، إضافة إلى ثبوت اعترافها أمام لجنة إصلاح ذات البين، أن والدها طلب منها مبلغ ٢٠٠ ألف ريال كي يزوجها.

وذكر القاضي في خطابه، أنه جرى سؤال أعمام المدعية الحاضرين، فأجابوا بأنهم سألوا عن الخاطب المتقدم للفتاة، ولم يجدوا عنه سوى كل خير، وأن المحكمة قررت إعادة المعاملة لمحكمة الاستئناف مشفوعة بهذه الإفادات لبحث ما تراه مناسبا حيال القضية.

وأوضح مصدر قانوني أن حيثيات قضية فتاة سجن بريمان "سمر بدوي" التي سجنت لمدة ٧ أشهر بتهمة تضليل القضاء، وأفرج عنها في أكتوبر الماضي، تعود لدخولها دار الحماية بجدة قبل أربع سنوات، طالبة رفع عنف والدها، مما دفع بوالدها إلى رفع قضية "عقوق" ضدها أمام المحكمة الجزئية بجدة، مؤكدا حدوث مخالفات وصفها بالتجاوز القانوني، وهي خروج النزيلة "سمر" من مقر إقامتها في دار الحماية، دون علم لجنة الحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية في جدة.

وأشار إلى أن والد الفتاة تقدم بشكوى للمحكمة، ومدير فرع الشؤون الاجتماعية السابق، رئيس لجنة الحماية الدكتور علي الحناكي، حول خروج ابنته من الدار دون علمه، مما حدا بالشؤون الاجتماعية إلى توجيه خطاب شديد اللهجة بتاريخ ١٨ شوال عام ١٤٢٩، وبرقم ٩٤٩٩٩، إلى رئيس جمعية حماية الأسرة السابقة الدكتورة إنعام الربوعي، يطالبها فيه بعدم التدخل في أمور النزيلة، وإعادتها لدار الحماية.

وأكد والد الفتاة عبدالله بدوي لـ "الوطن" أنه ثبت للمحكمة آنذاك، تدليس رئيسة الجمعية، واعتبر القاضي عبدالله العثيم رد جمعية حماية الأسرة تضليلا للقضاء، وأصدر حكما يقضي بحبسها في سجن بريمان لحين البت في قضيتها.

وأوضح أنه بعد ٨ أشهر، أصدر قاضي المحكمة العامة بجدة عبد الملك الجربوع، حكما يقضي بإطلاق سراح سجينة العقوق "سمر" في أكتوبر العام الماضي، والسماح لها بمرافقة عمها، مما دفعه للاعتراض على حيثيات الحكم، الذي تم رفعه لمحكمة الاستئناف، وأنه على ثقة بأن محكمة الاستئناف ستقول كلمتها في هذه القضية.

الحقباني: المملكة تواجه قضايا العنف بحزم

المصدر: جريدة الوطن الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٦٠٧&CategoryID=٣

الدمام :منى الشهري ٢٠١١-٠١-٢٣ ٢:٠٧ AM

أكد القاضي الشيخ سعد بن عبدالعزيز الحقباني أن المملكة هي أقوى دولة تصدر العقوبات الجزائية في قضايا العنف، حيث وصلت بعض الأحكام إلى القتل للمعنّفين الذين قتلوا أبناءهم، وهذا ما لم يحدث في أي دولة من الدول المتقدمة التي لا تتجاوز الأحكام فيها السجن لمدد طويلة في قضايا العنف. مشيرا إلى أن هذا دليل واضح على أن المحاكم الشرعية تباشر حالات العنف وأن البعض يعتقد أن القضاء السعودي قد يتهاون في تشديد العقاب على المعنّفين المعتدين، لكن القضاء يُراعي مسائل تتعلق بـ"لمّ الأسرة وترابطها" والتوجيه للمعنف والضحية أو الحكم بالعقاب الذي يليق.

جاء ذلك خلال برنامج تدريبي نظمته وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية صباح أمس في الدمام وحضره عدد من المسؤولين والموظفين والموظفات في الوزارة.

وقال الحقباني :إن من القواعد الشرعية الواجب تطبيقها هو رفع الضرر عن الغير من منطلق قوله صلى الله عليه وسلم "الضرر يُزال"، حيث يشير إلى أن أي ضرر يلحق بالمرأة أو الطفل أو أي فرد بالمجتمع فإنه يضر الدين قبل أن يضر المجتمع. وأضاف في ورقة العمل التي قدمها" العنف الأسري والحماية الاجتماعية بين النظام والواقع": أن وجود إدارة للحماية الاجتماعية مطلب شرعي ورسالة إنسانية ومن خلالها يتم تحقيق مسؤولية ولي الأمر تجاه المستضعفين، وتنفيذ لمواثيق الدولية المقررة من قبل الدولة والتي أكد على وجوب تطبيقها ما لم تخالف الشريعة الإسلامية. وانتقد الحقباني تصرفات بعض العاملات في دور الحماية الاجتماعية على مستوى مدن المملكة - بناء على زياراته للدور والاستماع للمعنفات - جراء عدم اتخاذهن الإجراءات اللازمة بحجة عدم وجود نظام أو قانون ينظم عملهن في الوزارة ومن أمثلة ذلك رد البعض منهن بـ"لا أعلم ماذا أكتب" أو "لا أتحمل مسؤولية ذلك"، وقال "هذه رسالة إذا لم تحملوها في قلوبكم لن تنجحوا ومن لا يستطيع حملها فليبحث عن عمل آخر". وركز على النساء العاملات في الوزارة تحديدا كونهن الأكثر استقبالا للحالات المعنفة، مؤكدا على أهمية تطبيق ما يتعلمه العاملون في دور الحماية في الدورات التثقيفية والتوعوية في مجال الحماية وتقييم ذلك. وذكر الحقباني أن وضع القوانين وسن التنظيم لدور الحماية الاجتماعية مطلب شرعي، مستشهدا على ذلك بدور الصحابة في تنظيم السياسات الشرعية بناء على الأحكام الشرعية، موضحا أن الأنظمة لا يمكن تطبيقها من منطلق المثالية، ولكن ذلك لا يعني أن يصاب العاملون بالإحباط وعدم الوصول للأفضل.

ويرى الحقباني أن العنف في المجتمع السعودي لم يصل إلى حدّ الظاهرة بناء على بعض الدراسات التي أجريت حول ذلك، ويعود ذلك إلى مفهوم العنف الذي يعرّفه بتكرار وقوع الإيذاء.

ويرى الحقباني أن القضاء السعودي تميز برغبته في ترابط الأسرة، وليس فكاكها، ولذلك فإن القضاة لا يتعجلون في إصدار الأحكام بل يُنظر في الإصلاح بين أفراد الأسرة. مشيرا إلى أن فكرة الغرب التي تذهب إلى نزع الأطفال عن آبائهم في حال حدوث عنف للطفل لا إنسانية كونها تزيد من المشكلة وتبعد الطفل عن ذويه وإيداعه في دار للأيتام وغير ذلك، وهذا ما لا يمكن للطفل تحمله، والحل في نظره هو الإصلاح بين المعنفين والضحايا أو التوجيه بالعقاب الذي يليق.

وذكر الحقباني أهمية أن يكون لدور الحماية دور في رفع دعوى حق عام في قضايا العنف التي تصلهم وطلب من العاملين أن يكونوا عونا لهيئة التحقيق والادعاء العام والجهات الأخرى في حدود اختصاصها، وليس الاعتماد على أوراق جافة ومهمشة لا اعتبار تذهب إلى إمارات المناطق ولذلك طالب بوجود دور بارز وأكثر قوة لدور الحماية مع مؤسسات المجتمع الأخرى مثل دراسة حالات الأطفال المعنفين في مدارسهم ومنازلهم.

التربية ترفض طلباً لتكليف معلمين بالعمل في هيئة الأمر بالمعروف

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226565

الرياض - ظافر الشعلان

رفضت وزارة التربية والتعليم طلب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليف معلمين بالعمل لديها، استثناء من قاعدة عدم جواز تكليف المشمول بلائحة الوظائف التعليمية بأعمال غير تعليمية.

وذكر مصدر مطلع في وزارة التربية والتعليم لـ«الحياة»، أن «التربية» استندت في ذلك إلى قرار وزارة الخدمة المدنية الصادر برقم١/ ١٠٩٧ في تاريخ ١٤٢٤/٢/٢٤هـ،عقب أن طلبت «هيئة الأمر بالمعروف» من وزارة الخدمة المدنية السماح لوزارة التربية بتكليف معلميها بالعمل في أقسام وإدارات «الأمر بالمعروف» لحاجتها لهم.

وأضاف أن المادة السابعة من لائحة الوظائف التعليمية أكدت عدم جواز تكليف من يشغل وظيفة تعليمية في أحد المستويات الواردة في سلم رواتب الوظائف التعليمية بأعمال غير مشمولة باللائحة، سواء في وزارة التربية والتعليم أو في غيرها من الجهات الأخرى.

ولفت إلى أن اللائحة نصت على عدم جواز نقل الخاضعين لأحكام هذه اللائحة إلى خارج الوظائف التعليمية إلا بعد إكمال ٦ أعوام متصلة من الخدمة في الوظائف التعليمية، مشيراً إلى أنه يجوز عند الضرورة تكليفهم بوظائف تعليمية شاغرة غير مشمولة باللائحة المحددة مسمياتها ومراتبها في دليل تصنيف الوظائف، وذلك وفق ضوابط تضعها وزارة الخدمة المدنية بالاتفاق مع الجهات التعليمية أو التدريبية ذات العلاقة.

وأجازت اللائحة للجهة التعليمية نقل أحد معلميها أو معلماتها لأعمال غير تعليمية لعدم الكفاءة أو لأسباب تأديبية أو لأسباب صحية من دون القيد الزمني، وفي جميع الأحوال يتم النقل وفقاً للقواعد التي تتم بها إعادة تصنيف الموظف، وتحديد المرتبة والدرجة المناسبتين عن طريق وزارة الخدمة المدنية.

من جهة أخرى، عقد مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام) تطوير) أمس، حلقة نقاش حول النموذج المفاهيمي لتطوير المدرسة، ودور إدارة التربية والتعليم في قيادة عملية التطوير، بمشاركة مساعدات الشؤون التعليمية لمديري التربية والتعليم في كل من الرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم وعسير والجوف وجدة والطائف والأحساء.

وتناولت حلقة النقاش التي عقدت في مقر المشروع في الرياض، الأنموذج المفاهيمي للمدرسة، والأدوار والمسؤوليات المقترحة لقيادة عمليات التطوير على مستوى مشروع تطوير، وجهاز الوزارة، وإدارة التربية والتعليم، والمدرسة، والأنموذج المقترح لاختيار المدارس.

وتأتي حلقة النقاش في أعقاب مناقشة المفهوم ذاته من مجموعة من مديري التربية والتعليم في مختلف المناطق، والتي أكد خلالها المدير العام لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام الدكتور علي الحكمي، أن مشروع «تطوير» ينتهج البعد الشمولي في تخطيطه لعمليات تطوير التعليم العام، لافتاً إلى أن المدرسة هي المرتكز للخطة الاستراتيجية التي يعكف على رسمها، والتي سيكشف عنها في الأسابيع المقبلة.

التدليك ... مجال عمل للمكفوفين يعترضه المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226621

جدة - جمانة خوجة

بعد أن «كلَّ متنه» من طرق أبواب الكثير من المؤسسات المعنية باستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مركز لتدريب المكفوفين على «التدليك الطبي»، لم يجد حسني بوقس طريقة أخرى أمامه لتحقيق حلمه سوى استخدام «بدروم» منزله مكاناً لتدريب المكفوفين مجاناً على التدليك الطبي الاسترخائي.

وقال إنه قبل أن يتعلم بنفسه هذا النوع من التدليك: «عرضت الفكرة على إحدى المؤسسات، إلا أن إجابات المسؤولين ظلت تبادرني بالرفض، معللين ذلك بأن الفكرة جديدة ولن يتقبلها المجتمع بسهولة، ونظراً إلى إصراري على تحقيق هدف طالما اقتنعت به لم أطأطئ رأسي أو أجرجر ذيول الخيبة، فمضيت في تعلم هذا النوع من التدليك حتى تمكنت منه وعرضته على منظمة برايل بلا حدود الدولية التي وفرت لي فرصة التدريب في الهند»، وأضاف: «عدت بعد سنوات من المثابرة في بلاد المهجر والانقطاع فيها من أجل هدفي الأول لتواجهني من جديد معوقات عند محاولة إقناعي الجهات المعنية بما عدت به، بيد أنني لم أجد أي تجاوب منهم .»

حلم بوقس لم يحصره على نفسه، إذ أبان أن الهدف من هذه الخطوة هو فتح باب وظيفي جديد أمام المكفوفين لكسب عيشهم، مشيراً إلى أنه عمل في جمعية «إبصار الخيرية»، وكانت آخر وظيفة له هي مدير الموارد البشرية، ما جعله على معرفة كبيرة بالمعوقين بصرياً الذين وجد غالبيتهم محصورين في نوعين من الوظائف، هما التدريس واستقبال المكالمات الهاتفية (عامل سنترال).

واسترسل: «سجلت اسمي في سبعة ملتقيات نظمت من أجل توظيف المكفوفين، وعلى رغم تأهيلي العلمي والعملي (حاصل على الماجستير) ومعرفتي للغة أجنبية، لم أتلق أي اتصال من الشركات المشاركة في هذه الملتقيات .»

وتعرض بوقس للإعاقة البصرية عندما تعدى الـ٤٠ من عمره، صُرف بسببها من عمله في أحد القطاعات الحكومية التي عمل فيها سنين عدة. واستهوت فكرة بوقس مجموعة من الشبان المكفوفين، إذ يرى محمود (٢٧ عاماً)، وهو أحد المتدربين الذين أقبلوا على المشاركة في الدورة التي نفذها بوقس، أنها تجربة ود خوضها لتعلم شيء جديد للاستفادة منه، خصوصاً أنه لا توجد فرص عمل كثيرة متوافرة أمامه، مبدياً أمله في أن تفتح له هذه الدورة سبيلاً لإنشاء عيادة للتدليك تكون بمثابة مصدر رزق له .

وعن واقع توظيف المكفوفين في المملكة، وفرص العمل المتوافرة لهم، أوضح الأمين العام لجمعية إبصار الخيرية محمد توفيق بلو أن أكثر المكفوفين يعملون في وظيفة مأمور السنترال .

وأشار إلى أن نسبة المكفوفين من الموظفين الذين سرحوا من أعمالهم بعد إصابتهم بالإعاقة البصرية هي الأكبر من بين أعداد المكفوفين الموجودين في المملكة، وذلك بسبب عدم وجود البيئة المناسبة لهم في أمكنة العمل التي من المفترض أن تخلق لهم فرص أخرى للاستمرار في العطاء في الوضع الجديد .

وقال: «ما يحصل هو إحالة المصاب بالإعاقة البصرية إلى التقاعد مباشرة، أو تركه بنفسه العمل بسبب الإحباط، ما يؤدي إلى تسريب وخسارة للخبرات والمؤهلات .»

وحث مدير صندوق الموارد البشرية في جدة، هشام لنجاوي القطاعات الخاصة على الاستفادة من قدرات هذه الفئة، خصوصاً مع وجود المزايا المقدمة من الصندوق، مشيراً إلى دعم الصندوق لكلفة التدريب بنسبة ٧٥ في المئة، وصرف النسبة نفسها كمكافأة أثناء التدريب، إضافة إلى ٥٠ في المئة من الراتب بعد تخرجه لمدة سنة .

تنطلق برعاية خادم الحرمين وتستمر ٣ أيام

ندوة دولية في الرياض تبحث برامج تحسين أحوال الفقراء..

اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٢٥٨.html

الرياض – محمد الغنيم

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله تنطلق اليوم الأحد ندوة (أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء) التي تنظمها مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي خلال الفترة من ٢٠-٢٢ صفر ١٤٣٢ه .

ونوه نائب رئيس مجلس أمناء المؤسسة الأستاذ إياد أمين مدني برعاية خادم الحرمين الشريفين للندوة مؤكداً أن تنظيمها جاء انطلاقاً من رؤية خادم الحرمين في الوصول إلى أفضل البرامج التنموية بما يخدم مفهوم الإسكان التنموي وتفعيل الممارسات المهنية المختلفة في مجال البرامج التنموية الموجهة لتنمية أحوال المعيشة للفقراء باعتبار ان مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي معنية بنشر ثقافة الإسكان التنموي في المجتمع وتحسين الأوضاع المعيشية السكنية للفئات المحتاجة .

وأشار الى أن الندوة ستناقش عددا من التجارب الرائدة على المستوى المحلي والعربي والإقليمي والدولي بمشاركة خبراء ومختصين وأكاديميين من دول عربية وغربية سيثرون محاور الندوة بتجاربهم في مجال البرامج التنموية متمنياً أن تخرج الندوة بتوصيات ايجابية وواقعية تساهم في إيجاد قاعدة معلوماتية ثرية تفيد الخبراء في مجال البرامج التنموية داعياً في الوقت ذاته المؤسسات والهيئات المعنية بهذا المجال إلى الحضور والمشاركة في محاور الندوة والتفاعل معها .

مدني: نتطلع لتأسيس قاعدة معلومات ثرية في مجال البرامج التنموية الموجهة للفقراء

من جانبه لفت الأمين العام للمؤسسة ورئيس اللجنة العليا المنظمة الدكتور أحمد بن حسن العرجاني أن الندوة تسعى إلى تسليط الضوء على الممارسات المهنية المختلفة في قطاع البرامج التنموية الموجه لتحسين أحوالي ساكني المجمعات السكنية الخيرية وذلك من خلال استقطاب التجارب الرائدة والفعالة في المجال على المستويات المحلية والعربية والإقليمية رغبة من المؤسسة في الوصول إلى أفضل تلك النماذج بما يخدم مفهوم الإسكان التنموي ويمكن مشروعات الإسكان الخيري لتكون مراكز نمو وازدهار وتطور .

ودعا الهيئات والمؤسسات والمتخصصين ممن يشرفون على تخطيط وتنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتدريب الموجه لمشاركتهم وإثراء محاور الندوة بخبراتهم وتجاربهم .

د. العرجاني: نهدف لتشجيع الفقراء في الانخراط بالمشاريع التي تحسن أوضاعهم المعيشية

وبين العرجاني أن هذه الندوة تسعى إلى تحقيق هدف رئيس مفاده تسليط الضوء على الممارسات المهنية المختلفة في مجال البرامج التنموية الموجه لتحسين أحوال ساكني المجمعات السكنية التنموية الخيري من خلال استقطاب التجارب الرائدة في هذا المجال على المستوى المحلي والعربي والإقليمي والاستفادة من أفضل تلك التجارب والنماذج بما يخدم مفهوم الإسكان التنموي ويمكن مشروعات الإسكان الخيري لتكون مراكز نمو وازدهار .

وأكدالعرجاني أن هذه الندوة تسعى على وجه التحديد إلى الاستفادة من التجارب المحلية والعربية والإقليمية والدولية وتبادل الخبرات فيما بين القائمين عليها في مجالات دمج الفقراء وتمكينهم من المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم ونشر الوعي المجتمعي بثقافة الإسكان التنموي كقيمة مستدامة للساكن والسكن إضافة إلى تبادل الخبرات ونقل المعرفة والتقنية في مجال البرامج الهادفة لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة كما تهدف إلى المساهمة في وضع بنية أساسية وقاعدة معلوماتية

شاملة للمختصين والممارسين في مجال البرامج التنموية لتعميق الاستفادة من الخبرات والممارسات الناجحة أو العمل على إعداد أدلة معلوماتية بقصد حصد جميع الخبراء العاملين في مجال البرامج التنموية الهادفة إلى مكافحة الفقر والوصول لأفضل النماذج المهنية والبرامج التنموية التي تساهم في تحسين وضع الفقراء بما يتناسب والثقافة السائدة في المحيط الاجتماعي من حولهم .

الندوة تناقش أفضل البرامج التي تمكن النساء من المشاركة الاقتصادية

وعن أهداف الندوة أشار إلى أن من أهدافها العمل على توثيق أفضل الممارسات المهنية في مجال مكافحة الفقر لتكون نواة لحصر جميع البرامج التي أثبتت جدواها في مناطق أو دول معينة بقصد العمل على تعميم الفائدة منها بجعل هذه البرامج قابلة للتطبيق في مناطق ودول متعددة .

وأوضح د. العرجاني أن الموضوعات التي ستغطيها الندوة تتركز حول المحاور الآتية :أفضل الممارسات في مجال برامج الأسر المنتجة وأفضل الممارسات في مجال البرامج الموجه لتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية وكذلك أفضل الممارسات في مجال القروض الصغيرة وأفضل الممارسات في مجال برامج التدريب الموجه لمكافحة الفقر كما أن من محاور الندوة أفضل الممارسات في مجال استثمار معطيات البيئة المحلية والمحيطة كمصادر لمهن وصناعات محلية والطرق الأكثر جدوى في تشجيع الفقراء للانخراط في البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين أوضاعهم إضافة إلى التجارب الناجحة في استثمار الموارد الذاتية ومؤسسات المجتمع (الرسمية وغير الرسمية) وتوظيفها لخدمتهم .

وأشار إلى أن محاور الندوة تشمل أسس اختيار البرامج التدريبية الأكثر مواءمة وتلبية احتياجات الفقراء وبرامج استقطاب القيادات المحلية والأساليب الأكثر نجاحاً في تفعيل طاقاتها لخدمة الشرائح الفقيرة ومتدنية الدخل في محيطها الاجتماعي إضافة إلى الأساليب الأكثر إبداعاً في الوصول للجهات الداعمة والمانحة لخدمة الفقراء .

الصحة : نظام تحويل المرضى بطيء .. وسيارات الإسعاف قديمة

المصدر: جريدة المدينة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٣٩
http://www.al-madina.com/node/٢٨٤٩١٨

خالد المطوع - الرياض

اقرت وزارة الصحة ببطء نظام تحويل المرضى بين المستشفيات وقدم سيارات الاسعاف مشيرة الى تخصيص ٢٠٠ مليون ريال لشراء ٦٠٠ سيارة اسعاف جديدة . وكشف وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد الخشيم، عن إيقاف بناء مستشفيات الخمسين سريرا لعدم إدارتها بشكل جيد ورفض الاستشاريين العمل بها مشيرا الى انها تعمل بنسبة ٢٥ %من طاقتها الاستيعابية وأشار الخشيم أن نظام إحالة المرضى من الأطراف إلى المراكز الرئيسية معقد ويحتاج إلى تطوير وتعديل كبير،مشيرا إلى أن الشغل الشاغل للوزارة حاليا هو كيفية إحالة المرضى وخاصة الحالات الطارئة .واعتبر ذلك الركيزة الأساسية للمشروع الوطني للرعاية الشاملة والمتكاملة وتوفير جميع التخصصات في المناطق جاء ذلك خلال ورشة عمل آلية تحويل الحالات الإسعافية الطارئة بمنطقة الرياض أمس . وأضاف الخشيم أن سرعة التحويل غير جيدة وان سيارات الإسعاف قديمة لذلك قررت الوزارة رصد ٢٠٠ مليون ريال لشراء ٦٠٠ سيارة إسعاف جديدة واشار الى رصد مئات الملايين لشراء أجهزة متطورة مؤكدا ان التحدى الرئيسي هو تطوير نظام الإحالة وتدريب العاملين في القطاع الصحي وأكد وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير أن ١٠ بالمائة من الإحالات للمستشفيات التخصصية والكبيرة من المناطق لا تنطبق عليها الشروط وان الوزارة بدأت بوضع مؤشرات للأداء في جميع المستشفيات لقياس الالتزام بالمعايير الصحية. وقال الخشيم: ان الخطة الإستراتيجية للوزارة جاهزة وستعلن فور عودة وزير الصحة من الخارج من جهته أكد مدير الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان العبدالكريم، أن الآلية الجديدة لتحويل الحالات الطارئة طبقت كمرحلة أولى في الرياض ومن ثم في جميع المناطق، مؤكدا أن مستشفيات الرياض تلقت ٢٠٥٠٠ حالة طلب إحالة تم قبول ٧٧٠٠ حالة فقط خلال العام الماضي وقبول ٩٩٦ حالة طارئة منها ٨٢ حالة إنقاذ حياة في جميع مستشفيات الرياض . وان التجربة ستدرس بعد تطبيقها لمدة ٦ أشهر في الرياض.

المملكة تتصدر في حوادث الطرق بـ٢٥ ألف طفل متوفي ومصاب

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226571

الخبر – عمر المحبوب

كشف مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش، عن اعتزام الجامعة، «إنشاء مركز لعلوم الأعصاب بأكثر من ٥٠ مليون ريال»، متوقعاً أن يكون «إضافة كبيرة لتخصص جراحة المخ والأعصاب للكبار والصغار». وأشار إلى أن إنشاء المركز، يهدف إلى «دعم هذا التخصص في المستشفى الجامعي مستقبلاً». فيما كشفت إحصاءات صادرة من وزارة الداخلية، أن «خمسة آلاف طفل توفي في المملكة، و٢٠ ألف أصيبوا في حوادث مرورية»، لافتاً إلى تصدر المملكة «أعلى نسبة إصابات في العالم على الطرق.«

ودشن الربيش، أمس، ندوة وورشة عمل الدورة الأولى للجمعية العالمية لجراحة أعصاب الأطفال في المملكة والخليج، والندوة السنوية الثالثة بعنوان «آفاق جراحة المخ والأعصاب»، التي عقدت في مقر الجامعة صباح أمس، مشيراً إلى أن تنظيم هذه الندوات» يدل على المهنية في قسم جراحة الأعصاب، فيما تواجد هذا العدد الكبير من العلماء في هذه الندوة، دليل على التزامهم تجاه هذه الخدمة». ويشارك في الندوات وورش العمل، التي تستمر لمدة ثلاثة أيام، عدد من المحاضرين والاختصاصيين، ورئيس الجمعية العالمية لجراحة أعصاب الأطفال الدكتور باول ستن بوك .

بدوره، اعتبر رئيس قسم جراحة المخ والأعصاب في مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر الدكتور عبد الرحمن العنزي، هذه الندوة «الأولى على مستوى المملكة ودول الخليج العربي، لمناقشة أحدث طرق العلاج والتشخيص لأمراض جراحة المخ والأعصاب للأطفال»، مشيراً إلى أن العلماء المشاركين ركزوا خلال الندة على «الحوادث المرورية وإصابات الرأس، التي تعتبر السبب الأول للإصابات والوفيات للأطفال في المملكة، إذ تم التركيز خلال المحاضرة الأولى على أهم المستجدات في علاج إصابات الرأس، وطرق العلاج المختلفة، والحماية من تطورات مرضية لإصابات المخ والأعصاب.«

وتناولت المحاضرة الثانية العيوب الخُلقية في الجهاز العصبي، مثل الاستسقاء الدماغي (الماء الزائد في رأس الطفل)، ما ينتج عنه كبر في الرأس، ويؤدي إلى العمى والتخلف العقلي. وجرت مناقشة آخر مستجدات طرق علاجه، وكذلك الأورام في المخ عند الأطفال، سواء الحميدة أو الخبيثة، وآخر ما توصل إليه العلم في علاجها. وتم التطرق إلى أمراض الأوعية الدموية، مثل النزيف أو الجلطة، التي يمكن أن تحدث للأطفال، والتشوهات الخُلقية الخَلقية في الأوعية الدموية وطرق علاجها والوقاية منها.

وأشار إلى وجود مرضى صرع من الأطفال في المملكة، «يتطلب علاجهم أدوية كثيرة، قد لا يستجيب لها الصرع لدى الطفل»، لافتاً إلى أنه سيتم خلال ورش العمل «التطرق إلى آخر مستجدات العلاج فيها. وركزت الندوة على مسمى جراحة مخ وأعصاب الأطفال بالذات، بهدف التفريق بين علاج الطفل ومعاملته للكبير، التي تتطلب معاملة خاصة، من خلال خضوعهم لعلاجات مستمرة»، مبيناً أنه سيتم التطرق إلى أمراض الحبل الشوكي والعمود الفقري، والأمراض الخلقية المصاحبة لهم، وأسباب الشلل النصفي وطرق العلاج الحديثة.

وكشف العنزي، أن «الإحصاءات الصادرة من وزارة الداخلية، للعام ٢٠٠٨، عن إصابات حوادث الأطفال، توضح وفاة خمسة آلاف طفل في المملكة، وإصابة ٢٠ ألفاً»، لافتاً إلى تصدر المملكة «أعلى نسبة إصابات في العالم على الطرق، وهذه نسبة تستدعي التركيز في شكل أكبر على أهمية التوعية الطبية للممارسين الصحيين، بناءً على هذه النسبة، من خلال طريقة علاج الطفل بمجرد دخوله إلى المستشفى والعناية فيه، وهذا يعتبر جانباً آخر من التركيز بعد وقوع الحادثة، وهو الأهم، نظراً للمضاعفات التي قد تحدث إذا لم يتم تداركها في وقت مبكر، من طريق إيجاد طرق جديدة لقياس الضغط داخل المخ، وإجراء العمليات، للوقاية من تدهور الحالات والأطفال، لمن هم دون ١٤ سنة.«

محكمة الاستئناف تتسلم الطعن في حكم سجن عبدالله المهدي

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226585

الدمام – رحمة ذياب

توقع محامي «عبدالله وسميرة»، صدور الرد على لائحة الطعن التي قدمها إلى محكمة الاستئناف في الرياض، خلال فترة تتراوح بين أسبوعين إلى شهر، بعد ان سلمها لائحة الاعتراض على الحكم الصادر قبل ثلاثة أشهر، من المحكمة الإدارية في الدمام، على موكله عبدالله المهدي، والقاضي بسجنه ثلاث سنوات، إضافة إلى تغريمه ثمانية آلاف ريال.

وقال المحامي احمد السديري، في تصريح لـ «الحياة»: «إن الطعن تضمن عدداً من الأدلة القضائية، التي تدفع إلى عدم تأييد الحكم». واتُّهم المهدي من جانب والد زوجته سميرة، بتقديم أوراق «مُزورة»، خلال فترة الخطوبة، بينها ما يثبت نسبه إلى إحدى القبائل، وكذلك ورقة من إمام مسجد يصلي فيه. بيد ان المحامي أوضح في لائحته الاعتراضية ان «موكلي أنكر أن الصورة المقدمة (من جانب المُدعي) هي صورة المشهد الذي قدمه (خلال فترة الخطوبة)، إذ قال: إن المشهد كان يحوي أربعة أسطر، وهذه الصورة تظهر أن سطوره ستة، كما ان الخط ليس خطي.«

وأضاف السديري «كان على الدائرة (الجزائية في المحكمة الإدارية) تحليفه) المهدي)، أو مطالبة الادعاء أو المُدعي الخاص بالبينة، أي إثبات تقديمه (المُتهم (أصل المحرَّر الذي احتج الادعاء بصورته، أو أن يثبت أن الصورة التي بين يدي الدائرة هي صورة.«

وذكر السديري، أن «الادعاء امتنع عن الرد عندما أنكر موكلي نسبة صورة ذلك المحرر إليه، ولم يناهض عن ادعائه بتقديم ما يقطع كذب المُتهم. كما انه (الادعاء) لم يأت ببينة تقطع بنسبة أصل صورة هذه الورقة إليه (المهدي)»، مشيراً إلى «ما اجمع عليه فقهاء الشريعة المُحدثين في زماننا هذا، على القول بان الأخذ في قواعد القياس، وما تقتضيه المصالح المرسلة التي اخذ بها علماء الأصول، تُلزم بالرجوع إلى النظم والآلات الحديثة التي استحدثت، إذ يُستطاع عبرها وبسهولة اكتشاف التزوير، والتأكد منه، إذا ما اعترى المُحرَّر شبهة، فالقاضي إذا تحقق من الأمر تحققت العدالة.«

ولفت إلى ضرورة الالتزام في «المادتين «١٦٣» و«٩٦٩»، في قضايا التزوير، وهما تلزمان الدائرة (الجزائية) بإجراء تحقيق في القضية التي بين يديه، فالحكم قد يؤدي إلى التفرقة بين الزوجين، وهو أمر له عاقبة خطرة جداً»، مطالباً محكمة الاستئناف بـ» إصدار حكم ينقض حكم الدائرة الجزائية» في المحكمة الإدارية.

وأضاف «لا يكفي للمحرر إثبات واقعة حتى يضحى موضوعاً للتزوير، بل يجب أن تكون الواقعة المُدرجة ذات أثر قانوني، وهذا يتطلب أن تكون الواقعة مستوفية للشروط التي يلزم بها القانون لقبولها في الإثبات»، مضيفاً أن «المُحرر موضوع جريمة التزوير الذي يتبرأ منها موكلي، ما دام لم ير أصول الأوراق ليتم عرضها على القضاة». وتضمن الطعن في الحكم، تفاصيل القضية، التي بدأت قبل نحو أربع سنوات، واعتراض الزوجة سميرة على قرار والدها، الذي نسب تهمة التزوير إلى زوجها عبدالله، إضافة إلى الشهود من أهلها، الذين أكدوا أن «الزواج تم بعلم والدها، وبموافقته، ومن دون أي اعتراض من جانبه، ومن جانب عمها (أخو والدها.«(

خالد الفيصل يوجه بالتحقيق مع ملاك المخططات العشوائية

المصدر: جريدة الوطن الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٦٦٥&CategoryID=٥

جدة، مكة: محمد الزايد، علي العميري ٢٠١١-٠١-٢٣ ٤:٥٨ AM

وجه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل الجهات المختصة في المنطقة بالتحقيق مع ملاك المخططات العشوائية، وتكليفهم بإبراز ما لديهم من وثائق خولتهم التصرف في المواقع، وإحالة كل من لم يبرز الوثائق إلى المحاكمة لتقدير العقوبة بحقه، والرفع إليه بما يستوجب التوجيه.

ووفقا لتعميم أصدره أمير مكة المكرمة، وحصلت "الوطن" على نسخة منه، وتلقته محافظات ومراكز وأمانات وبلديات وشُرط المنطقة، ودائرة التحقيق والادعاء العام، شدد الأمير خالد الفيصل على شُرط المنطقة بضرورة التأكيد على مراكزها بسرعة التعامل والاهتمام مع ما يحال إليها في هذا الخصوص، للقضاء على ظاهرة تزايد نشوء المخططات العشوائية.

إلى ذلك، أكد الأمير خالد الفيصل أن مدينة مكة تنمو بشكل متسارع أكثر من غيرها من مدن المملكة، وقال لدى استقباله أمس وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين، والرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية لؤي بن مسلم، إن مشاريع مكة خلال السنوات العشر المقبلة كفيلة بأن تجعلها أجمل مدينة في العالم، متمنيا أن تتماشى مشاريع المياه والصرف الصحي مع كل المشروعات الجديدة، مثل مشروع شرق الخط السريع بجدة ومشروع تطوير ومعالجة الأحياء العشوائية.

وجه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل الجهات ذات العلاقة بحصر المخططات العشوائية، والتعرف على أصحابها، والتحقيق معهم، وتكليفهم بإبراز ما لديهم من وثائق خولت لهم التصرف في هذه المواقع، مطالبا بتقديم من لم يبرز الوثائق التي تثبت تملكه لهذه المواقع إلى المحاكمة، لتقرير العقوبة بحقه، والرفع إليه بما يستوجب التوجيه، مشددا على شُرط المنطقة، بضرورة التأكيد على مراكزها بسرعة التعامل مع ما يحال إليها في هذا الخصوص، والاهتمام بذلك، للقضاء على ظاهرة تزايد نشوء المخططات العشوائية.

جاء ذلك في تعميم لأمير المنطقة ـ حصلت "الوطن" على نسخة منه ـ، وتلقته محافظات ومراكز وأمانات وبلديات وشُرط المنطقة، ودائرة التحقيق والادعاء العام، بشأن ملاحظة تزايد نشوء المخططات العشوائية وتسويقها، وإن أدوار مراقبة الأراضي الحكومية، وإزالة أي تعد عليها، هو من اختصاص المحافظات والمراكز الإدارية، ولجان التعديات والبلديات الفرعية.

ويأتي توجيه أمير المنطقة، لوقف نشوء المخططات العشوائية التي تتنافى مع أهداف مشروع تطوير المناطق العشوائية بالمنطقة، الذي صدرت لائحته التنفيذية في جمادى الأولى عام ١٤٢٩، والذي يصنف المناطق العشوائية، بأنها المواقع التي نشأت بدون مخططات تقسيم أراض سابقة، معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة، وأدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط.

وقسم مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية، ببناء مساكن باجتهادات فردية من الأفراد، بعضها بتراخيص، والبعض الآخر بدون تراخيص، وهي مناطق غير منظمة ولا تكتمل بها الخدمات والمرافق الضرورية، وتصعب فيها حركة المركبات، ولا يمكن معالجتها من خلال برامج التنمية العمرانية الاعتيادية، وأحدثت خللا واضحا في التركيبة السكانية، وتتميز بكثافة عالية في عدد سكانها، مع تدني مستوى التعليم والدخل، وقلة الملاك مع ارتفاع معدل البطالة والجريمة، والانحراف الاجتماعي والأخلاقي، وتُكوّن بيئة مشجعة على تواجد وتكاثر المخالفين لنظام الإقامة والعمل.

وكان الأمير خالد الفيصل، أكد خلال مؤتمر صحفي عقده الشهر الماضي، عقب هطول أمطار غزيرة على محافظة جدة، أن هناك نوعين من التعديات في شرق المحافظة، الأول يشمل المنازل والأحياء التي بنيت منذ سنوات، وأن هذا النوع

سيشمله نظام تطوير العشوائيات، والآخر يشمل ما وصفه باعتداءات جديدة تقوم بين يوم وليلة، وهذه تزال في حينها، حيث إنه لا مبرر لها رغم كل التسامحات من قبل الدولة، ومساعدتها لكل من يستحق المساعدة، بغير أن تتم الاعتداءات، خاصة على أراضي الغير دون وجه حق فهذا أمر غير مقبول، وأضاف أن هناك تقنيات حديثة، وصورا تبين حال هذه الأراضي المعتدى عليها، فلم يعد يجدي أن يستخف أي متعد بالمسؤولين بعد اليوم من خلال تقديم أعذار واهية، تتمثل في ادعاءات بأن هذه الغرفة أو تلك تعود لزمن الأجداد أو بئر هلالية، ولم تعد تذكر هذه الأعذار إلا في عرائض الشكاوى.
وجاءت توجيهات أمير المنطقة، في الوقت الذي أعلن فيه رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات بمحافظة جدة، المهندس سمير باصبرين، أول من أمس، عن تحرير ٩٨٩ موقعا من التعديات، بينها ٤٢٦ قطعة أرض، بنيت فيها بيوت شعبية، وأحواش مهجورة، وحظائر أغنام، رغم أنها مخصصة لإنشاء مشاريع تنموية، وكذلك ٢٥٥ موقعا في بطون الأودية ومجاري السيول، تم التعدي عليها دون مسوغات قانونية أو شرعية، وأن مجموع المواقع التي تمت إزالتها من مواقع السدود، ومجاري الأودية والسيول، والأحواض المائية، بلغت ٣٠٨ مواقع خلال السنوات الـ٣ الماضية.

واللّه ترفعون الرأس رغم أنف الجهل..و الأوصياء

طبيبات وممرضات: حسبنا اللّه على من يغذي فكرة الاختلاط الخاطئة ليحرمنا الزواج!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/24/article597700.html

الرياض- غزيل العتيبي

كان للمرأة في عهد النبوة مشاركات عظيمة في المعارك الإسلامية من حيث مساهمتها الفعالة في تضميد الجرحى، وإعداد الطعام للمحاربين وتقديم الخدمات، والإسعافات الأولية للمحتاجين ولم ينكر عليها الرسول الكريم ذلك الاختلاط، ولكن نظرة بعض المتشددين النابعة من العرف القديم وليس الدين؛ تنكّر على العاملات في القطاع الصحي ذلك الحق؛ رغم حاجة القطاع الصحي للخدمات الإنسانية التي تساعد الكثير من المرضى على الشفاء بإذن الله .

وكشفت إحصائية رسمية من قبل وزارة الصحة أنّ هناك تبايناً حاداً بين عدد الكوادر الطبية النسائية السعودية مقارنة بالجنسيات الأخرى في كافة التخصصات الطبية، وتقدر الإحصائية إجمالي عدد السعوديات العاملات في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة لعام ١٤٢٣ ه بنحو (١٤٩٢٦) موظفة بينما بلغ عدد القوى العاملة من الجنسيات الأخرى نحو (٣٤٤١١)عاملة، وبلغ عدد الطبيبات السعوديات في وزارة الصحة ١٤٧٦ طبيبة مقابل ٢٦٨٧ طبيبة غير سعودية وفي مجال التمريض، كشفت الإحصائية عن وجود ٦٥٣٩ ممرضة سعودية، مقابل ٢٢٤٣٨ ممرضة غير سعودية، وفي مجال الصيدلة بلغ عدد السعوديات نحو ١٧٠ مقابل ١٩١ غير سعودية، أما في الفئات الطبية المساعدة فبلغ عدد السعوديات منهن نحو ١٥٥٢ سعودية، مقابل ٣٤١٣ غير سعودية، كما أظهرت الإحصائيات أنّ عدد طبيبات النساء والولادة السعوديات بلغ ١٩٦ بينما وصل عدد الطبيبات غير السعوديات ٤٩٤ أما في الطب العام فكانت ٣٩٥ طبيبة، مقابل ١١٠٢ طبيبة غير سعودية. وحول هذا الموضوع كان ل"الرياض" وقفة مع عدد من الموظفات في المجال الصحي ليروين لنا المعاناة التي مررن بها، تقول "نجوى الفارس" -ممرضة- "بلغت الخامسة والثلاثين من العمر، ولم أتزوج بعد والسبب هو عملي، فقد تقدم لخطبتي العديد من الأشخاص الذين اشترطوا علي ترك العمل، وأنا مقتنعة بالدور الإنساني الذي أقوم به وربما أجد الشخص المناسب والمتفهم لطبيعة عملي ."

وتشير "ملاك المدني" إلى أنّها أحبت مهنة الطب لذلك تخصصتْ في مجال النساء والولادة، وأصبحتْ ناجحة كثيراً في عملها، ولديها عيادتها الخاصة ولكنها بلغت الثالثة والأربعين عاماً ولم تتزوج؛ بسبب النظرة السلبية للطبيبة السعودية، فلم تجد حلا سوى الزواج بزميلها من جنسية عربية والذي يعمل معها في نفس المستشفى .

من جانب آخر تروي "نورة الحربي" -أخصائية اجتماعية في أحد المستشفيات- معاناتها، فتقول: "تزوجتُ بزميلي في العمل وأنجبتُ منه ثلاثة أبناء، ولكن بسبب طول أوقات الدوام والمناوبات الليلية؛ كان هناك الكثير من المشاحنات والمشاكل الأسرية"، وتتابع قائلةً: "حاولتُ كثيراً التفاهم معه، ولكن كان يصر بشكل كبير على تقديم استقالتي، وعندما رفضتُ كان الطلاق ومع ذلك مازلت أتواصل معه لمناقشة ما يخص أبناءنا وأصبحنا زملاء عمل بعد حياة زوجية مليئة بالمآسي". وعن أسباب عزوف بعض الشباب في الاقتران بالعاملات في القطاع الصحي؛ تعلق "بشرى سليمان" -باحثة في شؤون الأسرة- قائلةً: "هناك نظرة اجتماعية متباينة حول عمل المرأة في القطاع الصحي، فهناك من يدعم المرأة في هذا المجال الإنساني؛ اقتداءً بالرسول عليه السلام أمّا المتشددون وحدهم ينظرون للمسألة على أنّها اختلاط بالرجل، وبالتالي تكون امرأة لا تستحق الاحترام من وجهة نظرهم ويصبح الشك يدور حولها باستمرار، وهذا يؤدي لانعدام الثقة لذلك نجد كثيرا من الشباب يرفضون تماماً فكرة الزواج من هذا المجال"، مشيرةً إلى أن معدل الرواتب في الصحة مرتفع؛ حيث نجد الكثير من منسوباته فضلن الاستقالة خوفاً من فشل حياتهن الزوجية والبعض الآخر خوفاً من بقائهن

عوانس، وهذا راجع إلى" نظرة المجتمع القاسية"، و"الظالمة" في حق بنات الوطن ممن أفنين وقتهن وجهدهن لتقديم وجه المملكة الإنساني .

عضو شورى ينتقد مطالب وزير الزراعة بخفض النخيل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227055

الرياض - رياض المسلم
استغرب عضو مجلس الشورى عامر اللويحق في جلسة أمس (الأحد) دعوة وزير الزراعة المزارعين أثناء زيارته لمنطقة الجوف إلى عدم التوسّع في زراعة نخيل التمور، معتبراً (أي الوزير) أن هذا هو الحل لإنقاذ تدهور أسعار التمور.
وقال اللويحق في مداخلته أمس: «بلادنا تنتج أجمل وأفضل أنواع التمور، وفي العام الماضي كان الناتج يقدر بـ ٩٠٠ ألف طن، منها أنواع مميزة من التمور لا توجد في غير المملكة، وصُنّفت الأنواع إلى ٣٥٠ صنفاً في حين لا يوجد عالمياً إلّا صنفان»، وأضاف: «أقول لوزير الزراعة كنت أتمنى منه أن يدعو بدلاً من خفض زراعة التمور أن تسعى وزارته لتكوين الجمعيات الأهلية والشركات المساهمة في مجال تسويق وتصنيع التمور ومشتقاتها، فالنخلة كلها بركة، وأن تساعد وزارته في فتح الأسواق الإقليمية والعالمية لاستقبال منتجات المملكة من التمور المميزة، خصوصاً أن التمور المحصول الأول والأساسي، وثروة أساسية متجددة مقارنة مع ثروة النفط غير المتجددة.»
وأشار عضو المجلس إلى أنه لا جدوى من قيام وزارة الزراعة بإضافة التمور إلى المنتجات الزراعية الأخرى التي أوقفت إنتاجها ورفعت الإعانة عنها، لاسيما أن بلادنا على طول الأزمان الماضية كانت هي المموّل والبديل لكثير من الأغذية المتوافرة، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها.
إلى ذلك، وافق المجلس بالغالبية على مشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية، وأكد المجلس في بيان له أهمية إنفاذ الربط الآلي بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ نظام إجراءات التراخيص البلدية، وتوفير الدعم المالي اللازم لذلك.
ويضم مشروع النظام إجراءات الحصول على ترخيص بناء أو فتح محل لأي نشاط وفق الشروط المحددة في نظام البلديات واللوائح المتعلقة به، كما نصّ النظام على أن تختص الجهة الحكومية بوضع اشتراطات ممارسة ذلك النشاط ومتطلباته، وإصدار تراخيص ممارسته وتعديلها، وتجديدها وإلغائها، وتنصّ المادة الـ١٣ من النظام على تشكيل لجان في الأمانات والبلديات بقرار من الوزير للنظر في التظلّم من عدم الحصول على الترخيص البلدي أو إيقافه أو عدم تجديده أو تعديله أو إلغائه، أو التظلّم من الغرامات والجزاءات البلدية المقررة نظاماً، والشكاوى من أضرار الانتفاع بالتراخيص البلدية، كما يجيز النظام التظلّم أمام ديوان المظالم من قرارات اللجان المشار إليها .
بعد ذلك استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات على التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وصوّت المجلس بالموافقة على إعطاء برنامج «يسر» الصلاحيات الكاملة لإدارة البرنامج إدارياً ومالياً لتفعيل تطبيقه لدى الجهات الحكومية، وأن تستقطب وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الكفاءات الوطنية المميزة في مجال بنية المفاتيح العامة والتشفير، لأهمية ذلك في الخدمات الإلكترونية.

الأب اعترض على الحكم وطالب بتعويض أكبر

تغريم طبيبة ٢٧٥ ألفا لتسببها في إعاقة مولودة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110124/Con20110124396476.htm

عدنان الشبراوي ــ جدة

أدانت الهيئة الصحية الشرعية في جدة أخيرا، طبيبة نساء وولادة في مستشفى خاص لارتكابها خطأ طبيا أثناء إشرافها على ولادة طفلة، وإصابتها بشلل كامل وفقدها المنفعة من كافة أعضاء جسدها وفق ما جاء في حيثيات الحكم.

وتضمن الحكم إلزام الطبيبة في الحق الخاص بدفع نسب متفاوتة لست ديات شرعية وبما مجموعه ٢٦٥ ألف ريال، وتغريمها ١٠ آلاف ريال في الحق العام لمخالفتها نظام مزاولة المهن الصحية، وحكم آخر على المستشفى في الحق العام فرض غرامة بواقع ٢٠ ألف ريال، لمخالفتها نظام المؤسسات الصحية الخاصة المتمثل في عدم وجود لائحة داخلية تشمل إجراءات العمل والوصف الوظيفي.

من جهته، اعترض والد الطفلة «جمانة» على الحكم على أن يقدم لائحة الاستئناف لاحقا أمام ديوان المظالم للمطالبة بـ ١٥ دية بدلا من ست ديات وفق الحكم، للأضرار الجسيمة التي لحقت بطفلته وأقعدها مدى الحياة، وبين أنه اعترض على الحكم باعتباره لم يقدر الديات الشرعية كاملة، ولا يعوضه عن ما تكبده من مصاريف علاج ومتابعة لنحو ثمانية أعوام صرف خلالها أكثر من نصف مليون في مراكز التأهيل والإعاقة، فيما قررت إدارة المستشفى الاعتراض على الحكم.

وجاء في حكم الهيئة الصحية الشرعية التي رأسها القاضي حماد السواط، والقاضي عبد الرحمن العجيري نائبا للرئيس وعضوية المستشار في وزارة الصحة سعد عبد الخالق الغامدي وعضو وزارة الصحة الدكتور عبد الوهاب باوهاب وعضو وزارة الصحة الدكتور عاطف مهدي وعضو وزارة التعليم العالي الدكتور طارق الزمزمي، أن لكل من والد الطفلة وإدارة المستشفى حق الاعتراض على الحكم خلال ٦٠ يوما من تاريخ تسلمهما نسخة من الحكم.

وجاء في حيثيات الحكم (تحتفظ «عكاظ» بنسخة من الحكم) أن الطفلة جمانة ــ سعودية ــ ثمانية أعوام والمولودة في مستشفى خاص في جدة عانت من مشاكل عند الولادة، وتفاقمت حالتها بسبب ولادتها بدون أي طبيب مساعد وذلك أثناء نقل الأم من غرفة الوعي إلى غرفة الولادة، وشربت الطفلة سوائل، ما عرضها إلى اختناق ولادي ونقص في الأوكسجين، في حين لم يعلم الأب بأن طفلته أصيبت بضمور في خلايا المخ إلا بعد أربعة أشهر من ولادتها أثناء تطعيمها لأول مرة في مستشفى حكومي.

وهنا أوضح لـ«عكاظ» والد الطفلة جمانة، أن المستشفى الخاص أخبره أن إعاقة ابنته سببه «زواج الأقارب» وأن حالتها ستتحسن مع مرور الأيام، وأردف: بعد عام من المتابعة الطبية تأكد لي أن ابنتي جمانة فقدت البصر والسمع والنطق وتشوه في الأسنان وتصلب الحركة في اليدين والرجلين فضلا عن عدم القدرة على البلع والتحكم في البول والبراز وإصابتها بتشنجات.

وأضاف والد جمانة: فقررت مقاضاة المستشفى، متمسكا بمطالبتي في مقاضاة الطبيبة والمستشفى».

وتابع: «غادرت الطبيبة المتسببة في الخطأ المستشفى قبل أن أقيم دعوتي القضائية».

وزاد: «أتألم مع صراخ وألم ابنتي صباحا ومساء عند سماع بكائها دون أن تبوح لنا بمعاناتها بعد أن فقدت حواسها».

من جهتها، ردت إدارة المستشفى، أن الطبيبة المدعى عليها غادرت المستشفى قبل إقامة الدعوى وتحديدا في تاريخ ١٤٢٤/٦/٤هـ بتأشيرة خروج وعودة، ولم تعد للمملكة وأبلغ عن تغيبها في ١٤٢٨/١/٣٠هـ، وسأل قاضي الهيئة والد الطفلة عن سبب تأخره في إقامة الدعوى منذ سبعة أعوام أي بعد الولادة مباشرة، فأفاد أن المستشفى أخبره أن ما وقع لابنته كان بسبب زواج الأقارب وأنها حالة وراثية وهو لا يعلم في الطب شيئا، وقال: «المستشفى لم يبلغني بالمرض الحقيقي لابنتي حتى رزقت بابنتين سليمتين بعد «جمانة» وهو ما يدحض افتراء المستشفى».

سمر المقرن تحصل على شهادة في آليات حماية حقوق المرأة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٤/lp٥.htm

جنيف - خاص
حصلت الزميلة الكاتبة والصحافية سمر المقرن على شهادة في آليات حماية حقوق المرأة من معهد جنيف الدولي لحقوق الإنسان. وأوضحت المقرن أن هذه الدورة التدريبية تزامنت مع انعقاد الدورات الجديدة في مقر الأمم المتحدة لكل من لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ولجنة حماية حقوق الطفل. .وقالت: إن الدورة تمت من خلال المادة النظرية التي تتضمن العناصر الأساسية لحقوق الإنسان، والآليات المتبعة في منهج الأمم المتحدة لحماية النساء، وأقسامها، واتفاقياتها، إضافة إلى آليات عمل لجان الأمم المتحدة، وطرق مناقشة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء، حيث تمت هذه الأخيرة عملياً للمتدربين...وأضافت المقرن تم حضور مناقشة لجنة السيداو لتقرير كينيا، والذي تم في المبنى الرئيسي للأمم المتحدة، وكذلك مناقشة لجنة حقوق الطفل لتقرير أفغانستان، والذي تم في مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة، مؤكدة أن هذه الدورة بمثابة تعزيز لاهتماماتها، حيث أن متابعة هذه اللجان وهذه التقارير عن بعد لا يعطي الصورة الحقيقية لآلية العمل، بينما التدريب على هذه الآليات بشقيه النظري والعملي يمنح المتدرب القدرة على معرفة كل ما يدور وما يحصل في آليات عمل لجان الأمم المتحدة.

جامعة نايف تنظم ملتقى دور الإنترنت في محاربة الإرهاب والتطرف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227046

الرياض – «الحياة»
يرعى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز اليوم (الإثنين) أعمال الملتقى العلمي «دور الإنترنت في محاربة الإرهاب والتطرف»، الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بالتعاون مع وزارة الداخلية وفريق مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة والمركز العالمي لمكافحة الإرهاب بالولايات المتحدة الأميركية ووزارة الخارجية الألمانية، ويستمر لمدة يومين في مقر الجامعة في الرياض...وأكد مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية أن التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب تعد أكثر تجارب دول العالم ثراءً لأنها تعتمد على المكافحة الاجتماعية والفكرية، فضلاً عن المكافحة العملياتية والاستباقية، مبيناً أن النجاح يأتي بفضل الله ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ونائب خادم الحرمين، والنائب الثاني، إضافة إلى الجهود الموفقة لرجال الأمن، وأن المملكة تشاطر دول العالم أهمية التعاون الدولي الذي يعد أساساً للقضاء على الإرهاب والحد من انتشاره....وتمنى أن يحقق الملتقى الهدف المنشود، وأن تتضافر الجهود العربية والدولية للوقوف سداً منيعاً أمام هذه الظاهرة، موجهاً الشكر لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والجهات المتعاونة معها لتنظيم هذا الملتقى العلمي المهم. من جهته، أوضح رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز الغامدي أن الجامعة أدركت خطورة الإرهاب على أمن المواطن وأمن الدولة، وعلى التنمية المستدامة، فأفردت له الندوات والمؤتمرات والملتقيات والبرامج التدريبية والتطبيقية، وذلك بحكم مسؤولياتها العربية والدولية، وعالجت الجامعة ظاهرة الإرهاب من جميع أبعادها.

الخدمة المدنية ترد على لسان وزيرها: وجود وظائف شاغرة لا يعني تعيين مستجدين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226829

الرياض - «الحياة»
فنّد وزير الخدمة المدنية محمد الفايز، في بيان صدر أمس، ملابسات ما أثير حول وجود ١١٠ آلاف وظيفة شاغرة في القطاعات الحكومية لا تزال حبيسة الأدراج، بحسب التقرير السنوي للخدمة المدنية، وألقى الضوء على بعض الجوانب التي اعتبرها «حقائق لم يتطرق إليها.»
وأبدى رغبته بحسب البيان في إيضاح بعض الجوانب وهي
- ١إن حاجة كل جهاز حكومي من الوظائف المناسبة لاختصاصها من حيث العدد والمقر تُبنى على ما تقدمه الأجهزة الحكومية في مشاريع موازناتها بحسب الحاجة الفعلية وتوجهات خطط التنمية، إذ تحدد الجهات وظائف تكون في مستويات الدخول لغرض تعيين موظفين جدد، وأخرى مخصصة لترقيات الموظفين القائمين على رأس العمل بما يخفف التجمد الوظيفي .
أما ما يُعتمد منها فيتم بحسب الإمكانات المالية المتاحة، وما لديها من وظائف شاغرة، ويتم ذلك من خلال المناقشة السنوية للموازنة العامة للدولة بوزارة المالية التي تشارك فيها الجهات الحكومية ووزارة الخدمة المدنية .
- ٢إن وجود وظائف شاغرة في أجهزة الدولة لا يعني أن شغلها يقتصر على تعيين مستجدين عليها، فهي متاحة أيضاً لترقية موظفي الأجهزة بحسب ضوابط وإجراءات الترقيات .
- ٣إن وزارة الخدمة المدنية لا تملك صلاحية الإعلان عن أية وظيفة شاغرة مما يقع في اختصاصها إلا بطلب من الجهة التي تتبعها الوظيفة، والوزارة على اتصال دائم مع الجهات الحكومية لتحديد حاجتها لشغل وظائفها الشاغرة لديها، إلا أن تجاوبها للأسف أقل من تطلعات هذه الوزارة، وهذا يقتصر على سلم رواتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دون وسلم رواتب الوظائف التعليمية (التعليم العام) وسلم رواتب الوظائف الصحية .
أما بقية الوظائف المعتمدة بحسب سلالم الرواتب الأخرى المشمولة بالتقاعد المدني مثل (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والقضاة، وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، ووظائف المؤسسات والهيئات العامة)، فإن إشغالها يتم من جهاتها، ويقتصر دور وزارة الخدمة المدنية على التأكد من أن شغل تلك الوظائف يتم بحسب ضوابط وإجراءات النظام الذي عينوا وفقه.
أما الوظائف المستثناة من المسابقة، فيتم الترشيح عليها من الجهات المعتمدة لها، وتعرض على الوزارة للتأكد من توافر الشروط النظامية لدى المرشحين، أما وظائف البنود سواء كانت مشمولة بالتأمينات الاجتماعية أو غير مشمولة، فليس للوزارة أي دور، لا من حيث إحداثها أو الرقابة على إشغالها .
- ٤كنت أتمنى على كل من يكتب عن شأن مما يدخل في اختصاصات الوزارة ومسؤولياتها، وبالأخص ما يكتب عن البطالة، أن يرجع لمهام واختصاص الوزارة المحددة بموجب المرسوم الملكي رقم (م٤٨) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ، المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٥٠) وتاريخ ١٣٩٧/٦/٢٧هـ، أو ما نص عليه الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٢٨) وتاريخ ١٤٢٠/٣/١هـ، والذي ليس من بينه ما يشير لا من قريب ولا من بعيد بأن على الوزارة أن توظف في الأجهزة الحكومية من لا تحتاج إليه تلك الأجهزة. مرتكزة في أن التعيين على مبادئ وأسس عدة، منها أن فرص العمل المتاحة بالأجهزة الحكومية هي بحسب ما تقتضيه الحاجة الفعلية لتلك الأجهزة، ووفقاً لما يرد من الجهات الحكومية، وأن الالتحاق بالوظائف الحكومية يكون وفق مبدأي الجدارة وتكافؤ الفرص المنصوص عليهما نظاماً، وأن شغل الوظيفة الحكومية

مقصور على المواطن ولا يمكن شغلها بغيره إلا إذا تعذر ذلك بشكل قاطع لعدم وجود من تتوافر لديه متطلبات شغلها من المواطنين مثل بعض التخصصات الطبية وبعض التخصصات الهندسية .

- ٥لاحظت الوزارة بقدر كبير من التقدير، أن الكثير من الكتّاب في الصحف، وبالأخص المتخصصين في الاقتصاد والقوى العاملة يشيرون في كتاباتهم إلى ما سبق أن أوضحته هذه الوزارة عبر تقاريرها المرفوعة للمقام السامي الكريم أو ما أوضحته لمجلس الشورى في مناسبات مختلفة من أن قدرة القطاع الحكومي على استيعاب الخريجين تقل كثيراً عن مخرجات التعليم في غالب التخصصات، فالمجال الأوسع والأرحب على المديين القريب والبعيد هو القطاع الخاص، وهو الأقدر على استيعاب غالبية الخريجين، للإسهام في القضاء على البطالة، وما يؤكد ذلك أن ملايين الفرص الوظيفية المتاحة بمختلف مناطق المملكة بالقطاع الخاص مشغولة بغير مواطنين .

- ٦بحسب ما ترصده الوزارة من بيانات وما تجريه من متابعة، فإن مجال التعليم تليه قطاعات الخدمات الصحية هما المجالان الرئيسيان الأكثر حاجة للكفاءات المستجدة في القطاع الحكومي بحكم النمو المتزايد في نطاقيهما، ومع ذلك لا يمكن مثلاً أن يستوعب جميع خريجي وخريجات معظم جامعات المملكة المعدين لمجال التربية والتعلم، ولعل ما يقرب الصورة حول عدم تناسب الحاجة الفعلية للأجهزة الحكومية مقارنة بطالبي التوظيف أن المتقدمين على موقع الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ.

وما تم بشأنهم على النحو التالي: طلبت وزارة التربية والتعليم شغل (١١,٥٥٢) وظيفة نسائية تقدم لها «٣١٤,٢٩٧» خريجة للتعليم العام نساء) وهذا العدد يفقن عدد الوظائف المشغولة حالياً بتعليم البنات من المعلمات القائمات على رأس العمل البالغ عددهن بحسب تقرير الوزارة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ «٢٢٤٨٨ «معلمة، تقدم من حاملات التربية الإسلامية واللغة العربية ١٠٠٣٤٥ متقدمة في المرحلة الثانوية مع أن الاحتياج لهذين التخصصين لا يتجاوز ١٧٠٧ وظيفة. كما بلغ عدد من تقدم من الرجال للتعليم العام ١٢,٧٤٨ بينما الاحتياج لا يتجاوز ٧٠٤١ وظيفة منهم ٩٢٧٦ متقدماً في تخصصي التربية الإسلامية واللغة العربية مع أن الاحتياج لهذين التخصصين لا يتجاوز ٣٢٨٨ وظيفة خصصتها وزارة التربية والتعليم، كما تقدم لهذه الوزارة ٤٥,٩٤٠ متقدم على مستوى الدرجة الجامعية للوظائف الإدارية والصحية بينما لم تطلب الجهات إلا شغل ٢٥٠٠ وظيفة.

أما بالنسبة للدبلومات بعد الثانوية العامة والكفاءة المتوسطة (رجال) فقد تقدم ١٢٨,٣٥٩ من حملة تلك الدبلومات في تخصصات متنوعة مقابل ما يقارب ٣٠٠٠ وظيفة طلب شغلها، أما بالنسبة للنساء في المجالات الإدارية فقد تقدمت ١٧٨,٥٣٩متقدمة على مستوى الدرجة الجامعية والدبلوم بعد الثانوية مقابل ما يقارب ٢٠٠٠ وظيفة طلب شغلها .

- ٧يثار في الصحافة المحلية هذه الأيام أن هناك (١١٠,٣٨٩) وظيفة شاغرة تشغل عن طريق وزارة الخدمة المدنية وفقاً لتقرير وزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ المعروض على مجلس الشورى وأنها «حبيسة الأدراج» لدى الجهات الحكومية لكونها لا ترغب في إشغالها حسب ما يكتب، وقبل أن أورد ما جرى على تلك الوظائف من وقوعات وظيفية أشير إلى أن الوظائف الشاغرة في ذلك العام شأنها شأن الوظائف المشغولة متحركة بشكل يومي نتيجة الترقيات والتعيينات وانتهاء الخدمة فما قد يكون شاغراً في ذلك التقرير لا يعني أنها لا تزال شاغرة إلى الآن، وما كان مشغولاً من تلك الوظائف قد تكون شاغلة الآن وبالتالي فإن العدد الذي سجل في التقرير لا يعني أنه رصيد ثابت من الوظائف الشاغرة بل هو رقم يعكس الوضع بتاريخ صدور التقرير من الوزارة الذي يمثل ما هو مرصود في سجلات وزارة الخدمة المدنية للفترة من ١٤٣٠/١/٣٠هـ إلى ١٤٣١/١/١٣هـ، وقد يحل محلها وظائف جديدة في الموازنة التالية وهكذا.

وحتى يكون القارئ الكريم على اطلاع تام بحقيقة الأمر فيسرني أن أوضح الحقائق التالية :

أ- ورد بالتقرير وجود ٢٧,٦١٢ وظيفة بسلم رواتب الوظائف التعليمية (التعليم العام)، وأود الإشارة إلى أنه ذكر في ذلك التقرير أن العمل يجري على شغل ما يقارب ١٩ ألف وظيفة للتربية والتعليم في التعليم العام للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، وهذا ما تم فعلاً إضافة إلى من تم تعيينهم مباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم من خريجي كليات إعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية من دفعات١٤٢٧/١٤٢٨ هـ والذين عددهم ٤٧٣٠، وبالتالي يكون عدد الوظائف الشاغرة المتبقية ٣٨٨٢ وظيفة أعيدت للتربية والتعليم منها ٢١٧٦ وظيفة نسوية في مناطق نائية لم تقبل بها بعض الخريجات أو لم تنطبق عليهن شروط الإقامة التي تطبقها وزارة التربية والتعليم، و٥٢٦ وظيفة رجال لم يتوفر من المتقدمين مؤهلين بحسب تخصصاتها، وبقية الشواغر في التربية والتعليم فهي ١١٨٠ وظيفة بمستويات تعليمية أقل من المستويات المحددة للتعيين بحسب المؤهلات العلمية، وقد اقترح على وزارة التربية والتعليم رفعها في الميزانية لمستويات تلائم الخريجين بحسب لائحة الوظائف التعليمية .

ب- أما الوظائف الصحية الشاغرة الواردة في التقرير فإنها ٢٦,٠٦٠ وظيفة، فإن شغلها بطيء جداً لعدم تناسب مخرجات التعليم لغالبية تخصصاتها حيث لم يرشح على تلك الوظائف خلال الفترة من ١٤٣١/١/١هـ حتى ١٤٣١/١٢/٣٠هـ إلا

«٥٠٣٦» مرشحاً ومرشحة منهم ٢٧١٣ من الرجال و٢٣٢٣ من النساء، وهم جميع من راجع الوزارة بطلب توظيف لأي من تخصصات الوظائف الصحية وانطبقت عليهم شروط شغلها، ومع هذا فإن الوظائف الصحية الشاغرة على وجه العموم تزداد سنوياً بحكم النمو فهي بحسب سجلات الوزارة بتاريخ ١٤٣٢/٢/١٨هـ ٢٩,٣٥٩ وظيفة على النحو التالي: ٣,٧٢٠ وظيفة طبيب مقيم بمستوى الدخول لخريجي كليات الطب، و٤٧٠٧ على فئتي طبيب اختصاصي واستشاري، وحوالي ١٧,٩١٥ وظيفة بفئات (أخصائي غير طبيب، صيدلي، فني) في تخصصات مختلفة، والبقية على فئة مساعد صحي، وجميع هذه الوظائف متاحة للمواطنين والمواطنات متى ما توفر لديهم المؤهلات المطلوبة وفق دليل مؤهلات الوظائف الصحية وشروط ومقاييس الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التي تلتزم وزارة الخدمة المدنية بمراعاتها .

ج- أما الوظائف المشمولة بسلم رواتب الموظفين العام من (م١٠) فما دون البالغ عددها في التقرير ٥٦,٧١٧ وظيفة فتفصيلها بعد التقرير كالتالي: ١٨,٧٧٥ وظيفة أشغلت عن طريق الترقيات، ٦,٠٦١ وظيفة بالمرتبة التاسعة فما دون طلبت الجهات الحكومية من الوزارة شغلها عن طريق التعيين، فرشح عليها ٤,٥٠٣ وظيفة وتبقى ١,٥٥٨ وظيفة وهي تحت إجراءات التوظيف حالياً، أما بقية الوظائف الشاغرة التي لم يطلب من الوزارة شغلها فهي إما وظائف بالمرتبة العاشرة وهي وظائف إشرافية وليست في مستويات الدخول ولا يطلب من الوزارة شغلها بالتعيين، أو وظائف مستثناة ذات طبيعة خاصة وفي جهات معينة ويتم الترشيح عليها وفق إجراءات محددة من قبل الجهة ذات العلاقة ويقتصر دور وزارة الخدمة على مراجعة الترشيحات للتأكد من نظامية الترشيح، ومنها وظائف بالمرتبة الخامسة في بعض الجهات الحكومية التي طلبت من الوزارة تفويضها بشغلها من قبلها وفقاً للنظام) وخلاصة لهذه النقطة فإن الوظائف الشاغرة والمشغولة غير ثابتة. فمثلاً الوظائف التي شغلت عن طريق الترقية تقوم الجهة الحكومية بفرزها، حيث تخصص بعضها لترقية الموظفين المكملين للترقية في أوقات لاحقة أو عملت على رفعها في الميزانية التالية إلى مراتب أعلى وهكذا .

- ٨تثار دوماً قضية المتعاقدين غير السعوديين وإمكان شغل وظائفهم بمواطنين، وفي هذا الجانب أؤكد أن الوظيفة العامة لا يمكن شغلها بغيره إلا إذا تعذر ذلك بشكل قاطع لعدم وجود من تتوفر لديه متطلبات شغلها من المواطنين، ووزارة الخدمة المدنية لا توافق للجهات الحكومية على التعاقد من خارج المملكة ولا التجديد لأي متعاقد على أية وظيفة ثابتة مشمولة بأي من سلالم الرواتب المشمولة بالتعاقد المدني أو سلالم الرواتب الأخرى أو وظائف البنود إلا بعد الإعلان عنها وتعذر شغلها بمواطن، وبحسب سجلات الوزارة وكذا العرض والطلب فإن القطاع الصحي نتيجة للنمو المتزايد وعدم ملاءمة مخرجات التعليم مع أنشطته المتخصصة فإن غير السعوديين يشكلون النسبة الأكبر من المتعاقدين في القطاع الحكومي، حيث يوجد حتى تاريخ ١٤٣٢/٢/١٨هـ ٥٥,٨٠٥ وظيفة مشمولة بسلم رواتب الوظائف الصحية مشغولة بغير سعوديين، منها مثلاً ٢١,٦٣١ وظيفة طبيب (استشاري، أخصائي، مقيم)، والأطباء المقيمون وحدهم ١٣,٠٥٠ طبيب مقيم، و٢٢,٦٢٩ وظيفة على فئة فني بتخصصات مختلفة، و١٠,٢٧٩ وظيفة في مساعد صحي في تخصصات مختلفة والبقية في تخصصات مختلفة، وهذه الوظائف في حكم الشاغر ويتم التذكير بها في الصحافة المحلية بين حين وآخر وعلى موقع الوزارة بصفة دائمة للاطلاع عليها، ويتم الترشيح عليها عن طريق التوظيف المباشر بمجرد مراجعة المواطن أو المواطنة أي من فروع الوزارة في مناطق المملكة، يلي ذلك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتي تتولى تلك المؤسسات شغل وظائفها من قبلها مباشرة، حيث إن الوظائف المشغولة بغير سعوديين حتى التاريخ المشار إليه أعلاه ٩,٨٧٨ وظيفة منها ٥,٤١٥ وظيفة برتبة أستاذ مساعد وهي مرتبة الدخول لدرجة» الدكتوراه»، والبقية في الرتب المختلفة، وهي أيضاً فرص متاحة للمواطنين والمواطنات متى ما توفرت شروط شغلها لديهم، والجامعات تعلن عن تلك الوظائف بصورة دائمة، أما بقية المتعاقدين فهم في بعض التخصصات الهندسية وبعض التخصصات العلمية في الوظائف التعليمية أو في وظائف المؤسسات والهيئات العامة التي لها سلالم خاصة وتشغل وظائفها من قبلها .

- ٩عندما تراجع وزارة الخدمة المدنية مجالات دبلومات المتقدمين والمتقدمات لطلبات التوظيف سواءً كان مصدرها (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أو كليات المجتمع) أو من معاهد القطاع الخاص، تلاحظ جوانب عدة منها أن بعض تلك الدبلومات لا تقع مجالاتها ضمن اختصاصات الأجهزة الحكومية بل موجهة في الأساس للقطاع الخاص وبالأخص المجالات الصناعية والفنية على وجه العموم، حتى وإن ظهر بين آونة وأخرى احتياج محدود لها في القطاع الحكومي فإن أعداد طالبي التوظيف يفوق الاحتياج الفعلي بعشرات الأضعاف، فمثلاً تقدم في مجالات (ميكانيكا السيارات، والقوى الكهربائية، والنجارة، واللحام، والسباكة، والسمكرة، والسفر والسياحة، وأعمال الفندقة) ما يزيد على ١٠ آلاف خريج، بينما الوظائف التي طلبت الأجهزة الحكومية شغلها للمراتب) السادسة) فما دون لهذه التخصصات لا تزيد على ١٥٠ وظيفة.

رفض تحفظ هيئة الاستثمار بشأنه

الشورى يقر نظام إجراءات التراخيص البلدية ويشترطها

خطوة أساساً لجميع الأنشطة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/٢٤/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٨١٢.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

رفض مجلس الشورى تحفظات الهيئة العامة للاستثمار بشأن قصر إصدار التراخيص البلدية لجميع الأنشطة على وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأيّد رأي هيئة الخبراء والشؤون البلدية بأن تختص الوزارة بإصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها وتعديلها وتجديدها وإلغائها وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من المشروع الجديد الذي أقره المجلس أمس الأحد لنظام إجراءات التراخيص البلدية .

وفيما ترى الهيئة العامة للاستثمار أنها الجهة المختصة بتراخيص الاستثمار الأجنبي قبل الشروع في الإجراءات ذات الصلة في النشاط، وإن إصدار ترخيص بلدي قبل إصدار الترخيص الاستثماري للمستثمر الأجنبي يتعارض مع نظام الاستثمار الأجنبي، إلا أن الشورى يؤكد أن تحفظات الهيئة لا تنطبق على هذا النظام فواقع الحال والاتجاه المستقبلي المرغوب فيه هو توجيه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مشروعات كبيرة تحكمها اتفاقيات خاصة أو مشروعات تقنية وصناعية في مدن صناعية تحكمها أنظمتها الخاصة بها وهي خارج نطاق هذا النظام، أما المشروعات التي في نطاق اختصاص البلديات فإن متطلبات التنظيم الحضري للمدن يتطلب خضوعها لنظام إجراءات التراخيص البلدية .

إسناد تحصيل الرسوم ل «القروية » فقط و١٠ أيام لإصدار التراخيص

وشدد المجلس على أن تبقى مسؤولية تحصيل الرسوم والغرامات من المسؤوليات المباشرة لوزارة الشؤون البلدية لأهميتها ولما قد يسببه دخول القطاع الخاص من رفع للرسوم والغرامات لتغطية كلفة القطاع الخاص، ولما قد ينتج عنه من المبالغة، كما طالب الجهات المختصة بأن تحدد في لوائحها صلاحية من يملك إصدار التراخيص أو إيقافها أو إلغاءها .

وحسب مواد المشروع الذي جاء في خمس عشرة مادة، لا يجوز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وترخيص من الجهة المختصة حسب كل نشاط وفقاً للأنظمة، وحدد النظام مدة عشرة أيام عمل لإصدار الترخيص البلدي بعد اكتمال جميع إجراءاته من تاريخ تقديم الطلب .

وينشأ في كل أمانة مكتب تنسيق لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية والتراخيص الأخرى وعلى كل جهة مختصة تكليف من يمثلها في المكتب بحسب نوع النشاط المراد الترخيص بممارسته، وتشكل بقرار من وزير البلدية لجان في الأمانات والبلديات للنظر التظلم من عدم منح الترخيص البلدي أو إيقافه أو عدم تجديده أو إلغاءه، والتظلم من تطبيق الغرامات والجزاءات البلدية المقررة نظاماً، وكذلك الشكاوى الناشئة من أضرار الانتفاع بالتراخيص البلدية، وتحدد اللائحة عدد أعضاء كل لجنة وصفاتهم ومدة العضوية والأعضاء الاحتياطيين وكيفية إصدار القرارات والمدد اللازمة للبت في التظلمات والشكاوى .

وكان المجلس قد وافق على توصيات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ٣٠، طالبت بمراجعة المؤسسة لبرامجها التدريبية والرفع من مستوى جودتها وكفايتها، لتفي مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل، ودعم جهود المؤسسة في إنشاء مركز وطني للتقويم والاعتماد المهني يكون له الاستقلالية، ويعمل على تقويم واعتماد الجهات والبرامج، وتطبيق الاختبارات المعيارية وتنظيم ممارسة العمل المهني .

ومن التوصيات التي وافق عليها المجلس، توسيع مجلس إدارة المؤسسة بزيادة عدد المتخصصين ممن يحملون خبرات ودرجات علمية مهنية عالية مع تفعيل دور المجلس الإداري والرقابي على كافة نشاطات المؤسسة. وفي شأن آخر صوت المجلس بالموافقة على إعطاء برنامج (يسر) الصلاحيات الكاملة لإدارة البرنامج إدارياً ومالياً لتفعيل تطبيقه لدى الجهات

الحكومية، وأن تستقطب وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الكفاءات الوطنية المتميزة في مجال بنية المفاتيح العامة والتشفير لأهمية ذلك في الخدمات الإلكترونية.

الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة:

حكومة المملكة سباقة بحماية الطفل من العنف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110124/Con20110124396473.htm

واس - الرياض

أشاد الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر بن حمود السويلم بقرار مجلس الشورى القاضي بالموافقة على نظام حماية الطفل من الإيذاء والإهمال الذي صدر بعد مداولات كثيرة ومطولة أسهمت بشكل مباشر في إظهاره بشكل شامل لكل ما يحتاجه الطفل من حماية وتضمن له رعاية كريمة في بيئة سليمة وصحيحة، قائلا: «المملكة تعد بذلك من الدول السباقة التي أصدرت مثل هذه الأنظمة التي تحمي الطفل من العنف بجميع أشكاله».

وقال السويلم: «هذا النظام يعد تأكيدا من حكومة خادم الحرمين الشريفين على صيانة حقوق الطفل السعودي والحفاظ على كرامته الإنسانية وفق التعاليم الإسلامية التي تحرم الظلم والإضرار بالغير أو الاعتداء أو الإيذاء بأي شكل من الأشكال وعلى الأخص الأطفال والضعفاء والذين أوجبت النصوص الشرعية الكثيرة على الرفق بهم والرحمة بهم والعدل بينهم والحفاظ على كرامتهم».

وأوضح الأمين العام أن النظام يأتي متماشيا مع الاتفاقيات والقوانين والأنظمة الدولية التي تولي الطفل اهتماما خاصا في كل شؤون حياته وخاصة ما يتعلق بالحماية من العنف والإيذاء بكافة أنواعه.

وأكد السويلم أن النظام يعد من أبرز الجهود الوطنية التي نفذتها اللجنة الوطنية للطفولة، إدراكا منها أن الإيذاء يؤثر بصورة واضحة على نمو الطفل من الناحيتين الصحية والعقلية مما يهدد حياة الأطفال ومستقبل المجتمع، باعتبار الطفل هو أساس البناء الاجتماعي للأمة، إذ حرص الإسلام على إعطائه حقوقه ورعايته أفضل رعاية والمحافظة على صحته وأخلاقه وتربيته تربية إسلامية صحيحة.

بريدة: مواطن يتهم إدارة مجمع تعليمي بندب زوجته تعسّفياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226902

بريدة - منصور الفريدي

اتّهم مواطن إدارة مجمع مدرسي في بريدة بالتسبب في «ندب» زوجته إلى مدرسة أخرى قبل أيام عدة، دون طلبها، في حين برره مدير الإعلام التربوي في إدارة التربية والتعليم في القصيم سلطان المهوس بوجود حاجة خارج مدرستها، إذ انطبقت عليها شروط الندب الرسمية والمعتمدة من الوزارة.

وقال المواطن محمد رشيد لـ«الحياة»: «تفاجأت زوجتي برسالة نصية على هاتفها من إدارة مجمع محيّر الترمس التعليمي للبنات (١٤٧ كيلومتراً شمال بريدة) أثناء عودتها من المدرسة قبل أيام عدة، تطلب منها مراجعة مكتب الإشراف التعليمي في محافظة الأسياح، إلا أنها رفضت الذهاب إلى المكتب، لكن مديرة المجمع سألتها عن أسباب عدم الذهاب إلى المكتب الإشرافي، لترد عليها بأنها لم تتسلم أي خطاب رسمي.»

وأضاف أن إدارة المجمع اجتمعت بالمعلمات دون زوجته، إذ «طلبت منهن كتابة شكوى ضدي لإبداء ملاحظاتي على سائقي المعلمات، ونقلهن من دون محرم، والاعتراض على تغاضي إدارة المدرسة عن المخالفات النظامية والشرعية»، لافتاً إلى أنه تقدم بشكوى لإدارة التربية والتعليم في منطقة القصيم قبل صدور قرار الندب، الذي وصفه بـ«الجائر» على زوجته.

واستغرب من إدارة شؤون المعلمات في محافظة الأسياح التي سارعت إلى ندب زوجته، ولم تتريث انتهاء الشكوى المنظورة في إدارة التربية والتعليم في القصيم، مطالباً بمحاسبة إدارة المجمع لندبها زوجته بطريقة لم تطبّق فيها شروط الندب كما يجب، وتمت بصورة مفاجئة من غير حاجة في المدرسة المنقولة إليها - بحسب ادعائه.-

وأكد أنه يطالب بالتعويض عن التشهير بسمعة زوجته المعلمة بين زميلاتها، خصوصاً أن قرار الندب صدر قبل أيام من بدء الاختبارات، التي جهزت المعلمة أسئلتها لطالباتها، مشيراً إلى أن نظام الندب لا ينطبق عليها، كونها أمضت عامين في المجمع، ويشمل المعلمات المعينات حديثاً فقط.

ولفت إلى أن المدرسة الجديدة التي ندب لها زوجته توجد فيها خمس معلمات بنفس التخصص الذي تدرسه زوجته، ما يدل على أن ندبها ليس للحاجة الفعلية، وإنما بهدف إبعادها بدوافع شخصية.

من جهته، أوضح مدير الإعلام التربوي في إدارة التربية والتعليم في القصيم سلطان المهوس لـ«الحياة» أنه بعد مراجعة الإدارات المعنية اتضح أن المعلمة المذكورة صدر قرار ندبها بناء على وجود حاجة خارج مدرستها، إذ انطبقت عليها شروط الندب الرسمية والمعتمدة من الوزارة، تحقيقاً لمصلحة العملية التربوية التعليمية بالطرق النظامية، لافتاً إلى أنه الإجراء الذي يطبق على الجميع إذا ما توافرت الشروط والضوابط الرسمية لتطبيقه.

وأضاف: «كلف فريق من قسم المتابعة في الإدارة بالذهاب إلى المدرسة للتحري عن صحة الاتهامات الموجهة من زوج المعلمة إيماناً من الإدارة بالقيام بواجبها نحو تحقيق العدل بين الجميع.»

مؤتمر الأيدز:رسائل مهمة تشمل القطاعات المعنية كافة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226935

جدة - عبدالله عون

بعث وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين بأربع رسائل مهمة خص بها مرضى الإيدز، والجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز، والمهتمين به كافة، والمجتمع بكل أطيافهوطالب العثيمين في أولى رسائله عبر كلمة ألقاها نيابة عنه مدير فرع الوزارة في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أمس (الأحد)، خلال تدشين المؤتمر الثاني لنشر التوعية بالإيدز، المختصين والمهتمين بالتفاعل الإيجابي مع قضايا المرض ووضع معايير مهنية وضوابط أخلاقية للتعاطي الإعلامي مع تلك القضايا.

وقال: «إن الجمعية السعودية لمرضى الإيدز تحمل على عاتقها رسالة عظيمة تتمثل في الاهتمام بالمصابين بالمرض ونشر ثقافة الوعي الصحي في أوساط المجتمع.»

ووجه الرسالة الثانية إلى المصابين بالمرض أنفسهم) مرضى الإيدز)، عاداً إياهم مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، ودعاهم إلى عدم التقهقر أمام المرض، وطالبهم بممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

أما الرسالة الثالثة فوجهها الوزير إلى أصحاب الأيادي البيضاء لتقديم كل ما يحتاج إليه مرضى الإيدز، لافتاً إلى أن ما سيقدمونه لهذه الفئة له من الله الأجر الكبير، وبعث بالرسالة الأخيرة إلى المجتمع بأطيافه كافة من أجل التعايش مع مرضى الإيدز وقبولهم والتعامل معهم بكل أريحية وعدم نبذهم.

وأشار مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود إلى أن الجمعية السعودية لمرضى الإيدز في منطقة مكة المكرمة لها تعاون مثمر في مجال العلاج والتوعية، مشيداً بدور وزارة الصحة في التعامل مع المرض، مؤكداً أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والخيرية والخاصة.

ونبه الدكتور باداود إلى أهمية تغيير النظرة بالنسبة للمصابين بمرض الإيدز.

مشدداً على أهمية دور الإعلام في تغيير النظرة السالبة تجاه هذه الفئة، وقال: «إن الورشة التي تنظم بالاشتراك مع الإعلاميين في هذا المؤتمر ابتعدت عن الطرق التقليدية، وألمس فيها نوعاً من التجديد والتطوير للتعامل مع مرضى الإيدز، ما يستوجب تحفيز دمج المصابين في المجتمع وإبعاد العوائق أمامهم كدور إيجابي يجب أن تضطلع به المعنيون تجاه هؤلاء المرضى.»

شعارات الخوف على المرأة.. التشدد في مأزق الوعي والتجديد!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/٢٤/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٦٩٢.html

إشراف - سحر الرملاوي

قبل سنوات هاتفت مسؤولة كبيرة في قطاع التعليم لأخذ رأيها في موضوع يتعلق بعملها ووظيفتها القيادية؛ فاستمهلتني حتى تأخذ الإذن من زوجها.. كان الأمر مفاجئاً ومدهشاً؛ فأنا لم أطلب منها أن تفضي لي بأسرارها الشخصية مثلا!.. موقف هذه المسؤولة يتكرر كل يوم بأشكال وصور مختلفة متجاهلاً كل ما وصلت له المرأة وما حققته وما أثبتت أنها قادرة على انجازه دون أن تفرط في مسؤولياتها الأسرية والمجتمعية ..

كل من تعامل مع مسؤولة يستطيع بسهولة أن يكتشف محدودية صلاحياتها على الرغم من منصبها، وقد يكون السبب في تحكم رؤسائها في قراراتها، أو قد يكون زوجها أو ولي أمرها وقد يكون أمراً نابعاً من ذاتها ..

تردد كبير يسكن جوانحها خوفاً من الخطأ، وموروث كبير تغلل في أعماقها يخبرها أنها ضعيفة وغير قادرة على الانجاز.. وهي بحاجة طوال الوقت أن تثبت براءتها وأن تقدم دليلاً على أنها لا تنوي تحرراً و تحللاً وخروج عن المألوف ..

رأي عام موحد قاده المتشددون قلصوا بموجبه مساحات التنفس والقدرة على اتخاذ القرار في حياة المرأة، وبالتالي همشوا دورها كثيراً في الحياة بكل معطياتها؛ فأصبحت المرأة السعودية هي الأقل عطاءً في التنمية الوطنية على مستوى العالم؛ تشعرنا بذلك الإحصائيات السنوية التي تحصر عطاءها في ١٤% معظمها في مجال التعليم ..

في هذا «التحقيق الموحد» نقترب من المناطق الأكثر خطورة في المشهد العام للمرأة السعودية، ونسأل عن باب سد الذرائع، ونناقش مستوى عطائها الاقتصادي، ونحلل شعارات الخوف على المرأة وما فعلته فيها خلال عقود طويلة، ونقترب من هموم الطبيبة وأحلام المعلمة وفكر الطالبة في ملف صحفي ندعو النساء قبل الرجال لقراءته ..

ونؤكد دائماً أننا أمام «مرحلة تغيير» علينا أن نستثمرها في الوعي، وتغيير المفاهيم نحو الأفضل، متمسكين بثوابتنا الإسلامية والوطنية، ومنطلقين نحو «الانفتاح المسؤول» لتجاوز كل العقبات..

باب سد الذرائع ليس له صفة الديمومة والثبات

د.الخالد: عذراً أولياء الأمور.. القوامة مسؤولية وليست منحة تفضيلية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/24/article597694.html

الرياض – فاطمة الغامدي

إنّ المتأمل في الشريعة الإسلامية يجد أنها جاءت بالتوسيع على الخلق وسد منافذ التضييق والحرمان، وهذا ظاهر في كثير من مقاصد الشريعة وقواعدها الرئيسة، ولأجل هذا، نجد أنّ الشريعة راعت سعة المباح ومحدودية المحرم (فالأصل في الأمور الإباحة)، وهذا مأكده "د.أحمد الخالد" -الأكاديمي والباحث الشرعي- مشيراً إلى أنّ باب سد الذرائع ليس له صفة الديمومة والثبات – من منطلق أنّه عرضي غير أصلي– ففي كثير من الأحكام؛ نجد أنّ سد الذرائع يتغير بتغير المجتمعات وتغير الأزمان وظروفها، وسد الذرائع الأصل فيه منع المباحات التي قد تفضي إلى محرم ظني، فهو مباح أصلي والمنع عارض عليه ذلك أن قاعدة سد الذرائع تقوم على المقاصد والمصالح .

وأضاف: "من المسائل الشرعية التي أُسيء استغلالها وفق رؤية سد الذرائع قضية القوامة والوصاية، وقبل استعراض صور هذا الاستغلال لا بد أن نتعرف على المقصود بالقوامة، فالقيِّم هو السيد، وسائس الأمر، وقيِّم المرأة: زوجها أو وليها؛ لأنّه يقوم بأمرها وما تحتاج، وهو راعي مصالحها، وتعني القوامة اصطلاحًا: ولاية يفوض بموجبها الزوج تدبير شؤون زوجته، والقيام بما يصلحها، وعلينا أن نعلم أنّ قوامة الرجل على المرأة في الإسلام ليست مجرد القيام بأمرها أو نهيها، بل الاهتمام بأمرها كله والنظر فيما يعنيها ويهمها من أمور حياتها والإنفاق عليها ورعايتها"، مشيراً إلى أنّ المقصود بقوامة الرجل على زوجته: قيامُه عليها بالتدبير والحفظ والصيانة والنفقة والذبِّ عنها، وهذا من أعظم الشرف الذي حظيت وتحظى به المرأة، أن تكون مصونة، محفوظة، يُسعى عليها وتُلبى كل حاجاتها .

وأوضح أنّ كلام أئمة التفسير والفقه يظهر أنّ قوامة الرجل على المرأة هي قوامة تدبير، وحفظ ورعاية وذبٍّ عنهن وسعي فيما يجب عليهن لله ولأنفسهن، وليس المعنى المقصود كما يتصور البعض قوامة القهر والتسلط والتعنت والإقصاء والتهميش باسم القوامة، مشيراً إلى أنّ القوامة تكليف أكثر من كونها تشريفاً، فهي تحمّل الرجل مسؤولية وتبعة خاصّة، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من التعقّل والرويّة والأناة، والقيام بكامل الواجبات والحقوق، وعدم التسرع في القرار، كما أنّه لا يعني مصادرة رأي المرأة ولا ازدراء شخصيتها، وسلبها حقوقها المتعددة .

وأكد على أنّ قوامة الرجل على زوجته التي قضى بها الشرع هي ما تقتضيه الفطرة وأصل الخلقة لكل منهما، وهذه القوامة هي في مصلحة المرأة نفسها، حيث إنّ هذه القوامة ليس من شأنها إلغاء شخصية المرأة، لأنّ القوامة ليست تسلطاً ولا تعنتاً ولا قهرًا، كما أنّ صفة القوامة ليست دليل التفضيل المطلق، مشيراً إلى أنّ القوامة لها مقتضيات عدة منها الإنفاق على الزوجة، لا أن يكون الزوج مخلوقاً طفيلياً يعتاش على غيره ويسلب المرأة حقها ومالها في آن واحد ، ومن صور حفظ الشريعة لمكانة المرأة والرفع من قدرها إقرار حق التمليك لها، والتصرف وإدارة مالها الخاص، فسدّ الذرائع هو منع الطرق والوسائل التي ظاهرها الإباحة؛ لكنها تُفضي إلى الممنوع .

وقال "د.الخالد": "إنَّ ما نراه من المبالغة في سد الذرائع بحجة الغيَرة على الأعراض لا يخدم بل يفضي إلى تقحم الحرام، كردة فعل منهم على التشدد، وكأنّ المرأة محل الشبهة الدائم، والخزي القائم"، مشيراً إلى أنّ التجاوزات والأخطاء من البعض ينبغي أن تحصر في حيزها ونطاقها الضيق اللائق بها، منوهاً إلى قول "ابن عاشور" -في كتاب مقاصد الشريعة- : "إنَّ الشريعة قد عمدت إلى ذرائع المصالح ففتحتها"، وقبله قال" القرافي": "اعلم أنَّ الذريعة كما يجب سدها، يجب فتحها..."، موضحاً أنّ الرجل إذا كان هو سيد الأسرة والمسؤول عنها فعليه أن يكون عادلاً في تعامله معها، ويرعى

حقوقها وواجباتها، ومن المؤسف ما نراه اليوم من كثير من الرجال الذين يسيؤون فهم معنى القوامة ويتخذونها سيفاً على رقبة المرأة، كل ذلك بحجة الخوف من ذريعة الوقوع في المحرم .
وأشار إلى أنّه لا يعنى وجود (القيّم) في مؤسسة ما إلغاء وجود شخصية أخرى فقوامة المرأة في بيت زوجها لها، فهي مسؤولة عن بيتها وأبنائها ومال زوجها، فمعنى القوامة ليس السطوة والاستبداد ولكنها قوامة الالتزامات والمسؤوليات، قوامة مبينة على الشورى والتفاهم على أمور البيت والأسرة، ولا تعني تفضيل الرجل على المرأة بحال من الأحوال.

www.Alriyadh.com

حصر عمل المرأة في التعليم.. نظرية الفكر الواحد فشلت!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/٢٤/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٧٠٧.html

تبوك- نورة العطوي

يتركز عمل المرأة في مجال التعليم بنسبة (٨٥%)، وهو انعكاس طبيعي لحرص المجتمع على تكريس خصوصية المرأة، لكن مع حصول "تشبع" وظيفي وتكدس في السلك التعليمي، يقابله زيادة في أعداد الخريجات العاطلات عن العمل، أصبح لزاماً على المعنيين -وعلى رأسهم المرأة نفسها- البحث عن أبواب أخرى، ومجالات عمل يحتاجها الوطن ومازالت تشغلها أجنبيات لنقص الإرادة والرغبة في مجاراة العصر، انصياعاً لموروث عتيق مازال يحتكم إلى منطق الوصاية، وينكر على المرأة القدرة على حماية نفسها وشق طريقها بثقة ووضوح دون خطأ أو خوف .

وقال "د.عبد الله دحلان" -عضو مجلس الشورى سابقاً ورئيس كليات إدارة الإعمال الأهلية بجدة- إن مفاهيم المجتمع حول حصر المرأة في العمل في قطاع التعليم، جعلت منه عادة أكثر مما هو حاجة وظيفية؛ لهذا يتوجه معظم شرائح المجتمع إلى دفع بناتهم للعمل كمعلمات، درءاً للفتن، ونظراً لعدم وجود بدائل تحفيزية تعادل ما في وظيفة التعليم من فوائد، مضيفاً أنه بالرغم من عمل المرأة في قطاعات أخرى كالصحة والإدارة والقطاع الخاص، إلاّ أنها تظل في أضيق الأطر وبأقل من المطلوب فعلياً، مشيراً إلى أن طبيعة عمل المعلمة أسهمت في تحبيذ هذا المجال، إذ إنها تعمل خمسة أيام في الأسبوع من ٦:٣٠ صباحاً وحتى ١:٣٠ ظهراً، وبالتالي يعتبر التدريس هو العمل المناسب من حيث ساعات الدوام بالإضافة إلى أشهر الإجازة الممنوحة لها. وأضاف وصلنا إلى تشبع في تلك الوظائف وأصبحت هناك بطالة في تشغيل المرأة، وهو ما دفع الدولة لإتاحة المزيد من الفرص للمرأة للعمل في إطار لا يخدش كرامتها وشخصيتها الإسلامية، وبقي على المرأة أن تستفيد من هذه الفرص وتثبت وجودها فيها، كما فعلت في التعليم. من جانبها تقول "د.فاطمة سلامة" -نائب رئيس جامعة الأمير فهد بن سلطان لفرع الطالبات :-لازال مجال التعليم هو الأقرب والأفضل للمرأة، بالرغم من التطور الذي وصلت إليه نساء المملكة في جميع المجالات، ومنها الطب والهندسة والإدارة وغيرها، وهذا يعود إلى ما تميز به هذا المجال من بيئة آمنة أثناء العمل، وبعيدة عن مسألة الاختلاط بالرجال، إلى جانب مناسبة فترة الدوام الصباحي، وتعدد الإجازات والعطلات أكثر من أي جهة عمل أخرى، لافتةً إلى أن ما سبق كان كافياً لتشجيع السيدات إلى الانخراط في هذا القطاع، مؤكدةً على أن نظرة المجتمع القاصرة لدور المرأة ومدى أهمية مشاركتها، جاء نتيجة ضعف ثقافة المجتمع، وعدم تقبله عمل المرأة في غير مجال التعليم وربما الصحة، مما يحد من مساهمتها في مجال التنمية .

وترى "د.عائشة الحكمي" -أكاديمية في جامعة تبوك ورئيسة اللجنة النسائية بأدبي تبوك- أنه في زمننا الراهن اختلف الوضع تماماً، فلم تعد مهنة التدريس تلك المهنة الرائجة بين النساء، لكن "الجود من الموجود"، إذ لم تجد المرأة أفضل منها تحقق من خلالها مميزات لا تتوفر في الوظائف الأخرى، مبينةً أنه منذ أن فتحت بوابة الابتعاث اقتحمت المرأة أسوار الخوف والتردد بقوة، فتمدد طموحها إلى خارج البلاد، حيث التسلح بالشهادات العليا كي تجد فرص عمل بعيداً عن قطاع التعليم .

وأضافت أقول ذلك من واقع طالبات السنة النهائية في الجامعة، فقبل ثلاث سنوات كان الإحباط والملل وعدم المبالاة هو السمة التي نلمسها على الطالبة في سنة التخرج، والآن اختلف الوضع تماماً، إذ أصبح الحرص على أعلى معدل هو هاجس الطالبة كي تحقق أهدافها، مؤكدةً أن شعارات الخوف على المرأة لم تمنع سفرها بمفردها بقرار شخصي منها وضغط على الأسرة، ولولا اشتراطات إدارة الابتعاث بوجود محرم للمبتعثة، لتضاعفت أعداد المبتعثات نظراً لارتفاع معدلات الطموح لديهن .

استقالات جماعية لاستشاريين وأخصائيين في مستشفى الليث.. والمدير العام: لا أعلم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٠١٩

حامد الإقبالي - الليث

فجر عدد من أطباء مستشفى الليث العام وضع الصحة في المحافظة بتقديم استقالات جماعية على إثر مضايقات من قِبل الادارة على حد زعمهم، إضافة إلى اعتراضهم على تكليف طبيب وافد مديرًا للإدارة الطبية، برغم عدم حصوله على تصنيف هيئة التخصصات الطبية. وشملت الاستقالات كلاً من الدكتور محمد فؤاد عيسى استشاري مسالك بولية، والذي تم طي قيده، والدكتور محمد علام أخصائي مسالك بولية، حيث تعاقد مع مستشفى أضم، إضافة إلى د. عبدالحكيم (سوري) أخصائي نساء، والذي تعاقد أيضًا مع مستشفي رابغ ود. مصطفى عبدالسلام استشاري جراحة. وعلمت "المدينة" من مصادرها أن سرعة إصدار القرارات الإدارية التي تجاوزت ٧٠ قرارًا خلال الفترة الاخيرة هي السبب في هذه الاستقالات الجماعية، إضافة إلى المضايقة في الدوام اليومي وعدم الإحساس بالأمان الوظيفي وضغوط العمل مع توفر فرص عمل أفضل بمستشفيات أخرى.

وبهذه الاستقالات يفقد مستشفى الليث العام تخصصات المسالك البولية والنساء والولادة، اضافة الى إغلاق أقسام العيون والجلدية -قبل أشهر- لعدم توفر أخصائيين لها في الوقت الذي يعاني فيه مراجعو طبيب الأسنان من عدم وجود الطبيب (مدير المستشفى) في عيادته بسبب انشغالاته الادارية واجتماعاته الفنية وإشرافه الطبي.

من جهة أخرى قام مدير مستشفى الليث يوم أمس الأول بنقل الكادر الطبي والفني التابع لمركز الكلى المكون من: طبيب، ورئيسة التمريض، وسحب جهاز الأشعة فوق الصوتية دون مبرر بحجة مساندة العجز الواضح في كادر المستشفى، فيما يعاني المركز من فقدان كوادره وعدم وجود سوى طبيب واحد لمواجهة عشرات المرضى الذي يقومون بغسل كلاهم يوميًّا، الأمر الذي يهدد المركز بالإغلاق في حال عدم تدعيمه.

واشار عدد من الموظفين والاطباء الى انهم تلقوا تهديدًا من الادارة تنذرهم فيه بفصلهم في حال خلافهم مع المدير الطبي، الأمر الذي أثر في سير العمل، وأدّى إلى توقف تسع لجان في المستشفى عن عملها، وتعثر قسم الجودة الطبية، وتقلص الممرضات المحددة من الوزارة من عشر ممرضات الى خمس فقط.

مدير الصحة: لا أعلم..!

من جانبه قال مدير الشؤون الصحية بجدة د. سامي باداوود لـ"المدينة" إنه لا علم له بما حصل في مستشفى الليث، ولم يصله شيء رسمي بذلك. وأردف: أرجو أن ترسل لي تساؤلاتك في خطاب لأرد عليها، وحين واجهناه بأن لديه كاميرات في مكتبه تتابع عمل المستشفيات في الليث، كما ذكر ذلك في تصريح صحفي، قال: إن هذه الكاميرات هل وضعت لمتابعة الموظفين؟ وطالب بالاتصال في وقت آخر لانشغاله.

الغامدي:لم أتلق خطابا لإحالتي للتحقيق وموظف هيئة جدة لا يعتد بقوله حيال منتدى خديجة بنت خويلد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٠
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥١٤٧

علي النقيمي - مكة المكرمة

نفى مدير عام فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة الشيخ أحمد بن قاسم الغامدي تلقيه خطابا أو أي شيء يخص قضية إحالة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤول هيئة مكة للتحقيق في مخالفات ارتكبها. وعن احتمالية أن يكون هو المعني بالأمر في الإحالة للتحقيق قال الغامدي: "لا أعلم عن ذلك شيئا ولم أسمع بهذا بعد ولم يردنا حتى هذه اللحظة أي شيء رسمي يؤكد هذا الأمر".

وعن السؤال بأن يكون هو المقصود أو غيره من مسؤولي مراكز هيئات مكة أكد:" لا أدري وقد يكون ذلك.. لكن لم يردنا أي شيء بهذا الخصوص".

وعن موقف الهيئة من موظفها المتغيب قال: هناك غموض يكتنف قضية الموظف وإشكاليات حول غيابه. وحول موقفه من قيام أحد أعضاء هيئة جدة بإلقاء محاضرة في مركزه الذي انتقد فيه مشاركة الغامدي في منتدى خديجة بنت خويلد ، قال الشيخ الغامدي: إن مشاركتي في المنتدى قد أغاظتهم ، مشيرا إلى أن قول هذا الموظف لا يعتد به ولا بحديثة؛ كونه لا يمثل إلا نفسه وهو من الموظفين المبتدئين وليس له باع في البحث الشرعي ولا معرفة بالمصلحة العامة حتى يعتد بقوله، متطرقا إلى وجوب محاسبته ، والمطالبة بالإجراءات النظامية بحقه كونه تطرق لمسؤولي المنتدى وشخصياته والطعن في توصيات المنتدى.

حضور المرأة اقتصادياً.. الاجتهادات فردية والأنظمة دون تنفيذ!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/2011/01/24/article597693.html

الرياض- أسمهان الغامدي

تُعد نسبة مساهمة المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني من أقل النسب في العالم، حيث لا تتعدى (١٤%) من القوى العاملة في المملكة، وذلك بسبب رفع شعارات الاختلاط، والخوف على الأسرة من التفكك .

وعلى الرغم من أن سيدات الأعمال يمتلكن نحو ٢٠ ألف شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة، تدير أكثر من ٦٠ مليار ريال سعودي (١٦ مليار دولار) وفقًا لإحصائية صادرة عن مركز خديجة بنت خويلد التابع للغرفة التجارية في جدة، فقد قدرت آخر إحصائية اقتصادية الثروة البنكية المجمدة للمستثمرات نظراً للعوائق التنظيمية الاقتصادية والتجارية التي تمارس ضدهن، بنحو سبعين مليار ريال (١٨,٦ مليار دولار .(

ورغم أن هناك تأكيداً دائماً من قبل ولاة الأمر على أهمية وضرورة تفعيل عمل المرأة في القطاعين، إلاّ أنه يقابله إقصاء لمشاركتها في رسم السياسات المتعلقة بشئونها، ومازال كثير من القرارات والتوجيهات الصادرة عن أجهزة رسم السياسات الحكومية، تفتقر إلى آلية التنفيذ، ويساعد في جمودها عدم تنفيذ الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣) وتاريخ ١١-٣-١٤٢٤ه التي ينص على: «إنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة، تستند في آرائها إلى نساء مؤهلات في مختلف التخصصات، وتعمل على إعداد لائحة لعمل المرأة، تراعي خصوصية المجتمع، وتؤكد على حق المرأة في الوظيفة والعيش الكريم .«

قيود إجرائية

وفي دراسة حديثة حول المساهمة الاقتصادية للمرأة السعودية، أظهرت النتائج وجود قيود إجرائية وموضوعية، تحول دون توسع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية كشرط الوكيل الشرعي، وذلك على الرغم من أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أبلغت كافة فروعها ومكاتبها في مدن ومحافظات المملكة، بإلغاء شرط الوكيل الشرعي لسيدات الأعمال، والسماح للمرأة بإدارة أعمالها التجارية بنفسها، استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠ الصادر في تاريخ١٢-٤-١٤٢٥ه والداعي إلى زيادة فرص عمل المرأة وفقا للضوابط الشرعية .

حظر بعض الأنشطة

كما تعاني المرأة من حظر بعض الأنشطة الاستثمارية عليها -عرفاً لا نظاماً-، على الرغم من أن أحكام الشريعة الإسلامية جعلت للمرأة متى ما كانت بالغة وعاقلة ورشيدة، الحق في التصرف في أموالها، ثابتة كانت أم منقولة، بيعاً وشراءً ورهناً، هبة أو وصية، شأنها في ذلك شأن الرجل، وتم تدعيم ذلك بأن جعل للمرأة ذمة مالية مستقلة، ليس لأي فرد الحق في أن يتدخل في أمورها وشؤونها المالية، سواء أكان هذا الفرد أبيها أو زوجها، أو أخيها أو ابنها .

شرط «الوكيل» يحد من توسع نشاطها التجاري

محدودية فرص التطوير

وأثبتت الدراسات أن المرأة العاملة تمتلك الاستقلالية والقدرة على اتخاذ قرارات العمل، والتصرف بالموارد، وكذلك المعرفة بحقوقها المالية، إلاّ أنها لا تستطيع شخصياً إنهاء الإجراءات الخاصة بها في الدوائر الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى محدودية فرص التطوير والتدريب المهني لها؛ نتيجة ضعف توفر البرامج التدريبية سواء المهنية أو الاستثمارية، كذلك تعاني المرأة من محدودية المجالات الوظيفية وفرص الترقية، وفرص الوصول لمناصب قيادية عليا .

ترك الأموال

وأكدت المعلومات أن المرأة بوجه عام تفضل أن تترك أموالها في البنوك بلا استثمار؛ لأنها بمجرد أن تفكر في استثمارها تقابلها المطالبات بضرورة وجود وكيل أو مدير رجل لمالها، حتى إن كان ابنها ذا ال١٦ عاماً، لتفضل إيثار السلامة وتركها نائمة في البنوك، كما أنها تملك الآن نحو (٤٠%) من الأصول العقارية في البلاد، وأكثر من (٢٠%) من صناديق الأسهم، والمحافظ الاستثمارية بالبنوك المحلية، إضافة إلى ما يزيد عن (١٨%) من الحسابات الجارية في البنوك وفقاً للخبيرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري «ناهد طاهر .«

العمل في التعليم

وقالت «د.بسمة العمير» -رئيسة مركز خديجة بنت خويلد في جدة-: إن (٨٥%) من قوة العمل النسائية يعملن في قطاع التعليم، و(٦%) في القطاع الصحي، و(٥%) في قطاعات أخرى متفرقة، كالشؤون الاجتماعية والمجال الدعوي والإعلام المحلي وغيرها، أما الباقي (٤%) فيعملن في القطاع الخاص، وهن اللواتي بادرن بمشاريع خاصة أغلبها صغيرة أو متناهية الصغر، والقليل منها مشاريع عملاقة، مضيفةً أن ذلك أثر على الاقتصاد الوطني، غير أننا لا نملك إحصائيات دقيقة حول طبيعة وتصنيف عمل المرأة في القطاع الخاص .

٧٠مليار ريال أرصدة نسائية مجمدة بسبب المعوقات التنظيمية..و«إجراءات الاحتراز» غير المبررة

قرار ١٢٠

وتحدثت «رقية الشعيبي» -سيدة أعمال- قائلةً: جميع الأنظمة في الوقت الحالي تصب في صالح المرأة، وقد أنصفتها في العديد من القرارات، كقرار (١٢٠) الذي استبشر به الكثيرات خيراً، وكقرار إلغاء الوكيل الرجل، بالإضافة إلى قرار تقنين الفتوى الذي أنصف المرأة والمجتمع بأكمله، وأضعف موقف المتشددين منهم، مضيفةً أن القصور والخلل هو في وقف تطبيق تلك القرارات، وعرقلة نهوض المرأة الاستثماري والاقتصادي، كما أنه لا يوجد ولا جهة حكومية تلتزم بتلك القرارات وتنفذها، مرجعةً أسباب ذلك إلى المجتمع الذي لم يستوعب حتى الآن قوة المرأة الاقتصادية ومساهمتها الأكبر في التنمية، إضافةً إلى أن العديد من الأجهزة الحكومية ترفض وبشدة استيعاب ومواكبة تلك القرارات .

غياب الدوائر النسائية

وأضافت أن بعض الجهات والقطاعات لا يوجد بها حتى الآن أية دائرة نسائية، كما أن الجهات التي أوجدت بها أقسام نسائية أغلبها يعد ضعيفاً وغير مؤهلاً، بل ولا يحمل الكفاءات المطلوبة بالشكل الذي يخدم عجلة التنمية، وتعود الأسباب إلى واسطة الأقسام الرجالية التي تحمل النصيب الأكبر في كل القطاعات، مما ضعف وجود المرأة في السوق العملي، ناصحةً بوجوب النظر للمرأة من قبل المجتمع كقوة اقتصادية قادرة على الثبات، كما أنه على الجهات الحكومية أن تنظر إلى المرأة بجدية كشريك للتنمية الاقتصادية في الوطن، والذي يمتلك كفاءات قادرة وقوية ولكنها للأسف تسحب وتهدر بسبب عراقيل واهية، مطالبةً بإعطاء المسؤولين المعنيين بتطبيق القرارات الصادرة بمرسوم ملكي دورات في آلية تطبيقها، وتكثيف وصرامة العقوبات على المقصرين بتنفيذها.

لطيفة التميمي لـ الحياة: تمرد الفتيات يؤدي لارتفاع حالات العنف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/226955

الدمام – رحمة ذياب

كشفت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسوي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، أن غالبية الحالات المُعنفة، التي ترد إلى دور الحماية الاجتماعية، سببها «تمرد الفتيات، وعدم تمكنهن من العيش، ضمن الأسرة، وقبول متطلباتها» وأوضحت التميمي، في تصريح لـ «الحياة»، أن «الدور تتعامل مع الحالات وفق آلية معينة، تتطابق مع الدليل الاجتماعي الذي يصدر من الوزارة»، مبينةً أن هذه الآليات تشهد «تطويراً وتغييراً بحسب القضايا التي ترد». وأبدت ترحيبها بـ «الانتقادات التي تُوجه إلى العاملين في دور الحماية، التي لا تعتبر سلبيات، لأننا نتدرج نحو التخصص في التعامل مع الحالات في شكل أفضل.«

واستعرض رئيس وحدة شؤون المحافظات الأمين العام للمجلس التعليمي في إدارة التربية والتعليم في الأحساء أحمد البوعلي، خلال دورة تدريبية، أقامتها أمس، وزارة الشؤون الاجتماعية، في الدمام، أسباب دخول الحالات إلى دار الحماية في الدمام، منذ تأسيسها قبل نحو خمس سنوات، مبيناً أن «الحالة الواحدة قد تدخل إلى الدار لأكثر من سبب. ويشكل الطلاق ٨٠ في المئة من الأسباب، و٥٤ في المئة بسبب المخدرات، والإيذاء الجسدي ٥٨ في المئة، والنفسي ٥١ في المئة، والتحرش الجنسي ٣١ في المئة»، مضيفاً أن» نسبة الطلاق من إجمالي حالات الزواج في السعودية، قفزت من ١٩ في المئة في العام١٤٢٢ هـ، إلى ٣٥ في المئة في ١٤٢٨هـ». وعزا السبب إلى «عدم الوعي في الواجبات الأسرية.«

وناقشت الدورة، أمس، مبادرة «الأطفال والشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .«واستعرضت أمينة السر في جمعية «دار الطفل اللبناني» أمل باسيل، الحال التي آلت إليها قضايا العنف الأسري ضد النساء والأطفال، من خلال تقديرات منظمة الصحة العالمية، التي أبانت أنه «يتعرض نحو ٤٠ مليون طفل في العالم، ممن تتراوح أعمارهم بين خمس و١٤ سنة، إلى سوء المعاملة، وهم في حاجة إلى خدمات صحية ونفسية»، مضيفة أن» ضخامة هذه الظاهرة والعواقب الناجمة عن سوء المعاملة على المدى الطويل، تفرض على الدول وضع سياسات عامة للوقاية والتدخل». كما تكشف الإحصاءات أن «واحدة من كل ثلاث سيدات متزوجات في العالم، تعرضت للضرب من قبل أزواجهن، و٣٩ في المئة منهن احتجن إلى العناية الطبية.«

وأشارت باسيل، إلى أن الدراسات أكدت أن «جذور مشكلة العنف تعود إلى الوسط العائلي، ما يفرض سرعة إيجاد تقنيات ووسائل متخصصة، لتمكين قدرات العائلة، والعمل على تحفيز أفراد المجتمع وأصحاب القرار، إلى وضع سياسات واضحة للحد من العنف الأسري. فالمنهجية المتبعة بحسب التوجهات الحديثة للحد من العنف تستند إلى جمع معلومات، أهمها: نوع العائلة المحيطة في المرأة، والظروف التي حصل فيها العنف، والأوضاع الاجتماعية والنفسية والعاطفية والاقتصادية للعائلة، والقيم المعتمدة في المحيط العائلي والبيئي.«

ونبهت إلى «توفر عوامل خطر، توجد العنف الأسري، وفي مقابلها عوامل حماية من قبل العاملين في دور الحماية، سيؤدي إلى نشوء مشكلة أكبر، وهي تحول الفتيات إلى مثليات .وهذا من ضمن أساليب جنوح الفتيات، وتمردهن. فالأولى هو إيجاد الفريق ذي التخصصات المتعددة لعلاج الحالات وفق آليات مدروسة، وليست عشوائية. إذ يتعرف الفريق أو الاختصاصي على مستوى البنية للعائلة، ومدى تفاعل أفرادها، وطرق التواصل المعتمدة بينهم، إضافة إلى عوامل خطر سوء المعاملة والعنف الأسري المرتبط في مستوى الطفل والعائلة.«

ولفت إلى مشكلة أخرى، تتمثل في «رفض جنس الطفل من قبل الأهل، أو إنجاب الجنس المطلوب بعد فترة طويلة من الانتظار، كإنجاب ذكر بعد عدد من الإناث، أو طفل مصاب بإعاقة جسدية أو عقلية، أو يعاني من اضطرابات سلوكية».

وأكدت أن «الحاجة ملحة لتقييم أساليب الحماية، بهدف تحديد الوقائع، عبر تحديد مشكلة، مع تحديد مسؤوليات الأهل، والعوامل أو الظروف التي يجب أن تتغير لمصلحة الأفراد.»

وشرحت باسيل، كيفية قيام الفريق أو الاختصاصي بإجراء مقابلات مع المعنفين، موضحة أنه «على الاختصاصي الامتناع عن إصدار أي حكم عن الأحداث والوقائع التي يرويها المُعنف. ولا بد من إعادة صوغ الكلام، أو تلخيصه، للتأكد من صحة ما قيل، وتفادي تقديم الدروس الأخلاقية، والوعظ إلى المُعنف، وعدم إعطاء أمثلة لحالات أخرى أو مقارنات، إضافة إلى تفادي إسقاط الأحكام الذاتية المُسبقة»، مؤكدة أهمية «تصديق المُعنف، والإصغاء له، وتعليق أهمية كبيرة على ما يقوله، وعدم توجيه أسئلة مباشرة عن الموضوع، وإعطاؤه الحق في التكلم، وعدم تحميله مسؤولية ما جرى له، وأهمية تأمين الحماية له .»

وما يبرز أهمية دور المعالج، بحسب باسيل، هو «إعلام المُعنف أو المُشتكي بأن من عنفه ليس له حق في ذلك، وإخباره أن هناك قانوناً يمنع العنف، ويحمي الطفل»، مضيفة أن «مدة المقابلة مع المعنف تتراوح بين ٣٠ و٦٠ دقيقة»، والسلوكيات التي يجب إتباعها أثنائها تشمل «عدم مقاطعة المُعنف، وفهم معاني الكلمات والمفردات التي يستخدمها بشكل جيد، وتخفيف قلقه، واللجوء إلى تقنيات تسهل النقاش والحوار. وعندما يشعر الاختصاصي أن المُعنف غير قادر على التحدث؛ لا بد أن يلجأ إلى مواضيع تتعلق في حياته اليومية.»

وأكدت باسيل، في المحور الثالث من الدورة، على أهمية «وجود مقاربة نفسية اجتماعية، من خلال تشكيل فرق علاجي، يتكون من اختصاصي نفسي، وآخر اجتماعي، وطبيب شرعي، وآخر عام، وموظف من مركز الحماية، وقاض متخصص، وعناصر من الشرطة، إذا لزم الأمر، وكانت حالة الضحية تتطلب ذلك». وأشارت إلى أن متطلبات العمل من قبل الاختصاصي تكمن في «تقبل المشكلة، وعدم المراهنة على الوقت لحلها.»

انتهاء الإقامة يؤجل النظر في قضية مقيمتي نجران

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٧٩٥&CategoryID=٥

نجران :سلمان آل مقرح، ريم الأحمد ٢٠١١-٠١-٢٤ ٥:٠٧ AM

تسبب عدم تجديد إقامة إحدى المقيمتين اليمنيتين في تأجيل المحكمة العامة بنجران البت في قضيتهما أمس وأعادت المعاملة لإدارة الجوزات لتجديد إقامة سحر المنتهية منذ عام ١٤٢٩.

وكانت اليمنيتان المطلقتان "سعيدة وسحر" طالبتا بإثبات رسمي من المحكمة لأبوة سعوديين لابنيهما "وليد وعلي" بعد اعتراف الأبوين بذلك عبر" الوطن."

من جانبها قالت المقيمة سحر في تصريح إلى "الوطن" إن موعد النظر في قضيتها كان أمس لدى المكتب القضائي الثالث وعند حضورها للجلسة أبلغها القاضي بأن إقامتها منتهية ولا يبت فيها حتى يتم تجديدها، وأضافت "سيتم تحديد موعد آخر"، وتوقعت أن يشمل التأجيل موعد جلسة شقيقتها والمحدد له الخامس من ربيع الأول المقبل لعدم تجديد الإقامة بسبب الظروف المادية."

إلى ذلك رافقت "الوطن" رئيس الجالية اليمنية بنجران محمد زبيبة في زيارته لمقر منزل الأسرة بأبا السعود عصر أمس حيث بين لهم أنه متابع للقضية بتوجيه من القنصلية اليمنية بجدة ومن القنصل العام علي العايشي. وأوضح أنه سيتم رفع تقرير كامل عنها، قائلا "نتمنى من الجهات المعنية بنجران تسهيل إجراءات تسجيل الابنين وإثباتهما لأبويهما، مطالبا في الوقت نفسه كفيل العائلة بتجديد إقامتيهما ليتسنى للجهات المعنية تسجيل إجراءاتهم.

انطلاق جلسات ندوة تحسين أحوال الفقراء في الرياض بمشاركة خبراء من عدة دول

المتحدثون: ٧٥ مليون عربي تحت خط الفقر.. والأعداد في تزايد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/٢٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٩٤٤.html

تغطية - محمد الغنيم

انطلقت أمس جلسات ندوة أفضل الممارسات التنموية الموجهة لتحسين أحوال الفقراء التي تقام برعاية خادم الحرمين الشريفين وتنظمها مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي حيث تناولت (الجلسة الأولى) سياسات واستراتيجيات الفقر وترأس الجلسة وزيرالشئون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين .

وتناول المتحدثون في جلسات اليوم الأول جوانب هامة حول موضوع الندوة التي تبحث أفضل البرامج التي تستهدف تحسين الاوضاع المعيشية للفقراء حيث كشف وزير الشئون الاجتماعية سابقاً بالاردن الدكتور محمد الصقور في ورقته الأولى بعنوان ظاهرة الفقر وسياسات التدخل والمواجهة أن أكثر من ربع سكان العالم تحت خط الفقر المطلق وفق تقارير منظمة الزراعة والاغذية العالمية، مشيرا الى موت ما يزيد على ٢٥ ألف انسان يومياً في العالم من الجوع متسائلا هل المشكلة قصور ذاتي فيهم أم في المؤسسات التي تتصدى لهذه القضية .

بعد ذلك تحدث مديرالدفاع المدني في تونس سامي بلغيث عن السياسة الاجتماعية في تونس في مجال مقاومة الفقر مشيرا إلى أفضل سبل الاندماج الاجتماعي وهي المقاربة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية ثم طرح الدكتور دانكون رينهارت من جامعة كلورادو بالولايات المتحدة وجامعة الأخوين بالمغرب ورقته التي تناول فيها تنمية القيادات وتدريبها على مكافحة الفقر في الشرق الاوسط، ثم تحدثت الدكتورة حنان كشك استاذة علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود عن الفقر كصناعة بشرية وتطرقت للأسباب الحقيقية للفقر واستراتيجيات مكافحته مشيرة إلى تزايد أعداد الفقراء في السنوات الأخيرة نتيجة تطبيق سياسات العولمة وتخلي الدول عن برامج الرعاية الاجتماعية في معظم الاقطار العربية .

باحث يحذر من «بطالة الشباب» وانعكاساتها الخطيرة على نسب الجريمة وضعف الانتماء الوطني

وكشفت الباحثة أن الفقر صناعة بشرية نجمت عن فشل سياسات التنمية مما ادى لتفاقم أوضاع الفقراء حتى أصبح أكثر من ٧٥ مليون مواطن في الوطن العربي يعيشون تحت خط الفقر .

وتناول الباحث الحسين ولد موسى من المكتب الوطني للاحصاء بموريتانيا من جانبه موضوع معالجة الفقر في بلاده متحدثا عن السياسات والبرامج الخاصة بذلك .

وترأس مدير جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الدكتور سليمان ابالخيل (الجلسة الثانية) بعنوان القروض الصغرى والتمويل وتحدث فيها الدكتور علي العقلاء من جامعة القصيم بورقة عن التمويلات المشروعة في مجال القروض الصغيرة أوصى فيها بضرورة تقديم التمويلات المشروعة للاسر المحتاجة وانشاء إدارات خاصة للاستثمار بالجمعيات الخيرية وللأسر المحتاجة، ثم قدمت الاستاذة مروة عبدالجواد المدير التنفيذي لصندوق الأمير سلطان لدعم مشاريع السيدات ورقة حول دور المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة استعرضت خلالها تجربة صندوق الامير سلطان ورؤيته وأهدافه الرئيسية، تحدث بعدها المهندس عبدالعزيزالمطيري المديرالعام لصندوق المئوية بالانابة عن دور صندوق المئوية التنموي كأحد البرامج التمويلية الرائدة للشباب السعودي مشيرا الى مساهمة الصندوق في خلق وظائف جديدة لما يقارب ٤١٢٢ شابا حتى نهاية العام ٢٠١٠ .

وفي نهاية الجلسة الثانية قدم ناصر القحطاني المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية "أجفند" ورقة بعنوان انموذج اجفند للاقراض متناهي الصغر تحدث فيها عن عوامل نجاح بنوك الفقراء منبهاً إلى ضرورة القضاء على استغلال المقرضين للفقراء .

وترأس الدكتور شويش الضويحي محافظ الهيئة العامة للاسكان (الجلسة الثالثة) حيث طرح الدكتور علي باهمام من جامعة الملك سعود ورقة حول تمكين الفقراء من توفير المساكن لانفسهم موضحا ان المسكن يستهلك جزءا كبيرا من انفاق الاسر ذات الدخول المنخفضة مقترحا في هذا الصدد تخفيض تكاليف الحصول على المساكن .

الفقر صناعة بشرية نتيجة فشل سياسات التنمية.. والسكن يستهلك جزءاً كبيراً من إنفاق الأسر

ثم قدم الدكتور يوسف مير رئيس منظمة الاطلس الكبير بنيويورك ورقة بعنوان طرق المشاركة المناسبة والقابلة للحياة ونتائجها الممكنة في تطوير وتنمية الاسكان تحدث بعده الدكتور شاهزاد شام من الجامعة الاسلامية بباكستان عن قطاع الاسكان في بلاده، كما قدم المهندس فهد الجاسر مدير قسم المشاريع بمؤسسة الملك عبدالله لوالديه ورقة حول واقع برامج الاسكان التنموي الموجهه للفقراء مستعرضا دراسة لحالة تلك المشاريع موصيا بأهمية الاستفادة من التجارب المحلية في خلق افكار ابداعية لحلل مشكلة الطلب المتزايد على المسكن الميسر، ثم تحدث الدكتور المهندس كلاس روخرت من جامعة برلين بألمانيا عن المدن الشابة وكذلك المهندس لؤي عمران الذي تناول في بحثه بعض الممارسات المبتكرة للمنظمات اللاحكومية في الشرق الاوسط لاعادة تأهيل وحدات سكنية للفقراء .

وتواصلت جلسات اليوم الاول للندوة حيث ترأس الدكتور عبدالله اليوسف وكيل وزارة الشئون الاجتماعية المكلف (الجلسة الرابعة) بعنوان القروض الصغرى والتمويل تحدث خلالها عدد من المختصين الذين طرحوا اوراق بحوثهم في هذا المجال حيث تحدث فيها كل من قاسم الشلهوب مدير الاعلام بمؤسسة الملك عبدالله لوالديه عن برامج عمل منظمة الفرصة الدولية وتطبيقاتها في المملكة كما تناول كل من محمداللاعي من اليمن وعبدالله الحربي من وزارة الخدمة المدنية وطارق عبدالعزيز من مصر أوراق عمل حول موضوع الجلسة، وترأس معالي وزير الشئون الاجتماعية سابقا الدكتور علي النملة) الجلسة الخامسة) للندوة بعنوان التنسيق وتكامل الادوار في مجال مكافحة الفقر تحدث فيها الدكتور فهد المغلوث من جامعة الملك سعود عن الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع لتحسين الاحوال المعيشية للفقراء محذرا من الآثار السلبية في الشباب العاطلين عن العمل من اكتئاب وانحراف وجريمة وحقد على المجتمع وضعف الانتماء الوطني مؤكدا ان كل ما يقدم للفقراء من خدمات وبرامج تظل على المدى البعيد قاصرة وبحاجة لاعادة نظر، كما طرح الدكتور ممدوح السرور من الاردن ورقة حول تنسيق الادوار بين المؤسسات العاملة في مجال الفقر وقدم الدكتور بدر الدين كمال دراسة في تمكين الفقراء وتحدثت كذلك في هذه الجلسة الدكتورة هدى حجازي من جامعة الملك سعود عن التشبيك بين الجمعيات الخيرية كما قدم الدكتور نيفزات فيرات خبير المساعدات الاجتماعية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل تخفيف حدة الفقر.

مشاركون في الحماية الاجتماعية ينتقدون نماذج معلومات العنف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227450

الدمام – رحمة ذياب

انتقد مشاركون في دورة تدريبية للعاملين في دور الحماية الاجتماعية، النماذج المُعتمدة لجمع بيانات المُعرضين إلى العنف، الذين يلجئون إلى دور الحماية الاجتماعية، وتباينها من منطقة إلى أخرى في المملكة، مطالبين بتوحيدها. وأكد مستشار» مبادرة الأطفال والشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الدكتور عثمان الحسن، أهمية «توحيد نموذج زيارة متابعة الحالات المُعنفة في دور الإيواء في السعودية»، لافتاً إلى أنها «تعاني من الاختصار في البيانات، وغير كافية لدرس الحالة جيداً، فضلاً عن كونها غير موحدة مع مناطق المملكة كافة.«

وقال الحسن: «لمست خلال زيارتي لدور الإيواء في المنطقة الشرقية، أن النماذج غير شاملة لمعلومات الحالة المُعنفة»، موضحاً أن هناك «خطة مستقبلية لدى المبادرة، لتوحيد جهود مكافحة العنف عربياً. وبدأنا في معالجة عدد من المسائل في السعودية، فيما يخص النماذج، وغيرها، وسننتقل إلى الأردن، ومنها إلى السودان، ودول أخرى .ونسعى إلى اعتماد نماذج حديثة وموحدة للحالات على مستوى المملكة، بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية عليها، واعتمادها». وأشار إلى أهمية «التفكير الجماعي بين لجان العنف كافة في المناطق، ما يساعد على إيجاد آليات موحدة». فيما أوضح مشارك من مؤسسة» نهر الأردن»، أن «النماذج في السعودية غير مُصنفة، إذ يوجد عادة نماذج تتبعية، وأخرى أولية، من خلال ملف يحوي البيانات كافة»، مؤكداً أهمية «تصنيف التقارير النهائية، لأنها منهجية للعمل، وتوفر مرئيات كاملة للمعالج.«

ووجه المشاركون في الدورة، انتقادات لما تعانيه النماذج من «عدم دقة وشمولية .«وطالب الحسن بـ «التعرف على الاستبيان وأنواعه واستخداماته، وتصميمه، للتعرف على حجم ظاهرة العنف الأسري، وأنواع المقابلة البحثية، ومفهوم الملاحظات. كما يتطلب من المعالج عدم تكرار الأسئلة، أو طرح استفسارات غامضة، أو لا تراعي شعور المُعنف«، موضحاً خطوات إعداد «صحيفة الاستبيان». بدورها، قالت اختصاصية قضايا العنف الأسري في لبنان غيداء عناني: «رصدنا خلال زيارات الفريق إلى دور الحماية في المنطقة الشرقية، أنها تفتقد إلى الأنشطة التأهيلية، فيما يفترض أن تنفذ جداول أسبوعية أو شهرية، وتعمم على دور الحماية، لتطبيقها، حتى لا يعيش المُعنف الفترة الموقتة في ظروف نفسية مزرية، ترفع من حدة حاله النفسية»، مؤكدة على «تطبيق الأنشطة والإشراف عليها من قبل مختصين، لأنها تعتبر تهيئة لمرحلة الاندماج الاجتماعي، والتخلص من أعراض العنف»، معتبرة مراكز الإيواء «أماناً موقتاً من المخاطر الخارجية، وتوفير الحماية الذاتية«

ولفتت عناني، إلى الأسباب التي تستدعي وجود برامج، تشمل «استعادة الهدوء والراحة النفسية، وكسر العزلة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، إضافة إلى اكتشاف نقاط القوة الذاتية». واقترحت مجموعة من الأنشطة التي «لا بد من اعتمادها على مستوى الاعتناء في الذات، من خلال ممارسة رياضة «اليوغا» يومياً، وتصفيف الشعر، وأنشطة ترفيهية، وزراعية، وحرفية، واجتماعية، وتدبير منزلي، والعلاج الدرامي، والعلاج بالرسم.«

وقدمت عناني، محوراً حول أهمية «بناء فريق العمل»، لافتة إلى مشكلة أخرى، وهي» ضعف التواصل بين فرق العمل المتخصصة في معالجة ومتابعة حالات العنف». وأكدت على» تعزيز عملية بناء فريق العمل متعدد الاختصاصات، لخدمة الضحايا المُعنفين من النساء والأطفال، وتعزيز عملية التنسيق والشراكة مع الجهات المختصة، إضافة إلى رسم خارطة الفرقاء والأدوار والمسؤوليات المحددة للفريق العامل مع النساء وأطفالهن في دور الحماية». وحول مؤشرات الحاجة إلى بناء فرق العمل، أشارت إلى «ارتفاع مستوى الهدر في موارد ومخرجات الدور، وازدياد الشكاوى والتذمر بين أفراد الفريق، وزيادة مظاهر الصراع والعداء بينهم، وعدم مشاركة المعلومات مع الآخرين، إضافة إلى عدم وضوح

المهام والعلاقات، وعدم فاعلية الاجتماعات وضعف روح المبادرات، والمعارضة للتغيير في إجراءات العمل، وزيادة شكاوى المستفيدين من الخدمات.«

التمديد عاماً لقيادي متهم بـ الرشوة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٨٣٠.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

أصدرت مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة قرارا بالتمديد لمدة عام لأحد قياديها في المنطقة. وجاء قرار التمديد عقب خروج توصية من لجنة شكلت للنظر في مخالفات فساد إداري في مستشفى يعمل فيها القيادي أوصت بإعفائه من المنصب الإدري وإبعاد خمسة فنيين عن أي مناصب إدارية أو مالية مستقبلا لتورطهم في فساد إداري.

وتضمنت التوصية (تحتفظ «عكاظ» بنسخة منها) «أن توليهم أي مناصب يعتبر مكافأة لهم واستمرارا للفساد الإداري والمالي».

وأكدت مصادر «عكاظ» أن قرار التمديد ابتداء من شهر صفر الحالي، مشيرا إلى أن القرار ارتكز على أن القضية ما زالت منظورة ولم تحسم.

وجاء في قرار التمديد تمديد التكليف لمدة عام اعتبار ألا يترتب على التكليف أية مميزات مالية، لافتة إلى أن ما جاء في تقرير لجنة التحقيق (مرئيات)، وأن القضية أحيلت بعد انتهاء التحقيق فيها إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

يذكر أن اللجنة المشكلة للتحقيق في مخالفات المستشفى، قد وجهت الاتهام لمهندس وافد من جنسية عربية بارتكاب جريمة الرشوة، وكذلك توجيه الاتهام ذاته لأربعة قياديين في المستشفى، إضافة إلى استغلال المنصب الوظيفي.

كما وجهت لجنة التحقيق إبعاد طبيب وخمسة فنيين عن أي مناصب إدارية أو مالية مستقبلا لتورطهم في جرائم فساد إداري ـ على حد تعبير تقرير اللجنة.

برعاية الأمير محمد بن نايف ومشاركة ١٥٠ خبيراً من ٣٠ دولة
انطلاق فعاليات الملتقى العلمي عن دور الانترنت في محاربة الإرهاب والتطرف بجامعة الأمير نايف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/٢٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٩٥٢.html

تغطية - مناحي الشيباني، م. أمان الخالد

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وبمشاركة مختصين من ٣٠ دولة عالمية بدأت صباح أمس الاثنين أعمال الملتقى العلمي (دور الانترنت في محاربة الإرهاب والتطرف) الذي تنظمه جامعة الأمير نايف بالتعاون مع وزارة الداخلية بالمملكة وفريق مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة والمركز العالمي لمكافحة الإرهاب بالولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الخارجية الألمانية خلال الفترة من ٢٠ ١٤٣٢/٢/٢٢ه بمقر الجامعة في الرياض .

وكان المؤتمر بدأ بآيات من القرآن الكريم أعقبتها كلمة سمو الأمير الدكتور بندر بن عبدالله المشاري آل سعود مدير عام مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية الذي نقل للحضور تحيات صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية راعي الملتقى وتحدث في كلمته عن أهمية موضوع الملتقى الذي جمع هذا العدد من الخبراء والمختصين من مختلف دول العالم وهي مشاركة تدل على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وأوضح سموه أن المملكة حققت إنجازات مقدرة في مكافحة الإرهاب والتطرف حتى أصبحت مثالاً يحتذى وتمثلت هذه المكافحة في المكافحة العملياتية والاستباقية وكذلك في تصحيح المفاهيم العقلية والاجتماعية حيث تمكنت أجهزة مكافحة الإرهاب من إحباط ما يربو على ٢٢٠ عملية إرهابية .

الأمير بندر بن عبدالله: المملكة تمكنت في عمليات استباقية من إحباط ما يربو على ٢٢٠ عملية إرهابية

وأضاف سموه أن المتتبع لظاهرة الإرهاب يدرك أن الدراسات العلمية في استخدام الانترنت في مكافحة الإرهاب قليلة بل تكاد تنعدم مما يجعلنا نؤكد من خلال هذا الملتقى بضرورة دعم الباحثين وحثهم على مناقشة هذا الجانب واستشراف مستقبله ووضعها على طاولة النقاش بين يدي المهتمين ليكون القرار تبعا لذلك مبنياً على أسس علمية ومهنية .

عقب ذلك ألقى الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس الجامعة كلمة رحب فيها بسمو مدير عام مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية وبأصحاب وبالحضور، وأكد أن الجامعة اهتمت بظاهرة الإرهاب ونفذت في سبيل مكافحته العديد من المناشط والبرامج منها (١٢٥ (رسالة علمية دكتوراه وماجستير، وبلغ عدد البرامج التدريبية والتطبيقية التي نفذتها كليات الجامعة (٢٥٤) برنامجاً شارك في أعمالها (٩١٨٨) مشاركاً، ونظمت الجامعة (٢٢ (ندوة بمشاركة (٩٣١) مشاركاً ونظمت (٤٠) محاضرة إعلامية بمشاركة (٣٣٦٧) مشاركاً وأصدرت (٤٨) إصداراً علمياً .

بعدها ألقى السفير الدكتور جورج بيرجلين منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الألمانية، والسيد ريتشارد باريت رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب، والسيد أليستر ميلر مدير المركز العالمي لمكافحة الإرهاب كلمات نوهوا فيها بالإنجاز السعودي في مكافحة الإرهاب وأن المملكة تعد الدولة الأولى في العالم لمكافحة هذه الظاهرة، وشددوا على أهمية موضوع الملتقى وضرورة التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة .

عقب ذلك بدأت أعمال الملتقى بمناقشة عدد من الأوراق العلمية هي: (انتشار التطرف والعنف عن طريق الإنترنت)، ثم ورقة بعنوان (درجة تحديد الأهداف: تطوره واتجاهاته ودرجة الانتشار جغرافياً وسكانياً)، وفي الجلسة الثانية نوقشت أوراق عن (تحديد المشكلة وأبعادها وتاريخها وأهدافها وأنماطها ومحتوياتها في المدونات الرقمية وتطبيقاتها) قدمها مجموعة من الخبراء من الجامعات الأمريكية والكندية والأوروبية، وفي الجلسة الثالثة تمت مناقشة أوراق عمل عن

التخطيط لمكافحة الإرهاب (نقاط القوة والضعف)، و(قنوات الإرهاب والكشف عن الحقائق) و(إبراز الضحايا للتأكيد على البدائل الفعالة. كما ستناقش على مدى اليومين القادمين مجموعة من الأوراق العلمية تتناول الدور الإعلامي للمراسلين والوسائل المناسبة لتسليم الرسالة، ودور الدولة والمجتمع واهتمامات حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، والمبادرات الوطنية والإقليمية تجاه مواجهة الظاهرة، والجهود والإنجازات المحلية والإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، والمبادرات والأفكار الجديدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب عن طريق الانترنت ودور الأمم المتحدة ومدى التعاون مع الجهات الأخرى، إضافة إلى موائد عمل مستديرة للمناقشة خلال اليوم الأخير .

وتأتي أهمية الملتقى انطلاقا من الدور الكبير والمؤثر والفعال الذي أضحت تمثله شبكة الإنترنت كونها وسيلة رخيصة وواسعة الانتشار لنقل الرسائل والمعلومات، وإزاء هذا النجاح الباهر الذي تحقق من جراء مكافحة الإرهاب بالتضييق على المتطرفين لجأت التنظيمات الإرهابية إلى الإنترنت كملاذ أخير للتواصل مع اتباعهم حيث تدعو هذه الرسائل إلى التشدد بل وتجنيد أفراد جدد لممارسة الإرهاب والتطرف، وبالقدر الذي تساعد به الإنترنت في تجنيد أفراد جدد لصالح الإرهاب والتطرف، فإن بالإمكان توظيفها لأداء العكس أي لمكافحة التطرف وترسيخ فهم أفضل لمجريات الأحداث في العالم.

مطالبة بلجنة تحقق في إفراغ لشخصيات معينة

مسنة تنتظر استلام أرضها ٥ أعوام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٨٣١.htm

عبد الله زويد ـ ينبع

تنتظر مواطنة مسنة منذ خمسة أعوام تسلم أرض حصلت عليها بأمر سام، في ظل تعذر بلدية ينبع بأنها «مازالت في طور البحث».

وأوضح لـ «عكاظ» رئيس بلدية ينبع عبدالعالي الشيخ أن إدارته لم تتجاهل الأمر السامي وجار البحث عن مواقع معتمدة خالية من الشوائب والمنازعات، وسيتم البدء في طلباتهم وإعلان اسم المواطنة مع مجموعة من المواطنين، مؤكداً أن البلدية لا تملك قطع أراض في مخططي المروج والأندلس وهما مخططان خاصان مملوكان بصكوك شرعية.

من جانبه، طالب الوكيل الشرعي للمواطنة (ابن) فهد الحبيشي بلجنة للتحقيق في أن جميع الأوامر السامية لم تنفذ منذ خمسة أعوام للسبب ذاته، مشددا على «أن هناك أراضي وزعت لبعض الشخصيات على الرغم من أنهم منحوا بعد والدتي».

وأكد الحبيشي تحمله مسؤولية ادعائه، مناشداً المسؤولين سرعة التحرك لحل أزمة موكلته ومجموعة من المواطنين في ينبع يمرون بالمشكلة ذاتها.

إلزام المدارس بـغرفة إسعافات وتسهيل دخول فرق الإنقاذ

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227416

جدة - منى المنجومي

أصدرت وزارة التربية والتعليم أخيراً، قراراً يقضي بإلزام «المدارس» بتجهيز غرفة خاصة للإسعافات الأولية إلى جوار البوابة الرئيسة، لتسهيل مهمة الفرق الإسعافية خلال مباشرتها للحالات الطبية العاجلة أو الطارئة عند حدوثها داخل المرافق التعليمية من مدارس وغيرها، مشددة في الوقت ذاته على منح مديرات المدارس الصلاحية الكاملة للاتصال المباشر بالجهات المختصة كالدفاع المدني والهلال الأحمر لاستدعائهم عند حدوث حال طوارئ، حفاظاً على سلامة منسوبات المدرسة .

وقال مصدر مطلع لـ«الحياة»: «إن هذه الإجراءات، وخصوصاً المتعلقة بقطاع الفتيات جاءت بعد أن أثبتت الدراسات الميدانية التي نفذتها الإدارة العامة للخدمات الطبية تنوع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منسوبات المدرسة ومنها الحوادث المدرسية أو الحالات المرضية الطارئة»، موضحاً أن ذلك يشكل خطراً حقيقاً يهدد صحة الطالبات ويتعاظم هدا الدور عند الإصابة بحالة حادة أو مفاجئة أو عند الحوادث التي يكون للدقائق فيها ثمن في إنقاذ حياة مصابة، وهو مايستدعي التحرك الواعي والسريع في الوقت نفسه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لإسعاف الحالة.

وبيّن المصدر أن الوزارة حددت الحوادث التي يتم فيها استدعاء الهلال الأحمر وهي الخطوة الأولى تجاه الحالات الحرجة في حوادث الطريق والسقوط والصعق الكهربائي وغيرها، وحالات اضطراب دقات القلب وضيق التنفس الحاد، وكل حالات الإغماء، إضافة إلى الربو والحروق وحالات التشنجات والصرع، والإصابة بآلام شديدة في الصدر والبطن، مع حالات أشباه الكسور (السقوط من أماكن مرتفعة)، فضلاً عن أي حالات ترى فيها المديرة خطورة على المصابة .

وبحسب المصدر، فإن مهمات مديرة المدرسة أو من ينوب عنها تتلخص في استدعاء الهلال الأحمر، وإشعار ولي أمر المصابة حال إصابتها، وتكليف من يرافق المصابة إذا استدعت حالها سرعة نقلها في حال تأخر ولي الأمر، وتضمين إجراءات القبول موافقة خطية من ولي الأمر على نقل المصابة للمستشفى إذا أصيبت بحال إسعافية حرجة استدعت نقلها إلى المستشفى فوراً وتجديدها في كل مرحلة دراسية، فضلاً عن إنشاء سجل في المدرسة يتضمن أسماء المصابات بأمراض مزمنة وإحاطة المعلمات بهن وتبادل المعلومات في هذا الشأن مع الوحدة الصحية، مع حث المعلمات على الاهتمام بشكوى الطالبات المرضية خصوصاً من تعاني منهن مشكلة مزمنة وعدم تجاهلها، وحث المعلمات على المشاركة في دورات الإسعافات الأولية وتيسيرها لهن.

ومضى بالقول: «إن مهمات المديرة تضمنت أيضاً، المطالبة بتوافر حقيبة للإسعافات الأولية في مكان معروف للجميع في كل مدرسة وبالتنسيق مع الوحدة الصحية، وتخصيص غرفة لمعالجة الحالات الإسعافية، ويفضل أن تكون إلى جوار المدخل الرئيس في كل مدرسة، إضافة إلى تكوين جمعية الصحة من المعلمات والطالبات والعمل على تدريبهن على الإسعافات الأولية وبالتنسيق مع الوحدة الصحية.

٤١كرسي بحث بجامعة الإمام تغطي عدة مجالات تخصصية دقيقة.. ومعاصرة

د.العسكر: الشراكة مع السوربون و منظمة اليونسكو منحتنا حضوراً عالمياً لدعم الحضارة الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/25/article597866.html

الرياض، حوار - متعب أبوظهير

كشف "أ.د. فهد بن عبدالعزيز العسكر" عميد البحث العلمي وأمين برنامج كراسي البحث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن موافقة المقام السامي الكريم على إنشاء الجامعة بالتعاون مع منظمة اليونسكو ثلاثة كراسي علمية، هي: كرسي الحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وكرسي الإعلام المجتمعي، وكرسي الجودة في التعليم العالي .

وقال في حديث ل"الرياض": إن هذه الكراسي تضاف إلى كرسي حوار الحضارات الذي وقعت الجامعة مؤخراً عقد إنشائه مع جامعة السوربون (باريس١) بانتيون، إضافة إلى عمل الجامعة حالياً على استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لإنشاء كرسي حوار الحضارات في بلجيكا .

وأضاف: أن عدد كراسي البحث في جامعة الإمام قد وصل إلى ٤١ كرسياً منها ١٨ كرسيا قائما بالفعل و١١ تمت الموافقة على إنشائها ويجري تفعيلها حالياً، إضافة إلى ١٢ كرسيا يستهدف إنشاؤها خلال العام المالي الحالي، مشيراً إلى أن الجامعة باتت تتوافر على منظومة بحثية متكاملة قوامها حوالي ٦٠ وحدة بعد أن كانت الوحدات البحثية في الجامعة لا تتجاوز ١١ وحدة .

وأشار إلى أن تكامل منظومة البحث العلمي مكّن الجامعة من الحصول على إيرادات مالية ضخمة لدعم البحث العلمي عبر الميزانية الحكومية ومصادر التمويل الذاتي، لا سيما إسهام القطاع الخاص ورجال الأعمال في تأسيس الكراسي البحثية، مؤكداً على أن إيرادات البحث العلمي بجامعة الإمام خلال السنوات الأربع الماضية تعادل جملة ما صرف على البحث في الجامعة منذ نشأتها، وفيما يلي نص الحوار :

منظومة البحث في الجامعة

*كيف تصف منظومة البحث في جامعة الإمام ومراحل التطور التي مرت بها هذه المنظومة؟

-إدراكاً من الجامعة لدورها في مجال البحث العلمي وانطلاقاً من رؤية مديرها معالي الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، وبدعم مباشر من القيادة الرشيدة وبتوجيهات من معالي وزير التعليم العالي؛ فقد سعت الجامعة خلال السنوات الأربع الماضية إلى تبني خطة إستراتيجية شاملة أعدتها عمادة البحث العلمي واعتمدها مجلس الجامعة، اشتملت على رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وخططها التنفيذية في مجال البحث العلمي، وقد تركز أحد أهداف الخطة في تطوير البنية المؤسسية للبحث العلمي في الجامعة، وكان من نتاج ذلك أن تم استحداث وتطوير العديد من الوحدات البحثية الرئيسة، ولذا فقد وصلنا إلى إيجاد منظومة بحثية قوية ومتميزة في تكويناتها، وأنظمتها ولوائحها، وتتكون هذه المنظومة من ما يقارب من ٦٠ وحدة بحثية رئيسة بعد أن كان عدد الوحدات البحثية في الجامعة لا يتجاوز عام ١٤٢٧هـ١١ وحدة فقط، تقتصر على وحدات البحوث في الكليات .

٦٠وحدة بحثية

*ذكرت انه أصبح عدد الوحدات المكونة لمنظومة البحث العلمي في الجامعة ٦٠ وحدة فهل لك أن تعطينا تفاصيل أكثر عن طبيعة هذه الوحدات؟

- منظومة البحث بجامعة الإمام تتكون من عمادة البحث العلمي ويتبع لها ١٤ وحدة بحثية في مختلف كليات الجامعة ومعاهدها العليا وكلية الشريعة بالإحساء، وننتظر قريباً صدور موافقة مجلس التعليم العالي على تحويل هذه الوحدات إلى مراكز، ومراكز التميز البحثي، ولدينا منها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، وننتظر الموافقة على إنشاء مركز الهندسة المالية الإسلامية الذي يعد أحد المركز المتميزة في مجاله على مستوى العالم قاطبة .

ثم لدينا أيضا العمادات البحثية والمراكز البينية والتي شهدت نماء كبيراً في السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى ١١ منها خمس عمادات و٦ مراكز مابين قائمة وتحت الإنشاء وجميعها اعتمدت من مجلس الجامعة، والعمادات والمراكز القائمة هي: مركز الملك عبدالله للدراسات الإسلامية المعاصرة وحوار الحضارات، ومركز الأمير سلمان للغويات التطبيقية، ومركز دراسات الإعجاز العلمي في الكتاب والسنة، والمركز السعودي لأبحاث مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومركز خدمات التوظيف والريادة العالمية إضافة إلى أن ٦ مراكز بحثية أخرى معروضة على مجلس التعليم العالي للموافقة على إنشائها وهي معهد الترجمة والتعريب ومركز دراسات جرائم المعلومات ومركز دراسات اللغة العربية ومركز دراسات سوق العمل ومركز تطبيقات الحاسب في المجالات الشرعية والعربية ومعهد تاريخ العلوم الإسلامية والعربية .

ويدعم هذه العمادات والمراكز المكونة لمنظومة البحث العلمي في الجامعة عدة وحدات منها عمادة الدراسات العليا، ومعهد الأمير نايف للبحوث والخدمات الاستشارية وعمادة المكتبات .

كراسي البحث

*كم عدد الكراسي البحثية في جامعة الإمام؟

-بلغ عدد كراسي البحث في الجامعة حالياً٤١ كرسياً منها ١٨ كرسيا قائما بالفعل و١١ تمت الموافقات النظامية على إنشائها ويتم العمل حالياً على توقيع عقودها وإقامة ورشها التأسيسية، إضافة إلى ١٢ كرسيا يستهدف إنشاؤها خلال العام المالي الحالي١٤٣٣-١٤٣٢ ه، ٢٠١١ م .

*ذكرت أن كراسي البحث تؤسس على أسس علمية منظمة؛ فهل لك أن توضح مالمقصود بتكامل البنية التنظيمية لبرنامج كراسي البحث بجامعة الإمام؟

-تفخر الجامعة بتكامل البنية التنظيمية لبرنامج كراسي البحث فيها، وبقيام البرنامج على تنظيمات محددة جاءت نتيجة لمراجعة أفضل التجارب العالمية المتميزة في مجال إنشاء وإدارة وتقويم كراسي البحث، وذلك في عدد من دول العالم المتقدمة في هذا المجال، فقد تم قبل إقرار إنشاء برنامج كراسي البحث في الجامعة الاطلاع على تجارب ١٢ دولة في أوروبا وأمريكا الشمالية، منها بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا، كما قام وفد من مجلس كراسي البحث خلال شهر إبريل ٢٠١٠م، بجولة آسيوية شملت، اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، تم فيها زيارة عدد من الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية المتقدمة، بهدف الإطلاع على تجارب هذه الدول في مجال إنشاء وتمويل وإدارة المراكز والكراسي البحثية، وللغرض نفسه قام وفد من برنامج كراسي البحث بزيارة جمهورية فرنسا خلال شهر نوفمبر عام ٢٠١٠م بهدف الاطلاع على تجارب الجامعات والمؤسسات البحثية الفرنسية في مجال الكراسي والمراكز البحثية وبحث سبل التعاون المشترك مع هذه الجامعات والمؤسسات .

٦٠وحدة تشكّل «منظومة البحث» وإيراداتها خلال أربع سنوات تعادل ما صرف على البحث في تاريخ الجامعة

وبالمناسبة فإن مما يميز برنامج كراسي البحث إلى جانب تكامل بناه التنظيمية، تغطية الكراسي القائمة عدة مجالات تخصصية دقيق تتميز باهتماماتها المعاصرة ومعالجتها للقضايا الوطنية الملحة من أهمها كرسي الملك عبدالعزيز لدراسات تاريخ المملكة وكرسي الأمير سلطان لدراسات العمل الخيري الذي أنشأته الجامعة بمناسبة عودة سموه من رحلته العلاجية، إلى جانب كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية، وكرسي الأمير محمد بن فهد لدعم المبادرات الشبابية

وكذلك تفخر الجامعة بمعايشتها وتجاوبها مع الحاجات المستحدثة في المجتمع، حيث تضم كرسي دراسات الإعلام الجديد، وكرسي الشيخ فهد المقيل لدراسات النظام التجاري، وكرسي الشيخ إبراهيم الراجحي لدراسات التحكيم والمحاماة، وكرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان وكرسي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ في القضايا الطبية المعاصرة، وكرسي بن دايل لدراسات الأوقاف، وكرسي الشيخ عبدالعزيز التويجري للدراسات الإنسانية، إلى جانب كرسي الدكتور حمزة الخولي لتطوير التعليم الطبي في المملكة، ناهيك عن ثلاثة كراسي متميزة في المجال الاقتصادي، هي كرسي الشيخ محمد الفوزان لتوقعات الاقتصاد الكلي السعودي، وكرسي الشيخ محمد الراشد لدراسات المصرفية الإسلامية، وكرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية

تجارب دولية
*هل فعلا تمت الاستفادة من هذه التجارب ونقلها فعلياً لجامعة الإمام؟
-نعم تمت الإفادة من تجارب هذه الدول في تطوير معطيات الكرسي وبنيته التنظيمية لا سميا في إعداد لائحة كراسي البحث، والقواعد والتنظيمات الكفيلة بتحديد المهام العلمية والبحثية للكراسي، وتنظيم الشؤون الإدارية والمالية للبرنامج، وتتمثل أهم المقومات التنظيمية لبرنامج كراسي البحث التي تم إنجازها وتلك التي يتم العمل عليها في لائحة كراسي البحث بالجامعة والقواعد المنظمة للشؤون الإدارية للبرنامج، وكذلك القواعد المنظمة للشؤون المالية للبرنامج، إضافة إلى سلم رواتب ومكافآت موظفي البرنامج والمتعاونين معه ونظام التحكيم العلمي للإنتاج العلمي والبحثي للكراسي) القواعد، والمعايير، والنماذج، ومدونات الأخلاقيات الخاصة بالبرنامج) والذي سيتم اعتمادها قريباً من مجلس كراسي البحث بعد أن تم الانتهاء من إعدادها مؤخراً إضافة إلى دليل إجراءات وسياسات العمل في كراسي البحث والأمانة العامة للبرنامج الذي سيتم العمل على تطويره قريباً .
مصادر التمويل
*ماذا عملتم لضمان استدامة مصادر تمويل كراسي البحث؟
-على الرغم مما نجده من إقبال كبير وتفاعل رائع من قيادات المجتمع ورجال الأعمال والمؤسسات الوطنية، الذي يعدون بتواصل الدعم وتوجههم نحو إنشاء المزيد من كراسي البحث في الجامعة نظير قناعتهم بما يقوم به برنامج كراسي البحث، إلاّ أن ما يشغل بال القائمين على البرنامج وعلى رأسهم معالي مدير الجامعة ورئيس مجلس كراسي البحث الأستاذ الدكتور سليمان أبا الخيل هو كيف يمكن لنا ضمان استدامة مصادر الدعم، ولذا يسعى البرنامج إلى استثمار ٣٠% من مبالغ تمويل الكرسي عبر مكتب الاستثمار في الجامعة، وذلك عبر استثمارات آمنة تضمن توافر تمويل يساعد على تواصل الإنفاق على الكراسي لاسيما ذات الرسالة الوطنية .
نمنح جوائز للتميز ونشجع الباحثين على النشر العالمي ونقيم برامج تدريبية بالتعاون مع «isi»
جودة المخرجات
*ما الإجراءات التي قمتم بها لتحقيق الريادة؟
-تمت الاستعانة بفريق استشاري ضم عدداً من الخبراء في مجال الجودة والاعتماد الذين عملوا على مراجعة العديد من التجارب العالمية في مجال تقويم الممارسات العلمية والبحثية، وخلص الفريق إلى إعداد معايير متقدمة تعد الأولى خارج كندا، تشمل معايير جودة برنامج كراسي البحث بصورة شاملة، ومعايير جودة معطيات كراسي البحث كل على حدة، إلى جانب إعداد المؤشرات اللازمة للقياس، وقد تمت مراجعة هذه المعايير والمؤشرات وتحكيمها من قبل خبراء في مجال الجودة، وصياغتها في صورتها النهائية وعرضها على مجلس كراسي البحث الذي اعتمدها في جلسته السادسة للعام الجامعي١٤٣٢-١٤٣١ ه، وقد أصدرت الأمانة العامة لبرنامج كراسي البحث معايير الجودة ومؤشرات القياس في نسختين عربية تم توزيعها، وأخرى إنجليزية يتم العمل على طباعتها حالياً .
مرحلة التقويم
*أفهم من إجاباتك أن جامعة الإمام الأولى خارج كندا في معايير جودة كراسي البحث، ولكن السؤال هل بدأتم بتقويم معطيات الكراسي البحثية؟
-نعم الجامعة هي الأولى خارج كندا في معايير جودة كراسي البحث أما من ناحية التقويم فقد قرر مجلس كراسي البحث أن يبدأ تقويم معطيات الكراسي مع نهاية العام المالي ١٤٣١-١٤٣٢ه الموافق ٢٠١٠م، ذاتياً من خلال إعداد أساتذة كراسي البحث دراسات ذاتية عن معطيات كراسيهم وفق معايير معتمدة، ومن ثم عرض هذه الدراسات على خبراء في مجال الجودة للحكم عليها، على أن يبدأ العمل بالتقويم الخارجي الذي تتم فيه الاستعانة بجهات محايدة متخصصة، أو بمحكمين مستقلين اعتباراً من نهاية العام المالي١٤٣٣-١٤٣٢ ه الموافق ٢٠١١م .
كرسي حوار الحضارات
*لم تقتصر الجامعة على الكراسي المحلية فقد شهدت خلال الأيام الماضية توقيع كرسي حوار الحضارات مع جامعة السوربون، فهل هناك توجه لانشاء كراسي بحث دولية؟
-دخل برنامج كراسي البحث في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مرحلة جديدة تقوم على الشراكات الدولية بغية تعزيز مكانة الجامعة على المستوى الدولي ودعم إسهامها في الحضارة الإنسانية، حيث أسفرت جهود الجامعة في هذا المجال عن دخولها في شراكات علمية وبحثية مع عدد من كبريات الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية العريقة عبر العالم، فقد رعى معالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور خالد بن محمد العنقري مؤخراً مراسم توقيع عقد إنشاء كرسي حوار الحضارات بالتعاون بين جامعة الإمام وجامعة السوربون، باريس ١، بانتيون التي تعد ثاني جامعة عرفها التاريخ الحديث، وقد وقع عقد إنشاء الكرسي من جانب جامعة الإمام معالي مديرها الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبالخيل

ووقعه من الجانب الفرنسي رئيس جامعة السوربون، باريس ١ الأستاذ الدكتور جان كلود كولياغ، ويقام بتمويل من سعادة المهندس عبدالله أحمد بقشان .
ننظر لممولي كراسي البحث على أنهم شركاء وليسوا متبرعين ونفخر بريادتنا العالمية في تطبيق المعايير
وإجابة على سؤالك نعم هناك توجه للعالمية واكشف لك عن صدور موافقة المقام السامي الكريم على إنشاء الجامعة بالتعاون مع منظمة اليونسكو ثلاثة كراسي علمية، هي: كرسي الحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وكرسي الإعلام المجتمعي، وكرسي الجودة في التعليم العالي، كما تعمل الجامعة حالياً على إنهاء الإجراءات اللازمة لإنشاء كرسي حوار الحضارات في بلجيكا .
السياسة الإعلامية
*على الرغم من التقدير لما تقومون به؛ لكن اسمح لي أن أقول أن الظهور الإعلامي لبرنامج كراسي البحث بجامعة الإمام أقل مما حدثتمونا عنه؟
-أتفق معك بشكل كبير في أن ظهورنا الإعلامي ليس فقط في مجال كراسي البحث، ولكن في مختلف جوانب العمل البحثي في جامعة الإمام لا يوازي ما يبذل في جهود في مجال التخطيط والتنفيذ، ولا يعكس المبادرات الجبارة والنجاحات التي حققتها الجامعة في هذا المجال خاصة في السنوات الأربع الماضية، ولعل مرد هذا الجانب يعود إلى قناعة مسؤولي الجامعة أن العمل البحثي ليس نشاطاً عاماً يستهوي عامة الجماهير، كما أن هذا النوع من الأعمال له سماته الخاصة التي من أهمها الجدية والوقار، ومن جانب آخر فإننا نرى أنه من غير المبرر أن ننفق على العمل الإعلامي أموالاً هي في الأساس مخصصة لدعم البحث والباحثين، ولذا فإن أهم محاور سياستنا الإعلامية في مجال كراسي البحث تحديداً ألا يكون ظهورنا الإعلامي على حساب ما يدفعه شركاؤنا من الممولين للإنفاق على البحث العلمي .
النشر العلمي
*يشتكي بعض الباحثين من تأخر نشر بحوثهم في مجلات الجامعة، ما الخطوات التي قمتم بها لتلافي ذلك؟
-تجد مجلات الجامعة إقبالاً من الباحثين في عدد من دول العالم، وذلك نظراً لمكانة الجامعة الرفيعة جراء تمكنها في التخصصات الشرعية والعربية والإنسانية والاجتماعية، حيث يقبل الباحثون من عدد من الدول العربية وكذلك الدول الإسلامية لاسيما ماليزيا على النشر في مجلات الجامعة، وللأسف كانت طلبات النشر في الماضي تتأخر، حيث لم يكن لدى الجامعة قبل أربع سنوات سوى مجلة واحدة دمجت فيها جميع المجلات العلمية التي كانت تصدر آنذاك، وتسمى مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولذا كانت بعض البحوث تنتظر دورها للنشر، لمدة تصل في بعض الأحيان إلى سنتين، أما اليوم فقد أصبح لدى الجامعة أربع مجلات علمية محكمة، تقبل البحوث بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية، وهذه المجلات هي: مجلة العلوم الشرعية، ومجلة العلوم العربية، وكذلك مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومجلة العلوم التطبيقية التي تشمل الحاسب، والعلوم، والطب، والهندسة، وتقوم سياسية الجامعة على استحداث مجلات علمية لخدمة المجالات التخصصية التي يتنامى طلب النشر فيها .
جائزة التميز البحثي
*نعود لموضوع النشر، هل هناك جوائز أو حوافز لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التميز في هذا المجال؟
-نعم هناك جوائز منها جائزة التميز البحثي التي تمنحها الجامعة سنوياً للمتميزين من الباحثين تصل إلى مائة ألف ريال، وكذلك هناك جائزة للبحوث المتميزة سواء المنشورة داخلة الجامعة أو خارجها في تسعة مجالات تمثل الاهتمامات الرئيسة الجامعة، وهي العلوم الشرعية، وعلوم اللغة العربية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإدارية والمالية، وكذلك العلوم الطبيعية، وعلوم الحاسوب إضافة إلى العلوم الطبية، والعلوم الهندسية .
كما تعمل الجامعات حالياً على إعداد تنظيمات لمنح مكافآت مالية لأعضاء هيئة التدريس الذين يتمكنون من النشر في المجلات المصنفة عالمياً، كما تسعى عمادة البحث العلمي على حفز الأساتذة لتحقيق ذلك من خلال عقد الورشة والدورات التدريبية حول كيفية النشر في المجلات المصنفة في القواعد العالمية مثل قاعدة معهد المعلومات العلمية ( ) وقاعدة ( )، حيث ستعقد عمادة البحث العلمي منتصف شهر ربيع الأول القادم ورشة عمل بالتعاون مع شركة تومسون رويترز المالكة لقاعدة ( ) حول شبكة المعرفة من حيث إمكاناتها وكيفية النشر في قواعدها. وفي الاتجاه نفسه سعت الجامعة إلى تطوير مجلات الجامعة لتحقيق متطلبات إدراجها ضمن قواعد النشر العالمية، حيث تم استقطاب عدد من كبار العلماء والباحثين من مختلف دول العالم لعضوية هيئات تحرير مجلات الجامعة، فعلى سبيل المثال يوجد ضمن أعضاء هيئة تحرير مجلة العلوم التطبيقية في الجامعة التي تشمل الطب والحاسب والعلوم والهندسة عدد من كبار الباحثين من أمريكا وكندا واسكتلندا وأستراليا وتركيا الحاصلين على جوائز عالمية في هذه المجالات .

البحث العلمي
*ماذا عن جهود الجامعة في مجال تعزيز المعرفة المتخصصة في مجال البحث العلمي؟
يتم العمل حالياً على الإعداد للدورة الثانية من المنتدى التي ستتم خلال المدة ٢٣-٢٢ جمادى الأولى القادم، الموافق ٢٦-٢٧ إبريل، وتخصيصها لمعالجة موضوع صناعة البحث العلمي في المملكة، من حيث: مقوماتها، وبنيتها التحتية، وإسهاماتها الاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، والأدوار المنتظرة من فعاليات المجتمع المختلفة لإرساء دعائمها. وقد تلقت الجامعة موافقة عدد من أصحاب السمو الأمراء والمعالي الوزراء ومدير الجامعات وقادة العمل البحثي من داخل المملكة وخارجها للمشاركة في هذا المنتدى.

وفاء لملك الإنسانية وفرحاً بسلامته

نزلاء إصلاحية الدمام يدشنون أكبر لوحة في سجون المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/25/article598010.html

الدمام – عبدالمحسن بالطيور

دشن سجناء إصلاحية الدمام " عنبر التائبين " أكبر لوحة تحمل صورة خادم الحرمين الشريفين وتتضمن عبارات تقدير ووفاء لملك الإنسانية ، في الوقت الذي يستعدون فيه لإقامة مناسبة تحتوي على العديد من الفعاليات من أمسيات شعرية ومعرض مصاحب يحتضن صوراً متنوعة لخادم الحرمين الشريفين .

وقال العقيد عبدالرحمن العقيل مدير إصلاحية الدمام: إن المناسبة تحتم على الجميع الفرحة بسلامة خادم الحرمين الشريفين ونجاح العملية الجراحية مشيرا بان سجناء عنبر التائبين أصروا على الاحتفال بهذه المناسبة بالتعاون وتنسيق مباشر مع إدارة الإصلاحية وتم إعداد برنامج خاص بهذه المناسبة سيضم عددا من الفعاليات من أمسيات شعرية ومعرض لصور خادم الحرمين الشريفين وقال: إن الاحتفال فرصة للسجناء للتعبير عن فرحتهم بهذه المناسبة الغالية .

وأكد العقيد العقيل ان إصلاحية الدمام استحدثت عنبراً للسجناء أطلقت عليه عنبر التائبين يضم ٨٠ سجينا من الذين اعلنوا توبتهم واستفادوا من برامج التأهيل التي تقيمها الإصلاحية للسجناء من دروس توجيهية وجلسات ارشادية للسجناء مشيرا بان هناك خطة للتوسع في مثل هذه العنابر .

ومن جانبه أشار المشرف على برامج العنبر " محمد" ان مكانة خادم الحرمين الشريفين لدى شعبه مكانة كبيرة ويحتل حبه في قلوبنا حجما كبيرا لأنه استطاع بأفعاله أن يكسب القلوب كيف لا وهو ملك القلوب وهو من أجمع العالم على حبه وعلى مكانته العالمية . وقال إن خادم الحرمين الشريفين قدم الكثير لوطنه ولشعبه وأقل ما يقدمه السجناء لخادم الحرمين هو مشاركة الجميع الفرحة بسلامته ونجاح عمليته الجراحية مبينا ان سجناء العنبر لديهم العديد من الافكار للتعبير عن حبهم لخادم الحرمين الشريفين وجاءت هذه اللوحة ناطقة باسم سجناء العنبر .

وقدم السجناء شكرهم لإدارة الإصلاحية ممثلة في مديرها العقيد عبدالرحمن العقيل والملازم فهد العتيبي لدعمهم للسجناء في برامج التأهيل ودعم أنشطتهم داخل الإصلاحية.

محامي المعضولة لـ الحياة: الطعن هو الحل الوحيد لإنقاذها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227430

جدة - جمانة خوجة

كشف محامي طبيبة المدينة المعضولة أحمد بن خالد السديري لـ «الحياة» عزمه رفع طعن إلى المحكمة العليا في الرياض بشأن الحكم الصادر في حق الموكلة، على اعتبار أنه الطريقة الوحيدة لـ «إنقاذها من ظلم أبيها»، مفيداً أن الأمر ما زال في طور التشاور بينه وبين الطبيبة.

وأوضح أن الحكم الذي صدر تمثل في رفض دعوى العضل التي رفعتها الطبيبة، مبيناً أنها تصر على عدم الرجوع إلى بيت والدها مفضلة العيش في دار الحماية مدى الحياة إذا لم تتزوج من خاطبها.

وأضاف السديري: «كانت ملاحظات محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة على مذكرة الطعن التي قدمتها في المرة الأولى عند رفض محكمة المدينة دعوى العضل «إيجابية جداً»، إذ حثت قاضي المحكمة على ضرورة قراءتها، إضافة إلى حثه على محاولة الإصلاح بين الطبيبة ووالدها، وإذا لم يتمكن من ذلك، فعليه يكون تزويجها أولى»، واستدرك» :إلا أن قاضي محكمة المدينة أصر على موقفه، ورفض دعوى العضل التي رفعتها الطبيبة واعتبرها عاقة» وهو ما صادقت عليه محكمة الإستئناف لاحقاً .«

واعتبر السديري الحكم بحق موكلته مخالفاً لشرع الله وسنة رسوله وما اتفق عليه العلماء، خصوصاً أنها تبلغ من العمر ٤٣ سنة، وقد تقدم إلى خطبتها عرسان عدة، إلا أن والدها رفض تزويجها على رغم انتمائهم إلى قبائل، الأمر الذي فوت عليها فرص زواج كثيرة.

وكانت الطبيبة لجأت إلى دار الحماية بعد تعرضها إلى الضرب الشديد من أهلها، وقالت في اتصال هاتفي مع «الحياة»: «نقلت إلى دار الحماية بأمر من إمارة المدينة، بعد دخولي إلى المستشفى وأنا في حال إغماء من شدة الضرب، والآن أكملت خمس سنوات في الدار، وأرفض العودة إلى بيت أبي.«

وتابعت: «هذه المرة الثانية التي أرفع فيها قضية بخصوص العضل، كانت الأولى منذ ١٠ سنوات، إلا أن أهلي وقتها وعدوا القاضي بأن يزوجوني وأن لا يتعرضوا لي بالضرب، بيد أن ما حصل كان عكس ذلك، إذ ضربوني وأذاقوني أصناف العذاب حتى اضطررت إلى القول بأني لا أريد الزواج، وبعدها تقدم إلى خطبتي الكثير كلهم قوبلوا بالرفض»، ومضت الطبيبة بالقول: «بعدما شعرت بأنني أتقدم في العمر، فاتحت أهلي في موضوع الزواج مرة ثانية، وقد تقدم إلي خاطب، إلا أنهم عادوا إلى ضربي وتعذيبي، حتى نقلت إلى المستشفى وأنا في حال إغماء، لجأت بعد أن أفقت منه إلى الإمارة مطالبة بنقلي إلى دار الحماية، وأنا الآن أكملت الخمس سنوات فيها.«

من جهتها، حاولت «الحياة» الاتصال بوالد الطبيبة (الذي رفعت ضده ابنته قضية عضل مرة ثانية خلال وجودها في دار الحماية)، إلا أنه رفض التجاوب معها .

مكة :الأمر بالمعروف ترفض نشر أخبارها من مصادر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227422

جدة - أحمد العمري

رفضت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نشر أخبارها من طريق «مصادر مجهولة «تنسب لها، مشددة على أن الرسمية منها تؤخذ من مصدرها النظامي المعتمد.

وجاء رفض «الهيئة» بعد أن صححت ما نسب إليها حول انقطاع عضو مركز هيئة الهجرة في مكة المكرمة واعتبرت أن ما نشر أخيراً فيه مغالطات منسوبة لـ «مصادر مجهولة.«

وفند المتحدث الرسمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة سالم السرواني أن يكون عضو «الهيئة المنقطع» صغيراً في السن كما نقلت المواد المنشورة بل حاصل على الشهادة الجامعية، وحصوله على إجازة ذُكر أنها غير نظامية سهلت سفره لخارج المملكة فليس من مهمة الجهاز متابعة مصير الموظف بعد اتخاذ الإجراءات النظامية، بعد أن وافق المدير العام لفرع منطقة مكة المكرمة بالإنابة على طلب إجازة استثنائية ورفع بها خطاباً للرئاسة يتضمن ظروف الموظف، وأوقفت رواتب الموظف فوراً. وعندما رفع الفرع للرئاسة عن انقطاع الموظف أخيراً وجهت الرئاسة باتخاذ الإجراء النظامي مع طلب إفادة من ذويه عن مصيره ما يدل على أن المعلومات المنشورة غير دقيقة وكون بعض الحيثيات محل تساؤل فهذا ما تحقق فيه الرئاسة حالياً .ورفض المتحدث الرسمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الإجابة عن استفسارات الاتصال الهاتفي الذي أجرته معه «الحياة» أمس (الإثنين)، إضافة إلى بعض الأسئلة المتعلقة بعلاقة الهيئة مع الإعلام وعدم تجاوب المسؤولين والمتحدثين الرسميين مع وسائل الإعلام، ولم يبرر سبب رفضه لإضافة أي كلمة على البيان، كما نفى أن يكون البيان الصحافي نشر من مقر الرئاسة في الرياض، مؤكداً أن البيان صادر منه شخصياً كمتحدث رسمي لمنطقة مكة المكرمة. وأضاف: «إن بيان المتحدث الرسمي للهيئة تأسف إلى نَسب مصدر ذلك الخبر إلى معلومات مغلوطة ضد الرئاسة، فيها عبارات يؤسف ورودها مثل (التسويف، وعدم حسم القضية على رغم علمهم المسبق بأن هذا العضو موجود خارج البلاد) وكذلك قول المصدر: «إنه يحمل المسؤولية كاملة جهاز الرئاسة»، مبيناً أن حقيقة الأمر خلاف ما نشر، وأن الموضوع لا يرقى للأهمية لكون جميع الأجهزة يحصل فيها انقطاع وانتهاء خدمات موظفين تتعامل معهم وفق النظام غير أن ما نشر من مغالطات دعانا لتصحيح تلك المعلومات.

مطوية تعريفية لحقوق المستهلك من الكهرباء

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٥/٠١/٢٠١١/article_٤٩٥٩٢٦.html

»الاقتصادية« من الرياض

أصدرت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج مطوية تعريفية بعنوان (هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في خدمة المستهلك) تشتمل على إيضاح حقوق المستهلك لدى مقدم الخدمة، وكذلك المسؤوليات الواجب على المستهلك القيام بها لضمان حصوله على الخدمة بصفة مستمرة، وبإمكان المستهلك الاطلاع على هذه المطوية من خلال موقع الهيئة على الشبكة العنكبوتية www.ecra.gov.sa :أو الوصول إليها مباشرة عبر الرابط : http://www.ecra.gov.sa/pdf/consumer_affairs.pdfكما يمكن التواصل مع إدارة رعاية المستهلك التي أنشأتها الهيئة لخدمة المستهلك والبت في أي خلاف مع الشركة السعودية للكهرباء، والإجابة عن أي استفسارات ترد من المستهلكين وخصصت الرقم المجاني (٨٠٠١٢٥٩٠٠٠) لخدمته والإجابة عن جميع استفساراته .

وأكد الدكتور عبد الله بن محمد الشهري محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج أن الهيئة تعمل جاهدة وبكل السبل للوصول إلى المستهلك، لتعريفه بحقوقه ومسؤولياته والخدمات التي يمكن أن تقدمها له الهيئة.

منح المرأة الحق في إعادة صرف نصيبها من معاش والديها في حال ترمّلها أو طلاقها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤١
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٢١٩

عبدالرحمن ابو رياح - الباحة

منحت المؤسسة العامة للتقاعد المرأة الحق في اعادة صرف نصيبها من معاش والدها او والدتها في حال ترملها او طلاقها ، كما منحت المستفيدين من ورثة الموظفة المتوفاة الحق في الحصول على معاش من والدتهم في حال وفاتها حتى لو كان والدهم موظفا او متقاعدا . صرح بذلك مصدر مسؤول في "المؤسسة. "

وقال انه في حال وفاة الموظف فان ورثته لا يستحقون التقاعد اذا حصلوا على وظائف ومنهم زوجته. من جهتها عممت وزارة التربية والتعليم حقوق المرأة التقاعدية على كافة المناطق التعليمية للرد على كافة الاستفسارات الواردة في هذا الخصوص ، والتي تتلخص في انه من حقّ المرأة الحصول على معاشها بعد انتهاء خدمتها حتى لو كان زوجها موظفا او متقاعدا على قيد الحياة او متوفى اذ لا رابط بين الاستحقاق التقاعدي للمرأة واستحقاق زوجها.

كما يحق للمرأة الحصول على ٤٠% من راتبها كحد أدنى في حال العجز او الوفاة بغير سبب العمل، وبنسبة ٨٠% من راتبها اذا كانت الوفاة او العجز بسبب العمل. ومن حق الموظفة في الحصول على معاش اذا تجاوزت مدة خدماتها ٣٠٠ شهر مهما كان سبب انتهاء خدمتها . ومن حق الموظفة في الاستفادة من نظام تبادل المنافع في حال الانتقال بين نظام القطاع العام والخاص او العكس. ونظام مد الحماية التأمينية في حال عملها في دول مجلس التعاون.

كما تضمنت ايضا انه من حق المستفيدين من ورثة الموظفة المتوفاة في الحصول على معاش من والدتهم في حال وفاتها حتى لو كان والدهم موظفا او متقاعداً.

و كفل نظام التقاعد اعادة صرف نصيب المرأة المستفيدة من معاش والدها او والدتها في حال ترملها او طلاقها. وقالت المؤسسة العامة للتقاعد انها على استعداد كامل لاقامة لقاءات او ندوات للتعريف بحقوق المرأة التقاعدية لمنسوبي الوزارة من المعلمات والموظفات وللحصول على المزيد من المعلومات حول الموضوع يمكن التواصل على موقع المؤسسة الالكتروني

الهيئة الشرعية بجدة تصدر حكمها النهائي في قضية الطفلة ريفان اليوم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤١
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٣٠٣

بسام بادويلان - جدة

ينتظر أن تصدر الهيئة الشرعية الصحية بجدة اليوم الثلاثاء حكمها النهائي في قضية الطفلة (ريفان) رحمها الله والتي فارقت الحياة منتصف شهر ذو الحجة الماضي إثر خطأ طبي أثناء ولادتها في شهر رجب الماضي بأحد المستشفيات الخاصة حيث انقطع عنها الأوكسجين مما أدى إلى تلف من الدرجة الثالثة في المخ حسب تحقيقات وتقارير الهيئة الطبية.

وأوضح مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي باداوود أن القضية تم النظر فيها من قبل الهيئة الصحية الشرعية الأساسية والتي أرتأت عرض حالة الطفلة على لجنة علمية متخصصة وتزويدها لاحقا بتقرير علمي مفصل، وبهدف استكمال النظر ودراسة القضية قررت الهيئة تأجيل حكمها النهائي إلى يوم الثلاثاء ١٤٣٢/٢/٢١هـ (غدا) بحضور الطرفين. وعبر ماجد الزهراني (والد ريفان) عن معاناته بعد وفاة طفلته في المستشفى الذي لا يزال مستمرا في إهدار أرواح الأبرياء على مدى ١٨ شهرا مضت دون أن يصدر الحكم الشرعي في وفاة طفلته رغم أن اللجنة المشكلة من صحة جدة أثبتت أن هناك خطأ طبيا واهمالا واضحا.

وقال: الهيئة تنتظر إعادة التقرير الطبي من مستشفى الولادة والأطفال بجدة التابع لوزارة الصحة لحصر جميع المنافع التي فقدتها (ريفان) ولم يتم ذكرها في الجلسة الماضية في التقرير الأول الذي أصدره المستشفى ذاته، حيث سأله القاضي إن كان يكتفي بالنافع التي ذكرت في التقرير إلا أنه طالب بحصر كامل المنافع المفقودة.

وكانت معاناة (ريفان) قد بدأت بحدوث خطأ طبي في أحد المستشفيات الخاصة بجدة في اليوم الثامن والعشرين من شهر شعبان الماضي تسبب في إدخالها المستشفى أكثر من ٩ مرات خلال سنة ونصف وفي كل مرة يتم تنويمها بين عشرة أيام إلى ثلاثة أشهر.

وفي مرضها الأخير قبل موتها أدخلت المستشفى بتاريخ ١٤٣١/١٢/١هـ وهي تعاني من التهابات شديدة في الصدر وإضطراب في درجات الحرارة وأفاد الأطباء بأن حالتها حرجة جداً، وفي كل مرة يتم وخزها بإبرة في الوريد ولم يتركوا مكانا في جسدها إلا وقد وخزوه بالإبر، بل أن الأطباء أجروا لها عملية جراحية لاستخراج وريد مركزي من داخل الرقبة ليتمكنوا من إعطائها المضادات والمغذي عن طريقه، لكنها عانت من بكتيريا في البطن مع انخفاض الأكسجين ولم تستجب للمضادات ووضعت تحت جهاز التنفس الصناعي حتى موتها يرحمها الله.

١٠٨٠ يوما ينتظر حقوقه.. أصيب ولم يعوض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٨٣٣.htm

إبراهيم المتحمي - القنفذة

لا يزال حمزة المقعدي المتقاعد من جهاز حكومي يبحث عن حقوقه ومرتباته المتأخرة التي لم يتحصل عليها، حيث تعرض لحادث وهو مرتدي الزي الرسمي لعمله تسبب في إقعاده نتيجة إصابته بشلل كامل.

ويذكر المواطن حمزة المقعدي أنه أثناء خروجه من مقر عمله وعلى بعد ثلاثة كيلو مترات تعرض لحادث مروري أصيب خلاله بشلل سفلي كامل أنهيت على إثره خدماته الحكومية بموجب القرار الصادر من مرجعه في منطقة مكة المكرمة برقم ٤٩٤٣ في ١٤٢٧/١٠/٢١ وبناء على تقرير اللجنة الطبية العليا برقم ٥١٥٢ في ١٤٢٧/٧/٢٢.

وأشار المقعدي إلى أنه أثناء اتصالاته بقيادة القطاع الذي كان يعمل فيه لمتابعة حقوقه ومرتباته التقاعدية، أبلغه مسؤول أنه يتوجب عليه التقدم لمرجعه للمطالبة بتعويض كون الحادث وقع أثناء ارتدائه الزي الرسمي.

وأضاف المقعدي «تفاجأت بأن مرجعي لم يرفع بملاحظة يشير فيها إلى أن الحادث وقع لي وأنا أرتدي اللبس الرسمي إذ إن المادة الـ٢٦ من نظام الجهة التي اتبع لها تخولني بأحقية المطالبة بذلك».

وزاد «طلبت مني تقارير طبية عن الحالة وتوقيت وقوع الحادث وأحضرتها وكانت بخطابات جرت بين مستشفى قوى الأمن الداخلي في العاصمة المقدسة ومستشفى القنفذة».

وبين المقعدي أنه بعد مضي ثلاثة أعوام من وقوع الحادث والخطابات المرسلة لم يصلني أي رد على مطالبي إذ إن لجنة المتابعة المختصة لم تجب على اتصالاته طيلة ١٠٨٠ يوما.

لجنة عليا تباشر تحديد الاختصاصات تلافياً للتداخل مع بقية الأجهزة الرقابية

المحكمة تنظر دعوى مواطن احتجزت شرطة الطائف سيارته ٧ سنوات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227436

الطائف - عائض عمران
حددت الدائرة الثانية في المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة يوم غدٍ) الأربعاء) موعداً للفصل في دعوى مواطن ضد شرطة الطائف جراء احتجازها مركبته التي أبلغ عن سرقتها مدة سبع سنوات.
وبحسب ما روى المواطن نايف السميري لـ «الحياة»، إن تفاصيل ما جرى تعود إلى فقده مركبته من أمام منزله الواقع في ضاحية الحوية من عام ١٤٢٤، وأنه أخذ يبحث عنها لكن من دون جدوى، فتقدم ببلاغ رسمي عن سرقتها لدى مركز شرطة الحوية، وظل سبع سنوات وهو يواصل البحث ويرصد أرقام لوحات المركبات المشابهة لعله يعثر عليها.
وأكد السميري عثوره على سيارته في شهر محرم الماضي قابعة في «حجز العرفاء» ما دفعه إلى تقديم شكوى إلى وزارة الداخلية لمحاسبة المتسبب، وأخرى إلى المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة (ديوان المظالم) لطلب تعويض عن المدة التي بقيت مركبته داخل الحجز من دون إبلاغه، إذ اتضح دخولها الحجز في اليوم الذي أبلغ فيه.
وأكد الناطق الإعلامي في شرطة الطائف الرائد تركي الشهري أن القضية تخضع حالياً لإجراءات تحقيق بغية التوصل إلى كشف تفاصيلها والملابسات كافة المحيطة بها.

حكم بإيقاف أب من التدخل في تزويج بناته

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٨٥١.htm

سلمان العلياني ـ مكة المكرمة
أصدرت المحكمة العامة في مكة المكرمة حكما بتحويل ولاية فتيات من والدهن إلى أخوين لهن، وطالبت الأب بعدم التدخل في مسألة زواجهن.
وكانت ست فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٩ ـ ٢٨ عاما، تقدمن بشكوى إلى المحكمة العامة طالبن فيها بتحويل ولايتهن من والدهن إلى أخويهن، وأوردن في شكواهن أن والدهن يقف أمام تزويجهن بمطالبته بمبالغ مرتفعة من كل من يتقدم لخطبتهن، وأن هذه المشكلة تكررت مرات عدة، ولم يجدن طريقا للخروج من تسلط والدهن غير اللجوء للمحكمة مطالبات بتحويل ولايتهن من الأب لأخويهن أو للحاكم الشرعي.

تعيش آثاراً نفسية جسيمة وفاتورة علاجها تتجاوز ٢٠٠ ألف

وفاء صبيا ضحية الأسيد الحارق تطالب بالإنصاف من زوجها القاسي واستعادة أطفالها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/٢٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٨٠٢٠.html

جازان-رؤى مصطفى

لاتزال وفاء ضحية الأسيد الحارق الذي شوه نضارة وجهها وأصاب جسدها بتشوهات خطيرة تعيش وضعا نفسيا صعبا حيث لم يكتف زوجها بحرق جسدها بل مازال يحرق فؤادها على اطفالها حيث لايزال يحتجز اثنين من اطفالها في منزله ويرفض ان تزور اطفالها او تحتضنهم، زرنا منزل وفاء والتقينا بأسرة الضحية حيث تحدثت وفاء عن قصتها وبداياتها مع هذا الزوج عديم الرحمة بالعودة بذكرياتها المثخنة بالجراح قائلة : (عندما تقدم الى اسرتي كان يتمتع بالاستقامة والصلاح بشهادة الجيران فوافق والدي على زواجي منه فاقترنت به وانا عمرى ١٥عاما وخلال الشهر الاولى من الزواج كانت معاملته طيبة ولكنه بعد فترة تغير ولم يعد ذلك الشاب الملتزم فانتكس وانصهر في شلة من رفقاء السوء ومن حينها وأنا أشاهد وأعيش معه صنوفا وألوانا من العذاب والإهانة ولكني كنت اتصبر، حملت منه مرتين ولكن الحملين توفيا بسبب الاسقاط ثم حملت منه في الثالثة فرزقنا الله ولدا فقلت لنفسي عساه ان يتحسن ويرفق بي في معاملته ولكن كان يزداد سوءا وشراسة ثم مرت الايام ورزقنا الله بولدين ذكرين تباعا فصار معنا ثلاثة اولاد ولكن معاملة زوجي لي حتى مع وجود الاطفال الثلاثة لم تتغير او تتحسن بل زادت سوءا وزاد في اهانتي ومذلتي ولم أر منه يوما حسنا بل كانت اياما مظلمة كان يتلفظ عليّ بألفاظ نابية وقاسية وينعتني بأوصاف خارجة عن حدود الادب رغم انني امرأة ملتزمة اخاف الله وأحافظ على صلواتي كان يعمل ثم فصل من عمله فتضاعفت آلامي وعذاباتي وزاد في شقائي واهانتي واذلالي، كنت اهرب الى منزل اهلي فيأتي الى بيتنا ويضربني امامهم ويشدني بالقوة الى منزله كنت اتحمل جرعات الالم والقسوة كلما شاهدت اطفالي الثلاثة فانا لا اريد ان اخسرهم في احدى الليالي ضربني ثم غادر بكل بساطة ليسهر مع اصدقائه ويعود في ساعات الصباح الاولى ليطلب مني ان اجهز له وجبة العشاء كنت لا ارفض له أي طلب ! لم اسمع منه كلمة شكر بل كانت كل عباراته قاسية وفظة ولاغرابة في ذلك فهي صادرة من قلب لايعرف الرحمة .

والدتها : فاتورة علاج ابنتي تفوق «٢٠٠» ألف ريال وأملنا في أهل الخير

وتضيف (وفاء.ر) ٢٥ عاما طوال عشر سنوات لم اعرف أي شكل من اشكال الرحمة والحنان كان يضربني بأي شيء يقابله سواء قطعة زجاج او عصا ولم يرحمني حتى وانا حامل بطفله حيث رفسني بقوة في بطني وكان يريد مني ان اجهض الجنين الذي لازال يتحرك في احشائي ؟؟ كلما عدت الى اهلي وكانوا يرون اثار التعذيب ويسألونني كنت اخفي ذلك عنهم املا في ان يعود الى رشده ويكف عن ايذائي ولكن كل مرة كان يزداد بطشا مستغلا ضعفي وطيبة اهلي ، وتواصل وفاء سرد معاناتها مع زوجها بالقول كان يعدّني شغالة او خادمة لديه كان يحبسني لأوقات طويلة في احدى الغرف ويحرمني من احتضان ابنائي. وفي اليوم الذي ارتكب فيه فعلته الشنيعة وسكب ماء النار عليها تستذكر وفاء تفاصيل تلك الحادثة بقولها: كان يهددني اكثر من مرة بالحرق ولكنني لم اعر ذلك اهتماما لاني لم اكن اتوقع منه ذلك وعند الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم طلب مني تجهيز العشاء له فجهزته ولكنه رماه في وجهي وطلب مني اعادة طهيه على النار مرة اخرى فنفذت له وفجأة وانا اعد العشاء له جاءني في المطبخ ومعه قارورة معبأة بالأسيد كانت موضوعة هناك حيث تفاجأت به يرشني بماء الأسيد في وجهي مباشرة فقلت له حرام لقد احرقتني فلم تزده صرخاتي الا عنادا واستكبارا فهربت الى الصالة ثم تبعني ورش ماتبقى منه على جسدي صرخت واستغثت بأهله فجاءوا وانقذوني من بين براثنه حيث كان ينوي قتلي ؟؟ ثم مباشرة ذهبت الى الحمام لأغسل عيني التي تأثرت بشدة من الأسيد اما ثوبي فقد التصقت تماما بجسدي بعدها نقلت مباشرة الى مستشفى صبيا العام حيث مكثت هناك لخمسة ايام ولم يقف جبروته عند هذا الحد بل هددني بالحرق مرة اخرى بل وامتد تهديده الى اطفالي ان اخبرت الشرطة بامره وانه هو الذي احرقني

وعندما وصل احد افراد الشرطة وطلب مني الافادة لم استطع ان اخبرهم بالحقيقة خوفا من بطشه وغيرت اقوالي تحت ضغطه وتهديداته واخبرتهم بقصة مخالفة ومنافية للحقيقة واني اصبت بالحروق بسبب ادوات التنظيف في المنزل ؟؟
بعدها اخرجني من المستشفى على مسئوليته هو ورفض تحويلي الى مستشفى الملك فهد المركزي بجازان لمتابعة علاجي فصبرت واحتسبت وبعد شهرين عاود الكرة مرة اخرى واحرقني بمادة الكلوركس وعضني بقوة في ساعدي وقال لي بالحرف الواحد (موتك وهلاكك على يدي ؟؟) وصار يعيرني باني بشعة وبان اطفالي يهربون مني لان شكلي يرعبهم وتستذكر وفاء رسالة بعثها لها زوجها طافحة بالتهكم والسخرية ارسلها في عيد الاضحى الماضي) بمناسبة العيد .. اقول لك انت طالق) وبحرقة وألم سأظل ابكي على ذكرى وفائي وتضحياتي ولا امل للبكاء على ماتهدم من محيط ذلك الحب المتلاطم في نفسي الذي كنت اكنه لزوجي ووالد اطفالي فلن يحيا الود معه ابدا من جديد .
وتواصل سرد معاناتها :انني كنت وفية معه وناضلت من اجل بقاء بيت الزوجية حتى فقدت ملامح وجهي ولم اعد اعرفه ولم اعد اقوى على النظر مجددا الى المرآة التي كنت اعشقها في زمن صباي ؟؟ اما والدتها تحدثت عن مأساة ابنتها بالقول: ابنتي ذهبت ضحية لانسان لايعرف الرحمة كان يعذبها دوما استغل ضعفنا وسكوتنا كانت تتجاوز عن كل سيئاته وسوء تصرفاته من اجل اطفالها الثلاثة والان تعيش ابنتي وضعا مؤلما وحالتها النفسية صعبة فهي لاتستطيع ان تبصر او تأكل بصورة طبيعية واملنا كبير في اهل الخير في علاجها في احد المراكز الطبية المتخصصة لاسيما وان فاتورة علاجها تفوق مقدرتنا المادية حيث تقدر باكثر من ٢٠٠ الف ريال ونحن لانملك هذا المبلغ الكبير فظروفنا المادية صعبة ؟؟ .
اطلعنا على نص التقرير الطبي النهائي حيث اكد التقرير الصادر من المستشفى العام بمحافظة صبيا بان (وفاء) تعاني من تشوهات ناتجة عن حرق في الوجه مع تشوه في الجفنين والعينين وتأثير في اغلاقهما وتشوه في الشفة العلوية وحرق على الصدر مع تشوه في الثديين مع التصاق الجلد بين الثديين وحرق على العضد الايمن وحرق على الساعد الايمن والايسر مع تحدد الحركة بالذراع الأيمن والكوع وحرق على الساق الايمن وحرق على اعلى الفخذ الايسر من الجهة الخارجية مع ندبات على البطن وحرق على الكاحل الأيمن وندبات على الفخذ الأيسر وتشوه وندبات على البطن والوجه والساعد الأيسر بالإضافة إلى آثار نفسية جسيمة .

رئيس الشورى: لا مناطقية لدى الأعضاء وهدف التنمية هو المواطن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227355

الرياض – رياض المسلم

أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أن اللقاء التنسيقي بين المجلس ومجالس المناطق سيكون نواة للعمل على تكاتف الجهود في الوصول إلى المواطنين في مناطقهم عبر تلك المجالس، مشيراً في تصريحه الصحافي أمس بعد اللقاء الذي عقد في مقر المجلس في مدينة الرياض إلى أن المجلس لن يستقبل أوراقاً وأرقاماً عن الانجازات والقضايا والمعوقات في تلك المجالس بل سيستمع إليها من أعضائها .«

وأضاف: «هذا اللقاء تم بناء على توجيهات سامية بأن يكون هناك لقاء وتعاون بين مجلس الشورى وأعضاء من مجالس المناطق، ومجلس الشورى وهو المعني بالأنظمة التي تصدرها الدولة ومعني أيضاً بمتابعة أداء الأجهزة الحكومية، والتي هي أساساً تخدم المواطن في جميع مناطق المملكة، ومجالس المناطق التي أنشئت حتى تبحث عن حاجات المواطن في منطقته وترسم له التطلعات وتنقلها إلى ولي الأمر.«

واستطرد آل الشيخ: «الهدف من التنمية الأساسية هي المواطن ومجالس المناطق قريبة من المواطن وتلمس حاجته، ومجلس الشورى يتمنى أن يتكون له دور حقيقي، ويتمنى أن يتضاعف هذا الدور حتى يصل إلى المواطن إلى كل مكان.«

وأوضح: «ما يميز مجلس الشورى لدينا عن بعض البرلمانات أن العضو لا يمثل منطقة هو يمثل المواطن في كل مكان فهذه من أبرز الميزات، وبالتالي عندما يتحدث لا يتحدث لأنه يعود إلى منطقته»، مبيناً أنه «لا يمنع إذا كان العضو من منطقة معينة وكان لديه اطلاع على جانب يحتاج المناقشة يتم مناقشته ولكن في النهاية لا يكون الحديث كل يتحدث عن منطقته.«

إلى ذلك، ناقش مجلس الشورى في جلسته أمس مشروع اتفاق النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية وأجمع الأعضاء أثناء مداخلاتهم على تأييدهم للاتفاق، مؤكدين أن «الاتفاق تم اعتماده من جامعة الدول العربية مما أكسبه المزيد من الصدقية». وأشاروا إلى أن «مثل هذه الاتفاقات ضرورية لمواكبة المستجدات في مجال النقل، ولتسهيل تنقل البضائع بين الدول العربية ويعزز التجارة بينها، وبالتالي يسهم في تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية بما يسهم في دعم التضامن العربي.«

كما ناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس بشأن المقترح الذي قدمه عضو المجلس علي الوزرة بموجب المادة الـ٢٣ من مجلس الشورى المتضمن إلغاء الفقرة (ج) من المادة الثالثة من لائحة الترقيات الصادر، مشيراً في مقترحه إلى أن «اللجنة درست المقترح دراسة عميقة، واستضافت المسؤولين المعنيين بالشؤون الإدارية والتوظيف في عدد من الأجهزة للتعرف على مرئياتهم بشأن الفقرة (ج) من المادة الثالثة من اللائحة المشار إليها، وتوصلت اللجنة - بالغالبية - إلى قناعة بضرورة حذف الفقرة لأن بقاءها يترتب عليه سلبيات لعل من أهمها الاختلاف في الممارسات التي تمثل عدم الالتزام بهذه الفقرة، كما أنه في حال التطبيق فسيبقى الموظف المرقى إلى وظيفة تقع خارج مقر وظيفته قبل الترقية من دون إنتاجية مدة السنة.«

ووافق المجلس على طلب اللجنة الخاصة منحها مهلة من الوقت لدراسة الملاحظات والآراء التي طرحها الأعضاء أثناء المناقشة دراسة معمقة والعودة بوجهة نظرها في جلسة مقبلة. من جهة ثانية، تطرق المجلس لمناقشة التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بمحافظة الأحساء. ونوه المجلس بالجهود التي بذلتها الهيئة في توطين الوظائف، إذ بلغت نسبة السعوديين العاملين في الهيئة نحو ٩٩ في المئة من مجموع العاملين البالغ عددهم ٢٠٧٦ موظفاً بحسب التقرير.

إياد مدني: الإسكان التنموي تعمل على تحسين أوضاع السكن للفئات المحتاجة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٧٢٩٠

الرياض - سعود الطياوي

أكّد نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي إياد مدني، أن «المؤسسة» تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية السكنية للفئات المحتاجة، لافتاً إلى أن مشاريعها وصلت الآن إلى جميع المناطق.

جاء ذلك خلال افتتاحه ندوة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تحت عنوان: «أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية الموجهة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء» التي تنظمها مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي في مقرها بالرياض مساء أول من أمس.

وأكد أن تنظيم الندوة جاء انطلاقاً من رؤية خادم الحرمين الشريفين في الوصول الى أفضل البرامج التنموية بما يخدم مفهوم الإسكان التنموي وتفعيل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية الموجهة لتنمية أحوال المعيشة للفقراء.

وتابع: «مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي تُعنى بنشر ثقافة الإسكان التنموي في المجتمع وتعمل على تحسين الأوضاع المعيشية السكنية للفئات المحتاجة»، مشيراً إلى أن الندوة ستناقش عدداً من التجارب الرائدة على المستوى المحلي والعربي والإقليمي والدولي بمشاركة خبراء ومتخصصين وأكاديميين من دول عربية وغربية في مجال البرامج التنموية.

وتطرق مدني إلى أن مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي عقدت خلال مراحل التكوين ندوات عدة مع الأمم المتحدة في نواحي الإسكان، هدفت لتكوين رؤية حول مسيرة المؤسسة، مشيراً إلى أن مشاريع المؤسسة الآن وصلت إلى جميع المناطق، وتسعى الآن إلى تنفيذ عدد من مشاريع الإسكان التنموي في عدد من المناطق.

وألقى الأمين العام لمؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي رئيس اللجنة العليا المنظمة للندوة الدكتور أحمد العرجاني، كلمة قال فيها: «تسعى الندوة إلى تسليط الضوء على الممارسات المهنية المختلفة في قطاع البرامج التنموية الموجهة لتحسين أحوال ساكني المجمعات السكنية الخيرية، وذلك من خلال استقطاب التجارب الرائدة والفعالة على المستويات المحلية والعربية والإقليمية، رغبة من المؤسسة في الوصول إلى أفضل تلك النماذج بما يخدم مفهوم الإسكان التنموي ويمكن مشاريع الإسكان الخيري لتكون مراكز نمو وازدهار وتطور.»

وأضاف أن الموضوعات التي ستغطيها الندوة تشمل أفضل الممارسات في مجال الأسر المنتجة، وأفضل الممارسات في مجال البرامج الموجهة لتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية، وأفضل الممارسات في مجال القروض الصغيرة، وأفضل الممارسات في مجال برامج التدريب الموجه لمكافحة الفقر، وأفضل الممارسات في مجال استثمار معطيات البيئة المحلية والمحيطة كمصادر لهن وصناعات محلية والطرق الأكثر جدوى في تشجيع الفقراء للانخراط في البرامج التنموية الهادفة إلى تحسين أوضاعهم، إضافة إلى التجارب الناجحة في استثمار الموارد الذاتية ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية وتوظيفها لخدمتهم.

وأشار إلى أن الندوة تهدف كذلك إلى الإسهام في وضع بنية أساسية وقاعدة معلوماتية شاملة للمتخصصين والممارسين في مجال البرامج التنموية لتعميق الاستفادة من الخبرات والممارسات الناجحة والعمل على إعداد أدلة معلوماتية بقصد جمع الخبراء العاملين في مجال البرامج التنموية الهادفة إلى مكافحة الفقر والوصول إلى أفضل النماذج المهنية التي تسهم في تحسين وضع الفقراء بما يتناسب والثقافة السائدة في المحيط الاجتماعي من حولهم.

وكان أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز استقبل في مكتبه في قصر الحكم أول من أمس نائب رئيس مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للإسكان التنموي إياد أمين مدني والأمين العام لـ» المؤسسة» الدكتور أحمد العرجاني

وضيوف ندوة «أفضل ممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية الموجهة لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء». وطمأن الأمير سلمان الجميع على صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقال: «انه يتمتع بالصحة والعافية ولله الحمد وسيكون قريباً بيننا بإذن الله.»

تضمنت وضع آلية للتحري عن أموال مدعي الإعسار لضمان عدم تحايله

دراسة أمنية توصي بتوظيف النساء في الحقوق المدنية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٦٩٩.htm

متعب العواد ـ حائل

أوصت دراسة أمنية متخصصة لتطوير الحقوق المدنية وفقا لنظام المرافعات الشرعية، باستحداث وظائف نسائية في إدارات الحقوق المدنية في كافة مناطق ومحافظات المملكة، والعمل على تعيين موظفات فيها خصوصا من خريجات العلوم الشرعية والاجتماعية، علم النفس، والخدمة الاجتماعية.

وكشفت الدراسة التي حصلت «عكاظ» على نسخه منها، عن ست توصيات لتطوير الحقوق المدنية خلال الفترة المقبلة، تمثلت في وضع آلية دقيقة ومنظمة وموحدة للبحث والتحري عن أموال المدين لضمان عدم تحايله من جهة، وعدم سعيه لتطويل الإجراءات القانونية من جهة أخرى وضرورة استفراغ الوسع في التحري عن مال مدعي الإعسار بكل وسيلة ممكنة من قبل القاضي ومساندة الجهات المختصة، الإسراع في تعيين قاضي التنفيذ في المحاكم ليؤدي مهام التنفيذ وحل كافة الإشكالات، توحيد كافة المسائل الخاصة بإعسار المدين وإفلاسه وحبسه وكفالته في يد قاضي التنفيذ متى ما تم تعيينه والذي يتولى بنفسه بحثها والفصل فيها بأحكام ملزمة حيث يساعد على توضيح المسائل وحل العديد من المشاكل التي قد تثور عند التنفيذ، ضرورة تعاون كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية مع إدارات الحقوق المدنية عند طلب أصحاب الحقوق المالية من منسوبيهم ووضع آلية مناسبة لضمان حضور المدعى عليهم في الموعد المحدد، توثيق عقود الإيجارات لدى كتابة العدل لتكون ملزمة نافذة للمؤجر والمستأجر بحيث لا يتم عرضها على القضاء، بل يتم تنفيذ ما في العقد عن طريق الجهات التنفيذية المختصة.

البدء رسميا في تصميم أنظمة ولوائح هيئة مكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٥/Con٢٠١١٠١٢٥٣٩٦٦٧٩.htm

فهد الذيابي ـ الرياض

باشرت لجنه عليا تضم أعضاء من هيئة الخبراء وديوان المراقبة العامة ومعهد الإدارة العامة مهماتها رسميا لإعداد دراسة للوائح والأنظمة والتشريعات اللازمة لتأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وعلمت«عكاظ» أن اللجنه باشرت أعمالها أخيرا في معهد الإدارة من أجل تحديد آلية عمل الهيئة وأدوارها الأساسية وصلاحياتها النظامية؛ لتوضيح اختصاصاتها كي تتلافى أي تداخل قد يحدث مع بقية الأجهزة الرقابية.

وبحسب المصادر، فإن الهيئة التي صدر قرار إنشائها مطلع فبراير من العام ٢٠٠٧م، سوف تكون مستقله إداريا وماليا عن وزارتي الخدمة المدنية والمالية، إذ سيكون مرجعها المباشر مجلس الوزراء.

وكان مجلس الوزراء قد أقر في الأول من شهر صفر عام ١٤٢٨هـ استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ويأتي في مقدمة أهداف هذه الاستراتيجية تحقيق حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد. وتضمن قرار المجلس، أنه من أجل تحقيق الأهداف تنشأ هيئة وطنية لمكافحة الفساد لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ورصد نتائجها وتقويمها ومراقبتها ووضع برامج وآليات تطبيقها، على أن تتولى الأجهزة الحكومية المعنية حماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك وتقليص الإجراءات وتسهيلها والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه وفقا للأنظمة. وتتولى الهيئة مسؤولية متابعة تنفيذ الاستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها، وتنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد، وتلقى التقارير والإحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراستها وأعداد البيانات التحليلية بشأنها، إلى جانب جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات وتصنيفها وتحديد أنواعها وتحليلها وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

تغيب طبيب متهم في وفاة طفل بنجران يؤجل القضية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٨٩٥٠&CategoryID=٥

نجران :مانع آل مهري ٢٠١١-٠١-٢٥ ١:٥٩ AM

أدى تغيب طبيب متهم بالتسبب في وفاة طفل بنجران عن حضور جلستين لدى الهيئة الطبية بعسير، في تأجيل الحكم في القضية مرتين، واتهم والد الطفل حسن راشد آل حشوان صحة نجران بتعطيل إجراءات كشف المتسبب في وفاة ابنه في أحد المستشفيات الحكومية بنجران .

وقال آل حشوان في شكوى لـ "الوطن" إن القضية تمت إحالتها إلى الهيئة الطبية بمنطقة عسير وتلقى خطابا رسميا بإشعاره بالحضور مع ثلاثة أطباء متهمين في القضية وتقررت الجلسة الأولى في ١٤٣٢/٢/٧ وعند حضوره للجلسة فوجئ بغياب أحد الأطباء المتهمين في القضية من العاملين بمستشفى النساء والأطفال، وأقرت الهيئة الطبية تحديد موعد آخر لحضور جميع الأطراف وحددت الجلسة الثانية بتاريخ ١٤٣٢/٢/١٣ إلا أن الطبيب لم يحضر للمرة الثانية وعند الاستفسار من صحة نجران أفهموه بأن الطبيب المتهم قد غادر المملكة إلى بلاده بتاشيرة خروج نهائي وتم تكليف شخص آخر يشغل منصبا كبيرا في صحة نجران وكيلا عنه ولم يحضر الوكيل الجلسات المقررة لدى الهيئة الطبية بعسير.

وأضاف آل حشوان أن هذا التلاعب من قبل صحة نجران تسبب في حدوث مشاكل نفسية ومالية له على مدار أكثر من عام للمطالبة بكشف المتسبب في وفاة ابنه، وناشد المسؤولين في وزارة الصحة بالتدخل العاجل لوقف مسلسل معاناته الطويلة وتحديد المتسبب فيما حدث له وإعطائه حقوقه.

من جهته أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية بمنطقة نجران صالح بن علي آل ذيبة أن الطبيب الوكيل عن الطبيب المتهم تغيب عن حضور الجلسات لوجود عذر لديه وتم إبلاغ الهيئة الصحية بذلك.

مؤتمر الأيدز: مصابات يتهمن الإعلام بـ التسول بمعاناتهن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227439

جدة - عبدالله عون

شنت مصابات بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هجوماً لاذعاً على الإعلام متهمات إياه باستغلالهن كمتعايشات مع المرض في الترويج لنفسه، بهدف كسب الرأي العاموفي بادرة «جريئة» للمصابين بـ«فيروس» الإيدز في جدة، اعتلت مصابتان أمس (الإثنين) منبر اللقاء المفتوح أمام حضور ٣٠٠ مشارك من دون خوف، لتكشفا لهم معايشتهما للمرض وطرق إصابتهما، وعن تعامل المجتمع ودفعه لهما إلى محاولة الانتحار، مشيدتان ببعض الجهات التي ساندتهما نفسياً واجتماعياً ومادياً وكان لها الأثر الأكبر في خروجهما من المعاناة.

وفي الوقت الذي ساقت فيه المصابات اتهامات لوسائل الإعلام باستغلالهن والترويج لقصصهن في منابر الإعلام، وتشويه سمعتهن داخل المجتمع وإلصاق العار بهن ببعض العبارات داخل المقالات، لم ترق هذه الاتهامات للإعلاميين المشاركين في اللقاء، إذ طالبوا مسؤولي برنامج مكافحة الإيدز في المملكة بتمكينهم من المعلومة الصحيحة من دون قيود لتوصيل الرسالة الإعلامية التوعوية الصحيحة.

وقالت أم ياسر «إنها أصيبت من طريق زوجها بالمرض قبل ثماني سنوات، وكانت نفسيتها محطمة، وبفضل مستشفى الملك سعود والجمعية السعودية للإيدز فيما بعد انتقلت من حالها السيئة إلى وضعها الطبيعي، خصوصاً بعد إنجابها طفلة غير مصابة»، محملة الإعلام مسؤولية تصحيح وضعهم داخل المجتمع من مبدأ الأمانة الإعلامية حتى يستطيعوا التعايش مع المجتمع بشكل طبيعي.

وجاء في إجابتها على مداخلة من الإعلاميين حول كيفية علاقتها بأسرتها أثناء الإصابة: «كنت مع أسرتي في بادئ الأمر غير متفهمين للوضع وبعد خضوعنا لجلسات نفسية من مختصين في مستشفى الملك سعود عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي بعد فترة من الزمن»، وحول علاقتها بالمجتمع المحيط بها بعد إصابتها أكدت أم ياسر أن تفهمه للقضية لا يزال بطيئاً وبحاجة إلى وقفة إعلامية جادة من قبل وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، ومساعدتهم لنا حتى نستطيع التعايش مع المجتمع.

وكشفت أم يوسف، أصابتها أيضاً قبل ١٠ أعوام، وكانت محطمة في البداية إلى درجة إقدامها على الانتحار للتخلص من «وصمة العار» بسبب نظرة المجتمع والتعامل القاسي الذي وجدوه من المجتمع، مضيفة أن الحال اختلف اليوم بمجهود الجمعية السعودية للإيدز والمستشفى سابقاً إذ تقدم العلاج بشكل كبير في العالم، وبالنسبة لي خفضت نسبة «الفايروس» في الجسم إلى الصفر وأصبحت أمارس حياتي بشكل طبيعي وخصوصاً بعد إنجابي طفلاً..

وفيما أوضحت أنها لا تذكر نفسها مصابة إلا عندما تحضر إلى موعد مراجعة لفحص «الفايروس» أما عندما تعود إلى أسرتها ومجتمعها فتمارس حياتها بشكل طبيعي، لم تخف أم يوسف أنها تعرضت إلى حال نفسية محطمة فكرت معها في الإقدام على الانتحار خصوصاً وأن أسرتها لم تكن تعرف هذا المرض إلا «وصمة عار»، لذلك أغلقت الأبواب أمامي من كل الاتجاهات حتى وجدت الانتحار هو الحل الأمثل لحالي.

وحول من استغل أمثالها وروج لقصصهن داخل المجتمع، قالت أم يوسف: «نعم للأسف هناك إعلاميون في وسائل إعلامية مختلفة استغلوا قصصنا داخل المجتمع، وتسولوا بنا على الشاشات ولم نجن منهم شيئاً، بدلاً من مساعدتنا في التخلص من نظرة المجتمع.

وتواصلت أمس جلسات الورشة التدريبية للفئات الفنية والإعلامية من أجل التفاعل الإيجابي مع قضايا الإيدز التي تختتم اليوم (الثلثاء) في جدة، بجلسة بعنوان «المعايير والأصول الإعلامية والإيدز»، حمّل فيها الدكتور حسن الخضيري الإعلاميين والمسؤولين مسؤولية تفعيل برامج التوعية بالإيدز وتقديم معلومات صادقة للمجتمع.

وتخللت الجلسات محاضرة عن «أساسيات التغطية الصحافية الفعالة للمواضيع ذات الصلة بالإيدز»، تخللها نقاش مفتوح عن الإيدز وأهداف الألفية العالمية، وكيفية اتخاذ القرار، وإجراء تمارين قيادية في مكافحة «فايروس «الإيدز.

إحالة ضابط متورط في تهريب وافدة إلى سجن بريمان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227410

جدة – أحمد الهلالي

كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» إحالة ضابط برتبة ملازم أول يعمل في احد القطاعات العسكرية أمس (الإثنين) إلى «سجن بريمان» عقب انتهاء التحقيق معه في محاولته تسهيل خروج امرأة إثيوبية إلى خارج السعودية من طريق مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدةوأوضحت أن المتهم أحيل إلى السجن العام في جدة، تمهيداً لعرضه على القضاء الشرعي للنظر في ملف قضيته، مؤكدة أن «الضابط» أبان للمحققين أنها «مكيدة»، إذ طلب منه توصيل «المرأة» إلى صالة كبار الشخصيات من طريق سيارته أثناء دخوله إلى مقر عمله من أحد زملائه.

وأجرت «الحياة» اتصالاً هاتفياً يوم أمس بإدارة «سجن بريمان» في جدة للتعليق على إحالة الضابط إلى السجن لكنها لم تستجب للرد، كما حاولت في مرات عدة الاتصال على مسؤول العلاقات العامة الرائد محمد معيض إلا أن هاتفه الخليوي كان مغلقاً.

من جهة أخرى، أصدرت المحكمة العامة في محافظة جدة حكماً بالسجن ١٥ عاماً على وافد من جنسية عربية (تحتفظ «الحياة» باسمه) بتهمة التورط في تهريب ٣٠ كيلو حشيش مخدر واستقباله الكمية في جدة .

وتضمن الحكم جلد الوافد أكثر من ١٠٠٠ جلدة مفرقة، إضافة إلى إبعاده عن البلاد بعد انتهاء محكوميته المقررة شرعاً من القضاء.

وصدر الحكم الشرعي بحق الوافد المتهم بعد جلسات قضائية عدة عقدت للنظر في القضية، إذ تم توجيه عدد من التهم منها المشاركة في التهريب من خلال استقبال الكمية من إحدى الدول العربية، إضافة إلى ترويجها في السعودية لعدد من الشبان والتغرير بهم، فيما قدم «المتورط» اعتراضه على الحكم الذي صدر بحقه، وسلم نسخة من اعتراضه إلى المحكمة العامة التي بدورها رفعته إلى محكمة الاستئناف في منطقة مكة المكرمة لإصدار حكمها إما بالمصادقة عليه أو إعادته مرة أخرى للنظر فيه من جديد.

وكانت الأجهزة الأمنية في المحافظة الساحلية تلقت بلاغاً من طريق أحد زملاء الوافد الذي تم القبض عليه في وقت سابق وأبلغ أجهزة الأمن أن هناك كمية من «الحشيش «وصلت إلى محافظة جدة، إذ تحركت أجهزة الأمن لضبطها بأسرع وقت.

وتعود تفاصيل القضية إلى استقبال «الوافد» لكمية «الحشيش» التي تقدر بـ٣٠ كيلو غراماً تم إرسالها من طريق إحدى الدول العربية وتهريبها إلى محافظة جدة، إذ أعدت إدارة المخدرات «كميناً» محكماً في شارع التحلية تمكنت من خلاله الإطاحة به وبحوزته كمية الحشيش.

التصدي للانتهاكات الإسرائيلية في مقدمة موضوعاتها

المملكة تترأس اجتماع لجنة حقوق الإنسان بالجامعة العربية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/٢٥/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٨٧٩.html

القاهرة - مكتب الرياض - أيمن محمود

عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع الثلاثين للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان برئاسة ممثل المملكة الدكتور إبراهيم عبدالعزيز الشدي وبمشاركة خبراء حقوق الإنسان في الدول العربية .

وقال د.الشدي إن اللجنة التي تستمر أعمالها لمدة خمسة ايام تناقش مجموعة من البنود الهامة في صدارتها كيفية التصدي للانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، لافتا الى أن هذا بندا دائما على جدول اعمال اللجنة في كل اجتماعاتها. وأضاف أن اللجنة سوف تستمع إلى طرح ممثل دولة فلسطين في الاجتماع حول ما يتعرض له الفلسطينيون في فلسطين وكذلك الانتهاكات والتجاوزات الاسرائيلية في سوريا ولبنان، وستقوم اللجنة برصد هذه الانتهاكات ومخاطبة المنظمات الدولية بشأنها حتى تكون موثقة أمام العالم ومناشدة كل دولة عربية أن تستخدم علاقتها الدبلوماسية مع دول العالم لتشرح الممارسات الاسرائيلية وتفضحها أمام العالم.وأوضح الشدي أن الاجتماع سيتناول أيضا الخطوات اللازمة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان مشيرا إلى أنه تم وضع خطة للتوعية بحقوق الإنسان ونشرها وافقت عليها القمة العربية وسيبدأ تنفيذها خلال العام الجاري وهناك خطط استرشادية ولجان خبراء تساعد الدول العربية على تنفيذ هذه الخطة. وقال إن اللجنة ستبحث أيضا تفعيل الميثاق العربي لحقوق الانسان، كما تناقش اللجنة احياء اليوم العربي لحقوق الانسان والمقرر في ١٦ مارس.

هيئة الإسكان تدرس تخصيص وحدات سكنية للمتقاعدين

د. الغامدي: ٤٠٪ من المتقاعدين لا يملكون مساكن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/26/article598196.html

الرياض حمد بن مشخص

تدرس الهيئة العامة للإسكان طلبات قدمتها الجمعية الوطنية للمتقاعدين بشأن تخصيص وحدات سكنية من مشاريع الهيئة للمتقاعدين المحتاجين .

وكان رئيس مجلس إدارة جمعية المتقاعدين الفريق متقاعد عبدالعزيز هنيدي ومدير عام الجمعية الدكتور عبدالرحيم الغامدي قد قاموا بزيارة للهيئة العامة للإسكان حيث استقبلهم محافظ الهيئة العامة للإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي والذي أكد على دور الجمعية واهميتها واهدافها النبيلة وابدى اهتمام الهيئة العامة للإسكان بفئة المتقاعدين ضمن اهتمامها بجميع شرائح المجتمع كما اشار الى ان هيئة الاسكان تدرس ضوابط لتحديد الفئات المستحقة للاسكان. ووعد بدراسة المقترحات والطلبات التي قدمتها الجمعية تحقيقا لحاجة المتقاعدين .

من جانبه اكد رئيس مجلس ادارة جمعية المتقاعدين الفريق عبدالعزيز هنيدي على ان للهيئة العامة للاسكان دور بارز في تحقيق متطلب ضروري للحياة الكريمة للمتقاعد وهو توفير السكن الملائم مطالبا جميع اجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع بإعطاء المتقاعدين خدمات مميزة تقديرا لما قدموه للوطن .

كما اوضح مدير عام جمعية المتقاعدين الدكتور عبدالرحيم الغامدي ان العديد من المتقاعدين يعانون من عدم امتلاكهم لسكن ووصلت نسبة المتقاعدين الذين لايملكون سكناً بسبب ظروفهم المادية وتعثر اساليب التمويل لهم في دراسات عدة الى اكثر من ٤٠٪.

واوضح د. الغامدي ان هذه الزيارة تأتي بهدف تحقيق اهداف الجمعية الوطنية للمتقاعدين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لمنتسبيها من المتقاعدين.

تختتم فعالياتها اليوم بعرض تقويمي لأوراق العمل

المشاركون في ندوة الفقر يطالبون صانعي القرار بتعزيز مشاركة المرأة في التنمية ودعم مشاريع الأسر المنتجة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/٢٦/٠١/٢٠١١/article٥٩٨١٩٥.html

الرياض- سليمان الربعي

تواصلت جلسات ندوة أفضل الممارسات التنموية الموجهة لتحسين احوال الفقراء في يومها الثاني في مناقشة عدة مواضيع تناولها المشاركون في أوراق العمل المقدمة للندوة التي تنظمها مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للاسكان التنموي حيث طرح الدكتور مجدي ربيع من جامعة القاهرة ورقة حول تمكين المرأة اقتصاديا مستعرضا التجربة المصرية في هذاالمجال .

وأكد الباحث ان صانعي السياسات مطالبون بدعم المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية وتفعيل دورها كشريك اساسي في النهوض بمجتمعها،وتناولت ورقة الدكتور عبدالله الرشود من جامعة الامام محمد بن سعود موضوع تنمية قدرات المرأة المعيلة في المجتمعات السكانية التنموية داعيا في بحثه الى استراتيجيات تمكن من تنمية قدرات المرأة المعيلة ،كما طرح عساف المطيري من جامعة الملك سعود والمدير السابق لمجمع مؤسسة الملك عبدالله في الغالة ورقة استعرض خلالها تجربة المؤسسة في مجال البرامج الموجهة لتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية ،كما قدمت الدكتورة الجوهرة الوابلي رئيسة مجلس ادارة جمعية الملك عبدالعزيز النسائية الخيرية بالقصيم ورقة تناولت دور صندوق قروض البركة في اكساب المرأة مهارات وادوات التمكين الاقتصادي .

واستعرضت الجلسة السابعة للندوة التي ترأسها وزير الشئون الاسلامية الشيخ صالح آل الشيخ النماذج والتجارب في مجال مكافحة الفقر وتطرقت ورقة محمد العقلا وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للضمان الاجتماعي للشراكة الاجتماعية بين الوكالة ومؤسسات المجتمع المدني مستعرضا تجربة مرفأ القمحة في عسير وفكرة المشروع ومؤشرات نجاحه،كما تركز بحث الدكتور عبدالله المطوع مدير ادارة الاعمال الخيرية بأوقاف صالح الراجحي إسهامات الادارة في مجال تحسين اوضاع الفقراء وساكني المجمعات السكنية التنموية والخيرية مشيرا الى توظيفهم عددا من النساء في مشروع زراعي في بريدة رغبة في ايجاد فرص عمل ذاتية للنساء من الاسر المحتاجة داخل محيط بيئتهن المحلية .

وفي الجلسة الثامنة تناول المشاركون موضوع الاسر المنتجة وأكد البحث الذي قدمه الدكتور علي الرومي المستشار الاجتماعي بجمعية الأمير سلمان للاسكان الخيري ان البرامج التنموية في الجمعية انطلقت من اطار نظري اعتمد في بنائه على ادبيات التنمية وعلى واقع الفقر والفقراء في المجتمع .

ومن ضمن أوراق العمل والابحاث المقدمة للندوة ورقة الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت سعود استاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود التي ألقاها نيابة عنها الدكتور فهد المغلوث ركزت على برنامج الاسر المنتجة المقترح لمشروعات مؤسسة الملك عبدالله لوالديه مشيرة في بحثها أن هذاالبرنامج يهدف الى تمكين الاسر المحتاجة من رفع مستواها الاقتصادي معتبرة انه مشروع حيوي يهدف الى استغلال الامكانات والقدرات والمهارات المتوافرة لدى الاسر لتطوير واقعها الاقتصادي والاجتماعي ،كما تطرق بحث الدكتور سعود البلوي رئيس مجلس ادارة جمعية البر بجدة بالمدينة الى مشروع الاسر المنتجة بالجمعية وتجربة استزراع شجرة البان،وقدمت الباحثة منى البريك الأمين العام لجمعية الجنوب النسائية بأبها ورقة للندوة عن أفضل الممارسات في مجال برامج الاسر المنتجة حددت فيها اهداف الجمعية .

وتناولت أوراق عمل الجلسة التاسعة نماذج مختلفة من دراسات تقييمية تطرقت فيها اوراق الباحثين لطبيعة ومعوقات برامج الاسر المنتجة وواقعها ومدى استفادة الفئات المحتاجة للسكن منها ،واختتمت جلسات يوم امس بمناقشة البرامج

التدريبية في مجال مواجهة الفقر تحدث فيها الباحثون عن بعض البرامج المقدمة في دولهم في هذا المجال كما تناولت ورقة الدكتورة حصة السند من جامعة الأميرة نورة أفضل الممارسات في مجال التدريب الموجهة لمكافحة الفقر"دراسة مطبقة على جمعية الأمير سلمان للاسكان التنموي"كما تناول بحث الدكتور حماد الحمادي مستشار الدراسات بجمعية الأمير سلمان للاسكان تقويم برنامج التدريب والتوظيف بجمعية الأمير سلمان للاسكان الخيري .
وتختتم جلسات الندوة اليوم الاربعاء بأربع جلسات يترأسها عدد من المسئولين ويناقش فيها المشاركون نماذج من تجارب مكافحة الفقر والبرامج التنموية ومسألة التوظيف ومواجهة الفقر،في حين من المقرر ان يترأس الأمين العام لمؤسسة الملك عبدالله لوالديه الدكتور احمد العرجاني الجلسة الختامية للندوة التي يتحدث فيها ثلاثة خبراء ويقيمون خلالها الندوة وماطرح فيها من اوراق عمل.

الشرطة: من حقنا القبض على أي معلم أمام تلاميذه .. والتربية: لسنا حيطة مايلة!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٣٣١

صالح زيدان - جازان
اثارت محاولة القبض على معلم داخل مدرسته في جازان على خلفية قضية حقوقية الجدل بين الشرطة وادارة التربية، ففي الوقت الذي اكدت فيه الشرطة ان من حقها القبض على موظف مدان داخل مقر عمله، قالت ادارة التربية ان المدارس «ليست حيطة مايلة» ليتم اقتحامها بهذا الشكل. وكان رجل امن بزيه الرسمي جاء للقبض على أحد المعلمين في قضية حقوقية داخل احدى المدارس الثانوية بمركز الشقيري شرق جازان وهو ما اثار استياء المعلمين ومدير المدرسة الى رفع شكوى رسمية إلى رئيس مركز الشقيري يفيد فيها بحصول هذا التصرف الغريب على حد قوله.
وقال المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة جازان النقيب عبدالله بن معيض القرني أن الشرطة يحق لها القبض على أي شخص متهم سواء في قضايا جنائية أو حقوقية بالطرق الرسمية واستيفاء الإجراءات التي تساهم في القبض على أي شخص في أي دائرة حكومية بالطرق النظامية، فيما أكد رئيس مركز الشقيري حسن بن محمد حكمي ان الشرطة لها الحق في القبض على أي موظف بعد استيفاء الإجراءات النظامية، ولكن ليس من حقها الدخول الى المدرسة للقبض على احد منسوبيها إلا بعد موافقة الجهات الرسمية. من جانبه أوضح مدير التربية والتعليم بمحافظة صبيا إبراهيم بن محمد الحازمي أنه لا يسمح بالقبض على أي احد من منسوبي التعليم إلا بعد الرجوع إلى إدارة التعليم ومخاطبتهم، مشددًا على أن المدارس ليست «الحيطة المائلة» التي يتم فيها دخول ايا كان بدون وجه حق، مذكرًا الجميع ان المدرسة هي مأمن تربوي وليست ملاذ لترويع الطلاب والمعلمين، وختم بالقول: «فنحن نحرص على تربية أبنائنا في بيئة تربوية آمنة».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الشورى يناقش قضية مستويات المعلمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٦/٠١/٢٠١١/article_٤٩٦٣١١.html

خالد الجعيد من الطائف

وافق مجلس الشورى - أمس الثلاثاء – وبشكل رسمي على تدارس قضية مستويات ٢٠٠ ألف معلم ومعلمة، بعدما تسلم خطاب تظلمهم الموجه إلى الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ رئيس المجلس، بشأن قضية مستوياتهم الوظيفية التي تداولها القضاء ٩٧٤ يوماً – قبل أن تحكم محكمة الاستئناف في الرياض بصرف النظر عنها يوم الثلاثاء ١٨ كانون الثاني) يناير) ٢٠١١ م -، حيث صادق المجلس بذلك على مبادرته واستجابته التي اعتزمها الخميس المنصرم ٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ م، من أجل احتواء القضية، التي كان من المقرر تقديم كافة تفاصيلها إلى المجلس أمس الأول إلا أن اجتماعات ممثلي مجالس المناطق في مجلس الشورى حالت دون عرض أي تفاصيل بشأنها .

وبحسب ما جاء في خطاب تظلمهم المتضمن بيانات برواتب كل الدفعات – والتي حصلت" الاقتصادية" على نسخة منه – فإن مستوياتهم الوظيفية تم تعديلها من قبل لجنة وزارية وفقاً للمادة ١٨ / أ، المتعلقة بالترقيات، وليست متعلقة بحقوق ومستويات شاغلي الوظائف التعليمية من معلمين ومعلمات – مستندين في ذلك إلى لوائح وأنظمة الخدمة المدنية .

وأوضح المعلمون والمعلمات في خطابهم لرئيس المجلس أن تعديل المستويات وفق مادة الترقيات حرمهم من الدرجات الوظيفية المستحقة الموازية لسنوات خدمتهم، الأمر الذي أحدث - وفق بيان الرواتب - فوارق مالية كبيرة في رواتبهم الحالية، مشيرين إلى أن تلك المادة ألحقت بهم ٢٩ ضرراً وظيفياً، اشتمل بعضها على تساوي رواتب بعض الدفعات من المعلمين والمعلمات، وهدر سنوات الخدمة الفعلية، وعدم احتساب سنوات العمل على البند ١٠٥ ، وأيضاً تأثر الراتب التقاعدي والمدة المحتسبة له بتقليص السنوات الفعلية للخدمة مرافقة لعدم احتساب سنوات البند ١٠٥ ، وكذلك تباين الدرجات الوظيفية لدى بعض الدفعات من المعلمين والمعلمات – بعد قرار معالجة تباين تلك الدرجات - ، وأيضاً تباين فترة بقاء ١٠ دفعات من المعلمات على سنوات البند ١٠٥ ، وتفوق رواتب من يحمل المؤهل غير التربوي على التربوي في ثماني دفعات من المعلمين والمعلمات، مضيفين أن تطبيق المادة ١٨ / أ عرض حقوقهم الوظيفية لهدر كبير، سيستمر حتى تقاعدهم، مُفرزة بذلك حسومات من الرواتب من قبل مؤسسة التقاعد بحق كل معلم ومعلمة، في كل عشر سنوات، حيث يفقد كل معلم ومعلمة خلال تلك الفترة – بسبب تطبيق المادة ١٨ / أ، مبلغ ٣٨٣,٧٦٠ ألف ريال، قابل للزيادة والنقصان بحسب الدفعة، منوهين إلى أن زيادة عدد سنوات العمل قبل التقاعد المبكر يرفع من معدلات الفوارق المالية خلال تلك الفترة، مؤكدين أن المعلمات يتفاوتن في نسبة الضرر المالي الوظيفي ويتفقن بوجوده " بسبب عملهن سنوات طويلة على البند ١٠٥ " ، مبينين أن معالجة تلك الأضرار تكون بإقرار الدرجات الوظيفية المستحقة لهم وفق سنوات الخدمة، بما فيها سنوات العمل على البند ١٠٥ ، وطالب المعلمون والمعلمات عبر خطابهم رئيس مجلس الشورى العمل بالتوصية حيال قضيتهم، والرفع بها إلى المقام السامي للحصول على حقوقهم الوظيفية .

من جانبه لم يفصح المجلس عن موعد محدد لاجتماعات مقبلة، لمناقشة القضية، أو اتخاذ أي إجراءات قبل عرض القضية .

وكان مجلس الشورى – عبر لجنة حقوق الإنسان والعرائض – قد اعتزم قبل نحو سبعة أيام فتح أبوابه من أجل دراسة واحتواء قضية المستويات الوظيفية لأكثر من ٢٠٠ ألف معلم ومعلمة، تضرروا من تعديل مستوياتهم الوظيفية وفق المادة ١٨ / أ ، حيث أكد لـ"الاقتصادية" سليمان الزايدي عضو مجلس الشورى أن المجلس سينظر في رسالة المعلمين والمعلمات التي تعبر عن حالهم الوظيفي، وتوضحه توضيحاً كاملاً.

والد طفل ينبع: كوب الشاي أحرق صغيري.. والاتهامات التي ألصقت بي كاذبة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٤٢٥

أحمد الأنصاري - ينبع

تفاعلت قضية والد الطفل الذي ادعى خاله أن أباه قام بحرق عضوه التناسلي - بينبع ونفى والد الطفل ما ورد بحقه من اتهام وقال إنه تفاجأ باستدعاء الشرطة قبل عدة أيام ولم يكن يعرف السبب وحقيقة الأمر أن ابني كان معي في منزلي قبل ثلاثة أشهر وقام ابني بالعبث بثلاجة الشاي وانسكب كمية من الشاي عليه أسفل بطنه وعلى عضوه التناسلي وفورا قمت بعلاجه والحمد لله تماثل للشفاء ولم يتبقَ ألا أجزاء بسيطة جدا متضررة من انسكاب الشاي وقمت بإرسال ابني إلى والدته وبعد عدة أيام من إرساله تفاجأت بهذا الأمر .

ووصف الأب شكوى الخال بـ "الكيدية" قائلا: إنه يرغب في الانتقام مني وهو السبب الرئيس في الانفصال وطلاق أخته حيث كان يتقدم بدعاوى ضدي في المحاكم وما زال يرفع ضدي دعاوى في المحاكم من أجل حضانة الأطفال والنفقة وغيرها وحول وضعه الآن ذكر تم استدعائي من قبل شرطة ينبع وتم أخذ أقوالي في الدعوى التي وجهت إلي من قبل خال الأولاد وقمت بالرد عليها وأحضرت الشهود من أهل بيتي وتم تحويلي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام أمس الأول في نفس الموضوع وقمت بالإجابة عليهم وطعنت في التقرير الطبي المقدم من قبل خال الأولاد كونه يعمل في وزارة الصحة..يذكر أن «المدينة» كانت قد نشرت الحادثة بتفاصيلها الأربعاء الماضي.

خلال تدشينه برنامج التدريب والتطوير الثاني لمنسوبي الوزارة

وزير العدل ل الرياض: إخفاء الوظائف والتقاعس في خدمة المواطن لا تصدر من مسؤول أبرأ ذمته أمام مولاه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/26/article598198.html

الرياض أسامة الجمعان

قال وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن المناشط التدريبيّة هي خيار وزارته الأهم في تطوير وصقل مؤهلات مواردها البشرية .

وأضاف الوزير: بأن الموارد البشرية عنصر مهم ومؤثر في مسيرة عملنا العدلي، وتشكّل في الحقيقة الرقم الصعب في الإنجاز، كما أن الوزارة بحاجة ماسة إلى كوادر بشرية، عملت بحمد الله على استقطابها فشغلت عدد(١٤٣١) وظيفة بمؤهلين سيتم توزيعهم على المحاكم وكتابات العدل بمشيئة الله، وفي الطريق سيتم إن شاء الله شغل وظائف المستشارين الشرعيين والنظاميين ومحضري القضايا، فنحن في أمس الحاجة إلى الكفاءات الوطنية، وهم في أمس الحاجة لوظائفهم الشاغرة ولو لم يكن في ذلك إلا إعطاؤهم الفرصة للإسهام في شرف العمل الوطني، وفق المتاح من الشواغر الوظيفية .

وأكد العيسى بأن إخفاء الوظائف أوالتراخي في تنفيذ تنمية الوطن أوالتقاعس في خدمة المواطن لا تصدر من مسؤول أبرأ ذمته أمام مولاه جل وعلا قبل أن يبرئها أمام ولاة أمره الذين سخَّروا وهيأوا كل ما في وسعهم لخدمة الوطن والمواطن، وهو ما يشهد به ويثمنه عالياً الجميع، خاصة توجيهاتهم المتوالية لنا نحن المسؤولين بإعطاء المواطن غاية الجهد والخدمة والسهر على راحته ووالله عندما نرى تضحية ولاة الأمر من خلال صرف جل ساعات وقتهم في ليلهم ونهارهم لخدمة المواطن والسهر على راحته، واستقباله وإغاثة لهفته نحقر أعمالنا أمامهم مهما بذلنا من جهد، بل إن عملنا حسنة من حسانتهم أجزل الله مثوبتهم فهم من أتاح لنا الفرصة ودعم وتابع وسأل وحاسب .

وأشار وزير العدل بأن وزارته تدرس إمكانية إسناد محضري الخصوم إلى مؤسسات خاصة، وإيجاد آلية نظامية تساعد في هذا الأمر، ولدينا خيارات عدة، ومراحل مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء بما فيها المراحل العلمية تم تدشينها منذ فترة وفقاً لتوجيهاته يحفظه الله ، والوزارة لن تقدم أي منشط في مؤتمر أو ندوة أو ملتقى إلا وهي على يقين بجدواه وتحقيقه للمصلحة من كافة الوجوه لعلمنا بأن أي منشط من هذا القبيل ما لم يتوخ المصلحة الوطنية بل ويتمحض لذلك، فهو عبء على العمل الوطني في المال والجهد والوقت والعمل .

ندرس إسناد مهمة محضري الخصوم للقطاع الخاص.. ورفعنا مشاريع تنظيمية للحد من تدفق القضايا

وقال بأن الوزارة رفعت عن مشاريع تنظيمية وحلول إجرائية تتوخى الحد من تدفق القضايا إلى القضاء، إلى نسب كبيرة جداً، فحل ازدياد القضايا المطرد ليس في زيادة عدد القضاة مطلقاً، بل في آليات العمل العدلي، وهو ما نسعى إليه وأنجزنا عدداً منه، وكما دخلنا في تنافسية سرعة نقل الملكية على المستوى العالمي، وحققنا الصدارة الدولية بما يسر الله لنا من إمكانات مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، فإننا نأمل أن نحقق كسباً دولياً في سرعة إنجاز القضايا في القريب، خاصة وأننا حسب الاستطلاعات نعتبر في جملة أسرع الدول في سرعة البت في القضايا، وهذه حقيقة، ولكم أن تقارنوا بين متوسط مدة القضية في متوسط القضايا في محاكمنا ومحاكم الدول الأخرى، وهي العدالة الشرعية الناجزة التي هي شعارنا في تقديم الخدمة القضائية، وهي محور توجيهات خادم الحرمين الشريفين لنا، نعم نحتاج لقضاة في بداية السلم القضائي لمواصلة بناء الكفاءات القضائية لمواجهة الحاجة المستقبلية وكلامنا في هذا ينصب على أننا لا نتحاج حالياً في معالجة مواجهة تدفق المزيد من القضايا لمزيد من القضاة بقدر ما

نحتاج لآليات أكثر تطوراً في العمل الإجرائي وهو ما رفعنا عنه قريباً، من منطلق أن الوزارة ترفع عن كل ما من شأنه الرقي بالمستوى اللائق بالعدالة وفق ما قضى به نظام القضاء، ونؤكد على أننا تجاوزنا بكثير المعيار الدولي في عدد القضاة .

وأضاف الوزير بأن سرعة نقل الملكية التي حصلنا على صدارتها العالمية تشمل كافة كتابات العدل، وهناك ربط إلكتروني مع المركز الرئيسي في كافة الإدارات الحيوية بكتابات العدل، ونحن بانتظار اعتماد التوقيع الإلكتروني من جهته المختصة، لتتم عملية التوكيل عن طريق بوابة الوزارة الإلكترونية، ومن ثم إيصال الوكالة عن طريق البريد السعودي .

وتابع الوزير بأن هذه السرعة لا تؤثر مطلقاً على ضمانات نقل الملكية، كما قد يتساءل البعض عن بعض التأخر في نقل الملكية، ومرد هذا هو التحقق من سلامة الوثائق، فالسرعة المحمودة لا يمكن أن تقودنا للعجلة المذمومة، ويلاحظ أن البعض يأخذ تصوراً خاطئاً عن الخدمة المقدمة عندما يواجه التحقق من سلامة إجراءات طلبه، ويأخذ صورة ذهنية مبتسرة دون أن يسأل عن السبب ولو سأل لزال الإشكال بالكامل، وعلم أن التحقق في صالحه وصالح الوثائق الشرعية، ولن نضمّن هذه الوثائق التي تحمل شرف العدالة إلا مضامين في منتهى الدقة .

وأضاف وزير العدل بأن هناك متابعة مستمرة لأوضاع المحاكم وكتابات العدل، وإيجاد كافة الحلول يتطلب بعض الوقت فلدينا (٤٧٨) محكمة وكتابة عدل وفرع وزارة، وقال بأن المواطن يريد عدالة ناجزة وهي مناط ومحور عملنا، مشيراً إلى أن مشروع الملك لتطوير مرفق القضاء أخذ مسارين في موضوع مباني الوزارة، المرحلة الانتقالية عن طريق الاستئجار العاجل، والمرحلة الأساسية عن طريق البناء، وكلا المسارين نعمل عليهما في آن واحد، لكن للأول طابع الاستعجال لأننا لا نرضى بمبان لا تليق بدور العدالة .

جاء ذلك خلال تدشين وزير العدل برنامج التدريب والتطوير الثاني لمنسوبي وزارته .

وفي نفس السياق قال مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإداري الدكتور عبدالعزيز الحسن أن وزارة العدل استهدفت ضمن خطتها أكثر من ٤٠٠٠ موظف بتدريبهم على ١٢٨ برنامجاً تدريبياً، عدا البرامج التدريبية الأخرى التي تنسق مع معهد الإدارة العامة .

وأفاد الدكتور الحسن أن وزارة العدل حققت نسبة قبول لهذا العام بزيادة ٣٠٠% إثر قرارها بعدم المركزية في التدريب .

ثم قدم الحسن جدول البرنامج في عامه الثاني والذي تضمن ثلاثة أقسام هي البرامج القيادية والبرامج التخصصية والبرامج العامة.

جدة: إلزام مستشفى بدفع ١٠٤ آلاف ... تعويضاً لممرض

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٧٧٩١

جدة – أحمد الهلالي

أصدرت اللجنة الابتدائية بمكتب العمل في منطقة مكة المكرمة حكماً يلزم مستشفى حكومي بدفع ١٠٤,٤٧٥ ريالاً لممرض سعودي بعد التزوير في راتبه الشهري أثناء ابتعاثه للدراسة في الولايات المتحدة الأميركيةوأوضحت «اللجنة» أن المبلغ الذي ألزمت به المستشفى يمثل فرق الراتب الحالي مع البدلات وما كان يتقاضاه في البعثة، معتبرة أن المستشفى (تحتفظ «الحياة» باسمه) خالف نظام العمل من خلال وضع الموظف في برنامج تدريبي مرة أخرى على رغم أنه أحد العاملين في المستشفى وقدم شهادات من الأطباء الذين عمل معهم.

ورد ممثل المستشفى على حكم «اللجنة» برفع لائحة اعتراض إلى «الهيئة العليا» في الرياض تضمنت أن «الممرض سُجل في برنامج ماجستير الإدارة الصحية من دون موافقة مسبقة من المستشفى، وقد يكون ذلك هو الدافع الحقيقي وراء المماطلة من الممرض في العمل بأقسام التمريض رغبة منه في التنصل مما التزم به بعد عودته من الابتعاث والتعلل بأسباب واهية للخروج من المستشفى بالاستقالة أو غيرها تنصلاً من التزامه بالعمل.«

وطالب المستشفى بإلغاء قرار اللجنة، ورفض تعويض الموظف بالمبلغ المذكور خصوصاً أن المبلغ الحقيقي المستحق - بحسب تقدير المستشفى- لا يتجاوز ٤٢ ألف ريال، في الوقت الذي طالب فيه الممرض شرطة محافظة جدة وهيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة بالتحقيق في عملية «تزوير» «وإنقاص» راتبه من المستشفى المعني أثناء ابتعاثه للدراسة خارج السعودية، مشيراً إلى أن قضيته تحمل الرقم ١٠٥ ولا تزال منظورة منذ أربعة أعوام في مكتب العمل إلا أنه لم يتم بتها.

وقال في دعواه (حصلت «الحياة» على نسخة منها) إن المستشفى تجاوز الأنظمة ولم يحترم قرارات صادرة من عدد من الجهات في قضية «التزوير» التي حدثت من خلال تعديله في تاريخ عقد العمل أثناء ابتعاثه للدراسة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف أن المستشفى وقع على مسيرات رواتبه الشهرية من دون علمه أثناء ابتعاثه ومن دون توكيل أو تفويض منه، إضافة إلى إنقاص راتبه وتعديل ساعات العمل، مفيداً أنه فُصل من الخدمة في المستشفى وقدم دعوى إلى مكتب العمل للمطالبة بحقوقه والتحقيق في تزوير أوراق وظيفته.

وأكد الممرض أنه تم تشكيل لجان للتحقيق في قضية التزوير في عقد عمله خصوصاً أنها محررات رسمية وقدمت لجهات رسمية على أنها صحيحة وهي تحمل معلومات خاطئة وتجلب الضرر على الغير من خلال التزوير في ساعات العمل.

ولفت إلى أن ملف القضية لا يزال متداولاً بين شرطة محافظة جدة وهيئة الرقابة والتحقيق في ما يتعلق بجزئية «تزوير» المحررات الرسمية من المستشفى ولم تظهر النتائج ولم يتم التحقيق في القضية من الأصل، مستغرباً من عدم تحرك تلك اللجان حتى الآن في التحقيق بشأن أمره

فصل ١٠٠ موظف فني وإداري في مكتب استشاري متعاقد مع أمانة جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٧٠٥٣.htm

سعود البركاتي - جدة

تلقى ١٠٠ موظف فني وإداري يعملون في مكتب استشاري هندسي متعاقد مع أمانة جدة خطابات بالاستغناء عن خدماتهم.

وعلمت «عكاظ» أن مساعي تجري لإيجاد حل للموظفين المفصولين واستيعابهم في وظائف وفق البنود المتاحة في نظام الأمانة.

واجتمع أمس عدد من الموظفين المفصولين مع مدير الموارد البشرية في الأمانة الذي وعدهم بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلتهم خلال الأيام المقبلة، وقبل انقضاء الموعد الزمني المحدد لعقودهم نهاية الشهر الجاري.

وكانت أمانة جدة أبرمت عقدا مع المكتب الاستشاري، يتم بموجبه توظيف الموظفين في مرافق الأمانة، على أن تصرف رواتبهم الشهرية من مبلغ عقد المكتب الاستشاري الذي يمول عبر البند الخاص.

١٧ أسرة تعيش تحت خط الفقر في حي شعبي ـ مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٧٠٥٨.htm

هاني اللحياني ـ مكة المكرمة

كشف تقرير باحث اجتماعي متطوع عن وجود ١٧ أسرة سعودية تعيش تحت خط الفقر في حي منطقة العمرة الشعبي في مكة المكرمة. وقال الباحث الاجتماعي في جمعية البر في مكة المكرمة إن الجولة كشفت عن تدني المستوى المعيشي للأسر لدرجة عدم قدرة أولياء الأمور على توفير مصاريف الدراسة مما نتج عنه تدني مستوى التعليم بسبب الانقطاع عن التعليم، إذ إن نسبة كبيرة منهم لا يتجاوز تعليمهم الشهادة الابتدائية. وأبان التقرير أن منازل الأسر بدائية بحيث شيدت من أسقف خشبية، وبعضها مغطى بالصفيح مما حال دون مقاومتها للأمطار الأخيرة، وتعرضها لمياه الأمطار لانخفاض مستوى المنازل مما عرض أثاث المنازل للتلف. وتضمن التقرير لجوء ربات المنازل إلى الحطب لإعداد وجبات الطعام جراء عدم قدرتهن على توفير أجرة أنبوبة الغاز، وانقطاع الضمان الاجتماعي عن الأسر بعد مرور سنتين من التسجيل مما زاد من هاجس توفير مصاريف سد الأفواه الجائعة، وهجر الأزواج زوجاتهن بلا عائل، إضافة إلى وجود أرامل وأيتام دون عائل يعينهم على تكاليف الحياة.

ويأتي تقرير الباحث إثر تحرك جمعية البر في مكة المكرمة بفريق خيري ضم باحثين وباحثات اجتماعيات لتسجيل الأسر وفق قاعدة معلومات متكاملة، حيث تم تسجيل ١٧ أسرة.

مصادر لـ الحياة: حسم تعويضات ملاك الأراضي الموقوفة بيد إمارة مكة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227775

جدة - بدر محفوظ

كشفت مصادر مطلعة في أمانة جدة لـ «الحياة»، أن قضية تعويضات ملاك الأراضي الموقوفة أخيراً في المحافظة بسبب وقوعها في مجاري السيول بيد إمارة منطقة مكة المكرمة، وأنها هي المخول الوحيد ببتها، وفقاً لقرار الجهات العليا القاضي بمنع التملك والبناء في بطون الأودية وسفوح الجبال، كونها تعد أراضي حكومية بيضاء، ما يعد مخالفةً صريحة تم ارتكابها من «الملاك.«

وأكدت أن تعويضات ملاك تلك الأراضي ستختلف باختلاف طريقة امتلاك الأرض، فمن كان متملكاً للموقع بصك رسمي صادر من المحكمة الشرعية، فسيتم تعويضه رسمياً، بينما سيخفض تعويض من لا يملك وثيقة تملك أو صكاً رسمياً، ويقتصر تعويضه على الأنقاض فقط من دون النظر إلى أهمية موقع التملك ومساحته من عدمها.

وأعلنت المصادر عكف أمانة جدة حالياً على حصر كل المواقع الموقوفة التي أعلنت عنها أخيراً، من طريق إدارة نزع الملكيات التي تسابق الآن الزمن لحصر أسماء المتضررين ورفعها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية لتقدير التعويضات الخاصة بهم، التي ستحيلها بدورها إلى وزارة المال لاعتماد المبالغ المالية والرفع للجهات العليا لإقرار صرف مبالغ تلك التعويضات.

ولفتت إلى أن الأمانة ماضية في تحديد الجزء الثالث من قائمة الأراضي المعنية على رغم النداءات المتكررة من بعض سكان الأحياء، خصوصاً سكان الأحياء الشرقية الجنوبية من جدة كحي «الحرازات» الذي دخل ضمناً في مواقع مجاري السيول، والتي يؤكدون من خلالها عدم تعرض مواقعهم لأي مخاطر من مياه الأمطار والسيول، وأن على الأمانة استثناءهم من وقف الأراضي.

وأكدت أن الأمانة تستند في تحديد مواقع الأراضي الموقوفة إلى الدراسات التي تجريها هيئة المساحة الجيولوجية السعودية في تحديد حرم مجاري السيول بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز، خصوصاً بعد نجاحها في إنهاء خريطة مجاري الأودية التي تشكل خطراً على المحافظة وتسليمها لأمانة محافظة جدة.

وحول طبيعة التعويضات، وهل ستكون مادية بحتة (أي عبارة عن مبالغ مالية) أم قطع أراض في مواقع أخرى، توقعت المصادر أن تكون التعويضات مادية ولن تخرج عن إطار المبالغ المالية التقديرية، مستبعداً «تماماً أن تكون هناك تعويضات بمواقع أو أراض بديلة لأصحاب الموقوفة .«

وكانت أمانة محافظة جدة أوقفت بشكل فوري تقديم خدماتها (البلدية) عن ١٥ ألف قطعة أرض شرق وشمال المحافظة، بحجة وقوعها داخل مجارٍ للسيول والأودية، عازية قرارها إلى حصر شامل أنهته أخيراً لأكثر من ١٤١ مخططاً كان من المفترض أن تكون سكنية، فضلاً عن تكوين لجنة خماسية (تضم وزارة المال، البلدية، العدل، والغرفة التجارية ومحافظة جدة) بغية تقدير التعويضات الخاصة بالقطع الموقوفة في شمال وشرق العروس ووضع الأسعار العادلة لتلك العقارات وتسليم ملاكها قيمتها تمهيداً لنزع الملكيات وبدء بناء مجاري السيول في المواقع التي حددتها «هيئة المساحة الجيولوجية.«

بهدف الوقوف على القضايا المتأخرة

ديوان المظالم يطلق مشروع إنجاز

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/26/article598200.html

الرياض – أسامة الجمعان

أطلق ديوان المظالم "مشروع انجاز" والذي يستهدف الوقوف على القضايا المتأخرة ومعرفة أسباب تأخرها ووضع وسائل لمعالجتها، مع السعي لعدم تكرر تأخر أي منها، بما يضمن وصول الحقوق لأصحابها في أسرع وقت .

صرح بذلك المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام القاضي الدكتور احمد بن عبد العزيز الصقيه مبيناً أن رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل شكل في وقت سابق فريقاً قضائياً لمتابعة القضايا المتأخرة في كافة محاكم الديوان ضمن "مشروع انجاز ."

وأكد الصقيه أن الفريق القضائي المكلف قد أتم حصر تلك القضايا ووقف على المعوقات التي كانت خلف تأخر الفصل فيها وعمل على معالجة أسبابها .

وبين المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام بالديوان أن رئيس الديوان الشيخ إبراهيم بن شايع الحقيل قد أصدر تعميماً لأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم لإشراكهم في المشروع المطروح وصولاً إلى قضاء ناجز ودقيق يحقق المقصود من القضاء في الفصل في الخصومات ورد الحقوق، وقد تضمن التعميم المشار إليه وجوب تعاون الجميع انطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع أمام الله عز وجل ثم أمام ولاة أمرنا حفظهم الله وبما تمليه علينا واجباتنا من الفصل في الخصومات دون تراخ أو تعطيل .

وأوضح القاضي الصقيه أن مكتب التقارير والمعلومات بمركز دعم القرار بالديوان يقوم بتزويد رئيس الديوان بتقارير مباشرة عن حجم القضايا الواردة يومياً والمرفوعة للاستئناف وكذلك مؤشرات الأداء لكل محكمة وعدد العملاء لها والحاجة المطلوبة من الموارد البشرية والمالية لتوجيه العمل لتحقيق ما يصبو إليه الديوان من قبل الإدارات التنفيذية وذلك بإصدار القرارات اللازمة لذلك وتذليل جميع العقبات لتحقيق الهدف المنشود.

قال أن وزارته تسعى لإتاحة فرصة العمل للمرأة بشكل أكبر وتطبيق النموذج السنغافوري

وزير العمل: نسعى لان يكون الحد الأدنى لراتب السعودي ٤ آلاف ريال.. وإحصاءات السعوديين بسوق العمل غير دقيقة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/26/article598435.html

الرياض فهد الثنيان

أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه إن وزارته تطمح لان يكون هناك ثلاثة ملايين وظيفة في سوق العمل السعودي ذات رواتب مرتفعة وأن يكون الحد الأدنى للراتب ٤ آلاف ريال .

وقال في كلمته أمام منتدى التنافسية الدولي أن الإحصاءات تشير إلى أن التعداد السكاني في المملكة للعام الماضي بلغ ١٩ مليون نسمة منهم ٤,٥ ملايين في سوق العمل، منوها بان المعلومات لا تزال غير دقيقة في سوق العمل المحلي وأن وزارة العمل تسعى لتحسين هذه الاحصاءات خلال الفترة الحالية .

مايكل بورتر: الإنتاجية في السعودية تعتبر نسبية ومتدنية رغم الجهود الحكومية

وأضاف أن هناك تحديا كبيرا يتمثل في أن عدد العاملين والمهيئين حاليا لسوق العمل يبلغ ٤,٥ ملايين وفي عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يصل عدد العاملين إلى ١٠ ملايين عامل، وبالتالي سيكون هناك تحديان الأول يتمثل بالزيادة الكبيرة في عدد السكان اضافة إلى الأعداد المتزايدة في سوق العمل .

وأشار إلى انه يجب أخذ الخطوات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل لأنه من المتوقع انخفاض الرواتب في القطاع الخاص في ظل وجود ما يقارب من ١٠ ملايين مقيم" غير سعودي" يعملون في المملكة .

وفي نفس السياق أبرز وزير العمل العديد من الخطوات والحزم التي يجب ان يجابه بها تحديات سوق العمل عبر التركيز على الوظائف المراد سعودتها، منوها بعدم حرص الدولة على سعودة وظائف العمالة المنزلية وكذلك الوظائف ذات الراتب المنخفض التي تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ ريال .

كارولين كايسي: التقنية المساعدة للمعوقين في العالم تكلف ٣٠ مليار دولار والريموت كنترول صمم أساساً للمعوقين

وقال بانه يجب السعي لتغيير نموذج التوظيف بالرفع من مستوى الأجور للوظائف ذات رواتب ال (١٥٠٠ ريال) وزيادة طبيعة الاستثمارات التي تولد وظائف بديلة ذات أجر أعلى وتولد في نفس الوقت وظائف للسعوديين. ضاربا مثلاً بسنغافورة عندما تم وضعت حد أدنى للمهارة بدلا من وضع حد أدنى للأجور .

ولفت الى أهمية زيادة مشاركة السعوديين في سوق العمل، وإتاحة الفرصة للمرأة للعمل بشكل أكبر، وبالتالي سيقل اعتمادنا على العمالة الأجنبية وعملها بالطبع سيتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وأبان بان استراتيجية وزارته تكمن في البحث عن النوعية في التوظيف، وقال انه بدلاً من الضغط على القطاع الخاص لسعودة الوظائف فانه يجب توفير حزمة من الحوافز والتشجيع. مع ضرورة توفير شرط السعودة والتأمينات، مع اهمية السعي بأن تكون الشركات التي حققت نسبة السعودة مهيأة للربح أكثر .

وألمح الى انه للتأكد من زيادة الرواتب لابد من تطوير كفاءة الموظفين من خلال التعليم والتدريب الأمثل واستخدام الأساليب الإدارية الأفضل .
وتابع المهندس عادل فقيه بقوله ان وزارة العمل تسعى لإعداد نظام حوافز وتقديم مزايا للسعوديين مع اهمية توافر مجموعة من المزايا لأصحاب الأعمال لتوظيف السعوديين، ورفع تكلفة الأجنبي. وعلق على قضية البطالة بقوله "انه لابد من إيجاد الحلول ويجب زيادة حرية الحركة في سوق العمل ومعرفة كل شخص لحلوله وواجباته فليس هناك حل سحري"، وأكمل بان الأمر يتطلب الكثير من التعامل والتفكير بمنطق بشكل يعود بالفائدة على الشباب السعودي بالخير ."
برايت سيمونس: أكثر من ٤٠% من الأدوية مغشوشة وآلاف الأطفال يموتون بأفريقيا جرائها
من جهتها قالت كارولين كايسي المدير التنفيذي لشركة "كانتشي" في حديثها عن دور المعاقين وما ينبغي علينا عمله كقادة وكمسؤولين عن قطاعات مختلفة وعاملين في القطاع الخاص أن عظمة البشر ليست في كيفية صنعنا للعالم ولكن الصحيح هو كيف نصنع أنفسنا .
وأكدت ان هناك تزايدا في أعداد المعوقين والذين تجاوزوا المليار معوق في جميع أنحاء العالم ويطلبون فرصا للعمل، وهناك ١٠% منا معرضون للإعاقة مستقبلاً .
وأشارت الى ان التقنية المساعدة للمعوقين تكلف (٣٠ مليار دولار) والأسر التي تحتاج إلى ذلك كبيرة، وبغض النظر عن نوعية الصناعة، فالسوق تعتبر واعدة وضخمة، وان هذه تمثل حقيقة قائمة أمام المستثمرين .
وذكرت في سياق كلمتها ان الريموت كنترول مصمم أساساً للمعوقين، ولكن أصبح بعد ذلك في متناول الجميع .
من جهته قال مايكل بورتر بروفسور إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ان التحديات التنافسية لم تنته بعد في السعودية لان الانتاجية في السعودية تعتبر نسبية ومتدنية رغم الجهود التي بذلتها المملكة في الخمس سنوات الماضية .
وقال بانه اذا أردت ان تكون بلدا ذات دخل عال يجب ان يكون لديك قدرة ابتكارية تمكنك من وضع استراتيجيات مناسبة وفعالة لرفع الانتاجية وتحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة، وهذه هي القاعدة الجديدة لرفع المستوى المعيشي للبلد .
من جهة ثانية قال برايت سيمونس مدير البحوث والتطوير في إيمان ورئيس شبكة مبديقر بأن آلاف الأطفال في أفريقيا يموتون بسبب الأدوية المغشوشة التي تملأ الأسواق التي تدخل البلاد بطرق غير شرعية ونتيجة لذلك فان (٥٠%) من الأدوية المغشوشة لا تقدم فائدة للمرضى ولكن تقدم مشاكل أكثر، وهذا الغش وراءه أكثر من دافع .
وأوضح بان المرضى يتناولون أكثر من (٤٠%) من الأدوية المغشوشة، والحلول التي تمت تجربتها لمعالجة تلك المشكلة هي الحلول الأمنية وقضية الترخيص وحلول مشابهة لمعالجة تلك المشكلة .
واشار الى انهم قاموا بتوفير البدائل لتلك الحلول والتي تقوم على حل مؤسساتي باستخدام تقنية تساعد تصنيع الأدوية لتسهيل تطبيق كود معين في إنتاج الأدوية فكل علبة سيكون لها رقم تسلسلي خاص بها يعكس للمستهلك مدى مصداقية هذا الدواء سواءً كان سليماً أو مغشوشاً، وبذلك يتم التعرف على كافة المعلومات أيضاً التي تخص المريض عن الدواء.

مستقبل ضبابي ينتظر مرضى الفشل الكلوي ١٢٥٤ :شخصاً توفوا خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227679

الرياض - سعود الطياوي

لم يعط المركز السعودي لزراعة الأعضاء في السعودية مؤشرات مطمئنة على مستقبل مرضى الفشل الكلوي، إذ أكد أن ١٢٥٤ مريضاً توفوا خلال العام الماضي.

وتوقع المركز في تقريره السنوي الأخير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن يتجاوز عدد المرضى المعالجين بالتقنية الدموية ١٥ ألف مريض في العام ٢٠١٥، بزيادة سنوية تعادل ٦٠٠ مريض، أي بنسبة ٨ في المئة.

وأشار التقرير إلى أن عدد وفيات المرضى المعالجين بالتقنية الدموية العام الماضي بلغ ١٢٥٤ حالة، بنسبة ١١ في المئة من المجموع الكلي لمرضى الفشل الكلوي في السعودية.

وأضاف أن مجموع وحدات التقنية الدموية في المناطق بلغ ١٧٦ مركزاً حتى نهاية العام الماضي، مجهزة بما مجموعه ٤٢٦٤ جهازاً للغسيل الكلوي، مشيراً إلى أن نحو ٦٩ في المئة من تلك الأجهزة تتبع لوزارة الصحة، و١٦ في المئة للمستشفيات الحكومية، و١٥ في المئة تتبع للقطاع الخاص، وأن مجموع مآخذ الغسيل الكلوي ٣٥٠٨ مآخذ، ما يعطيها إمكان علاج ١٨ ألف مريض.

وذكر أن المنطقة الغربية من السعودية تحمل النسبة الأكبر من المرضى المعالجين بالتقنية الدموية بعدد ٤١٨٤ مريضاً، وأن غالبية المرضى في فئة الأعمار من ٢٦ إلى ٤٥ عاماً بنسبة ٢٤ في المئة، والمرضى فوق ٧٥ عاماً ٦،٧ في المئة بواقع ٧٣٧ مريضاً، ونسبة الأطفال تحت الـ ١٥ بلغت ١،٩ في المئة بمعدل ٢٠٥ مرضى، لافتاً إلى أن عدد جراحات الكلى التي أجريت داخل السعودية العام الماضي بلغت ٣٨٣ منها ٢٧٢ كلية من متبرعين أحياء، و١١١ كلية من متبرعين متوفين دماغياً، وأن مستشفى الملك فيصل التخصصي في العاصمة أجرى ١٣٨ جراحة لزرع كلى العام الماضي، يليه مستشفى القوات المسلحة بـ٧٠ جراحة، ثم مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام بـ٣٩ جراحة.

يذكر أن المبالغ التي تدفع سنوياً من أجل توفير العلاج لأكثر من ١٢ ألف مريض فشل كلوي في السعودية، تفوق ٩٠٠ مليون ريال، وتخصص ٨٢٠ مليون ريال لتوفير علاج الديال الدموي، إضافة إلى ٨٠ مليون ريال لعلاج الديال البريتوني، وما يقارب ٤٠٠ مليون لمرضى ما بعد زراعة الكلى، أي ما مجموعه بليون و٣٠٠ مليون ريال.

مدير الإعلام التربوي: الشؤون المالية تعمل على إنهاء الإجراءات

٦٠٠ معلم يشتكون تأخر صرف فروقات ١٤ شهراً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٧٠٥٩.htm

علي السحاري ـ الليث

اشتكى معلمون في تعليم الليث من تأخر صرف الفروقات المالية المقرة لهم من وزارة التربية والتعليم؛ إثر تحسين مستوياتهم إلى المرتبة الخامسة، ويمثلون دفعات الأعوام ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩هـ.

ورغم اعتماد وزارة التربية والتعليم قرار احتساب الفروقات في رجب عام ١٤٣١هـ، بيد أن الإدارة لم تسلمهم مستحقاتهم حتى الآن بخلاف نظرائهم في إدارات التربية والتعليم في مناطق المملكة الأخرى.

وبينت لـ «عكاظ» مصادر في إدارة التربية والتعليم في الليث أن الإدارة ستصرف فروقات ٦٠٠ معلم في ربيع الأول المقبل.

فيما نفى مدير الإعلام التربوي في تعليم الليث محمد المالكي وجود أي تأخر في صرف فروقات المعلمين المشمولين بقرار التسوية، مشيرا إلى أن المسألة مسألة وقت «وبأن العاملين في قسم الرواتب والنفقات في الشؤون المالية والإدارية يعملون على إنهاء إجراءات، وبيانات المشمولين بقرار التسوية».

وأوضح المالكي أن القرار يقضي باحتساب ١٤ شهرا كفروقات للمعلمين من تاريخ صدور القرار في الأول من رجب الماضي، مضيفا «وبناء على ما توصلت إليه اللجنة المشكلة في الوزارة لدراسة التباين الحاصل في رواتب المعلمين المعينين بصفة رسمية على المستويات التعليمية في عام واحد ووفق مؤهل دراسي واحد».

هم ليسوا فوق النقد أو معصومين من الخطأ وعلينا تصويب ممارساتهم بالوعي و فقه الواقع

واقع الدعاة في المجتمع.. الساحة مخترقة! (١-٢)

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/26/article598197.html

الرياض، تحقيق- أمل الحسين

يحظى "الداعية" بمكانة التوجيه والإرشاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي مهمة كبيرة سبقنا إليها الأنبياء والصالحون، وشرف عظيم؛ لمن تتوافر فيه الشروط التنظيمية والكفاية الشرعية، والقدرة على فهم متغيرات العصر، وتطوير أدوات الخطاب وأساليبه، والوعي بحدود الزمان والمكان، وإمكانات العلم الشرعي دون إصدار الفتاوى وإطلاق الأحكام .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الشؤون الإسلامية في تطوير أداء الدعاة، وتقديم البرامج المتخصصة، والدورات المتقدمة، وحثهم على مراعاة أحوال المدعوين، واللين والرفق معهم، والتصريح للدعاة المحسوبين عليها، إلاّ أن الساحة الدعوية من الجنسين -الرجالي والنسائي- لا تزال "مخترقة" من دعاة غير رسميين، وأطلقوا على أنفسهم مسمى الداعية أو "الشيخ الفلاني.."، دون أن يكون هناك ضبط لدورهم، وتوجهاتهم، بل إن بعضهم ركب الموجة، واتخذ كلمة "داعية" في منظوره مطيةً وطريقاً سريعاً للشهرة "والتررز" و"التكسب"، وأصبحت موضة "وستايل" جديداً بين بعض الشباب المتدين، تسبق اسمه ليكسب أكبر عدد من "المريدين" و"الاتباع"، بعد أن فشل في الحصول والارتقاء إلى درجة علمية عالية تؤهلة للدعوة والافتاء على بصيرة وبينة، بل أصبح "جُلّ" اهتمامهم أن يقال قام الداعية فلان بن فلان بجولة "احتسابية" جديدة برفقة المجموعة، وشارك الداعية في برنامج تلفزيزني فضائي جديد "مذكرات مفحط سابق"، ..وهكذا يستمر المسلسل في عرض حلقاته إلى أن تتبين الأمور وتنجلي الحقائق للناس .

في هذا التحقيق لا نريد أن نقلل من جهود وزارة الشؤون الإسلامية، ولكن نريد أن نلفت الانتباه إلى "فئة ممن يطلقون على أنفسهم دعاة"، وهم غير رسميين، مثل بعض الممارسات التي بدأت تعتلي المنابر "دون تنسيق"، أو تغزو المدارس دون "تمحيص"، أو حتى تمارس حضوراً غير مستساغ في المجتمع، من خلال تجاوز الأنظمة للاحتجاج على قرار أو توجه ما، أو لفت الانتباه لكسب مزيد من "الغوئيين" لصفوفهم؛ لذا نحن أمام مسؤوليات تصويب مثل هذا النوع من الممارسات بالوعي أولاً، وأن تتحمل وزارة الشؤون الإسلامية دورها في هذا الجانب.. وهي قادرة .

معنى داعية

في البداية يذكر الكاتب "محمد بن علي المحمود" أن لقب داعية قديم، ورافق رحلات التبشير بالدين الإسلامي، خاصة بعد تكون الفرق الإسلامية، التي احتاجت لكوادر تمارس التنقل بين البلدان لنشر مبادئ الفرقة أو الطائفة أو المذهب، وهو مستمد من أصل شرعي، حيث وصف القرآن الرسول بقوله {وداعياً إلى الله بإذنه، وفي الحديث: (من دعا إلى خير ...إلخ)، لهذا قامت الفرق بتوظيفه لتعطي رسالة للمتلقي بأن القادم إليه يمارس وظيفة الرسول ذاتها (الهداية .(

ناقل ومجتهد

وأضاف: "أطلق اللقب ليمنح صاحبه الشرعية، الداعية يفترض فيه أنه لا يأتي بشيء من عنده، وإنما هو ناقل للهداية ومجتهد في توصيلها وإقناع الناس بها، ولا شك أن المتلقي عندما يقتنع بهذه الصفات سيتبع الداعية حتى فيما يتجاوز حدود الإرشاد الديني إلى التبعية السياسية فانقلاب العباسيين على الأمويين بدأ بإرسال الدعاة لمدة ثلاثين عاماً لربط الناس بهم عن طريق الدين، وأيضاً الدولة الفاطمية بدأت ببث الدعاة، وأصبح رئيس الدعاة يتزيى بلقب باذخ هو "داعي الدعاة ."

ومضى "المحمود" قائلاً: "من هنا يتضح أنّه ليس هناك تعريف خاص به، ولا شروط لتقلد هذه الوظيفة، ومن الملاحظ منذ القدم أنّ الدعاة ليسوا من العلماء ولا من أنصاف العلماء، ولكن يتميزون بأنّ لديهم حماسة لنشر بعض الأفكار التي تعلق بأذهانهم من طول اختلاطهم بالعلماء؛ لذا فالداعية في القديم أشبه بالوسيلة الإعلامية الجماهيرية التي كلما كانت بسيطة وسطحية في طرحها كلما اكتسبت عدداً أكبر من الجماهير، ومن هنا تركيزه على الوجدانيات، وهنا نرى أنّ الداعية يتمتع بجمهور عريض جداً عكس حال العلماء الحقيقيين الذين لا يجدون إلا النخبة لتسمعهم ."

المحمود: الجماهير لا تفرق بين العالِم والداعية ويتأثرون ب«صوت العاطفة «

التمييز بين الداعية والشيخ والفقيه

أما الكاتب "منصور النقيدان" فأشار إلى عدم معرفته متى حصل تحديداً التمييز بين الداعية وبين الشيخ والفقيه، وقال: "يبدو لي أنّ عالم الدين (الشيخ) كان هو القاضي والفقيه وإمام الجمعة والداعية في الوقت نفسه والواعظ أحياناً، وحينما ننظر إلى الداعية فهو وصف يتداخل مع وصف الواعظ والمحتسب الآمر بالمعروف الناهي عن المنكر، غير أنّ الداعية اقتصر على من يتولى دعوة الناس إلى الدخول في الإسلام، ودعوة المسلمين المقصرين والغافلين والمسرفين على أنفسهم إلى تمسك أكثر بالإسلام مقروناً بالوعظ وهو قائم على التخويف والترغيب، وهنا نعرف أنّ مصعب بن عمير كان داعية وبعض الصحابة الذين وفدوا إلى الرسول في مكة والمدينة كانوا يعودون إلى أقوامهم دعاة ومبشرين ومنهم من أصبح فقيه قومه وإمامهم ."

وأضاف أنّ هناك صحابيات كان لهن نصيب من هذا الوصف ممن أسلمن ورجعن إلى أقوامهن يدعين إلى الله أو قمن بوظيفة الدعوة بين نسائهن، وفي العموم فالإسلام جعل من الدعوة صفة لازمة للمسلم في كل أحواله (قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعن)، وقوله صلى الله عليه وسلم (بلغوا عني ولو آية)، وهو عموم يشمل الذكور والإناث، أما وصف الداعية فقد عرف في التاريخ الإسلامي مع دعوة العباسيين ثم مع الفاطميين، ولكن داعي الدعاة كان يقوم بمهمة سياسية سرية وهي حشد الأتباع للإمام الذي قرب وقت ظهوره وقيادته للأمة .

المطوَّع والداعية

أما في المجتمع السعودي فذكر "النقيدان" أنّ ظهور الدعاة ظهر مع دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب كما توضحه الرسائل والمكاتبات التي تعود إلى تلك الفترة وقيام الدولة السعودية في منتصف القرن الثامن عشر، وهي وظيفة كان يقوم بها عالم الدين الفقيه و(المطوَّع) الذي أتقن قراءة القرآن وتعلم الأساسيات التي تساعده على الإجابة عن مسائل الصلاة والطهارة وماشابهها، ولكنهم لم يكونوا يوصفون بالدعاة تميزاً لهم عن غيرهم من المتدينين الذين يتوزعون مهام عالم الدين من الإمامة والإفتاء والقضاء والاحتساب والوعظ، ولكن غالباً ماكان الوعاظ على ندرتهم يشابهون كثيراً من نسميهم الدعاة اليوم، وهم فئة أعلى من المتدين العادي، وأدنى من طالب العلم المتفرغ لعلم الشريعة، ولكن الداعية طفا على السطح بشكل واضح مع الصحوة الدينية في العقود الثلاثة الأخيرة أو تزيد قليلاً .

صحوة الثمانينات

وترى الكاتبة والباحثة "أمل زاهد" أن لقب الرجل الداعية لقب حديث وإطلاقه على الوعاظ هي أحد إفرازات الصحوة، والقناعة التي تزامنت معها بأن المجتمع يعيش جاهلية حديثة تجاهد الصحوة لقشع ظلامها، ومن هنا تم إدخال الممارسات الاجتماعية التلقائية والعفوية لزمن ما قبل الصحوة تحت خانة المحظورات والمحرمات؛ التي تستدعي دعوة المجتمع الجاهلي لينزع عنه ثوب الممارسات الجاهلية – كما رأتها الصحوة – ويعود إلى رداء الإسلام بمساعدة الوعاظ أو كما يطلق عليهم الدعاة، مشيرةً إلى أنها تتحفظ كثيراً على إطلاق هذه التسميات القشيبة والمفخمة على وعاظ وواعظات يتوجهون بخطابهم لمجتمع مسلم عن بكرة أبيه، فضلاً على ما تخلعه هذه المسميات من أردية القداسة وصولجانات العلم الشمولي والمعرفة على كل من يستخدم خطاباً وعظياً يعتمد آليتي الترهيب والترغيب بغض النظر عن خلفيته أو خلفيتها الثقافية .

النقيدان: تشكل «ثقافة المجتمع» ومستوى وعيه ولغة خطابه..وهنا المشكلة

ممارسات المجتمع

وأضافت: ولوعدنا للتاريخ لرأينا أنه عندما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بمعاذ بن جبل لأهل اليمن ليعلمهم شؤون دينهم لم يطلق عليه لقب داعية؛ رغم أنّ أهل اليمن كانوا حديثي عهد بالإسلام وأرسل إليهم معاذ بن جبل ليعلمهم ويفقههم في الدين، والخطير في حمولات هذا اللقب المثقلة بالدلالات والتي يتسلل في طياتها معنى مضمر يوحي بأن ممارسات المجتمع بعيدة عن الدين وتحتاج إلى إعادتها لجادة الصواب، وبالتالي فالداعية يأخذ بيد المجتمع ويرده إلى الإسلام الصحيح؛ مما يفترض أن كل من يخرج عن الخط الوعظي يصنف في خانة المارقين أو الخارجين عن تعاليم الدين، فهذه المسميات تحمل اتهاماً مبطناً للمجتمع بأنه بعيد عن الدين مما يقتضي دعوته من جديد للانضواء تحت مظلة الدين؛ ومن هنا ينشأ التشدد الذي يقود بالضرورة للتطرف والجرأة في إطلاق الأحكام على عباد الله، والذي قد يصل إلى محاولة

تغيير المنكر باليد وصولاً إلى ممارسة الترهيب، ناهيك عن ثوب القداسة وقبب الحصانة التي يفرضها هذا اللقب على من يُخلع عليه، مما يجعل خطابه وفهمه الخاص بالدين؛ والمنطلق من رؤية بشرية - يعتريها القصور والخطأ - فوق المساءلة والنقد وغربلة الأفكار وتمحيصها .

المطاوعة

أما "النقيدان" فيرى أنّ هذه الشريحة هم جزء من المجتمع وعامل أساسي في تشكيل ثقافته وإنتاج اللغة والأوصاف والمفاهيم، والمجتمع وإن كان القصد من كلمة المجتمع عامة الناس فهم إلى عهد قريب كانوا ينظرون إلى جميع فئات المتدينين السابق ذكرها على أنهم (مطاوعة) سيان عندهم الواعظ أو الداعية أو إمام المسجد أو المفتي والقاضي الفقيه، ولكن الفقهاء كانوا يتبوؤون المكانة الأسمى بين هذا الطيف لمكانتهم وسلطتهم التنفيذية وتوليهم القضاء، وهذا الصنف من المطاوعة "الوعاظ" ليس وليد العصر الحديث فالحنابلة في المائة الرابعة الهجرية وبعدها كان فيهم أسماء مشهورة من المطاوعة مثل البربهاري، وكان له سطوة هائلة عليهم، ولكنهم لم يكونوا يوصفون بالدعاة .

تسمية تفخيمية

وتشير "أمل زاهد" إلى أن المجتمع تعارف على تسمية هذه الشريحة بالدعاة، وقالت" :لا أستطيع أن أجزم أنهم أنفسهم لهم دور في هذه التسمية التفخيمية التضخيمية المحاطة بهالات القداسة وقبب التعظيم، والتي كثيراً ما تجعل رجل الشارع البسيط يمرر قراءاتهم ورؤيتهم على أنها حقيقة مطلقة لا يخالجها شك، قد لا يكونون هم أنفسهم من يطلق هذه المسميات ولكنهم بالتأكيد يغضون الطرف ويصمتون عن هذه التسمية ولا ينكرونها رغم أن بعضهم يأتي من خلفية ثقافية أو شرعية هشة المكون ومتهالكة البنيان تعتمد الكاسيتات والكتب الصفراء ."

وعن مدى حصر لقب داعية في النشاط الديني أكد "المحمود" على أنّ لقب الداعية في الغالب محصور في النشاط الديني من حيث هو لقب بهذه الصيغة، لكن الوظيفة ذاتها موجودة في كثير من صور التبشير بالإيديولوجيات، كما أكد ذلك "النقيدان" قائلاً" :حسب مايبدو أنه كذلك، لأنه صفة لمن يدعو إلى الدين، إلى اعتناق دين الإسلام أو إلى دين الأتقياء ."

الوجدانيات

وعن مدى وعي المجتمع بإطلاق مثل تلك الألقاب وتبعاته فيقول "المحمود": "الأمور تسير وفق ما تمليه الحالة الدينية للجماهير، وتمنح كل من يخاطبها بلغة دينية وجدانية صفة (داعية)، والمشكلة أن الجماهير لا تفرق بين العالم وبين الداعية، فكل داعية في نظرها عالم، حتى الذي يلقى قصص التائبين ويعرض ما أصاب العصاة من النقمة، يصبح داعية؛ لمجرد أنه يلقيها بصوت متهدج متحشرج يهز به وجدان المتلقي الساذج، فيرى أن هذا الحكواتي من أكبر الدعاة ."

أما "النقيدان" فيرى أن ظهور الألقاب والأوصاف مرتبط غالباً بمدى تعقيد ثقافة كل مجتمع والتنوع داخله، وقال: "هناك ألقاب تطلق بصفة إجرائية أي للتعريف والتمييز عن شريحة أو فئة أخرى، وهناك صفات وألقاب يكون لها حمولاتها الثقافية والاجتماعية التي ولدت نتيجة التطورات والتحولات، وتشكل مروره بأطوار اجتماعية حتى أخذ شكله النهائي، ولو استعرضنا الآن كثيراً من الصفات والألقاب والمسميات لرأينا أنها تكثر وتزدهر مع ازدهار كل مجتمع وتعقده، لنذهب إلى القرى والأرياف ونقارن بينهم وبين أبناء المدينة سنرى فرقاً كبيراً، (القاموس عند أبناء القرية أقل بكثير عن قاموس أبناء المدينة (هكذا كان الحال في الماضي عندنا ."

أمل زاهد: يقدمون للعامة «كبسولة النجاة» ليسيروا خلفهم ك«القطيع !«

غطاء ديني

ومضى "النقيدان" قائلاً: "حتى سبعينيات القرن الماضي الميلادي لم يكن وصف(الداعية) شائعاً والسبب أن الشيخ -الفقيه كان هو من يقوم بكل الوظائف، ومع قيام الدولة السعودية الثالثة أرسل الملك عبدالعزيز عشرات من طلبة العلم دعاة وأئمة ومنهم من تولى القضاء، لكنهم لم يكونوا يلقبون بالدعاة إلا في سياق المدح وسرد المزايا، فالداعية ظهر في العقود الأربعة الماضية بعد ظهور فئة المتدينين الذين تولوا الإرشاد، ولكنهم لم يتخصصوا بعلم الشريعة ولم يتصدروا للإفتاء وكانوا يحتاجون إلى غطاء ديني ووصف شرعي يسمح لهم بالتحرك ويمنحهم الاعتراف ."

وأضاف: ولهذا صعدت أسماء في نهاية الثمانينات كانوا قانعين في البداية بوصفهم بالدعاة وكان وصفاً دونياً يجعلهم تحت سطوة الفقيه وعالم الدين، ولكنهم بعد ذلك سعوا إلى الاعتراف بهم كعلماء دين، فحاولوا زيادة معرفتهم وتعلموا سراً أساسيات الطلب، وأثناءها عقدوا دروساً يعلمون فيها الفقه ويشرحون السنة، وبدؤوا بالإجابة عن الفتاوى على استحياء، واليوم نراهم يحرصون أن يقدموا في المؤتمرات والفضائيات على أنهم علماء دين، حتى من لم يجد منهم اعترافاً بعلميته لتخصصه مثلا في الزراعة والبستنة سعى إلى قبوله عضواً في جمعية سياسية فضفاضة تسامحت مع كل من انتسب إليها ومنحته لقب عالم دين .

مجتمع متدين
وأوضحت "زاهد" أنّ مجتمعنا مجتمع متدين بطبعه وفطرته ينظر بكثير من التعظيم والتبجيل لكل من يرفع لواء الدين أو يتحدث باسم الله ورسوله، فضلاً على أن الثقافة المهيمنة عليه هي الثقافة السمعية وهؤلاء الوعاظ يقدمون له ما يريد في كبسولة صغيرة لا تكلفه عناء البحث والتدارس، لذا يميل إلى تفخيمهم ثم إطلاق هذه المسميات القشيبة عليهم، وتعليمنا الذي لا يعتمد العقلية النقدية التي تعرض الأمور للمساءلة والتمحيص؛ يسهم في تكوين متلقٍ سلبي مستعد لامتصاص كل ما يلقى على سمعه مما يكرس لثقافة القطيع الذي يطأطئ الرؤوس موافقة على كل ما يقوله الواعظ .
إنقاذ الواقع الدعوي
في حالة تسليمنا بوجود وشرعية هذا اللقب والنشاط فما هي الصفات الواجب توفرها في هذه الشريحة، أشار "المحمود" إلى أنّ أهم الصفات أن يكون لدى (الداعية) علم شرعي واسع، وعلى ثقافة عصرية متنوعة، وأن يعي مجمل الظروف التي يضع خطابه فيها، وأن يكون منحازاً إلى رؤى التسامح والاعتدال؛ لأن مجمل الخطاب السائد هو عكس ذلك، فلا بد من دعاة ينقذون الواقع الدعوي من ارتهانه إلى الرؤى التقليدية التي لم تنتج غير الإرهاب والدمار، أو الجمود والتقهقر وتعطيل مسيرة التنمية في أحسن الأحوال .
تحفظ على اللقب
أما "زاهد" فهي متحفظة على إطلاق لقب الداعية على الوعاظ الذين يتوجهون للناس بالوعظ والإرشاد في مجتمع مسلم عن بكرة أبيه لا وجود فيه لتعددية دينية، وقالت" :أرى أن يقتصر هذا اللقب على من يتوفر فيه أو فيها العلم الواسع والمعرفة الشمولية بالأديان والقدرة على المناظرة والحوار مع الآخر، والقدرة والمهارة على مخاطبة العقل الغربي وغير المسلم، ومعرفة سماته وطريقته في التفكير والآليات الناجعة في التوجه له، أما الواعظ أو الواعظة في مجتمعنا فأهم ما يجب أن يتوفر فيهما هو الواقعية في الطرح والبعد عن الطوباوية في الوعظ التي لا تستطيع التعامل مع الطبائع البشرية والقوانين الاجتماعية، ولا التحولات المفصلية في مجتمعنا وما طرأ على واقعنا السعودي من متغيرات تستدعي تغيير مفردات الخطاب، ليتواءم مع تحديات عصر العولمة وثورة الاتصالات ."
لمعت أسماؤهم في «ذروة الصحوة» بوصفهم دعاة واليوم يتصدرون الفضائيات «علماء دين» و«مفتون» و«أوصياء على المجتمع !«
التجديد والتطوير
وأضافت: "نلاحظ أنّ التجديد والتطوير في الخطاب الوعظي لم يتعد الشكل إلى المضمون والجوهر، فلايزال الخطاب الوعظي يدور في ذات الدوائر القديمة التي عفا عليها الزمن ويعيد إنتاج ذاته واستنساخ مضمونه القديم بطرائق جديدة، تجديد الخطاب وإعادة توجيهه من جديد للإجابة عن أسئلة العصر يستدعي الكثير من الشجاعة والجرأة والقدرة على المواجهة للخروج عن أطر النقل والسائد والمألوف وتقديس السلف، مما يجعله يراوح مكانه يجتر مقولات فقهاء خرجوا من عباءة زمانهم وأنساقه الثقافية والاجتماعية، ومما يجعلنا ندور في جدليات تجاوزها العالم الإسلامي برمته، بل تجاوزها الزمن والتاريخ، ولا أدل على ذلك أن الخطاب الوعظي ما زال يناقش أحقية المرأة في العمل ويرى أن الأصل قرارها في البيت، ناهيك عن معارك بيع المستلزمات النسائية، ومعارك الاختلاط والنقاب والكاشيرات وخلافه من القضايا التي تجاوزها الزمن ولا نزال نجترها ."
دعاة بمؤهلات «مفحط» و«تاجرعود !«
أجاب "المحمود" على سؤال: هل من يطلق هذه التسميات على الدعاة هم من هذه الشريحة ذاتها أم المجتمع، وقال:"هم من ناحية، والمجتمع من ناحية؛ لأنّ وظيفة الداعية ليست محددة بحدود، ولا مشروطة بمؤهلات، يستطيع شاب سمع شريط كاسيت عن عذاب القبر أن يذهب إلى هذا المسجد أو ذاك فيبدأ بوعظ الناس وتذكيرهم بعذاب القبر ودعوتهم إلى التوبة عن المعاصي، وقد ينتقل إلى شتم المخالفين و..إلخ؛ فيوصف بالداعية، وتستضيفه قنوات التجهيل أيضاً"، مشيراً إلى أن المجتمعات التقليدية تفتقر للحدود الدنيا من الوعي، ولهذا نرى أن كل من تحدث بلسان الدين داعية، حتى رأينا دعاة يحاضرون في الجماهير العريضة بمؤهلات (مفحط سابق) أو(تاجر عود) ..إلخ .
مهنة الداعية تحولت إلى «منجم ذهب !«
أشار "المحمود" إلى طفرة في أعداد الدعاة، وتحول المهنة إلى "منجم ذهب"، حيث أصبح بوسع الشخص الذي لا يجد قوت يومه أن ينخرط في هذه المهنة، وأن يجيد اللعب على عواطف الجماهير؛ فيصبح بعد سنتين أو ثلاث من أصحاب الملايين، وربما عشرات الملايين .
وترى "زاهد" أنه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة والدراسات المعمقة ومراكز الدراسات التي تُعنى برصد ودراسة التحولات والتغييرات الاجتماعية في مشهدنا لا يمكن تقديم إجابة دقيقة، مشيرةً إلى أنّه حتى في حال زيادة عدد الدعاة،

فتأثيرهم وتأثيرهن انحسر على الصعيد الاجتماعي بعد تداعيات ١١ سبتمبر وتفكيك فكر الصحوة، فيما توجه الخطاب الوعظي بثقله -شبه الكامل - إلى المحطات الفضائية سواء منها المتخصصة أو غير المتخصصة .

ليسوا سواء !..

أوضح "المحمود" أن الدعاة ليسوا سواء؛ منهم من يمتلك الآلية المعرفية اللازمة، ويفهم الظروف المحيطة، ويعي حقيقة الدور وحدوده؛ فيقوم بدور إيجابي في نشر السلام الاجتماعي، وبهذا يستطيع أن يحد من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية بل والنظامية، وهذا نشاط إيجابي يستحق التقدير، لكن تبقى المشكلة أن معظم صور النشاط اليوم تجنح لترسيخ قيم التقليدية وتوسيع دائرة نفوذها ولحشد الجماهير لتكون أداة ضغط بيد قوى التقليد .

ويقول "النقيدان": "هم كغيرهم من كل فئات المتدينين لايختلف تأثيرهم عن تأثير نظرائهم، فهم في بلد سني سلفي يقدمون خطاباً ورؤية واحدة تعضد بعضها بعضا وإن تنوعت اللغة والطريقة واختلفت منزلة من يمثل الدين."

خطأ ٧ سنوات يحيل المرور إلى المحاكمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٧٠٣٧.htm

عناد العتيبي ـ الطائف

يمثل أمام القضاء في جدة غدا مرور الطائف، للنظر في قضية مواطن حرمه خطأ بدائي من سيارته سبع سنوات رغم أنه تقدم للجهات الأمنية ببلاغ يفيد بسرقة سيارته إبان الحادثة.

وأوضح المواطن نايف السميري، أن سيارته سرقت قبل سبع سنوات من أمام منزله في الحوية، فتقدم مباشرة إلى مرور الطائف وقدم بلاغا عن الواقعة، وأضاف «عثرت الجهات الأمنية على سيارتي وأودعتها حجز السيارات التابع لمرور المحافظة».

وأشار السميري إلى أنه عثر على سيارته بمحض الصدفة بين السيارات المتراكمة في حجز مرور الطائف، لكن المسؤولين فيه نسوا أن يبلغوه بالعثور عليها مدة سبع سنوات.

وذكر المواطن السميري أنه خلال مروره على الطريق السريع المتاخم للحجز شاهد سيارته المسروقة داخل الحجز، وعلى إثر ذلك دخل إلى الحجز وسأل فيه عن تاريخ دخول السيارة، فأجابه أنها دخلت بتاريخ أواخر شوال من العام ١٤٢٤هـ، مشيرا إلى أنه اليوم ذاته الذي بلغ فيه عن الواقعة.

وأضاف السميري «بلاغ فقدان السيارة وجه من شرطة الطائف إلى كافة الجهات الأمنية في المحافظة، وكان من المفترض أن تكون هذه الجهات لديها علم أن السيارة مسروقة وتم التعميم عنها قبل سبع سنوات».

وذكر لـ«عكاظ» مصدر في شرطة الطائف أن السيارة أدخلت الحجز في عام ١٤٢٤هـ، بعد أن شاركت في حادث مروري يبدو أنه أعقب السرقة، ونتج عنه تلفيات، مؤكدا أنه تم تسليم السيارة لصاحبها.

وعلى إثر ذلك تقدم السميري بشكوى إلى المحكمة الإدارية العاشرة في جدة، التي تعقد جلسة للفصل في القضية بين المرور وصاحب السيارة غدا.

مؤكداً وجود برنامج للفحص الطوعي .. د.الحكيم:

ثمانية مراكز متخصصة للحد من مخاطر الايدز

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٦
http://www.alriyadh.com/2011/01/26/article598260.html

جدة : ضيف الله المطوع

وجه وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عدة رسائل توعوية لمرضى الايدز والجمعية السعودية الخيرية لمرضى الايدز والمهتمين

جاء ذلك في كلمة القاها نيابة عنه مدير عام الشؤون الاجتماعية لفرع منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أمس الاول خلال تدشين المؤتمر الثاني لنشر التوعية بالايدز .

وطالب العثيمين عدداً من المختصين بالتفاعل الايجابي مع قضايا الايدز ووضع معايير مهنية وضوابط اخلاقية للتعاطي الاعلامي مع قضايا الايدز .

وقال :الجمعية تحمل على عاتقها رسالة عظيمة وهو الاهتمام بمرضى الايدز ونشر ثقافة الوعي الصحي في أوساط المجتمع .

ووجه الرسالة الثانية لمرضى الايدز وقال إنهم مواطنون لهم حقوق وواجبات ودعاهم إلى عدم التقهقر أمام المرض وطالبهم بممارسة حياتهم بشكل طبيعي، أما الرسالة الثالثة فكانت لاصحاب الايادي البيضاء في تقديم كل ما يحتاجون له مرضى الايدز لما له اجر كبير عند الله، والرسالة الاخيرة الى المجتمع بكافة اطيافه من اجل التعايش مع مرضى الايدز وقبولهم والتعامل معهم بكامل اريحية .

وهنأ مدير الشؤون الاجتماعية في جدة الدكتور سامي باداوود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على سلامته وتماثله للشفاء .

وأشار إلى أن الجمعية السعودية للايدز في منطقة مكة المكرمة لها تعاون مثمر في مجال العلاج والتوعية واشاد بدور وزارة الصحة في التعامل مع المرض وأكد على اهمية التعاون بين الجهات الحكومية والخيرية والخاصة، ونبه على اهمية تغير النظرة في مرضى الايدز ، و شدد على اهمية دور الاعلام في تغير النظرة اتجاههم، واكد باداوود ان هذه الورشة بالاشتراك مع الاعلاميين ابتعدت عن الطرق التقليدية وفيها نوع من التجديد والتطوير للتعامل مع مرضى الايدز، ويجب فيها دمج المصابين في المجتمع وابعاد العوائق امامهم وهذا يعتبر دوراً ايجابياً في حق المرضى

وناقش مدير عام برنامج مكافحة الايدز بوزارة الصحة الدكتورة سناء فلمبان الاحصائيات الحقيقية المطروحة وتطرق لدعم مرضى الايدز والخدمات التي تقدمها حكومة خادم الحرميين الشريفين ووزارة الصحة متطرقة لاعداد الوزارة خطة لابتعاث عدد من الصحفيين والصحفيات لدورات خارج المملكة واشارت فلمبان إلى ان هذا التوجه ما هو إلا لحرص الوزارة على التوعية ببرنامج ومرضى الايدز

من جانبه كشف مدير عام الادارة العامة للأمراض الطفيلية والمعدية الدكتوررأفت الحكيم عن توفر ثمانية مراكز علاجية متخصصة للايدز إلى جانب برنامج الفحص الطوعي والمشورة المنتشرة بكافة مناطق المملكة .

وقال الحكيم إن المملكة تبذل جهودا موسعة لوقف انتشار مرض الايدز من خلال نشر الجانب التوعوي في أوساط المجتمع وتنفيذ العديد من الأنشطة المتمثلة في إنتاج وطباعة وتوزيع العديد من المواد المقروءة والمسموعة والمرئية علاوة على الصرامة في مراقبة العمالة الوافدة والمسح المستمر للفئات ذات الخطورة مثل مدمني المخدرات ونزلاء السجون ومراجعي الأمراض المنقولة جنسيا ومرضى السل وغيرهم .

وأضافت :المملكة ساهمت بشكل كبير في تمويل الصناديق العالمية كما شاركت في أعمال واجتماعات كل الهيئات الدولية ذات الصلة إضافة إلى المبادرة بإنشاء برنامج المكافحة الايدز للدول الخليجية ، وأشار إلى أن هناك جهودا تبذل على

نطاق واسع لتقصي المرض وعمل الدراسات والبحوث المرتبطة به ، إلى جانب نشر التوعية والتعامل الايجابي تجاه قضايا الايدز المختلفة والسلوكيات الخطرة التي تجعل الأفراد عرضه للإصابة بالفيروس .
وأكدت فلمبان أن الورشة تهدف إلى حشد همم العاملين في مجال الصحة والإعلام وغيرهم وتمكينهم ليكونوا أكثر قدرة علي تبني القضايا المتعلقة بالإيدز بطريقة تؤدي لنشر الوعي الصحي عن المرض ومحاربة وصمة العار وحماية وتعزيز حقوق المتعايشين مع فيروسه .
كما كشفت فلمبان عن مشروع طموح يسعى إلى ابتعاث عدد من الصحفيين في دورات خارجية لتلقي المزيد من المهارات المهنية في المجال الصحفي حتى يكونوا أكثر قدرة في التعامل مع مشكلات وخطورة مرض الايدز والمتعايشين مع المرض.

السجن ٥ - ١٠ سنوات وغرامة تصل لـ ١٠ ملايين ريال لمن ينشئ موقعاً متطرفاً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/227846

الرياض – ناصر الحقباني
كشف مسؤول أمني في وزارة الداخلية السعودية أن شبكة المعلومات الدولية) الإنترنت) أضحت ساحة حرب «فكرية» بين السلطات الأمنية والمتطرفين الذين ينتمون إلى جماعات إرهابية وقال: «إن تلك الجماعات قامت بنقل المؤثرات الصوتية والمرئية وخطب الجمعة إلى الإنترنت، وذلك بعد ضبط ومتابعة شديدة لأماكن بيعها .«
وأعلن أن السعودية بدأت تطبيق عقوبات بحق من ينشئ موقعاً إلكترونياً متطرفاً، تصل إلى السجن مدة تراوح بين خمسة و١٠ أعوام، والغرامة ١٠ ملايين ريال سعودي. وأوضح مدير إدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية السعودية الدكتور عبدالرحمن الهدلق، أن المؤثرات الفكرية من الكتب والمقاطع الصوتية والمرئية والصور المثيرة كانت من مصادر التغرير بالشبان. وأشار إلى أن «الإنترنت» لم يكن لها في عام ٢٠٠٠ دور مؤثر بعكس الفترة الحالية التي وصل عدد مستخدميها في المملكة إلى ١٠ ملايين. وقال الهدلق - في ورقة عمل قدمها إلى مؤتمر «دور الإنترنت في محاربة التطرف والإرهاب»، الذي أقامته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض أمس، إن المملكة راقبت محال بيع الأشرطة المرئية والمسموعة، وصادرت المواد التي تدعو إلى التطرف، ما حمل المتطرفين خلال الفترة الماضية على تحميل تلك المواد إلى المصدر الرئيسي بالنسبة إليهم، وهو شبكة «الإنترنت»، وبالتالي أصبحت «الإنترنت» مثل جامعة مفتوحة يتعلمون منها التطرف وصناعة القنابل والتدريب.
وأشار مدير إدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية السعودية إلى أنه للأسف أن هذه المواقع المتطرفة التي تعمل على التغرير بالشبان من كل دول العالم خصوصاً العربية تستضاف في خوادم (سيرفرات) توجد في الدول الغربية، معظمها في الولايات المتحدة .وذكر أنه ينبغي أن تكون هناك مطالبة بمتابعة وإغلاق تلك المواقع في جميع دول العالم لسدّ الأبواب بوجه المتطرفين، ومنعهم من التواصل في ما بينهم.
ولفت الهدلق إلى أن الجماعات المتطرفة «نجحت في تسويق أفكارها، واستخدمت الإنترنت بطريقة جذابة، وتفوقوا في مجال الصور التي تثير الدول العربية المسلمة، إذ إن لديهم خبراء في مجالات استخدام الإنترنت». وأضاف: «انهم يستقطبون عقول الشبان وقلوبهم للتغرير بهم، باستغلال الأخطاء التي تقوم بها بعض الدول الأخرى في بث تلك الصور المثيرة، وبالتالي ترتفع نسبة التجنيد». وأكد أن الجهات الأمنية في المملكة تعمل على رصد هذه المواقع الفكرية وقال:

«بدأنا تطبيق قانون جرائم المعلومات الذي أصدر أخيراً، وأي شخص ينشئ موقعاً متطرفاً، يدعو فيه إلى التطرف والإرهاب، فعقوبته السجن بين ٥ و١٠ أعوام، وغرامة مالية تبلغ نحو ١٠ ملايين ريال.«

إطلاق سراح زوج فتاة صبيا المعنفة لعدم كفاية الأدلة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٤١١

علي خواجي – صالح زيدان / جازان

أطلقت شرطة صبيا سراح زوج الفتاة اليمنية المعنفة (وفاء.ر ٢٥ عاما) بكفالة حضورية عقب توقيفه وإجراء التحقيق معه في التهمة المنسوبة إليه.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة جازان النقيب عبدالله القرني أن شرطة صبيا قامت بالتحقيق مع الزوج المتهم وأطلقت سراحة بالكفالة الحضورية لعدم كفاية الأدلة و اتضح أن المرأة وفاء قد سبق وأن حضرت لإدارة شرطة محافظة صبيا في شهر شعبان العام الماضي لطلب علاجها بمستشفى صبيا إثر تعرضها لحروق بمادة الأسيد وأفادت بأنها أثناء قيامها بمحاولة فتح انسداد مجاري مطبخ المنزل الذي تسكن فيه مع أبنائها وزوجها أدى ذلك لانسكاب المادة الحارقة على يديها ووجهها والرقبة وتم علاجها وأنه لم يتسبب أحد بذلك وتقدمت مرة أخرى خلال بداية هذا العام بأن زوجها هو المتسبب بما حصل لها، وما زالت شرطة محافظة صبيا تواصل التحريات للتأكد من صحة دعواها.

من جانب آخر تفاعل رجل الأعمال عادل باحشوان مع ما نشرته "المدينة" أمس ، وتكفل بعلاج فتاة صبيا المعنفة (وفاء.ر ٢٥ عاما) في أي مستشفى متخصص ، وقال إنه يستغرب هذا التصرف الصادر عن شخص يدين بالإسلام ، مؤكداً أن شريعتنا واضحة وفيها "استوصوا بالنساء خيرا" ، مذكراً بأن حل المشاكل الأسرية المستعصية قد نضمها الإسلام من خلال الطلاق وليس العنف ، أما إهانة الزوجة وتشويهها فهذا لا يرضى به دين ولا خلق ولا نخوة الرجل العربي المسلم ، وهو فعل مشين لا يرضى به أي رجل في كل الديانات والحضارات الأخرى ،مناشدا الجهات المختصة محاسبة الرجل الذي اقترف هذا الجرم وملاحقته قانونيا. من جانبه أوضح شقيق الفتاة المعنفة (خالد .ر) أن الزوج حضر إليهم عند تقدمه للزواج منها بثوب الوقار والالتزام ولكنه كان يخفي تحت ذلك المظهر ذئبا بشريا لا قلب له أو رحمه وأضاف خالد بأن والده زوّج شقيقته بعدما اطمأن إلى مظهره الذي يوحي بالاستقامة إضافة إلى تزكية بعض الجيران له. ويضيف خالد وقد انحبست في عيونه أنهار من الدموع واختفى صوته خلف صرخات الألم على حال شقيقته لم يكتفِ هذا الزوج الظالم بإحراقها بل أتلف كل أوراقها الثبوتية أنه يريدها أن تعيش فاقدة لهويتها كما هي الآن دون ملامح وجهها الوضيء الذي أخفاه الأسيد الحارق، وكل ما نرجوه هو فكاكها من هذا الوحش الكاسر واستعادة أطفالها لأن بقائهم معه يمثل خطورة عليهم لأنه أب لا يملك في قلبه شفقة أو رحمه.

أما أحد أشقائها فيروي قصة اعتداء تعرض له بعد أن دافع عن شقيقته في أحد الأيام ، فيقول تفاجأت بعودة شقيقتي إلى منزلنا وحالتها يرثى لها وآثار التعذيب على جسدها وبعد لحظات جاء زوجها يتأبط الشر ثائرا غاضبا يتلفظ بكلمات نابية حيث حاول ضرب وفاء من جديد وسحبها بالقوة إلى منزله فحاولت منعه والدفاع عن شقيقتي فدفعني بقوة مستغلا ضعفي وصغر سني ولم يكتف بذلك بل استل سكينا كان يخبئها في جيبه وقام بطعني في بطني ولكن الحمد لله أن الطعنة كانت سطحية ولم تكن عميقة ثم خرج من المنزل مهددا بضربنا وإحراق المنزل بمن فيه. من جانبه أكد المحامي حسن عطيف أن المرأة المتزوجة من سعودي لها الحق في الحصول على الجنسية السعودية بعد ولادة الطفل الثاني ، ووفاء لديها ثلاثة أطفال ، فيجب عليها استكمال الإجراءات النظامية القانونية وهي تقديم طلب إلى صاحب السمو الملكي أمير المنطقة تفيد فيه أنها متزوجة بطريقة غير نظامية وترغب في الحصول على الجنسية السعودية حيث أن لديها ثلاثة أطفال وترفق شهادات ميلاد الأطفال وصورة البطاقة للزوج وعقد النكاح ، أو إحضار مشهد يفيد بذلك إذا كان الزوج قام بإتلاف كافة الأوراق الخاصة بالزوجة، وإمارة المنطقة تنظر في الطلب ثم يتم رفعه إلى وزارة الداخلية لاستكمال باقي الإجراءات.

ضحية "الإيثلين": موظفو الجمارك أحرقوني وتجاهلوني

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٩٠٠١&CategoryID=٥

الدمام :فوزان آل يتيم ٢٠١١-٠١-٢٦ ١٢:٥٢ AM

حمّل ضحية الحريق الكيميائي الذي وقع في ميناء الدمام، أول من أمس، إدارة الجمارك في الميناء مسؤولية الأضرار والتشوهات التي لحقت به، متهماً موظفي الجمارك بحمله على فتح الحاوية الخطرة بذريعة التفتيش، وقال من سريره بمستشفى أسطون في الدمام لـ"الوطن" إن إصرار موظفي الجمارك على فتح حاوية الشحنة المليئة بغاز "إمين الإيثلين" السامة وراء ما لحقه من أضرار شديدة، قبل أن يغادروه متجاهلين إسعافه.

وطالب حسن مهدي السدرة بتحقيق دقيق في الحادث ومحاسبة المتسببين. وروى لـ"الوطن" تفاصيل الحادثة قائلاً "المعاينون من موظفي الجمارك أصروا عليّ أن أفتح خزان الغاز الموجود في أعلى الحاوية، على الرغم من أن الخزان مكتوب عليه تحذير ."وأضاف أنه انصاع لما وصفه بـ"الأوامر" وركب إلى الخزان وفتح الحاوية ثم طلب منه موظفو الجمارك إغلاق الخزان لكنه فوجئ بانفجار قذف به بعيداً.

وأكمل السدرة قصته بقوله بعد انتباهه "شعرت بحرارة شديدة في وجهي ويدي ورجلي" و"توسلتُ لموظفي الجمارك أن يأخذوني إلى أقرب موقع فيه ماء لأبرّد الحرارة الشديدة، لكنهم تجاهلوني وتركوني وغادروا المكان."

وعاد السدرة ليؤكد أنه حاول مقاومة رغبة موظفي الجمارك في فتح الحاوية، لخطورة الموقف، لكن أحد المعاينين في الجمارك أصر على طلبه معاينة الشحنة.. وقال "هذا حال جميع المخلصين الجمركيين الذين يجب عليهم أن ينصاعوا لطلبات المعاينين الجمركيين."

من جهته، تساءل مسؤول التخليص الجمركي في المكتب الذي يعمل فيه السدرة ميثم المسلم عن إصرار المعاينين الجمركيين على فتح شحنة خطيرة وتجاهل التحذيرات الموجودة على الخزان، مطالباً بضرورة فتح التحقيق وبأسرع وقت ممكن.

من جهتها خاطبت "الوطن" مسؤول الحاويات في ميناء الدمام طلال البلوي حول إفادات الضحية السدرة، لكنه اكتفى بالقول إن "التحقيقات لا تزال جارية في الحادث."

إخلاء ٨٠٠ مستوطن من كباري جدة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=٣٩٠٢٦&CategoryID=٥

جدة :محمد الزايد ٢٠١١-٠١-٢٦ ١:٣٩ AM

أخيرا.. خلت المناطق أسفل كباري جدة من العمالة المخالفة لنظام الإقامة، والتي اتخذتها ملجأ، وأشهرها كوبري "الستين" وكوبري "الخير."

وأسفرت الحملة التي ضمت عدة جهات أمنية ومدنية، عن القبض على أكثر من ٨٠٠ مخالف لنظام الإقامة بهذه المواقع حتى عصر أمس جلهم من النساء والأطفال.

وأوضح الناطق الإعلامي بجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين في تصريح صحفي أن الحملة التي استهدفت مواقع تجمع العمالة المخالفة لنظام الإقامة، وجاءت بمشاركة عدد من القطاعات الحكومية، إضافة إلى الأمانة بهدف إخلاء هذه المواقع تماما من هذه العمالة ومنع استيطانهم تحتها وتحويلها لمقر سكن ومبيت. وأكد الحسين أن إدارة الجوازات تنسق مع كافة القنصليات، التي يتواجد رعاياها بمثل هذه المواقع لإنهاء إجراءاتهم وترحيلهم.

واصلت عدة جهات أمنية ومدنية، ممثلة في الدوريات الأمنية وأمن المهمات وإدارة المجاهدين والأمانة، وجوازات منطقة مكة المكرمة، منذ بداية الأسبوع الحالي وحتى أمس حملة مشتركة للإزالة أسفل الكباري بجدة من العمالة المخالفة لنظام الإقامة، وأشهرها كوبري "الستين" وكوبري "الخير"، بعد أن أصبحت مسكنا لعدد من الجنسيات المخالفة لنظام الإقامة.

وأسفرت الحملة عن القبض على أكثر من ٨٠٠ مخالف لنظام الإقامة بهذه المواقع حتى عصر أمس جلهم من النساء والأطفال. وأوضح الناطق الإعلامي بجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين في تصريح صحفي أن الحملة استهدفت مواقع تجمع العمالة المخالفة لنظام الإقامة خاصة تحت الجسور، جاءت بمشاركة عدد من القطاعات الحكومية الأمنية، إضافة إلى الأمانة بهدف إخلاء هذه المواقع تماما من العمالة المخالفة ومنع استيطانهم تحتها وتحويلها لمقر سكن ومبيت. وأشار إلى أن الحملة تمكنت خلال الـ ٩٦ ساعة الماضية منذ بدء انطلاقتها من القبض على قرابة ٨٠٠ شخص من مخالفي نظام الإقامة حتى عصر أمس بهذه المواقع أغلبهم من النساء والأطفال، تم إيداعهم إدارة الوافدين بالجوازات لأخذ بصماتهم ومعرفة الهاربين من كفلائهم أو المطلوبين وخلافه، ليتم تسليمهم للجهات الطالبة ومن ثم استكمال إجراءات ترحيلهم.

من جانبهم، أبدى عدد من المواطنين في الحي المقابل للجسر وبعض ملاك المحلات التجارية ممن التقتهم "الوطن" ومنهم علي الثعلبي وياسر الغامدي ومحمد الزبيدي سعادتهم بفعالية الحملة التي تعد الأولى من نوعها من حيث كثافة الجهات المشاركة وتعددها والكم الهائل الذي تم إجلاؤه من المخالفين أسفل كوبري الستين.

وانتقد الجميع ما وصفوه بالفتور من قبل الجهات المشاركة خاصة أمس لأنها اكتفت بالدخول أسفل الجسر وحمل كافة مقتنيات المخالفين من أثاث وملبوسات وأوان للطبخ، مع الاكتفاء بإبعاد المخالفين من الموقع، والذين انتشروا بأطفالهم حول الجسر وداخل الأحياء المجاورة وأمام أبواب المحلات التجارية دون القبض عليهم، مؤكدين أن هؤلاء المخالفين سيعودون لنفس الموقع ما أن يحل الليل فيفترشون قطع الكرتون للنوم.

المحكمة العامة بمكة تبرئ ٣ أشقاء بتهمة هتك عرض فتاة .. حكم على أحدهم بالقصاص

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤٢
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٥١٨

عبدالله راجح العبدلي- مكة

برأت المحكمة العامة بمكة المكرمة الستار على قضية فتاة مكة في ثلاثة أشقاء(عرب) من تهمة "هتك عرض " فتاة بعد صدور حكم سابق عليهم بتطبيق حد الحرابة على الأول بالقصاص، والثاني بأربع سنوات والثالث سنة وأربعمائة جلدة ثم رأووا النور بعد سنتين ونصف من السجن على ذمة القضية . وتدور القضية منذ سنتين ونصف عندما اتهمت فتاة وافدة (آسيوية) ثلاثة أشقاء من الجنسية العربية بهتك عرضها والاعتداء عليها بإحدى العمائر التي تحت الإنشاء ،وباشرت الجهات المعنية الموقع وجمع الأدلة. وبعد مثول الثلاثة الأشقاء أمام ثلاثة من القضاة بالمحكمة العامة ضمن اللائحة من الادعاء العام تثبت تورطهم ، حكم على الاول سنتين والثاني سنة والثلاث مائتي جلدة، لأنه جلس يشاهدهم على حد قول الفتاة، وأقروا بعدم اقتناعهم بالحكم وتمت جلسة ثانية وحكم على الاول اربع سنوات والثاني سنتين والثالث أربعمائة جلدة وتكرر السيناريو بعد ان نظر القضية خمسة قضاة بأمر وزير العدل، وحكم على الاول بحد الحرابة قصاصا والثاني اربع سنوات والثالث سنة واربعمائة جلدة . ثم اتضح لاحقا وجود الفتاة واسمها (رقية) بعد الإيهام بأنها قد غادرت البلاد، وتم احضارها ومثلت امام القضاة واخبرتهم انها ليست هي التي ادعت عليهم وبمضاهاة بصمتها اكتشف ان فتاة غيرها انتحلت شخصيتها ، وان شخصا اسمه (رشيد) من الجنسية الاسيوية دبر ذلك.ثم صدر الحكم بعد ذلك على الثلاثة جميعا بتبرئتهم من التهمة المنسوبة إليهم ، وتم القبض على مدبر الجريمة رشيد والفتاة التي اشتركت معه.

أرقام مفجعة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٠/Con٢٠١١٠١٢٠٣٩٥٨١٥.htm

بدر بن أحمد كريِّم

لغة الأرقام قل أن تخطئ، والأرقام في مجال التوعية الأمنية بين الطلاب والطالبات مخيفة ومفزعة ومفجعة، أنقلها من متابعة «عكاظ» لندوة التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام:

ـ «(٩٩ %) من إجمالي مديري المدارس، الذين نفذوا أساليب توعوية وفكرية وأمنية بين الطلاب، لم يقيسوا الأثر الرجعي عليهم».

ـ «(٧٨ %) ممن لهم أفكار إرهابية وقضايا أمنية، تسربوا من الدراسة في وقت مبكر».

ـ «(٧٢ %) من مديري المدارس والمعلمين، لم يتلقوا أي دورة في مهارات الأمن الفكري».

ـ «(٧٢ %) من أساليب التوعية الأمنية غير تربوية ومعيقة للتوعية الأمنية».

ـ «(٥٤ %) من المعلمات غبن ـ بكسر الغين وتسكين الباء ـ عن مدارس البنات» مما يعد ـ كما قالت مديرة التوعية الإسلامية في مدارس البنات حصة الوابلي ـ: «عائقا أمام تنفيذ التوعية الأمنية، داخل المدرس».

إذا، أعداء التوعية الأمنية رباعي خطير: عدم رصد الصدى، والتسرب الدراسي، وعدم تلقي أي دورات تدريبية، ومعلمات غائبات. الأبعاد التحليلية لهذا الرباعي الخطير، تكشف عن خلل في التوعية الأمنية لا تتحمله المدرسة وحدها، بل حتى الجهات المسؤولة عن التوعية، لكن المدرسة هي المحضن الأول للطالب بعد محضن البيت، ومن الأولى أن تكون منفتحة انفتاحا رصينا وتصر جديا على جعل الطالب والطالب يكسبان المعنى الحقيقي للتوعية الأمنية، وأي طالب أو طالبة بدون توعية أمنية تربيتهما ناقصة، تنتج طالبا غير ناضج، لا يعي أبعاد أدواره ولا كيفية التصدي للأخطار التي تحيط به وتحيط من ثم بمجتمعه ووطنه.

منهج التربية الوطنية، والتوعية الأمنية، ينبغي أن يجعلا الطالب والطالبة، حراسا للوطن، عيونا ساهرة، علاقتهم تقوم على الاتصال لا الانفصال، وعلى التآلف لا التنافر، وعلى الوعي في مواجهة التعتيم على رؤاهم، حتى يسود بينهم وعي أمني منسجم، يجعل كل واحد منهم ينشر وعيا أمنيا جماعيا، وإلا فلا معنى للحديث عن التربية الوطنية، والتوعية الأمنية. يتوقع الناس من تربية وطنية، تعزيز التوعية الأمنية بين الطلبة والطالبات وتقديم نماذج منها وتحليلها، وتبيان كيفية التعامل مع الأحداث الأمنية، وإفهامهم كيفية مواجهة التطرف والغلو والفساد، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن المعيب حقا، أن لا يتدرب الطلاب والطالبات على التمسك بالنظام والانضباط واحترام الحريات وأداء الحقوق. الجريمة والانحرافات الخلقية والارتماء في أحضان الإرهاب وتنامي ظاهرة الغلو والتطرف، لابد من مواجهتها بمنهج تربية وطنية، هي الأساس في حماية الطلاب والطالبات من هيمنة الأفكار الضالة، وإحلال مفهوم الوحدة الوطنية محل القبائلية والمناطقية، والتكامل بين ثلاثي: التربية والتعليم والأمن الفكري، مطلب شرعي وأمان من الأخطار، وإذا لم تتحقق هذه الأهداف، فلن يستطيع الطلاب والطالبات، الحفاظ على الوحدة الوطنية ونشر الثقافة الوطنية ومواجهة الاختراق الثقافي، وسيقفون مكتوفي الأيدي أمام الإرهاب والغلو والتطرف الذي زج ببعضهم في كهوف «تورا بورا» والعراق، واسألوا اللواء منصور التركي (المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية) يجيبكم.

الاعتراف الصريح بأخطاء التربية الوطنية والتوعية الأمنية ومعالجتها والانصراف انصرافا كليا للحاضر والمستقبل، هو من الممكنات ومن الطرق المؤدية إلى: تكريس التوعية الأمنية ومواجهة ظاهرة الإرهاب الفكري، وتطبيق التربية الأمنية ضمن مفهوم التربية المستمرة.

الأمن الغذائي .. الحق في الطعام!

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢١/٠١/٢٠١١/article_٤٩٤٣٠٧.html

عبد الحسين شعبان

هناك حكمة صحية قديمة تقول: قلْ لي ماذا تأكل أقول لك من أنت؟ فالأكل جزء من الثقافة لأي فرد، مثلما هو جزء من ثقافة أي شعب أو أي مجتمع بشري. وثقافة الأكل تشكّل جزءًا مهماً من الثقافة العامة، فالمأكل والمشرب والملبس والعادات والتقاليد والأفكار والفلسفات والجمال والدين تشكل منظومة متناسقة ومتجانسة من مكوّنات أي فرد أو أية أمة أو اجتماع إنساني .

الثقافة الغذائية هي انعكاس بهذا القدر أو ذاك للقدرات المادية والاقتصادية، فالمجتمعات الفقيرة والمُعدمة، سيكون غذاؤها بسيطاً، وقد لا يكفي من حيث سعراته الحرارية واحتوائه على المواد الضرورية والفيتامينات والخضراوات والفواكه واللحوم والألبان ومشتقاتها، بما يؤهلها للنمو السليم والصحة والسعادة. والمجتمعات الفقيرة تعاني اعتلالات صحية وأمراضا بعضها مزمن بما فيها أوبئة تحلّ بها بين الفينة والأخرى، فضلاً عن أمية ونقص في التعليم، ناهيكم عن ضعف الموارد وانعدام فرص العمل، في ظروف تخلف عامّة .

الحق في الغذاء والحق في الصحة هو من حقوق الإنسان الأساسية التي جاء على ذكرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حين نصت المادة الحادية عشرة على: حق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، وكذلك تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة، وحق كل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع. كما أكّدت على التعاون الدولي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية والانتفاع الكلي من المعرفة الفنية والعملية وبنشر المعرفة بمبادئ التغذية وتنمية النظم الزراعية أو إصلاحها، من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعاً للحاجة. كما أقرّ العهد الدولي في المادة الثانية عشرة حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية ارتباطاً مع الحق في الغذاء .ذلك أن الحصول على غذاء كاف ومؤمن في جميع الأوقات هو من مسؤولية الدول والمجتمعات أيضاً، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الأمن الغذائي، على مستوى كل بلد أو على المستوى العالمي، ولا سيما أن عدد الجياع أخذ يتعاظم في العالم، ووصل إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يبلغ الذين هم دون خط الفقر نحو مليار و٢٠٠ مليون إنسان، وهم الذين لا تزيد دخولهم على دولار واحد في اليوم، وضعف هذا العدد، بل يزيد عليه من هو في خط الفقر، الأمر الذي يجعل نحو ثلثي سكان المعمورة في حالة من انعدام الأمن الغذائي .

إن هذا الوضع والتطورات المتسارعة التي شهدتها أسواق الغذاء العالمية، التي أدّت إلى ارتفاع حاد لأسعار المواد الغذائية، ناهيكم عن تراجع المخزونات الغذائية، والنقص المستمر في رقعة الأراضي الزراعية وانخفاض منتوجها وإنتاجيتها، فضلاً عن القيود المفروضة على حركة التجارة في المواد الغذائية الأساسية واستغلال بعض المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، جعل مشكلة الغذاء من أعظم المشكلات العالمية، وقد انعكست هذه المشكلة على المشكلات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، بل الكيانية، على مستوى الفرد والدولة والمجتمع .

إن إشكالية الأمن الغذائي تتداخل وتتشابك مع الحق في التنمية، ولا سيما إذا استهدفت مكافحة الفقر والجوع، وهو ما نوّهت به بوضوح قمة روما والإعلان الصادر عنها، عام ١٩٩٦، وهو ما ذهب إليه إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية في عام ٢٠٠٨. وقد كان إعلان القمة العالمية بشأن الأمن الغذائي عام ٢٠٠٩ قد عزز التوجّه الدولي بشأن دراسة اتفاقية الغذاء العالمية ومشكلة الأمن الغذائي، وهو ما حاولت قمة الكويت العربية الاقتصادية ــ مطلع عام ٢٠٠٩ ــ أن تتبنّاه، وهو ما ترشّح من القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية .

إن بعض الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل "فاو" (منظمة الأغذية والزراعة) ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما، سعتا إلى التعاون والعمل المشترك الدولي والتنسيق على المستوى العالمي لمواجهة موضوع الأمن الغذائي ومشكلة الغذاء والصحة، وذلك لإدراكهما وإدراك الأمم المتحدة أن عدم حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى العالمي، يمكن أن يفاقم الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل يهدد بكارثة حقيقية على المستوى الكوني .

ولعل مناسبة الحديث عن الأمن الغذائي هو مشروع إعلان أبو ظبي بشأن الأمن الغذائي الذي انعقد في إطار مجلس التعاون الخليجي في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠ بحضور وزراء دول المجلس ــ المعنيين بقضايا الزراعة والتغذية ــ وذلك لمواجهة التحدّيات المتعاظمة للأمن الغذائي، وتأكيد الالتزامات المشتركة لتوفير سلامة الغذاء والأمن الغذائي باعتبارهما ضرورة وقاعدة أساسية للحفاظ على صحة ورفاهية البشر ــ مواطنين ومقيمين ــ كما جاء في الإعلان. وأكّد الإعلان أهمية رسم سياسات وبرامج واتخاذ تدابير حديثة وفاعلة لتحسين سلامة الأغذية وجودتها، وتأمين صحة الحيوان والنبات لمواكبة النمو المطّرد في حركة التبادل التجاري، وذلك تساوقاً مع الجهود الدولية المبذولة على هذا الصعيد .

إن إجراءات من هذا القبيل تتطلب اتّباع سياسة تعاون على المستوى العربي والإقليمي والدولي، كما تفترض وجود تشريعات وضوابط قانونية والتزامات تقوم على أسس علمية ومعايير دولية، كي تتم زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته واستخدام تقنيات حديثة ومراعاة الاعتبارات البيئية واستخدام الموارد الطبيعية وصونها على نحو سليم .

كما يحتاج ذلك إلى تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنمية القطاع الزراعي والصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الزراعية من خلال توفير المناخ الاستثماري المشجع، وكذلك تشجيع قيام بنوك وطنية ومشتركة للبذور للاستفادة من الأصناف المتوافرة والجيّدة في تحقيق النهضة الزراعية، وإلى توزيع عمل خاص بدول المنطقة .

ولعل هذا سيكون ناقصاً دون نظم رقابة فاعلة على المستويات الداخلية: والعربي والإقليمي والدولي، وذلك في إطار عملية متكاملة ومتجانسة للرقابة والتفتيش الغذائي طبقاً للمعايير الدولية، وطبقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمنظمات المتخصصة. وهذا يحتاج إلى تعزيز البنية التحتية التي تحترم الأمن الغذائي وتعزز السلامة الغذائية، بما فيها المختبرات والأجهزة اللازمة والحجر الزراعي والبيطري، فيما يتعلق بنظم الإنذار للأعلاف وسلامة الغذاء، طبقاً للمعايير الدولية لتبادل المعلومات والبيانات اللازمة عبر شبكة للسلطات الرقابية بالتعاون مع الأجهزة الأخرى .

وكي تنسجم هذه الرؤية للأمن الغذائي، لا بدّ من الاهتمام بتعزيز الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالزراعة والأغذية والصحة العامة والوقاية بشكل خاص، مع مراعاة قضايا المناخ والمتغيّرات على القطاع الزراعي، ولا سيما المياه ومصادرها بهدف وضع استراتيجيات وخطط وبرامج تثقيفية للتصدي لظاهرة الاستهلاك غير المستدام للمواد الغذائية .

ويمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً متميّزاً على هذا الصعيد، حيث يشكل قوة اقتراح، فضلاً عن دوره في نشر الثقافة الغذائية والتوعية بأهمية الصحة والوسائل الحديثة للحفاظ عليها، وهذا يتطلب الاعتراف بدوره شريكاً للحكومات في اتخاذ القرار ومكملاً لجهودها على هذا الصعيد .

كما يتطلب ذلك التعاون مع المنظمات الأهلية والدولية ذات الصلة بالأمن الغذائي وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في حماية وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق العدالة، خصوصاً أن الحروب فضلاً عن لا إنسانيتها، فإنها ستسهم في مزيد من معاناة السكان وإزهاق أرواحهم، فإنها ستعاظم من مشكلة الغذاء وتدفع أعداداً واسعة إلى الجوع والفقر والبطالة، لذلك فإن تأمين الأمن الغذائي هو حق أساس من حقوق الإنسان، استوجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة تقديم المعونة اللازمة والضرورية والمساعدة في وضع الحلول والمعالجات، فضلاً عن دعم الحكومات والمجتمعات المحلية، ولا سيما من جانب بلدان الشمال الغنية إلى دول الجنوب الفقيرة .

وبفقدان الأمن الغذائي أو الانتقاص منه، فإن تأثيراته السياسية والاجتماعية ستكون وخيمة بما يتركه من بصمات قاسية على سلوك الأفراد والمجتمعات، ويسهم في تغذية العنف باعتباره أحد مسبباته الأساسية، كما يدفع أوساطاً مختلفة للانخراط في دائرة الإرهاب، طالما أنها لا تشعر بطمأنينة إزاء إمكانية تحقيق العدالة، حيث تشكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي والتخلف عاملاً مهماً وأساسياً في اندفاعاتها لممارسة العنف والإرهاب.

دور المحامي في تحقيق العدالة

المصدر: جريدة اليوم الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٣٧٣٠
http://www.alyaum.com/News/opinion/٢٨١٨-%D%٨AF%D%٨٨%٩D%٨B١-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٥%٩D%٨AD%D%٨A%٧D%٨٥%٩D٨%٩A-%D%٨١%٩D٨%٩A-%D%٨AA%D%٨AD%D%٨٢%٩D٨%٩A%D٨٢%٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨B%٩D%٨AF%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨A٩.html

الشيخ محمد بن عبدالله السويلم

فإنه لا يخفى أن للمحامي دوراً كبيراً مهماً في مساعدة القضاء في كشف الحقيقة، وإحقاق الحق وإبطال الباطل، ورفع المظالم، وإخلاء سبيل من لا سبيل عليه شرعاً ولا نظاماً، و للمحامي دور في القضايا قبل وصولها للقضاء، وهو أحد أعوان القضاة في تصور القضية، وتجلية الحقائق، وكشف الشبه،

والوكالة جائزة في الإسلام رعاية لمصالح العباد ورفع الحرج عنهم، كما أن الحاجة داعية إليها سيما في هذا العصر الذي كثر فيه المتهمون، ممن لا يستطيعون إظهار دلائل براءتهم مع براءتهم، والقاعدة أن كل متهم برئ حتى تثبت إدانته، و لا سبيل له إلا الاستعانة بتوكيل من يقوم بالدفاع عنه ممن تتوفر فيه القدرة والكفاءة العلمية والخبرة بالأصول الشرعية والأنظمة المرعية، ومن الأنظمة الشرعية العدلية الجديدة التي تحقق العدالة نظام المرافعات الشرعية ولوائحه ونظام الإجراءات الجزائية التي تضمن الحقوق للمتهمين، ونصت المادة الرابعة منه أنه: (يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة) إلا أن الملاحظ في هذا النظام أمور منها عدم تضمينه إلزام رجال الضبط الجنائي بإبراز بطاقاتهم الرسمية التي تثبت انتسابهم لجهة عملهم وطبيعة وظائفهم، وفي هذا قطع لطريق المنتحلين للصفات الرسمية لابتزاز الآخرين، والوقائع كثيرة وشاهدة بذلك، كما لم يتضمن النظام الحق للمتهم في مطالبة رجل القبض بإثبات بطاقته الرسمية،

ولم يلزم النظام بإعلام المتهم عند القبض عليه، بحقه في توكيل من يراه من المحامين للدفاع عنه في مرحلة التحقيق وبعده، ويثبت المحقق ذلك في ملف التحقيق، وهناك فئة من الناس ليس لديها إحاطة بالأنظمة وقد تجهل ما لها من حقوق فينبغي إفهامهم بها، وتدوينها في محضر التحقيق، كحقهم في توكيل محامي، وإذا كان المتهم غير قادر على تكاليف المحامي ودفع أتعابه وربما يكون بريئاً، فمن الأولى تقديم المساعدة له حتى لا يضيع حقه ولا يؤاخذ بما لم تكسبه يداه، وذلك بأن تقوم الدولة بتفويض محامٍ بالتوكل عن المتهم غير القادر على التوكيل وتكون أتعابه على الدولة، كما هو المتبع في النظم الحديثة، فكان لا بد من إضافة نصوص تؤكد وتحفظ حقوق المتهم في نظام الإجراءات الجزائية لتحقيق العدالة التي ينشدها الإسلام في جميع أحكامه.

الجزيرة
al-jazirah

التفكّك الأسريّ

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢١/ar٢.htm

د. محمد بن سعد الشويعر

إنّ من ذكريات الأسفار والمفاجآت، ما يكون سعيداً مبهجاً، أو يكون ضاراً محزناً، ومنها ما يكون درساً يتعلمه الإنسان، ومنها ما يكون فائدة واكتشافاً لبعض عادات الشعوب، وما هو دارج في حياتهم، وكنت أهتم برصد بعض ما يمر بي، حسب وصية الشيخ محمد العبودي متّعه الله..... ..... بالصحة والعافية لي، أخذاً من قول الشافعي رحمه الله:

سافر ففي الأسفار خمس فوائد
تفرّج هم واكتساب معيشة
وعلم وآداب، وصحبة ماجد

إلى آخر تلك الأبيات، التي حبّذ فيها الأسفار، ونسيان المتاعب، إلى جانب المصالح الوفيرة من الأسفار.. ووجدت في حقيبة السفر هذا الخبر، الذي قرأته في عام ١٤٠٦هـ فهو خبر صغير قرأته في الطائرة، في صحيفة الشرق الأوسط، في يوم السبت ١٩-٥-١٤٠٦هـ، ينطوي تحته أشياء كثيرة، فتحت عنوان لا تقرأ هذا الخبر، تشوّقتُ إليه، وفق دلالة كل ممنوع مرغوب، وإذا هو بهذا النص: دام الخلاف بين الشقيق وشقيقته، سنوات طويلة، وقاطع كل منهما الآخر، إلى أن اكتشفا أن أمهما، ماتت قبل عام دون أن يعلما بحالتها أحد.. حدث هذا في ولاية (مينسويا) الأمريكية، حيث روبرت هانسون وشقيقته كارول، في بلده (دولوث).

كان روبرت يتصور أن الأم عند (كارول)، وتصورت كارول أن الأم عند شقيقها روبرت، لكن الأم توفيت عن عمر يناهز ٨٠ عاما، كانت قد ماتت داخل شقتها هي، وبقيت جثتها هناك تتحلل وتتعفن مدة عام كامل، وفي أمريكا التي وصلت إليها.

هذا الخبر كان موضع حوار مع بعض الطلبة الذين التقيت بهم هناك لأنه غريب عليّ، فكان موضع حوار ونقاش، عما آلت إليه حضارة الغرب المادية، حيث المادة هي كل شيء، فضاعت الأعراف والقيم، ونسي القريب قريبه، وتفككت المجتمعات.

وقد دخلت مع شاب مسلم في الحديث وهو من الدارسين في أمريكا، وعاش فيها فترة من حياته وزمنا من عمره الزاهر، وقد رأى حالات كثيرة، من واقع الناس هناك، قوّت عنده مكانة الإسلام وتعاليمه في بناء المجتمع وتماسك بنيه، حيث قال: قد اتهم بالتحيز إذا أبنت عن نظرة الإسلام للمرأة، أو أسهبت في الدفاع عن حقوقها كما رسمها الإسلام، وجعلها رمزاً للامتثال لأن لها دوراً في تماسك المجتمع، وترابط الأسرة، ونحمد الله على ذلك عندما نرى الفارق بيننا وبينهم. ذلك الذي أعطى للمرأة في بيتها ثقلاً لم تكن البشرية تعرف مثله، ومكانة ترنو المجتمعات لنظرائها.

فقد جاء الإسلام ليجتث جذور الجاهلية التي تئد البنات خوفاً من العار، وليقضي على حضارة الرومان، أولئك القوم الذين ينظرون للمرأة بمنظار المادية، ويعتبرونها تباع وتشترى وتورث بعد الوفاة من زوجها، وعند اليهود الذي يعتبرونها نجسة تمثل الخطيئة، وليهدم دولة الفرس، التي لا يقيم أفرادها للمرأة وزنا، ويعتبرونها ملهاة للقادة، ومتعة للوجهاء: بالغناء والرقص.

ديننا الإسلام هو الذي رفع مكانة المرأة وأعلا منزلتها في الأحكام والحقوق وفي البناء والعمل في مثل هذا القول الكريم: ؟وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ؟ (البقرة: ٢٢٨) فالمرأة جعلها الله رمزاً للترابط الأسري والمحبة.

ثم يردف هذا الشاب قائلا: إن إبانة حقوق المرأة في الإسلام، وتوضيح مكانتها التي أحلها هذا الدين فيه، أمر لا يقبل المراء أو الجدل، ولا يقبل المرافعة أو الدفاع.. فقد شاهدت في حياتي صوراً من الواقع، تعبر عن تبرم النساء والرجال من الحالة المتردية في بلادهم، من التفكك الأسري، والانفصام العائلي، الذي أعاده المفكرون منهم، إلى خلو مجتمعهم من

قاعدة دينية صلبة، تعيد الأفراد إلى ما ينفعهم، ويطمئنهم كما هي الحال في التعليم: بالبر والإحسان والتعاطف، عند المسلمين.
فهم يرون أن المرأة أعطيت حريتها، وأخذت من الحضارة ومتعها بما يريحها، وغفلوا عن جوانب الراحة النفسية والإيمان فضاعت وخلا ذهنها مما يربطها بمكانتها في الحياة، ودورها الإيجابي في المجتمع، فلذا ضاعت وأضاعت عن المهمة التي خُلقت لها ورابطتها بالله سبحانه، كما حصل في خبر جريدة الشرق الذي ذكرته وله نظائر عديدة عندهم، والبار منهم في والديه يودعهما دار العجزة، ويسمونها ملجأ المسنين، ثم ينسوهما.. ثم قال:
وسوف أنقل إليك بما يسمح الوقت من النماذج، وهو قليل من كثير من واقع الناس في بلاد الغرب، الذين يقدسون المادة.
ولكن الذي أستطيع إبانته هنا جانباً واحداً، من الجوانب العديدة، التي حفلت بها التعاليم، والتي تجعل أفراده قوة مترابطة في الإخاء والتآلف الأسري، ذلك هو البر الذي محوره الوالدان والعطف الذي تنميه هذه الأم في أولادها منذ نعومة أظفارهم إذا كانت متربية في بيت علم، أو بيت مترابط أهله، ثم قال وبضدها تتميز الأشياء.
هذا الجانب يبرز أمامي في قصة من الواقع، وأنموذج من الحياة عايشته هنا في أمريكا حيث كنت أدرس يتراءى أمامي كيانا ماثلا، وشيئا محسوسا عندهم، والحديث لازال لذلك الشاب، الذي عاش في بلاد الغرب وشاهد بعينه.
فلقد كنت أسكن في بناية بإحدى الولايات التي كنت أدرس فيها، وكانت تجاورني في بناية السكن، امرأة تجاوزت الستين أو كادت، تعيش بمفردها ولا أرى لها عملا واحدا يسكن أو يزورها، فظننتها متقاعدة مقطوعة الصلة.
وفي أحد الأيام كعادتي كنت عائداً من جامعتي بعد يوم دراسي حافل وما كدت أقترب من باب شقتي، حتى رأيت العجوز تسقط بلا وعي أو حراك ولم يكن ذلك بفعل جان أراه، أو معتدٍ له مآرب.
ففكرت مليا: هل أعمل شيئا من أجلها فأغالب الجانب العاطفي في وجداني ذلك الشعور الذي بدأ ميزانه يخف في نفس منذ وطأت قدماي هذه القارة، وعايشت أهلها، وخبرت طباعهم، أو أمضي في سبيلي؟ وكأنني لا أدري عما يدور حولي، كما هو واقع حالهم ومن عاشر قوماً أخذ طبائعهم، أو أكر فيما حولي: إنسان يتحرك في حاجة للمساعدة، ما دام الأمر لا يعنيني، ولا تربطني به أي صلة كما يريدون هم وكما بدأ بالأسف في بعض المجتمعات الإسلامية بالتأثير فجاءت عبارة (وأنا مالي).
وقفت برهة ساهماً، وأخيراً تحرك الجانب في إعطائي ذلك الإحساس الذي ربانا عليه الإسلام، ورضيه الله سبحانه لنا منزلة: فلقد دخلت امرأة في هرّة النار، حبستها لا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض، ولا هي أطعمتها فماتت، ولقد شكر الله عمل رجل وغفر له لأنه سقى كلبا يلهث من العطش، كما جاء في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.
وهذه إنسانة تجاهد الموت أمامي، فلابد من عمل شيء ولن أتأخر عن النجدة مهما كلفني ذلك الأمر.
فاقتربت منها وحركتها فإذا قلبها ينبض، وإذا أنفاسها تتلاحق متقطعة فطلبت لها سيارة إسعاف نقلتها لأقرب مستشفى، حيث أعطيت علاجا أعاد إليها الحيوية والنشاط، فأفاقت لترى نفسها على سرير أبيض، يحف بها ممرضات وطبيب، وهذا الغريب المسلم الذي هو شخصي، وبعد أسئلة وإجابات تأكدت من ملامحي، وعرفت سحنة وجهي بعدما أجالت نظرها في الذين حولها، لقدوجدتني ذلك الجار، الذي تراه أحيانا في مدخل العمارة، وتصادفه على درجات السلم، كلما جمعتهما الصدفة، ذهاباً ومجيئاً في الصباح أو المساء، فلامعرفة تربطهما مع طول الزمن في المجاورة، ولا تعارف بالأسماء مع طول المدة.
وكانت دهشتها أكثر واستغرابها أشد عندما أشعرها الطبيب عن حالتها الصحية، وأن الواقف أمامها هو الذي رعاها، واهتم بها فلعله واحد من أبنائها، أو ممن تربطه بهم صلة المودة أو المنافع المادية أو العمل.
قال: هذا الطبيب لأنه يعلم أن من يماثل هذه السيدة لا يُهتم بها في الغالب في مثل هذا المجتمع إلا لمن لديه منفعة مالية متبادلة، أو مصلحة من المصالح.
ولكن دشهته زادت واستغرابه اتسع عندما أخبرته بأن هذا الشاب عربي مسلم يجاورها في السكن منذ سنتين، ولا تعرف حتى اسمه بينما هي أمريكية كاثوليكية من أصل أوروبي، ولا ترابط بينهما ولا تعارف أكثر من هذا.
ثم سألها الطبيب ليضمن حق المستشفى وأتعابه هو عندما أدرك أنها هي الغريم المطلوب وحده، ولا حق له على هذا الغريب، الذي لم يستوضح منه عن أسباب إقدامه على هذا الصنيع، وما هي الدوافع التي حملته على هذا العمل.. فقال: هل لك أولاد؟ وما وضعهم المالي والاجتماعي.
وازدادت الدهشة والاستغراب، عندما قالت: لي ثلاثة أولاد وبنتين لكنني لم أرهم منذ خمس سنوات، ولا يمدونني من إيراداتهم ولا بسنت واحد، وكانت الدهشة أكبر عندما أخبرت بعناوينهم وأعمالهم، وإذا واحدة من البنتين في البناية المجاورة لسكن أمها، وواحد من الأولاد يسكن ويعمل في محله التجاري بنهاية الشارع الذي تسكن فيه أمه.

وإذا الآخر من الأبناء أستاذاً بالجامعة الذي يدرس فيها هذا العربي المسلم، وعند سؤالها عما إذا كانت تحمل تأمينا صحياً؟ كما هي العادة في تلك الديار؟ أجابت بالنفي، وأن وضعها المالي مهزوز بعد أن أودعها أولادها الملجأ، فخرجت منه بما لديها من رصيد ادخرته وبدأ في النفاد، وقلت إيرادات ممتلكاتها التي باعتها واحداً بعد الآخر.

لم يخجل الطبيب بعد أن عرف حالها أن يطالبها بسداد التكاليف المترتبة عليها وشدد الأمر عندما طلبت الإمهال فتحركت نخوة هذا المسلم وسدد عنها، وأخذها معه ليعيدها لشقتها، وعند ذلك سألته: ما الذي دفعك لهذا العمل؟ قال: تعاليم ديني الإسلامي وشرح لها تعاليمه، فكبت وقالت: أمن أجل هذا عشتم متحابين متآلفين، ثم تنهدت وقال: هل يمتد عمري حتى أرى مجتمعنا بمثل تعاليم دينكم.

العقوبات البديلة

المصدر: جريدة الرياض الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥١
http://www.alriyadh.com/٢١/٠١/٢٠١١/article٥٩٦٨٠٤.html

زامل شبيب الركاض

انطلاقا من موجبات العدالة والمسؤولية والمصلحة تتجه الأنظمة العدلية في الكثير من دول العالم إلى تطبيق العقوبات البديلة أو ما يعرف بعقوبة النفع العام لأسباب وطنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية خاصة في الجرائم التي تقع لأول مرة أو من الفئات العمرية الصغيرة التي تعاني من مشكلات نتيجة ضعف التنشئة وسوء التكيف الاجتماعي وقلة الوعي، من خلال فتح نافذة نحو المستقبل أمامهم للخروج من دائرة الضياع وذلك بالتوسع في الأخذ ببدائل العقوبات البدنية والسالبة للحرية وإعطاء القضاء سلطات أوسع في تطبيق العقوبات البديلة لتحقيق النفع العام وإصلاح الفرد والمجتمع .

واعتقد أن العقوبات البديلة أصبحت وسيلة تأديبية حضارية بديلة لعقوبة السجن في الجرائم التعزيرية التي يجوز للقاضي أن يجتهد فيها نظرا لتغير طبيعة الجريمة والبيئة التي وقعت فيها، بخلاف جرائم الحدود التي لا مجال للاجتهاد فيها لأنها مقدرة شرعا، والعقوبة البديلة تنعكس إيجابيا على سلوك الجاني وتشجع على الأعمال التطوعية والخيرية المتعلقة بالنفع العام وتؤهل الشباب الجانح والمتهور ضمن برامج متخصصة تسهم في رفع مستوى الوعي الوطني والثقافي وتمنع الاختلاط بين الجانحين من الشباب في المخالفات البسيطة مع فئات المجرمين حيث أثبتت التجارب أن البدء بعقوبة السجن يؤدي إلى كسر الحاجز النفسي عند الشاب .

والعقوبات البديلة كما أسلفنا تساهم في تقويم سلوك المحكوم عليه دون أن يوصم بالجريمة خاصة أن الكثير من معارف السجين وأصدقائه قد يقطعون صلتهم به نهائيا سواء خلال فترة سجنه أو بعد الإفراج عنه كنوع من الرفض وتصل تلك المعاناة أقصى درجاتها في حالة تخلي الأسرة عن ابنتها السجينة أو ابنها الحدث وعدم الحضور لاستلامهم بعد انتهاء عقوبتهم، كما يمتد الرفض إلى المجتمع نتيجة عدم تقبله للمفرج عنه، لذا فإن تفعيل هذه العقوبات بحيث تأخذ الإطار الرسمي لإصلاح الشخص الجانح وردعه دون أن تؤثر على اسمه ومكانته في المجتمع سينعكس عليه بآثار إيجابية تبعده عن العودة إلى عالم الجريمة مرة أخرى .

ونخلص إلى أن تطبيق العقوبات البديلة في الجرائم التعزيرية سيؤدي إلى إبراز محاسن الشريعة والذب عن الدين وحفظ حقوق الإنسان وكرامته وتحقيق العدالة في المجتمع من الناحية السياسية، وتهذيب وإصلاح الجاني وحماية أسرته من الآثار السلبية للعقوبة التقليدية في المجتمع، وكذلك تأهيل الجاني وزيادة الناتج الوطني وتخفيف الأعباء عن الدولة فيما يتعلق بالسجون وتحقيق النفع العام من الناحية الاقتصادية، وبالجملة نعتقد أن تطبيق العقوبات البديلة يتطلب أن يكون القاضي مؤهلا للاجتهاد في تحديد العقوبة المشروعة والملائمة لتحقيق التهذيب والإصلاح والتأهيل للجاني وتضمن في الوقت نفسه توفر الردع والنفع العام .

كمال الأهلية وتقييدها نظاماً بسن الرشد

المصدر: جريدة الرياض الجمعه١٧ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢١ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥١
http://www.alriyadh.com/٢١/٠١/٢٠١١/article٥٩٦٨٠٣.html

سعيد بن ناصر الحريسن

تناولت صحفنا مؤخراً ما استعرضه مجلس الشورى الموقر حول مسألة (تحديد سن الرشد) وذلك على هامش نقاشه لمشروع نظام حماية الطفولة في ضوء الملاحظات والتوصيات المقدمة من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس على مشروع نظام حماية الطفل .

لا يخفى جمالية النقاش الشرعي القانوني القاصد لوجهة إيجاد النص النظامي المحكم الحاسم للاجتهاد، وخاصة في مثل هذه المسألة المهمة، التي أبحر المجلس بمراكب نقاشه متعمقاً لزاماً في تعريف الفقهاء رحمهم الله لسن البلوغ، و ما يتبع ذلك من أحكام فقهية تتعلق بأهلية الشخص وقبول تعامله مع الآخرين من عدمه، وزوال الولاية عنه، واكتسابه الأهلية الكاملة بشقيها (أداءاً و وجوب). والتي يرى فقهاء القانون أنها ركني الشخصية المكتملة، فأهلية الوجوب تثبت للشخص منذ ولادته إلى وفاته، ويكتسب بموجبها الحقوق، كما انها تمتد استثناء لما قبل الولادة في حالة إرث الجنين . وأما أهلية الأداء وهي صلاحيّة الإنسان لصدور الفعل منه على وجهٍ يعتد به شرعاً و نظاماً. ومناط هذا النوع من الأهلية هو توافر الإرادة لدى الشخص لتفهم ماهية التصرفات التي يقوم بها وما يترتب عليها من نتائج، وهو ما يتطلب كمال الإدراك و التمييز لدى الشخص، إلا أن هذا النوع من الأهلية لا يثبت لدى جميع الناس بمجرد البلوغ؛ وذلك بسبب تفاوت الإدراك والنضج لدى الأشخاص، ولذلك صار لزاماً تحديد وصف معين و عمر محدد يعتبر فيه الشخص كامل الأهلية (أداءاً و وجوباً) وهو سن الرشد و الذي يعرف بأنه العمر الذي يكون فيه حسن التصرف في المال، والقدرة على استثماره واستغلاله استغلالاً حسناً. وقد يأتي الرشد مع البلوغ، وقد يتأخر عنه قليلاً أو كثيراً، وأؤيد رأي من قال: إن ارتباط الرشد بالبلوغ غير متصور، لكونه جانب متعلق بتربية الشخص ونموه العقلي وتعقد الحياة الاجتماعية وبساطتها، فسن الخامسة عشرة، لا يمكن أن نجعله سن الرشد وكمال الأهلية في هذا الزمن، و يقرر أنه سن بلوغ الشخص و كمال التكليف، لكن يظل في جانب المعاملات مرتبطاً برقابة وليه، مع إعمال معيار النفع و الضرر في جانبه .

إن اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت لها المملكة بموجب الأمر السامي رقم م/٧ وتاريخ ١٤١٦/٤/١٦ه قد أوضحت في (المادة الأولى) أن الطفل كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة، أو بحسب النظام المطبق عليه، و نجد كثير من النصوص النظامية المتفرقة عبر الأنظمة في المملكة التي تعضد الأخذ بهذا السنو اعتباره هو السن الذي يكون الشخص فيه مكتمل الأهلية المدنية والجنائية. فنجد أن الفقرة (ج) المادة(الأولى (من اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية عرفت سن الرشد بأنه تمام ثماني عشرة سنة، ما أشارت له لائحة تعليمات الأحداث من تعريف الحدث بأنه الذي لا يقل عمره عن سبع سنوات ولم يتم ثمانية عشر عاماً .

و بتحديد مجلس الشورى لسن الرشد وجعله ثماني عشرة سنة هجرية، خلال إقراره لنظام حماية الطفل في جلسته يوم الأثنين الماضي الموافق ١٣صفر١٤٣٢ه ، نكون بذلك في طريقنا نحو إرساء مراكب النقاش في المملكة حول هذه الجزئية القانونية المهمة، التي نجد أن كثيراً من القوانين المدنية العالمية قد حددتها بنصوص نظامية مقرونة بوصف اكتمال الأهلية إلى جانب تحديد سن الرشد، فعلى سبيل المثال نجد القانون المدني المصري نص في مادته (٤٤) على (أن كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية، ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة). وبرأيي ما أحوجنا لتضمين وصف كمال الأهلية المدنية والجنائية في النص المحدد لسن الرشد الذي سيتضمنه نظام حماية الطفل، ليكون النص القانوني حاسماً للاجتهادات في هذا الموضوع .

العقوبات البديلة.. لكي لا نعلمهم السلوك الإجرامي

المصدر: جريدة الرياض السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٢
http://www.alriyadh.com/٢٢/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٠٦٨.html

تركي بن عبدالله التميمي*

كثيرة هي المخالفات والجرائم التي لم يرد حيالها نص ملزم بمقدار العقوبة المقررة بحق مرتكبها بل تركها المشرع لسلطة القاضي التقديرية وذلك باب واسع وهو) باب العقوبات التعزيرية وتلك سلطة عامة تخول للقاضي تقدير العقوبة التي يراها من خلال ما يعتري الفعل المرتكب من دوافع وأحداث وظروف مخففة وأخرى مشددة، يتكون من خلال ما يعتري الفعل المرتكب من دوافع وأحداث وظروف مخففة وأخرى مشددة، يتكون من خلالها قناعة لدى القاضي بإصدار الحكم وفقاً لما يراه الأنسب وبما يتواءم مع الفعل المرتكب.. ولكون القاضي يمتلك هذه الحرية الواسعة في تقدير العقاب.. فلماذا دائماً ما نرى الأحكام تصدر بعقوبة الفرد بالسجن أياً كان الجرم المقترف قل أو كبر ومهما كان الجنس ذكراً أو أنثى وسواء كانت المرة الأولى أو أكثر.. الذي يختلف فقط هو» المدة التي تقضى في السجن» تطول أو تقصر، فكأن السجن هو العقوبة الوحيدة التي لا مناص منها.. لقد اكتظت السجون وأصبح من يدخل السجن لارتكابه مخالفة يسيرة يخرج منه بخبرة عالية في السلوك الاجرامي وعلاقات عامة واسعة مع أرباب السوابق، مع أنه بالامكان معاقبة المخالف بعقوبات بديلة غير عقوبة السجن كالزامه بالالتحاق ببرامج تثقيفية توعوية أو تكليفه بتقديم خدمات اجتماعية إنسانية تعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، ويكون من شأن هذه العقوبات البديلة ردع وزجر المخالف وتهذيبه في الوقت نفسه.. إن العقوبات البديلة أصبحت مطلباً في مسيرة الاصلاح فهي تنمي الاحساس الاجتماعي والوعي الحضاري، وبالمقابل تحد من نظرة المجتمع السلبية للسجين والتي لا تقتصر عليه وحده بل غالباً ما تمتد إلى أسرته، فبدلاً من ان يشكل هذا المخالف عبئاً على الدولة والمجتمع ببقائه خلف قضبان السجن.. يكون بتنفيذه العقوبة البديلة عنصراً فاعلاً في مجتمعه، وبذلك يتم الحد من الجهود التي تبذل في سبيل إعادة اندماج السجين في المجتمع وتقبل الآخر له.. فالهدف الأساس من تلك العقوبات البديلة هو اصلاح الفرد المخالف عن طريق دفعه للمشاركة المجتمعية الفاعلة والأخذ بيده لما فيه الأصلح، وقد سهل توفر وسائل التقنية الحديثة في هذا العصر إمكانية متابعة من تصدر بحقه عقوبات بديلة ومدى تنفيذه لها والأمثلة على ذلك كثيرة .

حكاية الطفل المحروق وغياب القانون!

المصدر: جريدة الوطن السبت١٨ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٢ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٤١١٤

أمل زاهد

جزاءً وفاقا على جريمة طفله النكراء وذنبه الذي لا يمكن اغتفاره بالتبول – اللا إرادي – على الفراش، قام الأب العطوف والمربي الحنون بحرق عضو طفله التناسلي ليرتدع ويؤوب إلى رشده، بينما اكتوى قلب الأم المطلقة عند رؤيتها للجريمة البشعة التي وقعت على طفلها الذي يعيش مع أبيه بعد الطلاق! الخبر الموجع السابق كان أحدث أخبار جرائم العنف الأسري على صفحات جرائدنا؛ والتي بتنا نتغمس بها في صباحاتنا ونتجرع لذع مرارتها مع رشفات قهوتنا كل يوم! فيما سيأتي – كما هو متوقع- عقاب الأب المجرم لا يتناسب مطلقا مع بشاعة جرمه ووحشية فعلته؛ كما اعتدنا في كل جرائم العنف التي كشفت صحافتنا مستورها! جرائم جرائم والمزيد من الجرائم الواقعة داخل البيوت في مجتمعنا كل يوم؛ وما خفي كان أعظم فمعظم حالات العنف الأسري لا يُبلغ عنها وتحاط بالكثير من السرية والتكتم خضوعا لثقافة العار والشنار من جهة؛ وتصبير المرأة على أوضاعها وحثها على الرضا بالمكتوب من جانب آخر! وهاهي دراسة أكاديمية بجامعة الملك سعود تكشف أن ٧٠ في المئة من الزوجات المعنفات لا يلجأن لطلب المساعدة، وأن ٨٤ في المئة من المتعرضات للعنف يطلبن الطلاق، وتتعرض ٩٧ في المئة منهن للأمراض المختلفة، مما يزلزل طمأنينة الأسر ويؤدي لفشل الأبناء في دراستهم! على خلفية هذه المآسي تقام الندوات والملتقيات والمحاضرات التي تقتل القضية أخذا وردا وتعاطيا وتناولا، ولا نزال محلك سر نرواح مكاننا في مناهضة إشكالية خطيرة تفتك بأمن الأسرة وأمانها! ولا تزال الأقدام متشبثة بمرحلة الاعتراف بالمرض ومناقشته وتوصيف أعراضه بعيدا عن تفعيل حلول سريعة وحاسمة، وسن عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه ارتكاب جرائم العنف! تخرج معظم الملتقيات المخصصة لمناقشة هذه الظاهرة بقوائم طويلة عريضة من التوصيات التي تظل حبيسة أسطرها وحبرا على ورق بعيدا عن التبني والتفعيل! فيما تبقى المرأة والطفل؛ وهما من يقع عليه -في معظم الاحوال- فعل العنف والتنعيف، تحت سطوة سيف العنف وجرائمه البشعة في انتظار القوانين الرادعة والتدابير الوقائية الحامية! "ويا ليل ما أطولك" على المظلومين والمعنفين، فساعة تأخير في هذه الأحوال وليس يوما واحدا تفرق كثيرا وقد تحمل معها الموت الزؤام؛ وليس فقط أخطارا جسيمة على من يمارس عليهم العنف! وما زلنا نسمع منذ العام الماضي عن قرب إقرار قانون يحد من العنف ضد المرأة والطفل ينتظر اعتماده من الجهات العليا؛ بينما يحرق من يحرق ويعذب من يعذب من النساء والأطفال ولا قانون يردع المرتكبين للعنف! وما زلنا نترقب وننتظر منذ سنين إنشاء محكمة الأسرة، ومشروع تطوير القضاء وتنصيص مدونة للأحوال الشخصية تحمي المرأة من الظلم الواقع عليها؛ وتقنن من خلالها الأحكام القضائية وتوضع فيه النقاط على الحروف فيما يخص حضانة الأطفال والنفقة وخلافه من القضايا الإشكالية.

ختاما: لايمكن إغفال دور مؤسسات المجتمع المدني في مناهضة العنف ضد المرأة والطفل إلى جانب القانون الرادع، وإلا سنظل نسمع كل يوم عن حرق طفل أو سحل زوجة!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٣/rj٨.htm

من حقوق الوطن علينا

د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

استرد الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- موطن آبائه وأجداده، ليعيد الناس إلى جوهر الإسلام في صفائه ونقائه، لقيام دولة التوحيد كما نصت عليها شريعة الله في كتابه الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وفي ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١هـ صدر مرسوم ملكي كريم بتوحيد كل أجزاء الدولة السعودية الحديثة تحت اسم المملكة العربية السعودية، واختار الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- يوم الخميس الموافق ٢١ جمادى الأولى من نفس العام الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م يوماً لإعلان قيام المملكة العربية السعودية.

ثمانون عاماً حافلة بالإنجازات والمكتسبات على هذه الأرض الطاهرة الطيبة التي وضع لبناتها الأولى الملك المؤسس - رحمه الله رحمة واسعة- وواصل أبناؤه البررة الكرام من بعده استكمال البنيان ومواصلة المسيرة الخيرة.

لا أريد أن أتحدث عن الإنجازات والمكتسبات الكثيرة التي تتحدث عن نفسها والتي يجب أن نحافظ عليها جميعاً. ولكنه لا يسعنا إلا أن نقف وقفة صادقة مع الذات لنتناول بالرصد والتحليل أهم العقبات والتحديات ومحاسبة المقصرين في حق الوطن تجاه المملكة العربية السعودية على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية، ووضع تصورات عملية لكيفية تخطي العقبات ومواجهة التحديات لما فيه خير الوطن والمواطن.

إن أمن الوطن والمواطنين والمقيمين فيه من أعظم المكتسبات التي يجب علينا جميعاً المحافظة عليها، إن الأمن ضروري للحياة، والعبادة، والبناء الحضاري والتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، والتنمية، فهو ضروري للدنيا والآخرة، والمحافظة عليه مطلب ومكسب جماعي لهذا الوطن العزيز الغالي بل للأمة كلها. خطورة المساومة على الوطن عندما يتحدث كل فريقٍ عن منهجه المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة من واجبات المواطنة الحقة والانتماء للوطن والوفاء له على جميع أبنائه: المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة التي هي جزء من مكتسباتنا جميعاً بنيناها بجهدنا وعرقنا ومالنا وتضحياتنا، وتعلقت بها آمالنا وتطلعاتنا المستقبلية لغد جميل مشرق بهي بإذن الله، بالأمس كانت بلادنا صحراء جرداء الفقر في أرجائها، والمرض يفتك بها والجهل يسودها والخوف في أنحائها واليوم بحمد الله وفضله، أضحت جنة ببهائها وجمالها وإشراقاتها والأمن بعد فضل الله تعالى سر بقائها، هي اليوم، دوحة غناء ومدن عامرة وطرق سريعة وجسور محلقة وجامعات ومدارس ومرافق ومبان وحدائق ومتنزهات، وحضارة في كل شبر من بلادي الغالية حتى كأن ربوعها بالحسن أضحت غانية لكن أيدي العابثين تجرأت وتسببت في هتك وجه الحسن ما هذه الفعال الباغية؟! بل إن ما سكب العذاب على الفؤاد وأحرقه عبث غبي بالذي نحن جميعاً نملكه تشكو الممتلكات العامة وإن كانت جمادات من عبث العابثين ونزق المستهترين الذين يعلمون ولكنهم يتجاهلون أن كل ما على أرض بلادي من ممتلكات مكتسبات لنا جميعاً، ولأجيالنا القادمة. الشحوب يبدو على الجدران والبنيان والعمران والمنتزهات تشكو من العبث والتلوث بالمخلفات مما يدمي القلب ويحرق الوجدان، فهذا يكتب عابثاً وذاك يلهو جاهلاً، والآخرون تجمهروا ليباركوا هذا المجون وكأنهم ألفوا الخبال وباركوا فعل الجنون!! إنها خيانة للأمانة، وضعف في الانتماء للوطن، ومعصية لله وتهاون بمبادئ ديننا الحنيف الذي حفظ لكل شيء حقه حتى الجمادات! نعم حتى الجمادات فهي تسبح الله ولكن لا يفقهون تسبيحها. قال تعالى {وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ} (٤٤) سورة الإسراء، لو كان لهذه الجمادات لسان ناطق لشكت إلى الله: من هذا العقوق ومن.. جهل السفيه وعبث العابث وما فعلت بها يده. لكن لنا أمل كبير في الله ثم العقول الراشدة والنفوس الأبية التي تمتلئ بالغيرة والوطنية فلترعو النفس الأبية عن جميع المنكرات ولتسكب الحسن البهي بحفظها للمنجزات هذه بلادنا لنا جميعاً ملأت علينا قلوبنا واستثارت مشاعرنا وكوامن نفوسنا، وهذه منجزاتنا وممتلكاتنا فلنصنها كما نصون أرواحنا.. البيئة هي كل ما يحيط بالوطن من موجودات، من ماء وهواء، وكائنات حية، وجمادات، وهي المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته، ونشاطاته المختلفة. وللبيئة نظام دقيق متوازن صنعه خالق

عظيم، ومدبر حكيم، {صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ} (٨٨) سورة النمل. ولكن جاءت يد الإنسان لتعبث بكل جميل في البيئة، تهدد الأخضر واليابس، فكان ذلك الشبح المدمر؛ ألا وهو (التلوث) الذي أصاب معظم عناصر البيئة فمن مظاهر التلوث:

- ثاني أكسيد الكربون الناجم عن الكميات الهائلة من الوقود التي تحرقها المنشآت الصناعية، ومحطات الوقود ومحركات الاحتراق الداخلة في وسائل النقل والمواصلات، التي ينجم عنها كذلك، ثاني أكسيد الكبريت.
- وأول أكسيد الكربون الذي يضر بالجهاز التنفسي.
- الشوائب والأبخرة، والمواد المعلقة مثل: مركبات الزرنيخ، والفوسفور، والكبريت، والزئبق، والحديد، والزنك.
- مركبات (الكلوروفلوروكربون) وهي غازات تنتج عن استخدام الثلاجات، وبعض المبيدات، وبعض مواد تصفيف الشعر، أو إزالة روائح العرق، والتي تستخدم بكثرة في المنازل وكذلك في المزارع.
- التلوث الناجم عن استخدام المنظفات الصناعية والفلزات الثقيلة، والمواد المشعة، والمبيدات الحشرية، والمخصبات الزراعية، ومخلفات ناقلات البترول، ومياه الصرف الصحي، ومياه الصرف الصناعية، وتؤدي إلى تكوين طبقة سميكة من الرغوة، تؤدي إلى عزل المياه عن أكسجين الهواء، وبالتالي النقص في كمية الأكسجين الذائبة في المياه، مما يؤدي إلى قتل ما بها من كائنات حية.
- الضوضاء؛ التي يترتب عليها العديد من الأضرار الصحية والنفسية، حيث تؤدي إلى اضطراب وظائف الأنف والأذن والحنجرة، وتؤثر في إفراز بعض الهرمونات الضارة في الجسم، وتؤدي إلى الاضطراب في بعض وظائف المخ، والأخطر أنها تؤدي إلى ظهور مشاعر الخوف والقلق والتوتر لدى الأفراد، كما أن المصابين بالاكتئاب هم أكثر الناس حساسية للضوضاء.
- العديد من المصادر الطبيعية؛ كالعواصف، والزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات، وغيرها. والمجتمع الإسلامي في مواجهة هذه المشكلة عليه أن يلتزم آداب الإسلام في السلوك والتعامل مع الطبيعة من حولنا من منطلق الاستخلاف في الأرض لإعمارها. ولكن ما دور المسلم؟ إن دوره في:

- الحرص على نظافة المكان الذي يعيش فيه، سواء أكان بيته أو هجرته أو قريته أو مدينته لأن النظافة أساس كل تقدم ورقي، وعنوان الحضارة، ومظهر من مظاهر الإيمان.
- تجنب الضوضاء، والحرص على أن يُعَوِّد أبناءه الهدوء والسكينة، فهو بحق قيمة سامية ومظهر للحضارة الإسلامية، وقيمة حرص ديننا الحنيف على تأكيدها والدعوة إليها، قال تعالى: {وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ} (١٩) سورة لقمان.
- الحرص على زراعة ما حوله، من فراغات بالزهور وغيرها، وتزيين منزله وما حوله بالأشجار والنباتات، وتعليم الأبناء المحافظة على الأشجار والزهور والنباتات الموجودة في الأماكن العامة والخاصة، مع توعيتهم بأهمية زراعة الأشجار والزهور في حديقة المنزل أو داخله؛ ليتذوقوا الجمال ويحرصوا عليه.
- التخلص من القمامة بطريقة سليمة صحية؛ لمنع انتشار الأمراض، ونقل العدوى، فلا يجب وضعها أمام المنزل أو خلفه، حتى لا تكون عرضة للعبث فتتناثر بصورة تتجمع عليها الحشرات، فتشوه صورة البيت وتضر أهله، وكذلك الحرص على عدم إلقائها من الشرفات والنوافذ.
- التخلص من المخلفات الصلبة؛ كالأوراق، والصناديق، وقطع القماش القديمة، والزجاجات الفارغة، والعلب المعدنية، وبقايا الطعام التي أصبحت من أهم مصادر التلوث؛ لأن تراكمها وتجمع المياه حولها يجعلها مرتعاً للحشرات والميكروبات ومصدراً للرائحة الكريهة. فعلى المسلم أن يحرص على الاتصال بإدارة النظافة وإخطاره بأماكن القمامة للتخلص منها.
- الحرص في التعامل مع المياه، وعدم الإسراف في استخدامها، وكذلك عدم تلويثها بإلقاء القاذورات فيها.
- الحرص على إدخال الشمس إلى مختلف الحجرات؛ لتقضي على الحشرات والميكروبات وتمنع تكاثرها وتحد من نشر الأمراض والأوبئة.
- الحذر عند استعمال المنظفات الكيماوية، والمواد السامة، والتقليل منها ما أمكن، لأنها تؤثر على طبقة الأوزون، التي تحمي الأرض من أشعة الشمس الحارقة، والأشعة الأخرى الضارة.
- استخدام المرشحات التي تقي البيئة من العوادم الناجمة عن استخدام الوقود وغير ذلك، وكذلك استخدامها في الأجهزة المنزلية التي يترتب عليها ظهور عوادم ضارة كمدخنة المطبخ ومشبات الحطب وغيرها.
- نشر الوعي البيئي بين الأبناء، لتوسيع آفاقهم ومداركهم حول حب العالم والكون بما فيه، ومن فيه، وكذلك نشر هذا الوعي بين الأبناء والأقارب والطلاب والمجتمع وتوجيه النصح والإرشاد للجميع، والتعاون على مواجهة هذا الخطر، لما فيه صالح الفرد، والمجتمع، والوطن بل والعالم أجمع.

إن الله قد خلق لنا الكون كله، وأبدع لنا الطبيعة من حولنا، وجعلها مسخرة لخدمتنا، فهي أمانة بين أيدينا يجب المحافظة عليها، واستغلالها يجب أن يقترن بقدر تحقيق المنفعة الخاصة مع الحفاظ على المصلحة العامة.
سائلين الله الهداية والتوفيق للمصلحة العامة التي تخدم الوطن والمواطن والمقيم على أرض هذا الوطن العزيز الغالي.
- مستشار قضائي وأستاذ أكاديمي وعضو التحكيم وعضو المصالحة وكاتب

وما زال مسلسل الهروب مستمراً!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٣
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٣/Con٢٠١١٠١٢٣٣٩٦٣٥٥.htm

محمد أحمد الحساني

لم يحل تطبيق نظام البصمة دون تواصل هروب العمالة المنزلية من سائق وخادمة، فلم يزل مسلسل الهروب مستمرا بعد أن أدرك الهاربون أن بإمكانهم إيجاد مأوى ينطلقون منه إلى ممارسة أعمال نظيفة أو قذرة مثل الخدمة لدى أسر مستعدة لدفع ضعف ما يدفعه الكفيل شهريا للخادمة أو السائق، في الوقت الذي يقوم فيه الكفيل بتسجيل بلاغ هروب تمهيدا للحصول على تأشيرة جديدة لاستقدام بديل بتكاليف تصل إلى عشرة آلاف ريال للسائق الواحد أو الخادمة الواحدة، إضافة إلى التعب والانتظار ثم قد تتكرر عملية الهروب مرة بعد مرة، وكل ما استطاع نظام البصمة فعله هو أن العمالة المنزلية الهاربة إذا ما وقعت في قبضة رجال الجوازات خلال وجودها وعملها في مدن ومحافظات وأرياف بلادنا أو عند محاولتها المغادرة إلى وطنها، فإن البصمة تكشف وتفضح تلك العاملة الهاربة فيما لو حاولت ادعاء أنها من بقايا العمرة أو الحج، ولكن ما هي الإجراءات التي يمكن بها إعادة ما خسره كفيل العمالة الهاربة، وكيف السبيل لقطع دابر الهروب من جذوره لأنه لا شيء يوحي بوجود إجراءات للتعويض أو القضاء على المشكلة من أساسها ولذلك ظلت قائمة حتى تاريخ كتابة هذه السطور!

أما القول بأن العمالة المنزلة التي يكتشف هروبها سوف ترحل وتمنع من دخول المملكة لمدة خمس سنوات فإن هذه العمالة سوف تدبر أمرها وتعمل خلال فترة المنع في دول خليجية أخرى وتقطع جزءا من المدة في وطنها، ثم قد تعود مرة أخرى إلى بلادنا وبراءة الأطفال في عينيها، لتبدأ فصلا جديدا من فصول مسلسل الهروب فيما يخسر المواطنون مئات الملايين سنويا بسبب هذه العملية، ولذلك أصبح نظام البصمة بالنسبة لعملية هروب العمالة المنزلية ذا نفع محدود جدا وليس كما قيل عن كونه سوف يقضي على عملية الهروب لأن الواقع يؤكد أن ذلك لم يحصل!، ولعل الحل الجزئي يكون في تطبيق نظام تأمين على العمالة يعوض الكفيل عن خسارته من جراء ذلك الهروب، أما الحل الكامل فهو أن تكون جهات الاختصاص قادرة على وضع يدها على مواقع إيواء العمالة المنزلية الهاربة وشدة معاقبة المؤوين والآوين ومنع الهارب أو الهاربة من دخول المملكة بقصد العمل أبد الدهر!

مشاريع الطرق داخل العاصمة ومماطلة المقاولين الأبدية!

المصدر: جريدة الرياض الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٣
http://www.alriyadh.com/٢٣/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٢٧٥.html

صالح العبدالرحمن التويجري

ما نعرفه أن عقود تنفيذ انفاق ديراب الشفاء وقعت في منتصف عام ١٤٢٨ه تقريباً وان مدد التنفيذ تتراوح ما بين ٣٠ شهراً وأربعين شهراً تزيد أياماً بدءاً من تاريخ ٤/٥ و١٤٢٨/٧/١٨ه وحتى الآن لم يتم التسليم وقد تجاوز العقدان المدة المحدودة بأكثر من ١٤ شهراً بالنسبة للعقد الأول وأكثر من ١٢ شهراً بالنسبة للعقد الثاني .

وبصفتي أحد مواطني هذه المدينة منذ عام ١٣٦٩ه ومعايشتي لتنفيذ كافة المشاريع ومستفيد من ايجابياتها والمتضرر من سلبياتها (وبطبيعة الحال فمن أراد التدفئة فليصبر على الدخان وتطاير الرماد) إلا انني في هذا المقام أحب ان ابدي بعض السلبيات التي أراها أمام ناظري عند تنفيذ كثير من تلك المشاريع ومنها عمل الانفاق والجسور، فمثلاً: انفاق طريق ديراب اكملت الآن أكثر من ٤٤ شهراً ولا تزال الطرق والمداخل تعج بالتحويلات واحدة تلو الأخرى وكان المفروض ان تفتح الطرق من فوق تلك الانفاق خلال عشرة أشهر على الأقل من بدء عمل التنفيذ ولا تترك مقفولة حتى يسلم المشروع برمته بعد أكثر من ٤٤ شهراً وذلك بأن ينص في العقد مع الشركات المنفذة بأن تقيم النفق أولاً ليستمر العبور من فوقه بقية مدة التنفيذ مهما طالت ليستفيد المواطن والمقيم مبكراً من تلك المشاريع الأمر الثاني: حفريات الصرف الصحي وخاصة في تقاطعات الشوارع كما رأيت تقاطع شارع الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله- مع شارع عنيزة وتقاطعه مع شارع حبر الأمة عبدالله بن عباس رضي الله عنه وتقاطعه مع شارع الإمام الشافعي - رحمه الله - ففي كل تقاطع استمرت الحفريات والتحويلات أكثر من شهرين بل اعيد الحفر فيها كلها مرة أخرى ولمدد تتجاوز العشرين يوماً بل تجاوزت ٣٠ يوماً والمفروض ألا يستمر الحفر والدفن في التقاطع أي تقاطع أكثر من ٢٤ ساعة ضماناً لاستمرار الحركة المرورية ومن هنا اسأل لماذا كل تلك المدة؟ في مسافة لا تتجاوز عشرين متراً في كل تقاطع بينما ادارة صيانة شوارع الرياض تنتهز فرصة الأيام والساعات القليلة الحركة المرورية حينما تريد إعادة سفلتة بعض الشوارع فتشكر على ذلك فعملهم أيام الخميس والجمع وفي الساعات المتأخرة من الليل إلى الفجر، الأمر الثالث عمل توصيلات الصرف الصحي للمنازل فالطريقة التي تنفذ بها الشركة المختصة ليست محزنة فقط بل ومؤلمة ومتعبة، إذ لا تراعي في التنفيذ حقوق الإنسان من حيث الراحة والنظافة والمحافظة على الممتلكات فمثلاً المربع الذي أسكن فيه بحي الريان لا يتجاوز طوله ٦٠٠٨٠٠Xم اكمل الآن أكثر من سنة دون ان يتم ربط الصرف الصحي لأكثر من ٧٠٪ من المنازل والسبب عدم تنظيم العملية فتارة يتم ربط عشرة أو عشرين منزلاً في هذا الشارع ومثلها أو أكثر أو أقل في الشارع الثاني ومن ثم تجد الشركة تعود مرة أخرى بعد حين إلى هذا الشارع أو ذاك لتوصيل منزل أو اثنين وحتى اليوم لا يزال العمل جاريا وقد اكملنا سنة أو تزيد من بداية التنفيذ مما يعني ان أذى السكان مستمر لأكثر من سنة سواء بقفل الشارع أو جزء منه أو خنقه مما يؤدي إلى خدش كثير من مركبات المواطنين المتوقفة إلى جوار منازلهم علاوة على أصوات آلات الحفر والدفن المزعجة فمتى ما جهز رب البيت توصيلة منزله دعاهم لاكمال التوصيل وكان من الأولى ان تبدأ الشركة المعنية في الحي من شارع إلى آخر حتى تنهي جميع التوصيلات ولا يتأتى هذا إلا إذا تولت الشركة اخراج الطرفية بنفسها سواء على حسابها أو على حساب المواطن فتحتسب عليه بالمتر بما لا يزيد عن الخمسين ريالاً للمتر مع لوازمه لا أن يترك صاحب المنزل ليخرج الطرفية حسب فراغه وبذا نضمن استمرار العمل وانجازه والكف عن أذى الساكنين والمارة أما عن المستنقعات بعد الانتهاء فحدث ولا حرج في كل شارع تجد عشرات المستنقعات اتمنى ان يكون لهذه الملاحظات مكانة لدى مسؤولي الجهتين.

لنحميهم حملة وطنية لحماية أطفالنا

المصدر: جريدة الوطن الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٤١٣٥

أميمة أحمد الجلاهمة

أطالب القائمين على الجامعات بإفساح المجال لمثل هذه المحاضرات التوعوية والوقوف على منابرها، فالتوعية بخطورة هذه التقنية يجب أن تصل للجميع، كما أطالب بعنصر رجالي يقدم إرشادا تثقيفيا توعويا مماثلا لأبنائنا الطلبة

لم يعد غريبا أن ترى طفلا لم يتعد العاشرة من عمره يتحدث عبر الهاتف الجوال، ولم يعد مستنكرا تدليله بل إفساده عبر شراء جوال صنع في الأصل لرجل أعمال أو لإداري نافذ فخصائصه المتعددة وذاكرته الكبيرة لا تناسب طفلنا الصغير، الطفل الذي يتعامل معه كتعامله مع الدمى، فهو لا يعدو لعبة جديدة اشتراها والده.

على أي حال لن أتكلم هنا عن أضرار وخطورة تدليل أطفالنا ونتائجه السلبية على مجتمعنا وعلى مستقبلنا، بل سأتكلم عن محاضرة ألقتها الأسبوع الماضي طبيبة فاضلة عرفت بعطائها وتفانيها في خدمة مجتمعها، طبيبة لا تتوانى في تقديم خدماتها لمن طلب خاصة لبنات جنسها من الطالبات الدارسات المتخصصات في المجال الطبي وعلومه، هذا الوصف ليس بالكثير على الطبيبة الدكتورة "ناهدة الزهير" العاشقة للتطوع الفاعل، ورئيسة حملة تطوعية والمدير العام لمكتب معارف الصحة "الجهة المنظمة" (لنحمي أطفالنا من مضار الهواتف المحمولة) التي تستهدف في عامها الأول أبناءنا في مراحل التعليم النظامي الابتدائي والمتوسط والثانوي، فالجوال أصبح حقيقة واقعة في حياتهم وفي هذه السن المبكرة مع الأسف.

وقد تعرضت الدكتورة في محاضرتها التي ألقتها ليلة الثلاثاء في" مركز سيدات الأعمال" في الغرفة التجارية في الخبر، إلى نتائج دراسات أكاديمية انتهت إلى خطورة هذا الجهاز المرافق لنا في اليقظة وفي النوم وفي أوقات راحتنا وفي أوقات العمل، إذ أكدت وبحسب الدراسات العالمية الطبية في هذا المجال أن الآثار السلبية لكثرة استعمال الجوال تشمل العديد من الآثار الصحية ومنها ما يتعلق بأمراض الأذن، والجهاز العصبي، والدماغ، كما يتسبب في فقدان الذاكرة التدريجي، وضعف التركيز، كما يضعف الجهاز المناعي، والقلب، والجهاز التنفسي، ويظهر الأورام السرطانية، ومن خلال نتائج دراسة حديثة حصلت عليها الدكتورة "ناهدة" قبل شهر من بداية الحملة انتهت إلى وجود علاقة بين موت الأجنة "البويضة الناضجة" في جسم الحامل كنتيجة لاستخدام الحامل المفرط للجوال.

كما بينت أن استخدامنا كبالغين للجوال يجب ألا يتجاوز العشرين دقيقة في اليوم، فكيف بالطفل والمرأة الحامل، معلومات كهذه كان لا بد أن تصل للمستهلكين، ولن يكون غريبا لو طالبت شركات الاتصالات بإرفاق تحذيرات طبية، تبين خطورة ملازمتنا للجوال أكثر من ملازمتنا لأسرنا.

وإذا ما عدنا لحديث الدكتورة نسمعها تحذر سائق المركبة من استخدام الجوال أثناء قيادته، إذ قد يعرض حياته وحياتنا للخطر، كما أشارت إلى: (أن نسبة حوادث السيارات قبل عامين بسبب استخدام الجوال كانت ٤٠% في المملكة وانخفضت في العامين الأخيرين إلى ٢٥% بسبب الوعي المتزايد لخطورة التحدث أثناء القيادة.(آمل أن تكون الدكتور محقة في قولها من أن الوعي المتزايد بخطورة التحدث أثناء القيادة، وراء انخفاض الحوادث وليس عداد "ساهر" إذ إني قبل الاطلاع على هذه المحاضرة أعتقدت أن الدول التي تحدثت عنها وقالت إنها تمنع التحدث أثناء القيادة كاليابان، أستراليا، سويسرا، أمريكا كان منعهم بسبب حرصهم على تركيز السائق وعدم تشتيت انتباهه، إلا أن الدكتورة ذكرت معلومات في غاية الأهمية تكمن وراء هذا المنع، فقالت: (الخطورة تكمن في أن المركبات عالية التقنية تتأثر سلبا بالموجات الكهرومغناطيسية المنبعثة من الجوال، ولهذه الموجات تأثير مدمر على محطات الوقود أيضا فقد تتسبب في حدوث انفجار، ولذا يجب منع استخدامه في محطات الوقود.

وكان من الطبيعي أن تولي الدكتورة "ناهدة الزهير "الجزء الأكبر من حديثها لتوعية الطفل والأمهات بخطورة استخدام الأطفال للجوال دون تقنين فقالت: (إن مخاطر الجوال على الأطفال تتمثل في حدوث ضعف في نمو دماغ الطفل وضعف في تركيزه نتيجة تعرضه للإشعاعات المتكررة، حيث إن الطفل في عمر ١٤ سنة والذي استخدم الجوال على مدى ٤

سنوات مثلاً سيكون عمر نموه ١٠ سنوات فقط) هذه معلومة جعلتني أحمد المولى سبحانه أني لم أعرض أبنائي وبناتي لهذا الخطر، بحكم أن الجوال لم يكن متداولا بهذا الشكل حينها. كما أكدت الدكتورة: (أن بعض الدول الأوروبية تداركت خطورة استخدام الجوال وفرضت غرامات مالية على من يستخدمه تحت سن ١٨ سنة أو غرامات يدفعها أولياء الأمور كما في بريطانيا). وأشارت إلى أن إدمان طفلك على استخدام الجوال قد يؤدي ـ لا سمح الله ـ إلى خطر مزدوج فيصاب بورم في العصب الموصل ما بين الأذن والدماغ فجماجم الأطفال رقيقة السمك وهي معرضة لهذا الخطر أكثر من البالغين المعرضين أيضا لذلك، إضافة إلى تأثر الجهاز العصبي أيضا، مؤكدة أن أكبر ثلاثة جراحين للأعصاب والدماغ في الولايات المتحدة لا يستخدمون الهاتف المحمول .

وجدير بالملاحظة هنا أن هذه الحملة نفذت وستنفذ في المنطقة الشرقية، في الدمام والخبر والقطيف، وفي الكثير من المدارس وفي مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية "سايتك" والجمعيات الخيرية، ومراكز الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وصندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لدعم مشروعات السيدات وغيرها، وهنا أطالب القائمين على الجامعات كجامعة الدمام والملك فيصل والأمير محمد بن فهد بإفساح المجال لمثل هذه المحاضرات التوعوية والوقوف على منابرها، فالتوعية بخطورة هذه التقنية يجب أن تصل للجميع، كما أطالب بعنصر رجالي يقدم إرشادا تثقيفيا توعويا مماثلا لأبنائنا الطلبة في المدارس والجامعات وفي الأندية الرياضية أيضا.

ومن ناحية أخرى علمت أن بعض دول مجلس التعاون طالبت بتنفيذ هذه الحملة على أرضها، أليست بقية مناطق المملكة أولى بذلك، وقد يكون مناسبا جدا لو وجهت دعوات للدكتورة "ناهدة "لتشمل هذه الحملة الهامة كافة مناطق المملكة، وليت الدعوة توجه لها للمشاركة في البرنامج الثقافي في مهرجان "الجنادرية" والذي يستهدف عادة خدمة المجتمع في فعالياته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

فيلم الموسم .. وكل موسم ..العنف الأسري!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٤/٠١/٢٠١١/article_٤٩٥٤٧٢.html

عبد الله باجبير

يستمر نجاح فيلم "العنف الأسري" في ألوف البيوت السعودية .. وبما أننا نفتقد دور العرض السينمائي .. فالفيلم يعرض في البيوت، والأبطال هم ألوف الزوجات .. وألوف الأزواج أيضاً .. والفيلم من إنتاج المجتمع بكل فئاته تقريباً .
والسؤال الذي يطرح نفسه .. من المسؤول عن تأجيج حالة العنف بين النساء والرجال؟ .. وهل يتحمل الرجل وحده تبعات تفشي ظاهرة العنف بين الزوجين؟ أم للمرأة أيضاً دور نتيجة عدم فهمها حقوق الزوج وواجباتها؟ ..
هل هو إرث ثقافي واجتماعي بالٍ يتوارثه الأبناء عن الآباء والأجداد نتيجة فكرة بأن الرجولة قوة وتحكم وسلطة وصوت عال .. ويد لا تفهم النقاش .
كل هذه التساؤلات دارت النقاشات حولها في الجلسة الختامية الملتقى العلمي الأول) نحو شراكة فعالة في مواجهة العنف الأسري) الذي نظمته مديرية الشؤون الصحية في" المدينة المنورة"، شارك فيه مختصون من كافة فئات المجتمع الأدبية والعلمية .. السيدات بالتأكيد وقفن إلى جانب المرأة وحملن الرجل مسؤولية العنف؛ لأنه يحمل هذه الصفة ودائما مرتكب الاعتداء هو الرجل .
إحدى المشاركات طالبت بخروج فقهاء لتوعية الأزواج الذين يستغلون الآية القرآنية" واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا.." .. صدق الله العظيم .. واتهمت بعض الأزواج بتأويل الآية وفهم مضمونها خطأ .. مما أثار بعض الحاضرين للرد، مؤكداً أن الضرب الذي تشير إليه الآية القرآنية لا يعني الضرب المبرح ولا يعد الحل للتعامل مع المرأة مع كل خلاف .. ولكن مع الأسف بعض الرجال يتخذها ذريعة لتأديب وتعنيف المرأة .
فيما اتهم الدكتور "أحمد شاهين" أستاذ علم النفس وسائل الإعلام بالتركيز على العنف الذي يمارسه الرجل مطالباً الإعلام بإبراز عنف المرأة ضد الرجل .
النقاشات انتهت والمشكلة لم تنته بعد والملتقى خلص لمجموعة من التوصيات أبرزها وضع استراتيجية إعلامية واضحة للتصدي لظاهرة العنف الأسري .. وإنشاء دار للمعنفين في المنطقة بمواصفات تكفل حمايتهم وتأهيلهم .. وضرورة تلقي بلاغات المعنفين والتعامل معها بجدية .. ونشر الوعي المجتمعي حول مشكلة العنف الأسري وإدراجه ضمن الدراسات والأبحاث العلمية في الجامعات والمعاهد المتخصصة .. وضرورة عقد دراسات تهدف إلى تدريب العاملين على كيفية التعامل مع البلاغات وحماية الضحايا .. وشدد المشاركون على ضرورة إنشاء وتفعيل مكاتب للتوجيه الأسري وتعزيز دور الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في كافة قطاعات المجتمع لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه المعنفين وأسرهم .
نتمنى لهذا الملتقى النجاح بتفعيل قراراته وتوصياته على أمل أن ينتهي فيلم العنف هذا نهاية سعيدة!!

لا تعيين ولا تثبيت

المصدر: جريدة الرياض الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٤
http://www.alriyadh.com/٢٤/٠١/٢٠١١/article٥٩٧٧٥٢.html

راشد محمد الفوزان

يناقش مجلس الشورى قضية متصاعدة وحديث المجتمع وهي عن "حبس" أكثر من ١١٠ آلاف وظيفة في أدراج الجهات الحكومية أو بمعنى أدق لدى وزارة الخدمة المدنية، ومع وجود ٧٥ ألفا غير سعودي يعمل بقطاعات حكومية مختلفة قد تكون مبررة، ولكن العدد كبير ويحتاج إلى نشر لنوعية هذه الأعمال، ولكن حين نفتح ملفا عن تكدس وظائف بعدد يفوق مائة ألف فإن هذا يطرح أكثر من سؤال في ظل بطالة عالية جدا ومرتفعة لدينا حتى أصبح مستوى البطالة لدينا يقارب مستوى ٨-١٠% واعتقد أن البطالة النسائية ضخمة وكبيرة في ظل محدودية فرص العمل للمرأة لدينا وانحصرت في التعليم والطب بكل تفرعات هذه الأقسام. وما زالت الجامعات كل سنة تضخ من القوى العاملة "غير المؤهلة" للأسف مما يرفع مستوى البطالة، والأغرب أننا نجد موظفين في الدولة في مختلف الوزارات أو من يسمون "على البند" كم يصل هذا العدد الذي يعملون على البند؟ وعلى البند يعني موظف بالقطعة بلا حقوق ولا راتب تقاعدي ولا تأمين ولا أي مميزات مالية، وتذكرت ما حدث لموظفي الصوامع قبل سنتين أو ثلاث ورفعوا قضية أمام ديوان المظالم وكسبوا القضية وثبت الموظفين وكان لجريدة الرياض دور بارز في هذا الجانب، والآن كم عدد الموظفين على بند الأجور، حسب ما اطلعت وقرأت أنهم بأعداد تفوق مائتي ألف موظف بمختلف الجهات الحكومية وكل الوزارات، وهذا الوضع قائم ومستمر حتى الآن، وحين نعمل مقارنة بين وظائف "مغلقة ومخفية" ولم تعلن وبين موظفين على بند الأجور رغم أن وظائف مرصودة بالميزانية العامة للدولة أي لا تشكل عبئا إضافيا، وهي من حقوق المواطن أن يوظف للجديد وأن يثبت من هو على البند خاصة أن بعضهم مر عليه خمس وعشر وعشرون سنة بدون أي حقوق حقيقة لهؤلاء الموظفين .

نحتاج من وزارة الخدمة المدنية أن تقدم توضيحات كافية عن هذه الوظائف غير المعلنة ولأي أسباب لم تطبق وتنفذ مباشرة؟ وعن مصير موظفي البند الأجور في الدولة ماذا عن مصيرهم متى سيثبتون بحقوق كاملة ورواتب ثابتة وبعلاوات مستحقة أم عليهم رفع شكوى للقضاء من خلال ديوان المظالم كما فعل غيرهم، فهل نتصور حين يتقاعد موظف بند الأجور ولديه أسرة وأولاد وتكاليف حياة يتقاعد بدون أي حقوق أي يتحول إلى فقير ومعدم ويتجه إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؟ أسئلة محيرة ونظام عمل لا يمكن أن تفهم على أي أسس يقوم أو يطبق، فهناك حاجة للتوظيف وهناك عاطلون، وهناك موظفو بند لهم حقوق لم تؤخذ، ولا نتوقع من مجلس الشورى أن يحل هذه المشكلة والمصاعب بنقاش، بل يحتاج إلى قرار واضح لا لبس فيه، ومراجعة ومحاسبة لكل أعمال الوزارات ومصير هؤلاء الشباب والشابات، هذا في الجانب العمل الحكومي أم العمل الخاص فهي قصة أخرى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إلغاء الكفالة الخاصة متطلب للسعودة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٤/٠١/٢٠١١/article_٤٩٥٣٤٧.html

د. صالح السلطان

كان قطاع التجزئة موضع اهتمام جريدة "الاقتصادية" خلال الأيام الماضية. غير السعوديين يهيمنون على القطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهناك قناعة بأن هذا القطاع مخزن وظائف معطل .
لا يمكننا أن نحارب البطالة وأن نوطن الوظائف وفي الوقت نفسه نتعامى عن الميزات النسبية لتوظيف غير السعوديين. وهذه الميزات تختصر في مسمى واحد "انخفاض التكلفة". ولنظام الكفالة الخاص دور أساسي في وجود هذه الميزة .
أزعم أن كل الاستبانات والمسوحات الموجهة لرجال الأعمال خرجت بنتيجة: اليد العاملة المستقدمة (بفتح الميم الثانية) أقل تكلفة من اليد السعودية. وهذا هو السبب الأول في استقدامها .
من المهم جدا وضوح معنى تكلفة العمل. البعض يحصر تكلفة العمل بالمستحقات كالراتب وتذاكر السفر والتأمين الصحي ورسوم الإقامة ... إلخ، وهذا فهم ناقص. لا يمكن الحديث عن التكلفة بمعزل عن الحديث عن الإنتاجية، لأنها تقيس منفعة صاحب العمل من دفع الراتب أو تحمل التكلفة، أو العائد الصافي الذي يتوقع أن يحصل عليه صاحب العمل .وإجمالا، تؤثر في التكلفة عوامل كثيرة خلاف الرواتب والمستحقات المباشرة فتؤثر مثلا ساعات العمل الفعلية ومدى الاستفادة من تدريب الموظف ومدى استمراريته في العمل والعمل ضمن ظروف صعبة وحجم أخطاء العمل وجودة الأداء ومدى الالتزام والانضباط ... إلخ، كما تؤثر فيه عوامل تصنعها السياسات والأنظمة، حيث يمكنها أن تجعل العائد من توظيف غير السعودي أعلى أو أقل. والمقام لا يتسع لمزيد شرح .
ما دور نظام الكفالة الخاص في خفض تكلفة الوافد؟
لا شك أن نظام الإقامة يفرض تبعات وواجبات وقيودا على الوافد، تجعل توظيفه مغريا أكثر من توظيف السعودي إذا تساوت الكفاءة والقدرة عند التوظيف. وبعبارة ثانية، تكلفة الوافد أقل (عادة) على صاحب العمل، في حال تساوي القدرات والمهارات. ولولا ذلك لما رأينا قوة الطلب على الاستقدام. وكلما تدنى مستوى الوافد مهنيا وقلت مهاراته، انخفضت تكلفته مقارنة بالسعودي. طبعا هذه هي الصورة العامة، وليس بالضرورة أنها تنطبق على كل فرد وكل حالة .
وبالمناسبة، ليس هناك نظام رسمي اسمه نظام الكفيل ولكنها تسمية عرفية، فهمت (كما أرى) من نظام الإقامة .
نعرف أن هناك كفالة أفراد وكفالة مؤسسات. أما الأول فقد صدر عنه حديث كثير خلاصته أن هناك نية لإنشاء شركات موحدة للاستقدام، بحيث تلغى كفالة الأفراد .
ماذا بشأن كفالة المؤسسات؟
سئل وزير العمل المهندس عادل فقيه قبل أيام عن إلغاء نظام الكفيل، فأجاب بأنه ليس هناك في الوقت الحاضر أي نية لإحداث أي تغيرات جذرية في هذا المجال، حيث إن هذا الموضوع له أبعاد متعددة، والوزارة لم تتخذ فيه أي قرار، كما أن هناك دراسات للأسلوب الأمثل في التعامل مع نظام رخص العمل المؤقتة ... إلخ، كلام الوزير، كما نشر في بعض وسائل الإعلام. ويبدو لي أن الوزير يقصد كفالة المؤسسات .
كفالة المؤسسات ساهمت في جلب عمالة متدنية المهارة. وقد بينت دراسات أن هذا التدني تسبب في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتثبت التحليلات الاقتصادية وجود علاقة تأثير طردية بين مستوى مهارات القوى العاملة ونمو الاقتصاد وتطوره .
حفزت فكرة الكفالة على التوسع في الاستقدام منذ طفرة السبعينيات. استشرى الاعتماد على الغير، وتطرفنا في الكسل وتكيفت أساليب الحياة متأثرة بالظروف التي ساهم في جلبها نظام الإقامة، كتأخر إغلاق المحال إلى ساعة متأخرة من الليل. ونمت ممارسات التستر والتوسع في الاستقدام والتكسب الريعي .

الجميع يعرف أن نظام الكفالة يحفز على استقدام عمالة تعمل شكلا عند صاحب العمل، ولكنها حقيقة تعمل عند الغير. من المتعذر تقريبا الالتزام بألا يعمل الوافد إلا حسب النظام (القائم)، حيث قد لا يتفق ذلك مع الحاجة والظروف وتفاوت المؤسسات والشركات في النمو والتطور، خلاف أن لدى الناس ألف طريقة وطريقة للتحايل على القانون. وقد كتبت في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٠ مقالة عنوانها "مكافحة التستر: نظام لا يمكن تطبيقه ."

يظن البعض أن المطالبة بإلغاء نظام الكفالة الخاصة من صنع منظمات حقوق الإنسان، أو تبرره هذه الحقوق فقط. والأمر ليس كذلك، بل هناك سبب آخر لا يقل أهمية: توظيف المواطنين. لقد أخضعت الظروف التي يصنعها نظام الكفالة للتحليل الاقتصادي، والذي بين أنه ضد توطين الوظائف .

التحليل الاقتصادي لسوق العمل يبين أنه يجب أن يرتكز توطين الوظائف في القطاع الخاص (وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة) على حلول هيكلية طويلة الأمد ترتكز على نظام أجور يستند في المقام الأول إلى السوق-market based wage system. وهذا يعني حرية الانتقال من عمل إلى عمل المسماة في تحليل اقتصاد العمل labor mobility.

وهذه عناوين مقترحات في إصلاح الوضع تجمع بين نظام يستند إلى السوق وانضباطه بالحد من الاستقدام :

•تحديد سقف أو عدد كلي للتأشيرات الممنوحة سنويا .

•تأشيرات محددة مسبقا في مدة البقاء والعمل، مع منح إقامة دائمة للبعض ضمن ضوابط واشتراطات .

•حرية الانتقال لعمل آخر labor mobility للوافد بعد سنتين (مثلا) من عمله عند صاحب العمل الأول، ومن ثم يحق للمؤسسات والشركات أن توظف من السوق المحلية .

•الاستقدام عن طريق هيئة مسؤولة عن الاستقدام وشؤون الوافدين، تمثل القطاعين العام والخاص، ويوقف إعطاء تأشيرات مباشرة للمؤسسات والشركات .

•تقليل التأشيرات الجديدة للعمالة المتدنية المهارة .

من المؤكد أن تطبيق الترتيبات السابقة يتطلب مناقشات تفصيلية واسعة جدا، ويتطلب تدرجا في التطبيق، يمتد إلى سنوات طويلة، وليبدأ بأصحاب المؤهلات العليا وذوي الخبرات العالية. ومن جهة أخرى، من المؤكد أن العمل بها سيرفع مستوى الأجور في المملكة، وسيزيد نسبة مساهمتها في الناتج المحلي، وهو أمر مطلوب. وستصحب التطبيق آثار جانبية وتكاليف على المدى المتوسط، ولكن كما يقول المثل "مكره أخاك لا بطل ."علينا الاختيار بين اثنين: تحمل هذه التكاليف والمضار على المدى المتوسط أو بطالة عالية باستمرار. وبالله التوفيق،،،

لصالح من يستمر عضل السعوديات؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٤١٤٤

حليمة مظفر

لصالح من يستمر إقرارعضل السعوديات وحرمانهن من الزواج بحجج واهية وقبلية تُقبل دون تحقيق الشريعة؟! هل بعد ذلك فضول لمن يتساءل: لماذا بعض السعوديات يهربن من بيوتهن؟! لماذا ينتحر بعضهن الآخر؟! لماذا ينحرفن للحرام؟! لقد تم مؤخرا تصديق محكمة "التمييز" على حكم القاضي بصرف النظر عن نزع ولاية الوالد العاضل في قضية الطبيبة الجراحة البالغة الآن ٤٣ سنة مع توجيه تهمة العقوق لها لإصرارها على الزواج، والأمر بتسليمها لوالدها؛ رغم إقامتها في دار الحماية الاجتماعية منذ ست سنوات بعد تعرضها لعنف أسري قاس؛ وللعلم ولتواصلي مع أختي الطبيبة ومعاناتها منذ سنوات؛ فهذه المرة الثانية التي تُطالب فيها بنزع ولاية والدها العاضل؛ فالمرة الأولى كانت منذ عشر سنوات وعمرها ٣٢ سنة؛ رفعت قضية عضل وطالبت بنزع ولاية والدها؛ ولكن تم صرف النظر بأخذ تعهد على والدها العاضل لتزويجها، وعدم التعرض لها تعنيفا؛ إلا أنه لم يلتزم بتعهده واستمر عضلها؛ حتى بلغت ٣٧ من عمرها فطالبته بتنفيذ تعهده وتزويجها بعد تقدم أحد الخاطبين لها؛ فما النتيجة؟! ضَربها حتى تورمت وحبسها بدورة المياه؛ ولم ينه ذلك إلا تدخل الشرطة وإمارة المدينة المنورة؛ ليخرجوها من بيته إلى المستشفى متورمة العظام، ومنها لدار الحماية بالرياض! ووالله ما زلت أحتفظ بصور أبكتني عليها تثبت التعذيب على جسدها!! ولهذا أستغرب عدم النظر إلى نتائج الحكم الأول؛ والأخذ بالاعتبار للقرائن التي تثبت عضلها!! هذا بجانب اختفاء شقيقة لها منذ ثمان سنوات كما أخبرتني أختها الطبيبة؛ ولهذا تخشى مصيرها المجهول بعد تسليمها الآن!!

وبصراحة؛ انبح صوتي وأنا أكتب منذ أربع سنوات لإيصال معاناتها للضمير؛ ومع ذلك لم يرفع علي يوما مسؤول واحد من أي جهة ولو سكرتيرا صغيرا يتحقق من قضيتها؟! وربما لا يقرؤون لهذه الكاتبة هنا؛ لكن فيما يبدو أنهم لا يقرؤون لأحد بالمرة؛ فمعاناتها تحولت من هذه المساحة إلى مساحات الرأي العام؛ أولا جريدة الوطن؛ ثم عكاظ والمدينة والندوة والبلاد ومجلة لها وسيدتي والكثير من المواقع الإلكترونية؛ وكتب عنها العديد من الزملاء كتاب الرأي؛ ورغم ذلك يأتي تصديق الحكم لتبقى المعضولة معضولة!!

والآن أيها السادة القراء ويا أصحاب السعادة المسؤولين لكم أن تتخيلوا السيناريو؛ بعد اعتبارها عاقة وإرجاعها لذات البيت بعد سنوات من إصرارها على أخذ حقها الذي أقرته لها الشريعة وهو الزواج بنزع الولاية حين يثبت العضل بالقرائن كما في قضيتها!؟ ثم إن كانت عاقة فهل الشقيقات الثلاث اللاتي اقتربن من الأربعين أيضا عاقات؟! لكم أن تتخيلوا الأحداث التي يُمكن حصولها للطبية أمام أعيننا.. أمام المجتمع.. أمام الصحافة.. أمام الرأي العام وربما الدولي؛ إذا دخلت منزل خرجت منه أول مرة إلى المستشفى !! فيا ترى هل تم التفكير قبل تصديق الحكم بسلامتها وبنتائج القضية الأولى وبرؤية العالم لنا بعدها وبما يسبب من إحراج لشريعتنا الغراء السمحة؟ !

أخيرا؛ لا أقول سوى:اللهم الطف بها وبشقيقاتها ومثيلاتها فأنت ملجؤها وملجؤهن؛ وسخر لهن من يفرج همها وهمهن؛ إنك عزيز قدير؛ آمين.

هيكلة تستوعب العاطلين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٥٥٥٥
http://www.alriyadh.com/2011/01/25/article598042.html

مازن السديري

كثر الحديث عن الإنفاق الحكومي وأثره الايجابي على المجتمع لكن من قياسات نجاح السياسة الاقتصادية انخفاض نسبة البطالة... محليا انخفضت قليلا منذ فترة قرابة السنة وظلت ثابتة.. وهي الآن عالية رغم كل تلك المليارات التي صرفت في سبيل الإنفاق الحكومي مع ملاحظة أخرى أن نسبة التضخم أعلى من نسبة النمو الحقيقي .

أتذكر تصريح مسؤول في وزارة العمل بأن اغلب أسباب البطالة في السعودية تعود إلى أسباب هيكلية أكثر من أن تكون ظروف الدورات الاقتصادية من نمو وكساد... هذا ليس تبريرا والأسباب الهيكلية وإن احتاجت إلى وقت حتى تعالج تحتاج إلى تغير الخطط والقوانين والاتفاق على هيكلة ضرورية عبر حوار بين الوزارات ... لا بد أن نكون صريحين لكي نستطيع حل مشاكلنا .

كذلك الحال بالنسبة إلى التضخم الذي يعلو نسبة النمو الحقيقي وهذا دليل على وجود مشاكل هيكلية محلية (انظر إلى أسعار العقار السعودي وأنت تعي جيدا عزيزي القأري ما أريد أن أقوله)... مليارات عديدة تقدمها الدولة بسخاء ولكن السؤال ماهو الهدف من ذلك؟

إن أي إنفاق حكومي يهدف إلى تحقيق هدفين أولهما هو (رفع الحجم الاقتصادي (للمجتمع بحيث يرتفع طلب الدولة على الاستهلاك وبالتالي سوف يرفع القطاع الخاص عرضه عبر رفع مستوى إنتاجه كما ونوعا وتكون نتيجة هذه النقلة خلق فرص عمل أكثر وامتلاك تقنية أرقى يعتري ذلك ارتفاع الوعي الإداري والتعليمي... هو أن يستطيع القطاع الخاص أن يعزز قدرات كامنة تمكنه في المستقبل من التحرر من الدولة كعميل أو مستهلك عبر تنوع منتجات القطاع الخاص وأسواقه وبالتالي يكون القطاع الخاص هو القادر على رفع الناتج القومي للدولة من استثمارات وصادرات تفوق الاستيراد وأخيرا سرعة تسارع نمو الوظائف .

الكثير من الشركات لدينا القائمة على تنفيذ مشاريع الإنفاق الحكومي وان كانت في اغلبها شركات مقاولات لا اعلم مدى اعتمادها على الاستيراد أو الإنتاج المحلي) المصانع المحلية مثلا) وكذلك لا اعلم كمية الفرص الوظيفية التي خلقت ولكن نسبة البطالة تبين أنها فرص قليلة وممكن أيضا أن تقلص مشاريع البنية التحتية لمشاريع إنتاجية من أجل استيعاب فرص عمل أكثر... وذلك لا بد من التوصل لهيكلة تستطيع استيعاب الكم الأكبر من العاطلين من العمل دون أن تكون بطالة مقنعة وأن تكون نسبة البطالة هي معيار النجاح.

أما من نهاية لمسلسل الأخطاء الطبية؟!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤١
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥٢٤٨

د. سهيلة زين العابدين حماد

نشرت جريدة الاقتصادية بتاريخ ٢ صفر ١٤٣٢ه الموافق ٦ يناير ٢٠١١م تحقيقاً صحفياً بيّنت فيه أنّ٢٥،٩٠٠ خطأ طبياً في المملكة خلال ٥ أعوام، أي بمعدل ٥٤٥٠ خطأً طبياً في العام الواحد، وفي تحقيق نشرته جريدة عكاظ بتاريخ ١٤٣١/٠١/١٥ هـ - عن الأخطاء الطبية بيّنت فيه أنّ تحقيقات وزارة الصحة كشفت عن وفاة ١٢٩ شخصاً نتيجة الأخطاء الطبية خلال عام واحد، كما بلغ عدد القضايا المعروضة على الهيئات الطبية في المملكة ١٣٥٦ قضية، ، ويأتي في مقدمة الأسباب التي ساعدت على إهمال الأطباء ضعف نظام محاسبتهم على أخطائهم الطبية ــ كما يقول الدكتور الخولي ــ فاللائحة التنفيذية لمزاولة الطب البشري وطب الأسنان، التي يتم التقاضي بموجبها أمام اللجان المعنية ودواوين القضاء، مليئة بالثغرات القانونية التي تسهم في ضياع الحق العام والخاص في كثير من القضايا، كما حدث في القضية التي رفعت ضد مساعدين فنيين، برأهما ديوان المظالم رغم إدانتهما من قبل اللجنة الطبية الشرعية، و ذلك لعدم دقة صياغة اللائحة ، فضعف الصياغة القانونية داخل اللائحة يمكنه من تضييع حقوق كثيرة، وأضيف رفض قضاة اللجان الشرعية الطبية صرف تعويضات مالية كبيرة لأسر المتوفين والمتضررين من الأخطاء الطبية عن الأضرار المالية والنفسية بدعوى تعارض التعويضات مع الدية في الإسلام ،وفي مقال سابق بيّنت أنّ الإسلام يقر التعويضات المالية والاكتفاء بفرض الدية التي تقدر بمائة ألف ريال للذكر ، ونصفها للأنثى للأسر التي تفقد عائلها نتيجة هذه الأخطاء، وعدم إغلاق المستشفى الذي أرتكب فيه الخطأ الطبي ، وسحب ترخيصه ، وعدم معاقبة مدير المستشفى لتشغيله أطباء غير مرخصين ، ويكتفى بفرض عليه بعض الغرامات المالية التي يستطيع تعويضها بإجرائه بضع عمليات ، وكذلك عدم معاقبته على تهريب الأطباء مرتكبي الأخطاء الطبية ، وضعف النظام الذي يحمل المنشأة الصحية ٣٠ % من قيمة التعويض إن ثبت تورط الطبيب الهارب في خطأ طبي، كل هذا جرأ مدير المستشفى الذي توفي فيه الدكتور طارق الجهني ــ رحمه الله ــ أن يكرر نفس المخالفات التي وقع فيها في حالة الدكتور الجهني مع ضحيته الجديدة المواطن ماجد القرني (٣٢عاما (تاركاً طفله (محمد) ابن الأربع سنوات الذي توفيت والدته قبل سنتيْن نتيجة خطأ طبي في إحدى مستشفيات بيشة ،فقد دخل ماجد ذاك المستشفى وهو يعاني من تجمع دموي بسيط في ظهره فطلبت منه إدارة المستشفى خمسين ألف ريال قبل إجراء العملية التي خرج بعدها جثة هامدة نتيجة خطأ طبي وقع فيه الطبيب الزائر الذي أجرى له العملية ، فلم يعطه الكمية اللازمة لتسييل الدم لمنع تجلطه ، فأصيب الشاب بجلطة تُوفي على إثرها ، وهرّب المستشفى كعادته الطبيب الذي ارتكب هذا الخطأ الطبي إلى بلده، ونلاحظ هنا أنّ نفس الذي حدث في قضية الدكتور طارق الجهني يتكرر مع ماجد القرني ــ رحمهما الله ــ طبيب زائر غير مرخص يُجري العملية بكل استهتار ، فيموت المريض نتيجة خطأ طبي ،ويهربه المستشفى عند علمه بأنّ أهل المريض قدموا شكوى ضده، ولم يتعظ المستشفى ممّا حدث للدكتور الجهني ،لأنّه لم يُعاقب العقاب الرادع من قبل الهيئة الشرعية الصحية، التي لم تطبق نظام المؤسسات الصحية الخاصة رغم ضعفه ،فالمادة ٢٣ تنص على :»كإجراء تحفظي إيقاف ممارسة النشاط محل المخالفة إذا وجدت أدلة وقرائن قوية على وقوع مخالفات دل عليها التحقيق الأولي تكون عقوبتها في حالة ثبوتها سحب الترخيص أو إغلاق المؤسسة الصحية»، كما نجد الهيئة الشرعية تجاهلت تماماً المسؤولية الجنائية على صاحب المستشفى ومديرها، ولذا جاء حكمها قاصراً وغير منصف، فصاحب المستشفى أقر كتابياً أنّه الذي عيْن الأطباء بدون ترخيص، وهنا أتساءل : كيف سُمح للمستشفى بفتح غرفة العمليات ، وقضية الدكتور الجهني التي أغلقت بموجبها لم يُبتّ فيها من قبل ديوان المظالم؟ ولماذا تباطأت الشؤون الصحية في جدة في قبول شكوى أسرة المتوفى ماجد القرني؟ ومن أبلغ المستشفى بتقديم أسرة ماجد شكوى ضده؟ وهل بالفعل المدة المتعاقد فيها المستشفى مع الطبيب الزائر قد انتهت ، فسافر لانتهاء مدة زيارته كما زعمت المستشفى ؟

أناشد معالي وزير الصحة بتكوين لجنة محايدة من الرياض للتحقيق في ذلك، وعمل تغيير جذري في الشؤون الصحية في جدة، فهي مسؤولة عن ممارسة أطباء غير مرخصين لمهنة الطب وعدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة ، وعدم صلاحية بعضها، وذلك لعدم قيامهم بحملات تفتيشية على المستشفيات ، أو علمهم بتلك المخالفات وسكوتهم عليها ، كما أناشده العمل على تعديل نظام المؤسسات الصحية الخاصة بحيث يكون أكثر ردعاً لها بفرض تعويضات لصالح المريض وأسرته عن الأضرار المالية والنفسية المترتبة على الخطأ الطبي ،وتحميل صاحب المستشفى مسؤولية تعيين أطباء غير مرخصين ، وتهريبهم في حال وقوع أخطاء طبية منهم ، وعدم توفير الأجهزة الطبية اللازمة ،وذلك بمضاعفة الغرامات المالية ، مع إغلاق المستشفى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وسحب الجودة عن مؤسسته إن كانت تحمل الجودة ، واستدعاء الطبيب المُهرّب عن طريق الإنتربول وإن تكررت نفس الأخطاء في المؤسسة ذاتها للمرة الثانية تضاعف الغرامة المالية أربعة أضعاف ويُغلق المستشفى ستة أشهر ، ويُعلن اسمها في الإعلام، ويُحمّل المستشفى ١٠٠ %من قيمة الدية ،أو التعويض الذي سيقع على الطبيب وسجن صاحب المستشفى بدلاً من الطبيب المُهرّب في حالة ثبوت تهمة الخطأ الطبي عليه ، أمّا بشأن الهيئة الشرعية الصحية بجدة فلابد من تغييرها لضعفها ، و فيما يخص قيمة دية المتوفى نتيجة القتل الخطأ ، فما أعلن أنّ قيمتها ستصبح ٢٨٠ ألف ريال بدلاً من مائة ألف ريال ، فهي قيمة مجحفة في تقدير قيمة الإنسان، ففي الحديث (وفي النفس مائة من الإبل) و محكمة في الخبر قررت مليون ريال تعويضاً للناقة النافقة، فأرجو إعادة النظر في تقرير قيمة الدية ، مع مساواة الأنثى بالذكر فيها لقوله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) ، فالصيغة هنا جاءت للعموم كقوله تعالى (وإن أحدٌ من المشركين أستجارك فأجرْه حتى يَسمع كلام الله ثُمَّ أبلغه مأمنه) فأعطي للمرأة حق إجارة المحارب مثلها مثل الرجل تماماً، ثم أنّ القتل الخطأ لا يُقارن بموت المريض نتيجة خطأ طبي من طبيب غير مرخص له ، أو شهادته مزوّرة ،أو نتيجة عدم توفر الأجهزة الطبية اللازمة، أو عدم تمكُّن الطبيب من استخدام الأجهزة الطبية لعدم تمرُّنِه على كيفية استخدامها، فهنا خطأ شبه متعمد، كما أهيب بوزارة الصحة أن تنظم دورات تدريبية للأطباء والفنيين على كيفية استخدام الأجهزة الطبية الحديثة ، ولا يُسمح لأي منهم استخدام أي جهاز دون التمكن من حسن استخدامه ، فليس مبررا أنّ تطور الطب يؤدي إلى كثرة الأخطاء الطبية، كما يبرر ذلك وكيل وزير الصحة للتخطيط والتطوير والجودة الدكتور محمد خشيم!

آبار النفط تعضل الفتاة السعودية..

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م العدد ١٧٤٤١
http://www.al-madina.com/node/٢٨٥١٧٠

أ. د. نجاح أحمد الظهار

أحيي مجلس الشورى على مباحثاته وأطروحاته فيما يُسمَّى بمشكلة العنوسة، وحلوله الناجحة التي عرضها، ما يُترجم فكره الحضاري الذي يتواكب مع المفاهيم الإسلامية، فأمة الإسلام واحدة، لا فضل لعربها على عجمها إلاّ بالتقوى، إذ هو يدرس من خلال لجنة خاصة مسألة تزويج السعوديين من غير السعوديات، وتزويج السعوديات من غير السعوديين، وذلك بتخفيف القيود والشروط المفروضة. وقد صرح عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية د. طلال بكري عن أهداف الدراسة قائلاً: (من أهداف هذه الدراسة تخفيف نسبة العنوسة في المملكة، وإذا فتحنا المجال بشكل نظامي للجنسين، فأعتقد أن هناك حالات زواج سوف تحدث، ولدينا كثير من السعوديات يردن أن يتزوجن من غير سعوديين، إضافة إلى الحد من الطرق الملتوية التي يلجأ إليها بعض المواطنين للزواج من الخارج، وينتج من ذلك الزواج أطفال أبرياء أيتام، لا ذنب لهم، ولا هوية، ولا وطن.(..

وإنِّي لأتعجَّب من أولئك الذين يدَّعون حبهم للوطن، ويتغنون بحرصهم على مصلحته واستقراره، على ألحان العصبية المزعجة التي تصدح بها حروفهم وعباراتهم، بحجة الحفاظ على الدم السعودي النقي النادر، الذي يجب ألاّ يختلط بدماء الشعوب الأخرى حتى لا يتلوّث.

لهؤلاء أقول: إن هذه الأفكار قد أكل عليها الدهر وشرب، حتى أفرغ ما في جوفه، هذه الأفكار التي مازالت تستمد روحها من كهوف الجاهلية المظلمة، وأبت استمدادها من صرح الإسلام الشامخ الذي أنار مشارق الأرض ومغاربها، بتسامحه، وعدالته، ومساواته بين البشر، إذ جعل كفة الميزان الراجحة هي التقوى.

لماذا إساءة الظن في كل البشر، وأنهم لا يخطبون الفتاة السعودية إلاّ من أجل نفطها، وكأن كل سعودي لديه برميل نفط على سطح داره، وأن كل مَن تسوّل له نفسه بخطبة الفتاة السعودية فهو دنيء النفس، جشع، طامع في مالها، ومال أبيها، وكأن كل المتقدمين سيئي السمعة، ومن أصحاب السوابق، الذين لم يأتوا إلاّ للسطو على ثرواتنا، وانتهاك حرمات بناتنا. الواقع يشهد بأن هناك زيجات كثيرة بغير السعودي، وبغير السعودية ناجحة كل النجاح، كوَّنت أسرًا سعيدة كل السعادة، ورجالها غير السعوديين ممّن ينتفع بهم الوطن، فهم يحملون شهادات عالية، فمنهم الدكتور، ومنهم المحامي، ومنهم المهندس.. وكثير منهم انخرط في هذا الوطن وأحبه، ويقدِّر له فضله أكثر من بعض أبنائه.

ثم هل كل سعودي محافظ على مال زوجته؟ ألا يوجد هناك مشكلات قد اتّسعت رقعتها، وأصبحت قصصًا تمتلئ بها المجالس، من استثمار الأزواج لزوجاتهم، والسطو على أموالهن، وأخذ بطاقاتهن المصرفية واحتكارها، وكتابة العقارات والممتلكات بأسمائهم؟.!

وأنا لا أقصد من كلامي هذا التعميم، فليس كل أبناء الوطن بهذه الصفات السيئة، فهناك مَن هم على خلق رفيع، يخافون الله ويتقونه، لكن الذي أرمي إليه من وراء كلامي أن الصالح والطالح موجودان في كل بيئة، وفي كل زمان، إذ لا يختص الصالح بجنس بعينه، والطالح بجنس آخر، ثم إن السعادة ليست بالجنس والعرق، بل هي بالخلق والدِّين، ولا أعلم لماذا تحاول هذه العقول الوصاية على الناس وعلى رغباتهم؟ فليُفتح باب الحرية لكل راغب وراغبة في الزواج ممّن بلغوا سن الرشد، فهم وأهلوهم يستطيعون أن يقرروا ما ينفعهم وما يضرهم.

أمّا مصلحة الوطن، ونمو موارده، وتقدمه الحضاري، فهو في نبذ هذه العصبية، ولنأخذ ماليزيا مثالاً على ذلك، فإنها لم تضرب الرقم القياسي في التقدم إلاّ بعد أن أزالت الفوارق الاجتماعية، والطبقات العرقية، وجعلت شعارها هو الإخلاص في العمل، والجدية في الارتقاء والابتكار. ولعل من أجمل ما قرأت في هذا الصدد أن (التعصب العرقي هو أحد معوّقات التنمية على المستوى المحلي والقومي والعالمي، فأغلب خطط التنمية تعيش في دوائر عرقية وطنية؛ ممّا يمنع تحقيق القفزات القومية الكبيرة، سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو تكنولوجية، أو إدارية، أو ثقافية، ويتنكر التعصب العرقي أحيانًا في ثوب المصلحة الوطنية، ويتكلم أحيانًا أخرى باسم مصلحة القبيلة، أو العائلة، أو الأسرة، ولعل أخطر ما في

التعصب العرقي أنه عدو مجهول، أي لم يدرك الكثيرون إلى الآن خطورته، وآثاره المدمرة، فالكثيرون يعتبرونه جزءًا من الانتماء الوطني، أو القبلي، أو القومي؛ ولهذا يتمسكون به، بل يدافعون عنه، وهم لا يشعرون أنهم يدافعون عن الباطل، والتخلف، والجهل.(

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

القضاء الذكوري .. العضل والولاية!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م العدد ٣٥١٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠١٢٦/Con٢٠١١٠١٢٦٣٩٦٩٨٨.htm

عبدالله حسن العبدالباقي

طبيبة جراحة مؤهلة، وباعتراف كلية الطب التي تخرجت منها، وباعتراف وزارة الصحة التي تعمل تحت إشرافها، لحمل المشرط لتمارس العمليات الجراحية بعد تشخيصها للمرض، ويثق المرضى والأطباء والمستشفى الذي تعمل فيه بأنها قادرة ومتمكنة ومسؤولة، بحيث تقع الأجساد تحت مشرطها لتعالج من هو بحاجة إلى إجراء عملية. إنها ليست مراهقة أو صبية غير ناضجة، فعمرها تجاوز ٤٣ عاماً ومع كل ذلك تظل في نظر البعض، قاصرا ولا تعرف مصلحتها ولا تعرف شؤون الحياة، وهي بحاجة إلى أبيها «الولي» ليقرر لها مصيرها في أبسط الحقوق وهي قضية ارتباطها وزواجها، فكيف يمكن جمع هذه المتناقضات التي تعطيها كل الثقة وتحملها المسؤوليات الكبرى في إجراء عمليات جراحية للبشر وتزول كل تلك الثقة والمسؤولية عندما يتم الحديث عن حياتها الشخصية؟!.

طالعتنا صحيفة الوطن (٢٠١١/١/٢٢) بخبر هذه الطبيبة المعضولة من قبل والدها، والتي خسرت القضية التي رفعتها منذ مطلع العام الماضي للمحكمة العامة في المدينة المنورة، وبالطبع تتذكرون أنها المحكمة التي تلبس فيها الجني «الفاسد» أحد قضاتها مما جعله ينهب بلا حساب، وهي ذاتها المحكمة التي رفضت دعوى مقدمة لها حول الآثار البيئية الضارة والتي سببت العديد من الأمراض للمواطنين بسبب إحدى الشركات.. هذه المحكمة إياها رفضت دعوى الطبيبة واعتبرتها عاقة بوالدها.

قضيتها ليست جديدة، وليست فقط منذ بداية العام الماضي، فقد سبق لها أن رفعت قضية عضل وممارسة العنف والتعذيب من قبل والدها وإخوتها منذ عشر سنوات، وقد حلفوا أثناءها وبالقرآن الكريم بأنهم لن يتعرضوا لها، ومع ذلك تعرضت للعنف والإهانة والتهديد بالقتل، ومع كل ذلك تصبح «عاقة» في نظر قضائنا «المبجل» الآن أيضاً، الطبيبة الجراحة هذه ليست الوحيدة بين أخواتها، فلها أخت خرجت ولم تعد منذ ثماني سنوات، ولا أحد يعرف طريقها حتى الآن نتيجة ما تعرضت له من عنف شديد من قبل أسرتها، كما أن لها ثلاث أخوات كلهن تجاوزن الثلاثين من العمر ويواجهن ذات المصير، ومع كل تلك الحقائق الدامغة التي تثبت بأن ما ارتكبه والدها بحقها وبحق أخواتها والذي من وجهة نظر شرائع السماء والأرض يستحق العقاب في كل بلدان العالم التي تحارب العنف الأسري والتمييز الممارس ضد المرأة، ويأتي القضاء ليجبرها مرة أخرى على الرجوع إلى بيت هذا «الولي» بعد أن ارتضت لنفسها وهي الكادر الطبي المهم في بلادنا أن تعيش في إحدى دور الحماية الاجتماعية منذ عشر سنوات، تخيلوا طبيبة تمارس الجراحة وتعيش هذه الظروف النفسية القاهرة وتحت طائلة العنف والعذاب الأسري، ترى أين يمكن أن نرى هكذا صورة ؟ أين الخلل هنا؟ فالقضية هنا تحمل أكثر من جريمة، نعم جريمة فبالإضافة إلى عضلها، تعرضت وأخواتها أيضاً لعنف أسري فاضح أدى إلى أن تفر أختها من منزلها منذ ثماني سنوات بلا رجعة، ولكم أن تتخيلوا كيف تكون؟.

الخلل إذاً في القوانين والتشريعات التي تسمح بهذه الممارسات الظالمة والتي بالتأكيد لا تنتمي لا للعدل ولا للمنطق ولا للإسلام الحق بالتأكيد ولكنها تمارس باسمه، الخلل في عدم وجود قانون يحدد الحقوق والواجبات وينصف المرأة في قضايا سن الزواج، والطلاق، والعضل، والنفقة ورعاية الأطفال وقبل كل شيء مفهوم الولاية الذي يجب إعادة النظر فيه جذرياً.

كيف يمكن أن تكون المرأة «ولية» على صحة الناس وحياتهم وموتهم وليست «ولية» على نفسها؟! إلى متى تظل المرأة قاصرا مدى العمر، بحيث يصبح أبوها وإن كان فاسقاً أو فاجراً متحكما فيها. وكيف يكون أباً أصبحت ابنة من بناته تعاف أسرتها وتهرب! ويبقى «ولياً». لماذا لا تكون المرأة بعد وصولها إلى سن النضج ولية على نفسها؟ إن ما يجري للمرأة من عضل وتزويج للقاصرات «والطفلات» هو تشويه لإسلامنا وقضائنا وشذوذ عن المنطق والعقل وتثبيت الظلم الواقع على هذه الطبيبة.

تقول الطبيبة الجراحة: «خوفي الآن على أخواتي اللاتي يواجهن نفس مصيري، ومازلن في بيت الأسرة فإن لم ينصفهن الشرع فلمن يلجأن؟ ولمن ألجأ أنا الآن».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون (١ من ٢)

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://www.aleqt.com/٢٦/٠١/٢٠١١/article_٤٩٦٢٩٠.html

عبد اللطيف القرني

نشهد في الفترة الحالية طفرة في الدراسات المقارنة في النواحي التشريعية بين الفقهية والقانونية، وتأتي هذه الدراسة تلبية لاحتياجات سوق العمل والمخرجات الواقعية التي أصبحت تلامس حياة الفرد والمجتمع، خاصة مع النمو الذي نلمسه في الإدارات الحكومية أو في قطاع الأعمال أو في الازدياد السكاني وما ينتج عن ذلك من آثار .

وهذه الدراسات تتنوع بين دراسات مقارنة لمناهج ومذاهب قديمة مع أخرى معاصرة مثل الدراسات القانونية التي تعتني بالقانون الفرنسي القديم ومقارنته بالقانون الفرنسي الجديد، وهناك دراسات تعنى بالمقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون بشتى مذاهبه أو دراسة الفقه الإسلامي مقارنة بقانون معين مثل القانون الفرنسي، ومن الجهات التي تعتني بهذه الدراسات قسم السياسة الشرعية في المعهد العالي للقضاء، خاصة شعبة الأنظمة، حيث حرص القائمون عليه أن تكون الدراسات التخصصية متضمنة المقارنات التشريعية سواء مع الشريعة الإسلامية أم القوانين في شتى مذاهبه وأنواعه. والدراسات المقارنة تحتاج إلى اهتمام في طريقة إعدادها؛ لأنها تعتني بعناصر الاتفاق والاختلاف والأسباب والظروف المحيطة والتطور المرحلي لها، وهذا يجعل الدراسة ليست سهلة كما يتوقعها بعض الدراسيين، بل لا أبالغ إذا قلت إن هذا النوع من الدراسة يعتبر من أصعب قنوات البحث العلمي والإقدام عليه في أبحاث الدراسات العليا يتطلب إلماما دقيقا بالموضوع محل البحث والنواحي الأخرى المراد تحليلها، وكلما كانت قراءة الإنسان في موضوعه متخصصة أكثر ولديه إدراك بالقواعد العامة في الشريعة الإسلامية والقانون كان قادرا على العطاء المتميز، ومن خلال تجربة عملية في مرحلتي الماجستير قديما والدكتوراة حاليا وجدت أن الدراسات المقارنة تسهم في تطوير الدراسات الفقهية، وبالأخص النواحي المتعلقة بالحاجات المتجددة، التي يشترط فيها الاجتهاد الشمولي الملائم لاحتياجات العصر، خاصة فيما يتعلق بالقوانين وتفريعاتها التنظيمية سواء في القطاع الإداري أو التجاري أو الجنائي أو الدولي بكل أبعادها الخاصة والعامة .وتتجلى أهمية الدراسات المقارنة بين الفقه والقانون فيما يلي :

أ - تُيسر المقارنة بين نظامين تشريعيين التعرف على طبيعة كل من النظامين ومصادرهما والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تكوينهما؛ ذلك أن تشابه هذه الظروف في النظامين المقارن بينهما، ما يجعل نسبة القواعد التشريعية المتشابهة بينهما إلى هذه الظروف هو الغالب، أما عند اختلاف القواعد التشريعية مع تشابه هذه الظروف فيلزم البحث عن عوامل أخلاقية أو اعتقادية أو فنية أو قانونية أنتجت هذا الاختلاف. ولعل هذا الهدف العلمي يكون أهم أهداف الدراسات المقارنة؛ ذلك أن التعرف على طبيعة النظم التشريعية والعوامل المؤثرة في تطورها من شأنه أن يسهم في التعرف على القواعد العامة التي تحكم تطور هذه النظم؛ ما يساعد على تفسير بعض الاختيارات التشريعية في نظام تشريعي أو فقهي معين. وعلى سبيل المثال، فإن مذهب الأحناف في عدم اعتبار المنافع أموالا أمر يتناسب مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي لا تكتسب فيه المنفعة أو الخدمة أهمية اقتصادية. ويمكن فهم هذه الاستثناءات التي انتهى إليها متأخرو الأحناف في اعتبار بعض المنافع من الأموال (منفعة الصبي - منفعة ماله - منفعة الوقف - منفعة الأموال المعدة للاستغلال) على أساس من التعرف على طبيعة التطور الاجتماعي، واتجاه هذا التطور على إقرار قيمة مالية للمنافع والخدمات. وكذلك فإن إطلاق الحرية الاقتصادية في القرن التاسع عشر ناسب الأخذ في القوانين السائدة آنذاك بإطلاق يد المالك في ملكه ومنع مسؤوليته عما قد يترتب على استعماله حقوق ملكيته من إضرار بالغير. ويمكن تفسير مذهب أبي حنيفة وابن حزم في إطلاق يد المالك في ملكه بالنظر إلى هذا التوجه نفسه بخلاف مذهب جمهور الفقهاء الذي فطن إلى ما قد يترتب من أضرار اجتماعية على إطلاق يد المالك .

ب - من جهة أخرى، فإن بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظم القانونية والتشريعية من شأنه أن يلقي الضوء على العلاقات التاريخية بين الشعوب؛ ما يؤكد التواصل بينهما، ويشجع على التقارب والالتقاء بين الأجناس والشعوب،

ويساعد على التعرف على ما عند الآخر وفهمه. ولا شك في أن الاعتراف العالمي بمكانة الشريعة الإسلامية بين النظم القانونية العالمية إنما يرجع على اتباع منهج الدراسة المقارنة التي أدت على التعرف على مبادئ هذه الشريعة وتأثيرها في التفكير القانوني الغربي .يقول ديسانتيالانا :DESANTILLNA من الأمور الإيجابية التي اكتسبناها من التشريع العربي - يقصد الإسلامي - هذه الأنظمة القانونية العديدة من مثل الشركات المحدودة المسؤولية (القراض)، وهذه الأساليب المتصلة بالقانون التجاري، وحتى لو نحينا هذا كله جانبا فمما لا شك فيه أن المعايير الخلقية الراقية لجوانب معينة من هذا التشريع قد ساعدت على إحداث التطوير المناسب لكثير من مفاهيمنا الحديثة. وفي هذا تكمن العظمة الدائمة لهذا التشريع .

وينادي المستشار ROBERT H.JACKSON قاضي المحكمة العظمى SUPREME COURT في الولايات المتحدة بضرورة أن يتجه طلاب الدراسات القانونية في الغرب إلى بذل جهد أوفر في الاهتمام بالتشريع الإسلامي؛ نظرا لتزايد العلاقات التجارية والسياسية القائمة بين البلاد الإسلامية والبلاد الغربية. وانتهت محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها الصادر في ١٩٥٨/٨/٢٣ إلى الإشادة بأحكام الشريعة الإسلامية والإشارة إلى أنها أحد الأنظمة القانونية الراقية في العالم الحديث. ومن قبل ذلك انتهى مؤتمر الفقه الإسلامي الذي انعقد في كلية الحقوق جامعة باريس عام ١٩٥١ على أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة تشريعية لا يمارى فيها، وأن اختلاف المذاهب الفقهية في هذا النظام القانوني العظيم ينطوي على ثروة من المفاهيم الفقهية، وصناعة هي مناط الإعجاب، يتيحان لهذا التشريع الاستجابة لمطالب الحياة الحديثة والتلاؤم مع حاجتها .

الحياة
AL HAYAT

حق اللجوء في الإسلام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٧٦٠٤

عبدالرحمن الخطيب

هاجم بعض ذوي البصيرة المحدودة المملكة العربية السعودية في بعض القنوات الفضائية، وفي «الإنترنت»، بسبب استقبالها الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي .

وعلى رغم قناعتي الذاتية بأن الرجل كان دكتاتوراً ظالماً بكل المقاييس، ولكني وجدت أن ما فعلته المملكة لا يخرج عن نطاق الشرع، والعادات والتقاليد العربية، بل والعرف والقانون الدوليين.

يقول تبارك وتعالى في كتابه الحكيم: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ). يقول السيوطي في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»: أخرج ابن المنذر، وابن أبي حاتم عن مجاهد، رضي الله عنه، في قوله تعالى: (ثم أبلغه مأمنه)، قال: إن لم يوافقه ما يقضي عليه، ويجتريه، فأبلغه مأمنه، وليس هذا بمنسوخ. وأخرج أبو الشيخ عن الضحاك، رضي الله عنه، في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله)، قال: أمر من أراد ذلك أن يأمنه فإن قبل فذاك، وإلا خلى عنه، حتى يأتي مأمنه. وأمر أن ينفق عليهم على حالهم ذلك.

القرطبي في تفسيره يقول: ولا خلاف بين العلماء كافة أن أمان السلطان جائز، لأنه مقدم للنظر والمصلحة، نائب عن الجميع في جلب المنافع ودفع المضار. واختلفوا في أمان غير الخليفة، فالحر يمضي أمانه عند العلماء كافة .

إلا أن ابن حبيب قال: ينظر الإمام فيه. وأما العبد فله الأمان في مشهور المذهب، وبه قال الشافعي، وأصحابه، وأحمد، وإسحاق، والأوزاعي، والثوري، وأبو ثور، وداود، ومحمد بن الحسن. قال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: لا، لأن الله تبارك وتعالى يقول: الآية محكمة. فإذا أمر تعالى رسوله، صلى الله عليه وسلم، أن يجير المشرك عروة بن مسعود يوم الحديبية، فكيف بنا لا نجير مسلماً؟

قال الإمام الشافعي في «الأم»: ومن جاء من المشركين يريد الإسلام فحق على الإمام أن يؤمنه، وإبلاغه مأمنه أن يمنعه من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الإسلام.

إن قضية اللجوء السياسي كانت معروفة عند القبائل العربية على اختلاف أنواعها .كما عُرفت في زمن الرسول، صلى الله عليه وسلم، يوم دخل مكة المكرمة فاتحاً، إذ قال، صلى الله عليه وسلم: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن.«

هذا من ناحية الشرع، أما من ناحية عادات العرب فهذا يعدّ من شيمهم وفضائلهم. فقد كان العرب المسلمون يجيرون من هو ليس على دينهم أو من قبيلتهم، على رغم العداء المستحكم بينهما، ولمجرد دخول المستجير أرض المجير أو بيته، ويطلب الإجارة، كان المستجير يجيره.

حتى المرأة المسلمة كان لها الحق في أن تجير كافراً في بيتها، وتحت حمايتها، وهو ما يسمى في عصرنا الحاضر «اللجوء السياسي.«

وخير دليل ما رواه الشيخان عن إجارة أم هانئ بنت أبي طالب رجلين مشركين من بني مخزوم، كان أخوها علي، رضي الله عنه، يهم بقتلهما، وقال لها الرسول، صلى الله عليه وسلم: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ.«

كما أجارت زينب بنت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، زوجها أبا العاص بن ربيع بن عبدالعزي. قال ابن حجر: «اتفق أنه – أبا العاص- خرج إلى الشام في تجارة، فلما كان بقرب المدينة أراد بعض المسلمين أن يخرجوا إليه فيأخذوا ما معه ويقتلوه، فبلغ ذلك زينب، فقالت: يا رسول الله! أليس عقد المسلمين وعهدهم واجباً، قال: نعم، قالت :فاشهد إني أجرت أبا العاص، فلما رأى ذلك أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خرجوا إليه عزلاً بغير سلاح.«

ورد في «السير» أن فكيهة بنت قتادة بن مشنوء أجارت الشاعر الصعلوك السليك بن السلكة حين طارده بنو بكر بن وائل، وعندما منعتهم دارها حاولوا دخولها بالعنف فسقط خمارها من على رأسها.

كما روى ابن الجوزي أن عمرو بن عبدالملك طلب مروان بن زنباع العبسي (مروان القرط) فخرج هارباً، فلجأ إلى امرأة من بني شيبان، اسمها جماعة بنت عوف فاستجارها، فأجارته. ولحقته خيل عمرو، فبعثت إلى أبيها فعرّفته أنها أجارته، فمنعهم عوف عنه، وانصرف أصحاب عمرو. بل بقي هذا عرف إجارة النساء قائماً إلى عصور متأخرة.

إن حق اللجوء السياسي أقرته حقوق الإنسان ضمن إعلان حقوق الإنسان في الدساتير الفرنسية في تاريخ ٢٦ - ٨ - ١٧٨٩. كما أقرت منظمة الأمم المتحدة هذا الحق الإنساني ضمن قوانينها خلال الحرب العالمية الثانية .

وقد تقيدت الدول كافة بهذا القانون، فعلى سبيل المثال، رفضت السويد تسليم أكثر من ١٠٠٠ مواطن أميركي رفضوا الانضمام إلى التجنيد الإجباري للخدمة العسكرية، في أثناء حرب فيتنام، إلى الولايات المتحدة، كان منهم ريت غولدشتاين، بعد أن منحته حق اللجوء السياسي. كما رفضت بريطانيا تسليم حاكم تشيلي السابق الجنرال بينوتشيه إلى إسبانيا، على رغم وجود معاهدات دولية بينهما بتسليم المجرمين. كما رفضت إيطاليا لمدة طويلة تسليم عبدالله أوجلان إلى تركيا.

إن المملكة منذ تأسيسها على يد المغفور لـه الملك عبدالعزيز آل سعود، مشهود لها بإجارة الزعماء العرب والمسلمين، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الرئيس السوري الراحل أديب الششكلي، ورئيس الوزراء السوري معروف الدواليبي، والإمام اليمني حميدالدين، والرئيس الأوغندي عيدي أمين، ورئيس موريتانيا السابق ولد الطايع، وأمير الكويت الراحل جابر الصباح، يوم التجأ إليها في أثناء الغزو العراقي للكويت، والرئيس الباكستاني السابق نواز شريف، وفي وقت لا حق الرئيس الباكستاني برويز مشرف.

*باحث في الشؤون الإسلامية.

حقوق الإنسان كرمت خريجي ورشتها

تواصل مع المواطنين لنقل ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الأحد ٢٣ يناير ٢٠١١م الموافق ١٨ صفر ١٤٣٢هـ
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٦٦٧٥٥٩&date=١٤٠١٢٠١١

عبد الكريم العبدالله

اختتمت الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ورشة تدريب المتدربين في مجال حقوق الانسان التي نتج عنها تخرج عدد من النشطاء القادرين على تدريب مؤسسات المجتمع المدني ودوائر العمل في الحكومة والقطاع الخاص.

وأكد رئيس جمعية حقوق الانسان الكويتية علي البغلي على هامش هذا الموضوع أمس الاول في حفل تكريم المتدربين في مركز تنمية المجتمع في بيان على اهمية عقد الدورات التدريبية بصفة مستمرة متواصلة لما لها من دور ايجابي في تطوير عملية التثقيف بقضايا حقوق الانسان المحورية، كما وجه الشكر الى كل المساهمين في انجاح دورة «اعداد مدربي حقوق الانسان» من افراد ومؤسسات الدولة وجمعيات النفع العام.

وشدد البغلي على اهمية التواصل المستمر مع كل المواطنين والمقيمين من اجل نشر الوعي والثقافة المتعلقة بحقوق الانسان المختلفة التي تتطلب الماما كافيا من اعضاء الجمعية والعاملين في المجالات الحقوقية، جاء ذلك خلال الحفل الخاص بتكريم خريجي دورة «اعداد مدربي حقوق الانسان» الذي نظمته الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

من جانبه، اشار مستشار ادارة تنمية الاسرة في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د.حمود القشعان الى ان الاوقاف رفعت شعار «شركاء في التنمية» فعليا وعمليا على ارض الواقع، مشيرا الى ان ادارة التنمية الاسرية تضم اكبر فريق عمل اكاديمي كويتي ١٠٠% وانجزت عدة مشاريع ودراسات لا تكلف الدولة أي مبالغ مادية تم تزويد المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بها.

من جهتها، قالت مدير ادارة التنمية الاسرية سعاد بوحمرة: ان الشراكة المجتمعية احد اهم الاعتبارات الحاكمة والمؤثرة في الاستراتيجيات الناجحة، وقد حققت ادارة التنمية والاسرة ذلك مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وتم انجاز عدة برامج وما زال هناك الكثير في طريقه ليرى النور.

بدوره، القى الاستاذ جاسم دشتي كلمة بالنيابة عن كل المتدربين خريجي دورة «اعداد مدربي حقوق الانسان»، قال من خلالها ان الدورة نجحت بوضوح من خلال مؤشرين، الاول يتجلى بالالتزام بالحضور بنسبة ١٠٠% بشكل شبه يومي مما يعكس رغبة المشاركين بالاستفادة التامة، والثاني من خلال التفاعل الايجابي بين المدربين والمتدربين، متمنيا ان يتكرر هذا التعاون المثمر في مثل هذه الدورات لما له من فائدة تعود على الوطن خصوصا بالارتقاء بمستوى الحوار.

جمعية حقوق الإنسان تستقبل وفدا أميركيا

المصدر: جريدة الاتحاد الخميس ٢٠ يناير ٢٠١١
http://www.alittihad.ae/details.php?id=٧١٣٨&y=٢٠١١

استقبل محمد حسين الحمادي الأمين العام لجمعية الإمارات لحقوق الإنسان وفدا من القنصلية الأميركية في دبي، ضم كلا من رالف فالزون مدير المكتب الإقليمي ونسرين هميمي مديرة برامج الشراكة الشرق أوسطية، وإيمان العصفوري أخصائية سياسية واقتصادية، وروبرت ملحق دبلوماسي بالقنصلية.

وهدفت الزيارة إلى توجيه الدعوة للجمعية، للمشاركة في مبادرة الشراكة الشرق أوسطية «ميبي»، حيث قدم رالف فالزون شرحا حول طبيعتها وأهدافها في التعددية والازدهار وتعزيز المشاركة الاجتماعية مع مختلف الجنسيات والتعاون مع المجتمع المدني في كافة المجالات. وقال إن المبادرة ترتكز على خمس نقاط ضرورية هي مشاركة المرأة، وتمكين الشباب، ودعم المجتمع المدني، والتعليم والتنمية الاقتصادية.

وقدم الحمادي للوفد نبذة عن الجمعية ونشاطاتها ولجانها وتخصصاتها، وعرضا حول بعض مشاريعها المستقبلية.

وأثنى الوفد على التقدم الكبير الذي حققته الإمارات في تمكين المرأة والطفل خلال السنوات الماضية.

أحدهما مصاب بالسكلر...

حرمان صبيين موقوفين من الامتحانات لخلو القوائم من اسميهما

صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٦١ - الأحد ٢٣ يناير ٢٠١١م الموافق ١٨ صفر ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/٣٠٦١/news/read/١/٥٢٢٩٤٢.html

الوسط - محرر الشئون المحلية

ناشد ذوو الصبيين حسين إبراهيم المقداد وصادق خليل الحايكي (مصاب بالسكلر) البالغين ١٦ عاما، الجهات المعنية بوزارة الداخلية التدخل للسماح للصبيين بتقديم امتحانات نهاية الفصل الدراسي الحالي، بعد أن حرما إلى الآن من تقديم أي امتحان بحجة أن اسميهما غير واردين في الكشوف التي أرسلتها وزارة التربية والتعليم إلى مراكز التوقيف التابعة إلى «الداخلية».

وأشار أهل الموقوفين إلى أن ابنيهما الصبيين «أوقفا منذ عدة أشهر وتحديداً في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ الماضي، وهما في الصف الثاني الثانوي، وكان من المفترض أن يبدآ خلال الأسابيع الماضية تأدية امتحاناتهما بحسب ما ذكر المسئولون في وزارة الداخلية، إلا أنه لم يسمح لهما بتأديتها لعدم وجود اسميهما في الكشوف التي أرسلتها وزارة التربية إلى الجهات المعنية في وزارة الداخلية، ومن ضمنها مركز النبيه صالح الموقوف فيه ابنانا».

وأضافوا «على رغم أننا جلبنا جداول الامتحانات لحسين وصادق من وزارة التربية، إلا أنه لم يسمح لهما بتأدية الامتحانات، لذلك فنحن نرفع مناشدتنا لرئيس الأمن العام وكل الجهات المعنية في وزارة الداخلية ليسمحوا لهما بتأدية الامتحانات شأنهما شأن بقية أقرانهما، وكلنا ثقة أن المسئولين في وزارة الداخلية على قدر المسئولية والاهتمام وسيصدرون توجيهاتهم بالسماح لهما بتأدية امتحاناتهما، حتى لا تضيع عليهما السنة الدراسية».

وتابعوا «كل ما نطلبه هو تفعيل تصريح نائب رئيس الأمن العام العميد خالد سالم العبسي الذي أشار فيه إلى أنه: انطلاقا من توجيهات وزير الداخلية بمراعاة الجانب الاجتماعي والنفسي لجميع المتهمين والموقوفين على ذمة القضايا الجنائية، وحرصا من وزارة الداخلية على مستقبل الطلاب الموقوفين ومشوار تحصيلهم الدراسي، فقد قامت الوزارة بالتنسيق مع النيابة العامة ووزارة التربية والتعليم بوضع آلية أداء جميع المتهمين المنتظمين بالدراسة لامتحاناتهم الدراسية المقررة في مراحل التعليم المختلفة وفي مواعيدها المحددة».

وواصلوا «وقالت الوزارة أيضا إنه بناء على ذلك قامت وزارة الداخلية بتخصيص قاعة وتجهيزها ليؤدي فيها الطلاب اختباراتهم في المراحل الثانوية والإعدادية، حيث قدم عدد منهم بالفعل اختباراتهم، بحسب جداول الامتحانات الدراسية».

وختموا بالقول «نداؤنا إلى المسئولين في الداخلية أن أبناءنا هم أبناؤكم، ونجزم بأنكم لا ترضون أن يمنعوا من تأدية امتحاناتهم بسبب خطأ أدى لعدم ورود أسمائهم في الكشوف المرسلة من وزارة التربية، وأملنا في تجاوبكم كبير».

والد صبي «متفوق» موقوف من الدراز يناشد القيادة الإفراج عنه

ناشد والد الصبي الموقوف هشام أحمد عطية من منطقة الدراز القيادة الإفراج عن ابنه بعد اعتقاله الأسبوع الماضي، مؤكداً أن ابنه متفوق ولا علاقة له من قريب أو بعيد بأي أعمال غير قانونية، كما طالب بالإفراج كذلك عن ابن أخته حسن عادل حسن إبراهيم الموقوف معه.

وقال: إن «ابني عمره ١٥ عاماً وهو من المتفوقين، ولا يبارح البيت كثيراً، وهادئ الطباع، وقد شارك في احتفالات البحرين في مهرجان البحرين أولاً الذي يحضره جلالة الملك سنوياً، ورجائي من الجهات المعنية أن تفرج عنه، مراعاة لحالته النفسية، وخاصة أننا في أيام الامتحانات النهائية لكي يكمل دراسته، ويستمر في التفوق».
وتابع أن «جده هو من قام بتربيته، وقد خدم البلد في سلك التعليم أربعين عاماً، وهو متألم أشد الألم لما جرى، ونتمنى أن تنتهي الأمور على خير، إذ إن حالة جده النفسية ساءت بعد توقيفه كثيراً».
وأضاف «ندائي لجلالة الملك أن يعيد لي ابني، فأنا لم أترك باباً إلا وطرقته، وابني لآن لم يقدم أي امتحان، ولا أعتقد أن حالته النفسية تسمح له أصلاً بأدائها، والإفراج عنه سيكون الطريق الأصوب في مثل هذه الظروف وأملنا في القيادة كبير لتحقيق ذلك».

حقوقيون ونواب: حرمان الأطفال من أداء امتحاناتهم انتهاك للمواثيق الدولية

الوسط - حسن المدحوب

اعتبر الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي حرمان الأطفال (من هم دون ١٨ عاماً) من أداء امتحاناتهم انتهاكاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها البحرين، مشدداً على أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان فضلاً عن الطفل.
وقال في تصريح لـ «الوسط»، إن «الدولة ملزمة بأن توفر الأجواء لهؤلاء الأطفال الموقوفون بشكلٍ حر ومن دون أعذار أو مسوغات تمنعهم من أداء امتحاناتهم، وخاصة أن هناك الكثير من الأطفال في المرحلة بعضهم في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية موقوفون، ومن حقهم أداء امتحاناتهم في أجواء صحية».
وأضاف أن «السماح للموقوفين من الطلبة بأداء امتحاناتهم كان موجوداً في السابق، بل إنه حتى المحكومون بمدد طويلة كان يسمح لهم بمواصلة دراستهم وأداء الامتحانات، فيما هؤلاء الصبية موقوفون ولم يقدم الكثير منهم للمحاكمة إلى الآن، ومن غير المقبول تحت أي عذر حرمانهم من أداء الامتحانات، لأن حرمانهم سيؤدي إلى خسارتهم لسنواتٍ من أعمارهم وهذا لا يقبل به أحد».
وأكمل «هناك تصريحات من الجهات الرسمية بأنها ستسمح للطلبة الموقوفين بأداء امتحاناتهم وهناك التزام قدمته بتوفير أماكن مخصصة لهم لأداء امتحاناتهم، ولكن وصلتنا شكاوى عدة من أولياء أمور بأن هذا القرار لم يطبق إلى الآن على أبنائهم، إذ لم يسمح لهم بأداء الامتحانات على رغم أنها بدأت بالفعل».
وتابع «نتمنى على أعضاء السلطة التشريعية بغرفتيها متابعة هذه الأمور، ومحاسبة المتسبب فيها سريعاً، لأننا نعتقد بأن المسألة مسألة وقت، وتحتاج إلى متابعة فورية، وأي تعطيل سوف يؤثر على مستقبل هؤلاء الطلبة»، مردفاً «هناك جدول محدد المواقيت للامتحانات ولا يمكن الانتظار لأيامٍ أخرى حتى تتحرك الجهات المعنية لإصلاح الأمور، لذلك أي تأخير في هذا الملف مرفوضٌ تماماً».
وفي الصدد نفسه، دعا النائب عبدالحسين المتغوي الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية إلى ضرورة الإفراج عن طلاب المرحلة الثانوية المحتجزين لديها، وتوفير الجو الملائم لهم لتقديم امتحاناتهم النهائية، معتبراً أن حرمان الطلبة من تقديم امتحاناتهم مخالفة صريحة لاتفاقية حقوق الطفل في العام ١٩٩١ والتي تعتبر البحرين إحدى الدول الموقعة عليها.
وأضاف «نناشد القيادة أن تنهي معاناة هؤلاء الأطفال، وتفرج عنهم، وتسمح لهم بأداء امتحاناتهم، لأننا في مثل هذه الأوقات نرى أن التعامل الإنساني أفضل تماماً من المعالجات الأمنية».
يشار إلى أن مملكة البحرين انضمت لاتفاقية حقوق الطفل في العام ١٩٩١ وأن الاتفاقية تعرف الطفل بأنه «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره»

حماية المستهلك تثمن قرارزيادة الرواتب وتطالب بتحديد هامش أرباح التجار

المصدر :جريدة الرأي الجمعة ٢١ يناير ٢٠١٠م
http://www.alrai.com/pages.php?news_id=٣٨١١٤٩

عمان - الرأي - ثمنت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك قرار الحكومة زيادة رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين والموظفين الحاليين عشرين ديناراً شهريا للتخفيف عن المواطنين.

وطالب رئيس الجمعية الدكتور محمد عبيدات باتخاذ قرار اخر، يحدد هامش ارباح تجار الجملة والتجزئة وتحديد اسعار السلع الاساسية بطريقة تضمن حقوق الاطراف كافة.

ودعا عبيدات وزارة الصناعة والتجارة ،الى تحديد سعر مناسب لـ ٢٥-٣٠ سلعة أساسية وحسب السعر التأشيري العادل والحقيقي لكل من تاجر الجملة والتجزئة والمستهلك، مطالبا باعادة وزارة التموين أو انشاء جهاز أو هيئة مستقلة يقع على عاتقها حماية المستهلك.

واضاف انه في نفس الوقت كانت وما زالت جمعية حماية المستهلك الاردنية تمد يدها للتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة وتبدي وجهة نظر المستهلك تجاه قضايا مستشرية في الغبن والاجحاف بحق المستهلك للحد من تغول بعض التجار والاحتكارات المرتبطة بالحديد والاسمنت والالبان والارز والسكر والشاي وغيرها الكثير لذا على الوزارة ان تكون صارمة، ويقظة اتجاه كل من تسول له نفسه المتاجرة بقوت الناس بحيث تقوم بتحديد السعر المناسب (٢٥-٣٠) سلعة اساسية وحسب السعر التأشيري العادل والحقيقي لكل من التاجر -جملة وتجزئة- والمستهلك و الا فليقرأ المواطن المستهلك السلام على الهبة الممنوحة له لانها ستصب خلال اسبوع على الاكثر في جيوب بعض التجار المحتكرين لاستيراد وبيع السلع الاساسية مما يوقعنا في نفس الفخ الذي وقعنا به سابقاً عند حصول اي زيادة في الراتب كانت تقابلها وعلى الفور زيادة في الاسعار للسلع الاساسية الأمر جعلنا ندور حول الساقية بلا نهاية بحيث يبقى المواطن مكانه سر.

واشار اننا في حماية المستهلك كنا وما زلنا نطالب باعادة وزارة التموين أو انشاء جهاز أو هيئة مستقلة نتمنى على الحكومة دراسة الرأي الآخر والأخذ بعين الاعتبار والاهتمام بما يلي:

اصدار قرارات حاسمة لضبط فوضى الاسعار الخاصة بالسلع الاساسية من خلال تحديدها اسعار حسب السعر التأشيري العادل لكل منها والابتعاد كلية عن اصدارات نشرات استرشادية(لمن!؟) هدفها التغطية على ممارسات بعض تجار الجملة وأصحاب المصالح..

وكشف المستور من ممارسات احتكارية وابتزازية يتم ممارستها من خلف ستار من قبل فئة التجار المحتكرين واصحاب المصالح.

وتشديد الرقابة على منفذي التسويق والتوزيع بحيث لا تتجاوز هوامش الربح اللامعقول أو غير الانسانية أو المشروعة ما تبقى من قدرات شرائية لدى الاغلبية الساحقة من المستهلكين.

و النظر بجدية لاعادة وزارة التموين أو انشاء جهاز أو هيئة حكومية خاصة بالمستهلك اسوة بمرجعيات التجار والصناع وغيرهم.

بمشاركة خبراء من منظمات حقوقية دولية.. قسم الحريات بالجزيرة ينظم ندوة مناطق النزاعات ١٢ مارس

المصدر :جريدة الشرق الاحد٢٣ يناير٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٦١٤٠

لبنى شعلان:
ينظم قسم الحريات العامة وحقوق الإنسان بقناة الجزيرة الفضائية، ندوة تحت عنوان،(تحديات التغطية الإعلامية في مناطق النزاعات)، يوم ١٢ من شهر مارس القادم.
ويشارك في الندوة خبراء من منظمات حقوقية دولية وهم د. عامر الزمالي، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ود. هيثم مناع، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، وايضا محمد عبد الدائم، من لجنة حماية الصحفيين، وفرنسواز سوشيت، منظمة أطباء بلا حدود، الى جانب عمر فاروق عثمان، اتحاد الصحفيين الأفارقة، ومنير زعرور، الاتحاد الدولي للصحفيين.
وتحاول ندوة تحديات التغطية الإعلامية في مناطق النزاعات)، الاجابة على عدد من الاسئلة منها حرية وسائل الإعلام، هل هي مطلقة أم مقيدة؟ ومن يحدد ممارسة الحق والمسؤولية؟ وكذلك كيف نحقق أفضل ممارسة لحرية الإعلام في ظل السياسات والقوانين الوطنية المقيدة؟ إلى جانب هل هنالك معايير قانونية دولية واضحة لحماية الصحفيين في سياق النزاعات؟ مدى احترامها؟
وتكتسب تلك الندوة اهمية بالغة نظرا للأحداث التي تشهدها مناطق النزاعات وتأخذ بدورها ضرورة قصوى لدى وسائل الإعلام، حيث تحتل صور القصف والدمار والموت ومعاناة النازحين واللاجئين، العناوين الرئيسية في نشرات الأخبار بأبعادها الإنسانية والسياسية والقانونية.
ولعل معظم وسائل الإعلام ترمي من خلال تغطيتها تلك إلى التعريف بالمآسي التي تخلفها الحرب وحشد التأييد لنبذ العنف وبناء السلام وتعزيز الأمن، بينما تفضح الصورة ألواناً من البغض والكراهية التي يجب أن يتخلى عنها طرفا الصراع احتراما لكرامة الإنسان في كافة الأوقات.
ولأن ما توثقه وسائل الإعلام أضحى مستندا للإدانة القانونية والأخلاقية، لجأت أطراف الصراع كثيراً إلى تكميم أفواه الصحفيين والمراسلين من خلال التضييق والترهيب والقتل والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري، والمحاكمات الجائرة.
وحسب إحصاءات دولية فإن المئات من الصحفيين قضوا بينما بقي كثيرون منهم يعانون الحرمان والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم.
ولذا تتمسك وسائل الإعلام بحقها في التمتع بحرية الإعلام التي أقرتها لها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف في مواجهة أطراف الصراع. فيما ترفض بعض ألاطراف الإذعان.
يشار إلى أن قسم الحريات العامة وحقوق الإنسان بقناة الجزيرة قد نظم منذ تأسيسه
في عام ٢٠٠٨، عدداً من المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية، من ابرزها: ورشة بعنوان "حرية الرأي والتعبير في الدول العربية..الواقع والطموح "، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، ومركز الدوحة لحرية الاعلام، واللجنة الوطنية لحقوق الانسان بقطر، ودورة تدريبية حول دور الإعلاميين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بالتعاون مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، ودورة "حماية الصحفيين في مناطق الازمات"، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
كما عقد بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بقطر، دورة تدريبية متخصصة بعنوان "الآليات الدولية لحماية الصحفيين".

الثلثاء أولى جلسات التأديب لحاميٍّ ما يسمى بـ المخطط الإرهابي

صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٦١ - الأحد ٢٣ يناير ٢٠١١م الموافق ١٨ صفر ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/٣٠٦١/news/read/١/٥٢٢٨٤٢.html

علي الأيوبي

يمثل بعد غدٍ (الثلثاء ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١) مجموعة من المحامين المنتدبين الذين أعلنوا انسحابهم من القضية المسماة بـ «المخطط الإرهابي» أمام مجلس التأديب من أصل ٢٥ محامياً محالين إلى التأديب، إثر القرار الصادر من وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وذلك في أولى جلسات محاكمة المحامين؛ إثر انسحابهم من القضية نتيجة رفض المتهمين الـ ٢٣ لهم وتمسكهم بهيئة الدفاع الأصلية عنهم. إلى ذلك، قالت رئيسة جمعية المحامين البحرينية جميلة علي سلمان: «هناك قرار من مجلس إدارة جمعية المحامين بتشكيل هيئة دفاع للدفاع عن المحامين أمام اللجنة التأديبية، ولتاريخه لم تتحدد الأسماء بشكل أكيد أو نهائي (...)، مضيفة «مساعي احتواء الوضع لا تزال مستمرة».

من جهتها، أصدرت جمعية المحامين البحرينية يوم أمس (السبت) بياناً صحافياً عبّرت فيه عن رفضها القاطع لاستغلال البعض لقضية المحامين والاختلاف في تفسير مواد قانونية للضغط عليهم، أو ترهيبهم أو تصنيفهم إلى فئات.

المحامون يشكلون هيئة دفاع للترافع عنهم أمام المجلس التأديبي

الثلثاء أولى جلسات «التأديب» لمحامي ما يسمى بـ «المخطط الإرهابي»

الوسط - محرر الشئون المحلية

في أول سابقة من نوعها في تاريخ البحرين، يمثُلُ بعد غدٍ (الثلثاء) الموافق ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ مجموعة من المحامين المنتدبين الذين أعلنوا انسحابهم من القضية المسماة بـ «المخطط الإرهابي» أمام مجلس التأديب من أصل ٢٥ محامياً محالين إلى التأديب، إثر القرار الصادر عن وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وذلك في أولى جلسات محاكمة المحامين إثر انسحابهم من القضية نتيجة رفض المتهمين الـ ٢٣ لهم وتمسكهم بهيئة الدفاع الأصلية عنهم.

ويبلغ عدد المحامين المحالين إلى المجلس التأديبي ٢٥ محامياً، هم: علي عبدالله الأيوبي، محمد علي الوطني، محمد عيد الحسيني، إبراهيم صالح إبراهيم، عبدالعزيز عبدالله الأيوبي، إبراهيم عيسى رمضان، حسن عباس حيدر، حسين جعفر النهاش، حسين محسن حسين، محمود حسن الباش، زياد روفان قيومجي، منى محمد سليم، نوف محمد السيد يوسف، عبدالهادي علي القيدوم، صالح عبدالكريم المرزوق، عبدعلي حمزة العصفور، ليلى جاسم جواد، محمد علي المرباطي، أحمد جاسم عبدالله المزعل، علي أحمد العريبي، شهناز علي عبدالله، تيمور عبدالله كريمي، لؤي عبدالغني قاروني، نبيلة السيد علوي السيد مجيد، وعبدالوهاب أمين.

هذا، وقد أوضح المحامي علي الأيوبي (رئيس جمعية المحامين البحرينية سابقاً وعضو المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب، وهو أحد أبرز المحامين المحالين إلى مجلس التأديب) لـ «الوسط» أن المحامين المحالين إلى مجلس التأديب قرروا تكليف مجموعة من الزملاء من المحامين لتمثيلهم أمام مجلس التأديب والدفاع عنهم، موضحاً أن هيئة الدفاع عن المحامين تتكون من مجموعة من المحامين.

تشكيل هيئة للدفاع عن المحامين

وعلى الصعيد ذاته، قالت رئيسة جمعية المحامين جميلة علي سلمان: «هناك قرار من مجلس إدارة جمعية المحامين بتشكيل هيئة دفاع للدفاع عن المحامين أمام اللجنة التأديبية، وإلى تاريخه لم تتحدد الأسماء بشكل أكيد أو نهائي، وفي حالة تحديدها من الطبيعي ستقوم برئاسة الهيئة رئيسة جمعية المحامين، واليوم (الأحد) سينعقد لقاء تشاوري مع المحامين، وفي ضوئه سيتم تحديد وإعلان الخطوات المقبلة».

وأضافت سلمان «كما أن هناك مساعي لاحتواء الوضع وهي لاتزال مستمرة، وآمل أن تنتهي هذه المساعي بنتائج إيجابية».

إلى ذلك، قال عضو هيئة الدفاع عن المحامين المحالين إلى المجلس التأديبي، المحامي حسن رضي: «إن أمر الإحالة إلى مجلس التأديب يعتبر سابقة خطيرة في التعامل مع المحامين وفي العلاقة بين المحامين والإدارة والقضاء، وهذه القرارات الصادرة عن وزارة العدل قائمة على خطأ فادح من جانب الإدارة، والمسألة في كل الأحوال أقل ما يقال عنها خلاف بشأن تفسير مادة دستورية، هذا إذا جاز فيها التفسير، مع أن المادة واضحة، وليست هناك عبارة غامضة حتى نلجأ إلى التفسير، فالعبارة واضحة من الفقرة (هـ/ ٢٠) من الدستور، والتي مفادها إذا لم تكن هناك موافقة من قبل المتهم تجاه محاميه فلا يجوز إجباره».

وأضاف رضي «كانت هناك مجموعة من الدفوع المثارة أمام المحكمة، وكان الأولى من المحكمة الأخذ بها وأن تتثبت وتتيقن منها، في حين أن الموقف المسبق من كل الدفوع موقف لا يطمئن في صحة الإجراءات وصحة سير المحاكمة».

سابقة خطيرة

وتابع «مطالباتنا في هيئة الدفاع كانت واضحة ومشروعة، وإن إحالة هذا العدد من المحامين سابقة خطيرة، وإنكار حق هذا الجمع الكبير من المحامين المتمكنين في أن يتبنوا تفسير نص دستوري واضح، بل إن حتى أولئك المحامين الذين لم ينسحبوا دفعوا بعدم دستورية نص القانون المتعارض مع المادة الدستورية المذكورة، هذا كله يجعل من قرار الإحالة قراراً ظاهراً عليه التعسف».

وأردف «كما أن هناك كيلاً بمكيالين، فهناك من المحامين من اعتذر وقُبل اعتذاره - على حد علمي إن لم أكن مخطئاً- ، إذ إن أحد المحامين المنتدبين طلب الإعفاء فأُعفي، في حين رفضت بقية طلبات الإعفاء، هذا كيل بمكيالين، ما يجعل الأمر برمته مثار استفسار، ومن حق الوسط القانوني أن يستفسر عن هذه الأمور».

المتهمون لم يتعسفوا

وبخصوص اتهام المتهمين بالتعسف في استخدام حقهم الدستوري برفضهم المحامين المنتدبين وتمسكهم بمحاميهم الأصليين، ردّ رضي: «يُسأل في ذلك المشرع الدستوري، فالتشريع الدستوري واضح، وهو ينص على عدم إجبار المتهم على محامٍ».

وأفاد «القول بالتعسف فيما لو لم يختر المتهمون محامين، لكن المتهمين عندهم محاميهم الأصليون، فالمتهمون لم يتعسفوا، وهم اختاروا محاميهم الذين يثقون بهم، والمحامون الذين اختاروهم قاموا بعملهم في الدفاع، إلا أنهم معاقون عن الدفاع المشروع لعدم الاستجابة لطلباتهم الجوهرية واللازمة لنظر الدعوى».

وأكد رضي أن «الهيئة الأصلية والأولى للمتهمين تنحَّت لعدم الاستجابة لطلبات دفاعية تعتبر ضرورية للسير في الدعوى، فالاستجابة لهذه الطلبات ضروري بحسب نص المادة (١٨٥) من قانون الإجراءات الجنائية والتي تشير صراحة إلى وجوب الفصل في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى، وهناك شكوى من المتهمين مقدمة إلى المحكمة بوقوع التعذيب واستمراره عليهم بدأت في فترة التحقيق واستمرت مما لو صح ادعاؤهم لكانت كل الإجراءات باطلة منذ أساسها، إلا أن المحكمة ترفض إعمال حكم المادة (١٨٥)، وهو الأمر الذي دعا هيئة الدفاع الأولى للتنحي».

وبشأن الحل الأمثل للخروج من مشكلة رفض المتهمين للمحامين المنتدبين وعودة هيئة الدفاع الأصلية، أجاب المحامي حسن رضي: «الحل في اعتقادي الشخصي أن تسير المحاكمة بما ينصف المتهمين، وإجراء التحقيق الصحيح في وقائع شكوى التعذيب، والتحقق من إدلائهم باعترافات وأقوال نتيجة ما تعرضوا له من تعذيب».

بطلان المحاكمة

وفي حال ما إذا سارت المحاكمة من دون الالتفات إلى قبول المتهمين إلى المحامين المنتدبين، علق رضي: «لقد أثار هذه النقطة المحامي المنتدب عبدالرحمن غنيم، فإذا ما سارت المحاكمة بالطريقة التي سارت بها، فتعتبر من وجهة نظر قانونية محاكمة باطلة، وهذا يمثل رأي مجموعة من المحامين المنتدبين الذين لم ينسحبوا، وفي رأيي الشخصي هو رأي قانوني صحيح».

تطبيق الدستور واحترامه

من جهته، دعا الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي إلى عدم التعصب في الآراء، وانتهاج الحوار طريقاً للخروج من هذا الخلاف القانوني، وقال: «إن المسألة واضحة، فالفقرة (هـ) من المادة (٢٠) من الدستور

تنص على موافقة المتهم على المحامي المنتدب، ونحن نعتقد أن المحامين الذين أعلنوا مواقفهم بشأن تمثيل متهمين يرفضونهم، أنهم كانوا مهنيين ومخلصين في مهنتهم»، متسائلاً: «هل المطلوب من المحامين عدم تطبيق الدستور واحترامه؟».

وأضاف «في بياننا أشرنا إلى مسألة المحامين واحترام موقفهم، لأن موقفهم ليس موقفاً سياسيّاً، وإن من يسيس القضية هو السلطة التنفيذية، وليس المحامين والجمعيات الحقوقية، إذ كانت اتهامات تطلق على بعض الجمعيات بتسييس القضية، لكننا نجد أن الأمور المبداة من قبل الدفاع هي أمور حقوقية، فهناك حق دستوري منتهك، وبالتالي من يفصل في هذه المسألة هو المحكمة الدستورية».

وأشار الدرازي إلى أن «الطلب الذي تقدم به المحامون إلى المحكمة بشأن إحالة الخلاف إلى المحكمة الدستورية، وهي مسألة مهمة جدّاً يجب أن ينظر فيها، وكان من المتوقع من قاضي المحكمة نتيجة هذا الخلاف والتعارض بين المادة الدستورية ومادة الإجراءات الجنائية، مع تأكيد أن المادة الدستورية أعلى من أي مواد أخرى، أن يحال الخلاف إلى المحكمة الدستورية».

وأفصح الدرازي عن أن «التخوف الآن يكمن نتيجة عدم تحقيق الطلبات، فمثلاً تكليف لجنة طبية للكشف على المتهمين، والتحقق في مسألة الاعترافات التي قدمت، مع اعتقادي أن اللجنة الطبية موضوعها الآن يعتبر في سياق تحصيل حاصل، وذلك بعد مرور خمسة شهور، وهي المدة الكافية لاختفاء أي آثار للتعذيب أو الإكراه».

وتابع في هذا الجانب «التخوف أيضاً من أن تعتمد الاعترافات دليلاً للإدانة، وكأنها سيد الأدلة في هذه القضية، وهذه مسألة خطيرة ما لم يتم التحقق من تلك الاعترافات وأقوال المتهمين، فربما تبنى الأحكام على تلك الاعترافات».

وعاد الدرازي إلى موضوع محاكمة ٢٥ محامياً منتدباً؛ معتبراً قرارات الإحالة إلى المجلس التأديبي بـ «السابقة الخطيرة التي لم تحدث في تاريخ البحرين حتى في الأوقات العصيبة فترة أيام أمن الدولة، فالمستغرب جداً أن يحدث هذا الأمر أيام الانفتاح والإصلاح والعهد الديمقراطي، وهذه المسألة بلا شك تشوه سمعة البحرين في المحافل الحقوقية وغيرها».

وفي السياق ذاته، دعا النائب الوفاقي سيد هادي الموسوي «وزارة العدل إلى أن تعالج هذه المشكلة عن طريق الحوار وفك عقدة سوء الفهم بين وزارة العدل والمحامين، بدلاً إيقاع سابقة لا طائل منها ما دامت الأمور تدور مدار مرجعيات قانونية، فالأمر يتمثل في خلاف قانوني وليس مخالفات مهنية».

وعلّق قائلاً: «من موقعنا كسلطة رقابية فإننا نطمئن اطمئناناً كافياً لصحة موقف المحامين كونهم ارتكنوا إلى الدستور واستندوا من الناحية الموضوعية إلى أخلاقيات المهنة، وذلك ما يستحق الإجلال والإكبار في مهنة جوهر عملها يعتمد على النزاهة والأخلاق والعدالة».

ولفت الموسوي إلى أن «المحامين المنسحبين والمحالين إلى مجلس التأديب تقدموا بمذكرة شارحة لموقفهم المستند إلى مرتكز قانوني دستوري يحول دون تمكنهم من الاستمرار في الدفاع عن المتهمين الذين صرحوا في جلسة الاستماع السادسة والسابعة، صراحة برفضهم لهم كمدافعين عنهم، واستند المحامون في إعلان موقفهم إلى الفقرة (هـ) من المادة (٢٠) من الدستور، كأسمى مرجع قانوني يعلو على القانون».

وذكر الموسوي أن إضافة إلى سلامة موقف المحامين من الناحية الدستورية، فإنهم لم يرفضوا الامتثال إلى قرار الانتداب، بل إن جميعهم امتثلوا للقرار الصادر عن وزير العدل بانتدابهم للدفاع عن المتهمين وحضروا جميعاً قاعة المحكمة، ولكن المتهمين رفضوا تمثيلهم وحملوهم المسئولية، وعليه شرح المحامون موقفهم لهيئة القضاء، بما لا يدع مجالاً للشك بأن موقف المحامين في اعتذارهم عن الدفاع هو موقف مهني، كونهم قدموا مذكرة شارحة وصارحوا القضاء بأنهم لا يمكنهم الاستمرار في الدفاع عن متهمين يرفضون الدفاع عنهم لغياب عنصر التعاون والتواصل والقبول بين المتهم والمحامي».

وفد اتحاد المحامين العرب

هذا، وكان اتحاد المحامين العرب أعلن إرسال وفد من المكتب الدائم للاتحاد إلى البحرين لالتقاء نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف وجمعية المحامين للتباحث بشأن إحالة مجموعة من المحامين إلى مجلس التأديب.

وتأتي هذه الخطوة إثر تقدم جمعية المحامين باتخاذ خطوات لحفظ مصالح المحامين، وهو ما جاء في بيان الجمعية الذي كان يحمل عنوان: «لا لإرهاب المحامين»، وقد جاء فيه: «دونما أي اعتبار للمحامين ومكانتهم المهنية ولدورهم في المجتمع وهم القضاء الواقف الذي لا تستقيم العدالة من دونه، أصدر وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف قراره

بإحالة ٢٥ محامياً من هيئة الدفاع المنتدبة من قبل الوزارة في الدفاع عن المتهمين في قضية ما يسمى «المخطط الإرهابي» إلى لجنة التأديب بمقولة وبحجة (تعطيل العدالة)، فمنذ متى كان المحامون معطلين للعدالة؟».
ووصف البيان الذي صدر يوم السبت من الأسبوع الماضي إحالة المحامين إلى المجلس التأديبي سابقة خطيرة. مبيناً «إنها سابقة خطيرة حقاً أن يقدم هذا العدد الكبير من المحامين إلى لجنة تأديب استناداً (إلى المادة ٤١) من قانون المحاماة».

عدم وجود مخالفة

وكان مجموعة من المحامين أبدوا وجهة نظرهم في الجدل القانوني الدائر، منتهين إلى عدم وجود مخالفة مهنية من قبل المحامين تستحق إحالتهم إلى المجلس التأديبي.
فمن جهته، أبدى المحامي فاضل المديفع وجهة نظره القانونية بشأن الخلاف القانوني القائم بشأن تفسير نص المادة (٢٠) من الدستور ونص المادة (٤١) من قانون المحاماة، وما لحق تلك التفسيرات من صدور قرارات إدارية بإحالة المحامين المنسحبين إلى المجلس التأديبي، إذ استهل حديثه بالقول: «استناداً إلى نص المادة (٤٥) من قانون المحاماة الصادر بمرسوم (٢٦) للعام ١٩٨٠، وكأصل عام فإنه يجوز لوزير العدل إحالة المحامي إلى مجلس تأديب مكون من رئيس المحكمة الكبرى المدنية واثنين من قضاة المحكمة الكبرى واثنين من المحامين المشتغلين، وذلك حسبما هو مبين في المادة (٤٤) من القانون ذاته، وذلك في حالات معينة منصوص عليها في المادة (٤٣) من قانون المحاماة، وهي «حالة مخالفة المحامي لأحكام قانون المحاماة أو إخلاله بواجباته المهنية أو قيامه بعمل ينال من شرف المهنة أو تقاليدها أو يحط من قدره».
وعلّق: «وعليه فإنه لا يجوز إحالة المحامي إلى التأديب، إلا إذا ثبت لأسباب جدية ارتكابه إحدى المخالفات المذكورة في المادة (٤٣)، فإن ثبت تنحي المحامي عن الوكالة في الدفاع عن المتهم هو عدم رغبة المتهم في أن يتولى الدفاع عنه أو يتوكل عنه هذا المحامي صراحةً أو ضمناً باتخاذه مواقف لا تدع مجالاً للشك في رغبته (المتهم) في عدم قيام المحامي المنتدب في الدفاع عنه، كأن يمتنع المتهم عن التعاون مع المحامي، أو تزويده بالوقائع أو الأدلة والشهود إلى غير ذلك من الوسائل التي تمكن المحامي من الدفاع عنه طبقاً للأصول المفترضة في المحاكمة العادلة، فإن الواجب المهني يقتضي من المحامي أن يتنحى عن مهمة الدفاع عن المتهم لاستحالته بسبب رغبة المتهم أو عدم تعاونه معه».
وأردف «فضلاً عن ذلك، فإنه لا يجوز دستوريّاً إجبار المتهم على الموافقة على أن يتولى المحامي المنتدب من قبل وزير العدل مهمة الترافع عنه بما يشكله ذلك من مساس بحقه الدستوري الذي اشترطه الدستور في الفقرة (هـ/ ٢٠) برهن الدفاع عن المتهم بموافقته هو وحده وليس غيره، وكذلك ما نص عليه الدستور في المادة ذاتها من حق المتهم في محاكمة عادلة يتولى الدفاع عنه فيها محامٍ يثق به ويقبله، ومن ثم لا يجوز إرغام المتهم على قبول المحامي المنتدب، وفي هذه الحالة فإنه لا مناص ولا مفر أمام المحامي المنتدب، إلا أن يتنحى عن القضية احتراماً لأصول مهنته واحتراماً لحقوق المتهم في محاكمة عادلة».
وأوضح المديفع أنه «من المعلوم بالضرورة لكل مشتغل بالعمل القانوني، ومن أبجديات أصول القانون، أن الوكالة أياً يكن الغرض منها هي من العقود الرضائية التي لا تنعقد إلا بموافقة الطرفين (الموكل والوكيل)، فإن لم يرغب أحدهما في الوكالة فلا تقوم الوكالة قانوناً، وعليه فإن الوكالة في التقاضي بصفتها من العقود الرضائية تعطي لأي من الوكيل أو الموكل الحق في إنهاء الوكالة بإرادته المنفردة طالما كان ذلك في توقيت مناسب لا يصيب الطرف الآخر بأي ضرر، والوكالة في التقاضي تخضع لهذا المبدأ العام في الوكالة، فيجوز للوكيل حتى وإن كان محامياً سواء منتدباً أو غير منتدب أن يتنحى عن هذه الوكالة طالما كان ذلك في وقتٍ مناسب، أي قبل تهيئة الدعوى للحكم».
وتابع «فالجدل الدائر الآن بشأن قرار الانتداب الصادر عن وزير العدل وقرار المحامين المنتدبين في التنحي عن الدفاع، وكذلك قرار الإحالة إلى المجلس التأديبي يأتي في اعتقادنا من خلط البعض الذي يعتبر المحامي المنتدب بقرار إداري من وزير العدل للدفاع عن أحد المتهمين هو في حكم الموظف العام، فهذا التصور تصور خاطئ ويشكل مساساً بمبدأ استقلالية مهنة المحاماة والمحامين وحريتهم في الدفاع عن المتهم، وتقدير الإجراء الأصلح للمتهم حتى وإن كان هو الانسحاب والتنحي عن القضية، إذا كان بقاؤه يشكل ضرراً للمتهم، كأن يكون استمرار المحامي في تولي مهنة الدفاع عن المتهم على غير رغبة هذا الأخير، أو في ظل عدم تعاونه مع المحامي المنتدب، ففي هذه الحالة ومن مصلحة المتهم، وتحقيقاً لمبدأ عدالة المحاكمة، وانصياعاً لحق المتهم الدستوري في اختيار محاميه أن ينسحب المحامي المنتدب عنه من دون أن يُعد انسحابه مخالفاً لواجبه المهني، بل هو أصدق التزام من المحامي بشرف المهنة وممارسة لأصولها بما يمليه ضميره المهني عليه ومراعاةً للأصول المهنية وأحكام الدستور».
وأشار إلى أن «تطبيق ما سبق على الواقعة المسندة إلى الزملاء المحامين الأعزاء المحالين إلى مجلس التأديب بقرار من وزير العدل، يتضح أنه لا وجه لتحريك الدعوى التأديبية ضدهم لعدم مخالفتهم في اعتقادنا أياً من المسائل المنصوص

عليها في المادة (٤٣) من قانون المحاماة، كما أنه يمكن وبكل بساطة ندب محامين آخرين يوافق عليهم المتهمون ويوافقون على التعاون معهم بالشكل الذي يمكنهم من أداء مهمتهم في عملية التقاضي».
وأفصح المديفع عن أمله وثقته الكبيرة بوزير العدل وحكمته، معبراً عن ذلك بالقول: «إنه ليحدونا الأمل الكبير في حكمة وحنكة وزير العدل في احتواء هذا الموضوع بما نعرفه عنه من حرص على العمل القضائي في مملكة البحرين، ودعمه المستمر للمحامين، واهتمامه بتطوير مهنة المحاماة ونقلها إلى آفاق أرحب، وتطوير القضاء، وكان الأمل أن يتم احتواء هذا الجدل بأسلوب الحوار المباشر والتفاهم لا بأسلوب القرارات الإدارية التي توسع الشقة والخلاف ولا تنهيه».

«المحامين»: لا لاستغلال قضية المحامين... ونحن والأجهزة العدلية كالأسرة الواحدة

العدلية - جمعية المحامين

أصدرت جمعية المحامين البحرينية يوم أمس (السبت) بياناً صحافيّاً عبّرت فيه عن رفضها القاطع لاستغلال البعض قضية المحامين والاختلاف في تفسير مواد قانونية للضغط عليهم، أو ترهيبهم أو تصنيفهم إلى فئات.
وأكدت الجمعية أن المحامين يد واحدة، رافضةً الإساءة لأيٍ منهم، موضحةً أن المحامين قادرون على حل مشكلاتهم.
ووصفت الجمعية في بيانها علاقتها بالجهاز العدلي من نيابة عامة وقضاء ووزارة العدل بالأسرة الواحدة، مشيرةً إلى أن «الاختلاف بيننا وارد ولكن تجمعنا مصلحة تحقيق العدالة وتطبيق القانون بالشكل الصحيح».
وهذا نص بيان الجمعية: «لقد لاحظت جمعية المحامين وفي الآونة الأخيرة، وبشكلٍ لم تألفه من قبل محاولة استخدام المحامين وسيلة لتحقيق مآرب وأهداف بعيدة عن مهنة المحاماة من خلال استغلال خلافهم القانوني بشأن تفسير مواد قانونية ودستورية، وهذا ما ترفضه الجمعية، فالقانون علمٌ واسع النطاق يمتد في كل اتجاه ويتخذ أشكالاً عديدة فمنهج التفسير القانوني لا يتوحد بل يسوده الاختلاف».
وأضافت الجمعية في بيانها «فالمحامون المنتدبون عندما اتخذوا قراراً سواء بالاستمرار أو طلب الإعفاء من مسئولية الدفاع، كان بسبب اختلافهم في تفسير مواد قانونية ودستورية، وليس من منطلق آخر يحاول أن يستغله البعض للضغط عليهم أو ترهيبهم أو تصنيفهم بشريف أو غير ذلك، ومهني وغير مهني، أو مسيس».
وقالت الجمعية: «نحن المحامين لن نسمح لأية جهة أن تشق صف المحامين وتقسيمهم، فالمحامون يد واحدة، وهذا ما كان، فالمحامون المنتدبون المنسحبون من القضية يستنكرون ويرفضون الضغط على زملائهم المستمرون في الدفاع، والإساءة إليهم أو ترهيبهم أو ثنيهم عن قناعاتهم والتأثير على عملهم، وكذلك حال المحامين من اختلفوا في التفسير القانوني وآثروا الاستمرار رفضوا تعرض زملائهم لأي إجراء ووقفوا معهم صفاً واحداً».
وتابعت الجمعية في بيانها «فنحن لن ندخل الآن في سجالات مع كل من تطوع في الفترة السابقة وأصدر اجتهادات، أو كانت له مآرب نشرت في وسائل الإعلام والمنتديات والفعاليات، كما لا نريد أن ندخل في تحليل وتفسير الغاية منها، إلا أننا نرفض رفضاً قاطعاً أن يتعرض المحامون في أداء عملهم لأي تهديد أو ضغط أو ترهيب أو ترغيب يؤثر على استقلاليتهم واستقلالية مهنتهم، والتي تعد أحد وجوه العملة لاستقلال القضاء، فمثلما القضاء مستقل لا سلطان عليه إلا ضميره والقانون، فهكذا هو حال المحامي».
وأكدت الجمعية عدم سماحها لأية جهة أن تمس استقلالية مهنة المحاماة، إذ قالت في البيان الصادر عنها: «لن نسمح لأية جهة كانت أن تمس استقلاليتنا أو تسيس مهنتنا والتعامل معها من هذا المنطلق، أو استخدام المحامين وقوداً لأي أهداف كانت، لأن مهنتهم هي مهنة الحق والقانون وقوام الحريات والعدالة».
وأشار البيان إلى أن «المحامين قادرون على حل مشاكلهم، وإلا كان فاقد الشيء لا يعطيه».
ووصف بيان الجمعية علاقة المحامين وبقية أجهزة القضاء بالأسرة الواحدة التي قد يرد فيها اختلاف، إذ جاء فيه: «فنحن والجهاز العدلي من نيابة عامة وقضاء ووزارة العدل قد نختلف، ولكننا كالأسرة الواحدة، الاختلاف بيننا وارد، ولكن تجمعنا مصلحة تحقيق العدالة وتطبيق القانون بالشكل الصحيح»

مكتب جهة البيضاء للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يحتج أمام مقرها بالرباط

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاثنين٢٥ يناير ٢٠١١ م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=٧&idrs=٧&id=١٢٣٠٨٨

محمد فجري | المغربية
احتجاجا على ما وصفه بـ"القرارات الفوقية واللاديمقراطية للجنة الإدارية والمكتب المركزي في حق المكتب الجهوي لجهة الدارالبيضاء، وبعض فروع الجهة"، من خلال "الحل اللاقانوني للمكتب الجهوي، المنتخب ديمقراطيا، وفبركة مكتب جهوي ضدا على قوانين الجمعية".

وأوصى مكتب الجهة، في بلاغ له، عقب لقاء عقده، أول أمس الأحد، بمدينة بني ملال، توصلت "المغربية" بنسخة منه، بـ"إصدار بيان حول وضعية حقوق الإنسان بالجهة، ومراسلة المكتب المركزي حول الوضعية التنظيمية لجهة الدارالبيضاء، خاصة في ما يتعلق بالمراسلات الأخيرة حول حضور المكتب الجهوي الشرعي في جميع المحطات التنظيمية المتعلقة ببعض فروع جهة الدارالبيضاء".

ودعا البلاغ إلى "عقد المجلس الجهوي، باعتباره الهيئة التي ستقرر في مستقبل العمل بالجهة، مع تجديد هياكله يوم ٢٠ فبراير المقبل بقصبة تادلة".

وهنأ البلاغ معتقلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في ملف السكن، نورالدين رياضي، ومحمد الدليمي، وعبدون لغليمي، وعلي باهما، وأحمد بوسنة، ومحمد الحيان، وبوشعيب نوري، وحسن حداد، على استعادة حريتهم.

وكان مكتب جهة الدارالبيضاء للجمعية أكد، في بلاغ سابق، عقب لقاء بالدارالبيضاء، خصص لتدارس قرار قيادة الجمعية حل جهة الدارالبيضاء، وتقسيمها إلى جهتين، الدارالبيضاء وبني ملال، أن القرار "سابقة خطيرة، وجاء ضدا على مبادئ الجمعية وأهدافها وقوانينها".

واعتبر البلاغ أن القرار يعكس "هيمنة" حزب النهج الديمقراطي على مراكز القرار داخل الجمعية، التي "استغلها في استصدار قرار حل جهة الدارالبيضاء، وتأسيس جهتين، في خرق سافر لقوانين الجمعية، كما تنص عليها المادة ٨ من القانون الأساسي، والمادتان ١٩ مكرر و٢٤ من النظام الداخلي".

وأضاف البلاغ أن هذا الحل "لا ديمقراطي ولا قانوني، ويندرج في إطار خطة حزبوية ممنهجة، من أجل تطويع الفروع المحلية والجهوية، وجعلها ملحقات حزبية"، وأن "ما حدث داخل ما سمي بالمجلس الجهوي غير الشرعي يعتبر ذبحا للديمقراطية الداخلية بالجمعية".

ودعا المكتب الجهوي كافة مناضلات ومناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى "التصدي إلى من يدعون أن الجمعية مستهدفة، لتبرير فشلهم في تدبير شؤونها الداخلية، وتحقيق أهداف الجمعية، المسطرة منذ التأسيس، وإفشال المخطط التخريبي داخلها، بالتكتل والدفاع عن مبادئها وأهدافها النبيلة، التي تأسست من أجلها

'هيومان رايتس ووتش' تؤكد ثبوت تورط (البوليساريو) في انتهاك حقوق الانسان

المصدر: جريدة الصحراء المغربية السبت٢٢ يناير ٢٠١١ م
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=٧&id=١٢٣٠٣٩

نيويورك (الأمم المتحدة) (و م ع) | المغربية
أكدت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الامريكية في تقريرها لسنة ٢٠١١ ثبوت تورط (البوليساريو) في انتهاك حقوق الانسان
بناءا على ايقافها مصطفى سلمة ولد سيدي مولود بدعوى "التعبير علنا عن دعمه" للمقترح المغربي القاضي بمنح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية.

ووصفت "هيومان رايتس ووتش"، التي يوجد مقرها بنيويورك، في هذا التقرير الذي نشر اليوم الإثنين، إيقاف هذا المناضل الصحراوي بأنه "انتهاك لحقوق الانسان ارتكبته (البوليساريو)".

وقالت المنظمة المنظمة الحقوقية الامريكية إن مصطفى سلمة "اعتقل عند عودته من زيارة " للصحراء "عبر خلالها علنا عن دعمه" لمقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب، مشيرة الى أن " البوليساريو كانت قد أعلنت عن اطلاق سراحه أخيرا في السادس من أكتوبر الماضي".

وأضافت "هيومان رايتس ووتش" أنه "في الوقت الذي نحرر فيه هذا الفصل، ما يزال (مصطفى) سلمة تحت رقابة البوليساريو بينما تبذل المفوضية السامية للامم لمتحدة لشؤون اللاجئين جهودا لتحضير مكان لإقامته يكون من اختياره".

وكانت "هيومان رايتس ووتش" قد دعت، غداة توقيف ولد سيدي مولود، المسؤول السابق بشرطة (البوليساريو)، يوم ٢١ شتنبر الماضي من قبل ميليشيات (البوليساريو) فوق التراب الجزائري بدعوى دعمه علنا لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء، إلى إطلاق سراحه "فورا".

وذكرت المنظمة الامريكية، في هذا الاطار، الجزائر ب"مسؤوليتها المتمثلة في ضرورة ضمان حقوق جميع الاشخاص المتواجدين فوق أراضيها"، وعلى رأسها حق مصطفى سلمة ولد سيدي مولود في حرية التعبير.

قطر تشارك في اجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الاثنين٢٤ يناير ٢٠١١م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=٢٢٦٢٩٨

القاهرة-السيد السعدني:
شاركت دولة قطر في اجتماع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي تعقد اجتماعها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
مثل قطر الشيخ محمد بن يوسف بن جاسم بن جبر آل ثاني مساعد مدير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية بالإنابة وأكد أن دولة قطر معنية تماما بمجال حقوق الإنسان والعمل على تعزيز وحماية ثقافة حقوق الإنسان من أجل هذا فانها تحرص بصفة مستمرة على حضور فعاليات هذه اللجنة إيمانا منها بدور هذه اللجنة في العمل على تعزيز وحماية ثقافة حقوق الإنسان بالوطن العربي.
وقال الشيخ محمد ان جدول أعمال هذه اللجنة يضم موضوعات في غاية الأهمية تهم كل مواطن عربي على رأس جدول أعمال هذه اللجنة دراسة ما تم التوصل إليه حتى الآن في انقاذ الميثاق العرب لحقوق الإنسان وفي هذا الإطار فان دولة قطر كانت من أولى الدول التي صادقت على هذا الميثاق إيمانا منها بهذا الميثاق في العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإيمانا منها في العمل العربي المشترك في مجالات حقوق وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.
وأضاف الشيخ محمد ان هناك ١٠ دول صادقت حتى الآن على هذا الميثاق و هناك تقارير تقدم من الدول التي صادقت على هذا الميثاق إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خاصة وأن هذا الميثاق دخل حيز النفاذ منذ حوالي عامين.
كما أكد الشيخ محمد أن اللجنة كذلك تناقش حقا من حقوق الإنسان للمواطن العربي و هو الحق في المياه و هو بند جديد تمت إضافته على جدول الأعمال نظرا لأهمية المياه في الحياة بصفة عامة وللإنسان بصفة خاصة، كما ستتم مناقشة التقرير السنوي الأول للخبراء العرب المكلفين بمتابعة وتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان التي أعده لجنة الخبراء العرب لحقوق الإنسان المنبثقة عن اللجنة الدائمة، كما ستتم مناقشة العمل على إحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان والموافق يوم ١٦ مارس القادم وكيفية الاحتفال بهذه المناسبة الكبيرة.

لجنة التعديلات الدستورية تناقش عملية الإعداد لعقد لقاء موسع مع منظمات المجتمع المدني

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الأحد ٢٣ يناير ٢٠١١ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=١٤٤٧

الثورة نت../
عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة ومناقشة مشروع التعديلات الدستورية اجتماعاً لها اليوم بصنعاء برئاسة نائب رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة حمير بن عبدالله الاحمر وضم رؤساء ومقرري اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة الخاصة وهي اللجنة الإعلامية ولجنة الصياغة ولجنة تلقي الآراء والمقترحات ولجنة الاتصال والحوار .
كرس الاجتماع لمناقشة عدد من الموضوعات المتصلة بعملية الإعداد والتحضير والترتيبات اللازمة لعقد اللقاء الموسع للجنة مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات والمنتديات ومراكز البحوث المهتمة بالشأن الدستوري والقانوني للاستماع إلى أرائهم ومقترحاتهم بشأن مشروع مواد وأحكام التعديلات الدستورية المقدمة من نواب الشعب .
كما استعرض الاجتماع عدد آخر من الموضوعات المتصلة بمهامها ذات الصلة بمناقشة مشروع التعديلات الدستورية والتعرف على ما أنجزته اللجنة من خطوات وإجراءات عملية في إطار المهمة الموكلة إليها من قبل مجلس النواب وكذا تداول الآراء بشأن الآلية التي اتبعتها اللجنة في سبيل تلقي وتجميع الآراء والمقترحات المقدمة إليها من كافة الجهات المعنية المهتمة بمشروع التعديلات الدستورية وكيفية الاستفادة والاستئناس بها عند استعراض ومناقشة وصياغة التعديلات الدستورية وإخراجها بصيغتها النهائية .
وأتخذ الاجتماع التدابير والإجراءات اللازمة بشان ما وقفت عليه في اجتماعها هذا .

عشرة شكاوي باخطاء طبية خلال ٢٠ يوماً

اللائحة التنفيذية للمجلس الطبي امام مجلس الوزراء الشهر المقبل

المصدر :جريدة الثورة اليمنية الاثنين٢٤ يناير ٢٠١١ م
http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=١٤٦٧

الثورة نت/ محمد قايد العزيزي

قال الدكتور يحيى علي الحريبي رئيس المجلس الطبي انة من المتوقع ان تصدر اللائحة التنفيذية للمجلس الطبي خلال الشهر القادم حيث سيقدم وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم راصع مشروع اللائحة إلى مجلس الوزراء مطلع الأشهر فبراير وذلك بعد وضع اللمسات الاخيرة على اللائحة من قبل الشؤون القانونية للوزارة.

واكد اهمية ألائحة بالنسبة لعمل المجلس في تنفيذ مهامة واختصاصاتة وفقاً للقانون

واوضح رئيس للمجس الطبي في تصريح لـ"الثورة نت" ان المجلس استقبل وسجل خلال العشرين يوماً من يناير الجاري أكثر من عشر قضايا وشكوى لاخطاء طبية طلب اصحابها التحقيق منها اربع وقعت في مستشفيات حكومية وست أخرى في المستشفيات الخاصة بالاضافة إلى ان المجلس كان قد استقبل العام الماضي في ٢٠١٠م (١٢٠)قضية انتهت بتنازل اصحاب الشكاوي اثناء التحقيق في هذه القضايا و١٣ قضية اصدر المجلس الطبي فيها قرارات نهائية واحالها إلى القضاء وفقاً للتقارير الفنية وقرار اللجنة المختصة موضحاً ان المجلس اصدر ما يقارب من ٤٠٠ ترخيصاً لمزاولة المهن الطبية للمشتغلين في مختلف المهن الطبية والمهن المساعدة اغلبها جنسيات غير يمنية تعمل في بعض المستشفيات الحكومية والخاصة.

الوسط
يومية سياسية مستقلة

المدارس المنتسبة لليونسكو... بين الفكر والممارسة! (٢ - ٢)

صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٠٦٢ - الإثنين ٢٤ يناير ٢٠١١م الموافق ١٩ صفر ١٤٣٢هـ
http://www.alwasatnews.com/٣٠٦٢/news/read/١/٥٢٣١٠٥.html

فاضل حبيب

مع نهاية العام ٢٠١٠ تمَّ عقد ورشة عمل تدريبية لمنسقي مدارس البحرين المنتسبة لليونسكو، في مركز التميُّز بمعهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا، بمشاركة عدد من التربويين والمختصين في الوزارة، فضلاً عن مدراء ومديرات المدارس والمنسقين بالمدارس المنتسبة لليونسكو البالغ عددهم ٣٠ مدرسة حكومية.

بوجه عام، فإن الدورة التدريبية لمنسقي المدارس المنتسبة لليونسكو ركزت على المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: «أهم بنود حقوق الإنسان»، إذ قدم عيسى الخياط المدير التنفيذي لمعهد البحرين للتنمية السياسية عرضاً حول احترام هذه الحقوق ودورها في خلق التناغم والتعايش بين البشر، بشكل يؤدي إلى خلق جيل يصبو لبناء وتعمير المستقبل بعيداً عن الأفكار الانتقامية وآثار الصدامات، مؤكداً على أهمية الحدث السياسي الأخير، والذي تمثل في «حوار المنامة ٢٠١٠» والذي عقد للعام السابع على التوالي في مملكة البحرين.

إن تجاوز مضمون المناهج الدراسية ليشمل نطاقاً أوسع يتم فيه تعليم الصغار والكبار أسس الممارسة التربوية في غرس قيم السلام وحقوق الإنسان في التعليم، والنهج الشامل في مجال التعليم يكون على كلا المستويين الفردي والجماعي، وبالطريقة التي تكفل تطوير وتنمية شخصية المتعلم، والتكوين المعرفي والمهارات والقدرات.

فالتعلم يحدث من خلال مشاركة الطالب وليس التلقين، والمعلم لابد أن يخضع لعملية التدريب والإعداد التربوي، ويجب أن تتضمن المناهج والمقررات الدراسية قيم السلام وحقوق الإنسان والتسامح، ونبذ العنف واحترام كرامة الإنسان والمواطنة الديمقراطية، وإضفاء الطابع الديمقراطي للمؤسسات التعليمية وتعزيز فرص المشاركة من خلال الجماعات المدرسية ومجالس الطلاب ومجالس الآباء، وتعزيز قنوات الاتصال والتفاعل بين المدرسة والبيئة المحيطة أو المجتمع المحلي.

كما يتحتم على الإدارات المدرسية تنظيم الزيارات الميدانية للمعلمين والطلاب للاطلاع والمشاهدة العملية للمؤسسات والفعاليات الديمقراطية والدستورية كزيارة النيابة العامة والمحاكم ومجلسي الشورى والنواب ومعهد البحرين للتنمية السياسية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة المتنوعة لتطوير الابتكار والإبداع والعمل الجماعي المنظم لدى الطلبة مثل مسابقات الرسم وتنظيم المؤتمرات وورش العمل.

لقد حققت مملكة البحرين مكانة رائدة في العملية التعليمية وفق مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العام ٢٠١٠. وتعبر هذه المكانة الريادية عن عدد من التوجهات التي تبنتها المملكة والتي من بينها: تضمين المقررات الدراسية دروساً عن السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مختلف مراحل ومستويات التعليم.

المحور الثاني: بعنوان «مؤشرات التنمية المستدامة» حيث قدمت مديرة إدارة التقويم والتخطيط البيئي في الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية زهوة الكواري، ورقة عملها مشددة على أن نجاح التنمية المستدامة بيئياً مرهون بحسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع، وإجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية، وتنمية الوعي البيئي والتربية والتدريب، وضرورة إدماج مفهوم التثقيف البيئي ضمن المناهج الدراسية، على أساس أن محاور التنمية المستدامة تكمن في المجتمع والاقتصاد والبيئة.

من دون أدنى شك بأن التربية من أجل التنمية المستدامة، هي نتيجة طبيعية لتداعيات كوارث الحرب العالمية الثانية التي تسببت في فقد ٦٠ مليوناً، إذ وضعت منظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة، وجهات أخرى دستوراً للأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول، وفي أقل من شهر صدر في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥

دستور منظمة اليونسكو التي هدفها الرئيس المساهمة في الأمن والسلام بالتعاون بين الشعوب، من خلال التربية والعلوم والثقافة، لكي يتم تعزيز الاحترام العالمي للعدالة، وأحكام القانون وحقوق الإنسان، وحرية كل سكان العالم بغض النظر عن الفرق في الجنس واللغة والدين.

المحور الثالث: بعنوان «القضايا العالمية ودور منظمة الأمم المتحدة»، إذ قدم نجيب فريجي مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لبلدان الخليج، ورقته مبيناً أهم القضايا الدولية والتحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة، والتي تعوق التنمية والتطوير في هذه المجتمعات، ودور منظمة الأمم المتحدة في حل هذه القضايا.

وكما أكد على ضرورة التزام المعلمين بالموضوعية والمنهجية العلمية أثناء مناقشتهم لطلبتهم لمفاهيم من قبيل الحوار بين الثقافات والسلام العالمي، مع التأكيد على أهمية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية.

المحور الرابع: كان بعنوان «الحوار بين الثقافات المختلفة»، وقدم هذه الورقة باقر النجار أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين، حيث أكد على ثقافة الحوار لخلق حالة الانسجام بين الشعوب المختلفة لتفادي تصادم الحضارات والتوصل إلى حل النزاعات بالطرق السلمية ومن ثم التوصل إلى حالة السلم، مؤكداً على أن الحوار هو السبيل الوحيد لإنهاء حالة العنف والصراع في المناطق العربية مثل فلسطين والعراق ولبنان والصومال.

كان لافتاً حضور ومشاركة وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي في الدقائق الأخيرة من أعمال الورشة، ليؤكد على أهمية الحوار بين الثقافات، مستحضراً زيارته الميدانية لإحدى المدارس الأوروبية التي تضم قرابة ٤٠ جنسية من مختلف أنحاء العالم، ولكنهم ينفتحون على بعضهم البعض، في بيئة تعليمية تنشد المحبة والسلام.

إننا أمام مشروع طموح، يتطلب تضافر جهود جميع مسئولي ومنسقي لجنة المدارس المنتسبة لليونسكو التابعين إلى المؤسسات التعليمية، لإنجاح هذا المشروع الذي من شأنه تعزيز وتنمية قيم المواطنة والسلام وحقوق الإنسان بوجه عام، و «السلوك من أجل التعلم» بوجه خاص.

لسنا معزولين عن العالم، وكما أن القيم الإنسانية السامية كانت ولاتزال محل إجماع الأمم والشعوب على امتداد التاريخ.

هكذا كان موقف الرسول (ص) من «حلف الفضول»، هذا الحلف الذي تأسس في الجاهلية، للاتفاق على مبدأ التناصف، والأخذ للضعيف من القوي، وللغريب من القاطن.

يقول (ص): «لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت».

القيم الإسلامية تساعد الإنسانية في البعد عن الانحراف والعنف

المصدر :جريدة الاهرام الخميس ١٣يناير ٢٠١٠
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٩٧٢٣/٤١/٢٣/٠١/٢٠١١/٤٢١.aspx

محمود الشريف

يحرص الإسلام علي اشاعة المودة والأمن والأمان والسلام والطمأنينة، كما يحرص أيضا علي التعارف والتآلف والمودة، يقول الحق تبارك وتعالي في سورة الحجرات: يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبات وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير

الواقع المعاصر الذي تعيشه المجتمعات والأمم يطالب المسلمين أن يظهروا قيمهم الهادفة التي تساعد الإنسانية في البعد عن الضياع والانحراف والعنف والإرهاب عن طريق الاستقرار واستتباب الأمن.. كل هذا يكون من خلال الخطاب الديني الإسلامي الذي يعتمد علي الحكمة والموعظة الحسنة. لقد أعطي الإسلام الإنسان حرية الفكر واستقلال الإرادة وجعله حرا ليس لمخلوق حق السيطرة علي عقله وفكره انما هو يفكر بعقله ويسترشد بمواهبه ويعمل باختياره وارادته، وطالب الإسلام الإنسان أن يطهر نفسه وسلوكه من الأغراض والأهواء، ويحرر عقله من الخضوع للجهل والتقليد الأعمي الأمر الذي يؤدي إلي سمو المجتمع.

جاء الإسلام الحنيف ليقيم بين البشر جميعا رابطة الإنسانية القائمة علي ارتباط البشر بالله سبحانه وتعالي. فالقرآن الكريم لا يخاطب قومية معينة أو شعبا بعينه بل يخاطب الإنسان بوجه عام من أجل التعارف والتعاون علي البر والتقوي لا علي الاثم والعدوان.

وتحدث القرآن الكريم عن الأديان والعقائد والملل والمذاهب المختلفة فتحدث عن اليهود والمسيح والمسيحية وتحدث أيضا عن عبدة الأصنام والطاغوت والملائكة وسماها القرآن أديانا.

ودعا الإسلام المجتمع المسلم إلي أن يكون متسامحا مع نفسه ومع الآخرين ومتعايشا معهم لأن الإسلام لا يرضي بالتعصب ويدعو إلي التعارف والتجمع والتساكن وتبادل المنافع والمصالح وإلي التعايش في أخذ وعطاء، وفي تأثر وتأثير بعيدا عن أية عصبية أو عنصرية اقليمية أو نعرة ثقافية وهو لا يري فضلا لأحد علي أحد إلا بالتقوي.

نحن نعيش في عصر التواصل البشري والتحاور الثقافي فعلينا أن نبين القيم الإسلامية من خلال الدعوة إلي الله بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن. نحن مطالبون في هذا الوقت بالذات بالسعي للحوار بما يحقق وضوح الرؤية ويجمع الحكمة علي المباديء والقيم الربانية الخالدة. علينا أن نحيي الشعور بالوحدة الإيمانية في النفوس، والوحدة الوطنية والوحدة الإنسانية، إذا حدث هذا عرف كل فرد حق مجتمعه الديني والوطني والإنساني فيقوم به علي الوجه الأمثل لوصلنا إلي بناء المجتمع المثالي الفاضل الذي يتمتع بالتراحم والتعاون وتبادل الخير والمنفعة يعيش فيه المواطن عزيزا في وطنه غنيا بعلمه وماله وبجميع وسائل الحياة لا يذل لغيره ولا يمد يده إلي أحد يقوم بواجباته ويحصل علي حقوقه لا يفكر أحد في أن يخدعه أو يسلب حريته بكل هذه الأسباب تكمل للمواطن والوطن السعادة والهدوء والاطمئنان والأمن والأمان.

تلكم هي المواطنة الحقيقية

نماذج التعايش مع الآخر(٢٠-٨)

وثيقة المدينة..الأسس والمبادئ

المصدر :جريدة الاهرام الخميس ١٣يناير ٢٠١٠
http://www.ahram.org.eg/٢١٩/٥٩٥٩١/١٠/٢٢/٠١/٢٠١١/٤٢٠.aspx

علي جمعة

لم يكتف الإسلام ببث التعاليم عن السلوك السوي والأخلاق الكريمة بين أبنائه، بل ربي المسلمين علي الالتزام بها عمليا، والعمل علي تطبيقها ,

وكان النبي صلي الله عليه وسلم أول من قام بالتطبيق العملي لما نص عليه القرآن الكريم من مبادئ التسامح مع غير المسلمين، وكانت بداية التطبيق العملي لمبدأ التسامح ذلك منذ قدومه صلي الله عليه وسلم مهاجرا إلي المدينة المنورة،فعمل من أول وهلة علي تأسيس الدولة الإسلامية؛حيث أبرم عليه الصلاة والسلام في السنة الأولي من الهجرة النبوية وثيقة أو معاهدة بين المسلمين وطوائف المدينة، وهي الوثيقة السياسية الأولي، واشتملت علي سبع وأربعين قاعدة في علاقة المسلمين بغيرهم.

وعلي أثر هذه الوثيقة زادت رقعة معاملة المسلمين لغير المسلمين علي عهد النبي صلي الله عليه وسلم علي أساس مبدأ التسامح الذي فاضت به نصوص القرآن الكريم، وبينته السيرة النبوية قولا وفعلا بعد ذلك.

وتعد هذه المعاهدة الوثيقة الأولي التي احتوت علي بنود محققة للمواطنة،فبالنظر إلي هذه الوثيقة الدستورية نجد أنها تقر بنود المواطنة وحقوق المواطنين وواجباتهم،من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ونستطيع أن نتبين تلك الأسس من خلال تحليلنا لأهم ما ورد بتلك الوثيقة:

١- فقوله صلي الله عليه وسلم:أنهم أمة واحدة من دون الناس يقر فيه مبدأ الوحدة الوطنية بين ساكني الدولة الواحدة، فهم رعايا الدولة أو شعب الدولة في ذلك الوقت.

٢- وقوله:وأن من تبعنا من يهود، فإن له النصرة والأسوة غير مظلومين ولامتناصر عليهمينص فيه علي ضرورة مناصرة المواطنين غير المسلمين والوقوف إلي جوارهم،تأكيدا لحقهم في ذلك علي المسلمين ضد أي اعتداء عليهم.

٣- وقوله:وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم: مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ(يهلك) إلا نفسه وأهل بيته إعلان صريح للوحدة الوطنية بين طوائف المجتمع، قانونها العدل،دون الظلم والاعتداء، وعلي الظالم أن يتحمل عاقبة ظلمه.

٤- وقوله:وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين يقرر من خلاله مبدأ المساواة بين المواطنين من مسلمين وغيرهم في مؤازرة الدولة إقتصاديا حال محاربتهم للأعداء، كما يقر فيه ضرورة الموالاة والنصرة بين الطرفين ضد العدو.

٥- وقوله:وأن علي اليهود نفقتهم، وأن علي المسلمين نفقتهم يقر فيه مبدأ التكافل الاقتصادي عند توزيع الأعباء الاقتصادية علي فئات المجتمع بكل أطيافه.

٦- وقوله صلي الله عليه وسلم:وأن ليهود بني النجار...وأن موالي ثعلبة كأنفسهم يقر فيه مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين ومختلف طوائف الدولة في كنف الدولة الإسلامية.

٧- وقوله:وأن بينهم النصر علي من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم يحدد فيه أولويات المناصرة بين أهل هذه الصحيفة وبين أعدائهم الذين يحاربونهم، وهذا مفهوم عسكري دفاعي،مع توضيح ضرورة التعاون في إبداء الرأي والنصيحة والتشاور، وهذا مفهوم اجتماعي أصيل للمواطنة.

٨- وقوله صلي الله عليه وسلم:وأنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا، ولا يحول دونه علي مؤمن يمنع أي تعاون بين طوائف المجتمع وأعدائه،سواء في حماية النفوس أم الحفاظ علي الأعراض والأموال.

٩- وقوله:وأنه لم يأثم امرؤ بحليفه يوضح فيه بيان مبدأ المسئولية الشخصية وتقريره للفرد والجماعة علي حد سواء،فكل إنسان مسئول عما اقترف، وهذا مبدأ من مبادئ الإسلام السمحة، أنه لا يعاقب الجماعة أو يؤاخذها بسلوك فرد، انطلاقا من قوله تعالي:(ولا تزر وازرة وزر أخري)(الأنعام:١٦٤)، وقوله سبحانه:(كل امرئ بما كسب رهين)(الطور:٢١)، وقوله تعالي:(كل نفس بما كسبت رهينة)(المدثر:٣٨)،وهذا غاية العدل والإنصاف.
١٠- وقوله:وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة أبلغ دليل من النبي صلي الله عليه وسلم علي تحديد نطاق مفهوم المواطنة الجغرافي وانتماء المواطن لوطنه.
١١- وقوله:وأنه لا تجار قريش ولا من نصرها يقرر فيه قطع أي تعاون عسكري مع أعداء الوطن ومعاونيه في الظلم.
١٢- وقوله:وأن بينهم النصر علي من دهم يثرب، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ينص فيه النبي صلي الله عليه وسلم علي مبدأ أصيل من مبادئ المواطنة؛ وهو وجوب الدفاع عن الوطن،كما ينص علي أن النصر يكون دائما في حال الحق والعدل، لا في حال الظلم والإثم، فلا يعطي حق المواطنة للمواطن حق البراءة إذا ظلم أو أثم،لأن الدين الإسلامي يناصر الحق ويقف بجواره، وينهي عن الباطل ويواجهه.
هذا بعض ما قررته الوثيقة وبنودها من حقوق المواطنة منذ عهد النبي صلي الله عليه وسلم؛ إذ نصت علي أن جميع المواطنين(مسلمين وغير مسلمين) يعاملون علي أساس واضح من المساواة، فليس هناك مواطنون من الدرجة الأولي، وآخرون من الدرجة الثانية أو الثالثة، فاعتبار العقيدة لا وجود له، والجميع أمام الشريعة وأحكام الحقوق والواجبات سواسية لا فرق بينهم.
ومن ثم كانت هذه الوثيقة مثلا أعلي للمواطنة أقرت بحقوق المواطنين في الوطن الواحد،وبينت أنه لا فرق بينهم في تحمل المسئوليات، وأنه لا حق لأحد أن يمنح شيئا من التمييز علي حساب الآخر، أو أن يفرق بينه وبين غيره علي أساس عقدي أو عنصري؛ فالإسلام يقرر أن معيار التمييز والتكريم هو العمل الصالح وخدمة المجتمع والحفاظ علي أمنه وسلامته.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٥٤٦٨

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس١٦ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٠ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٠/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=هاجد&sms=٦٥٦٧

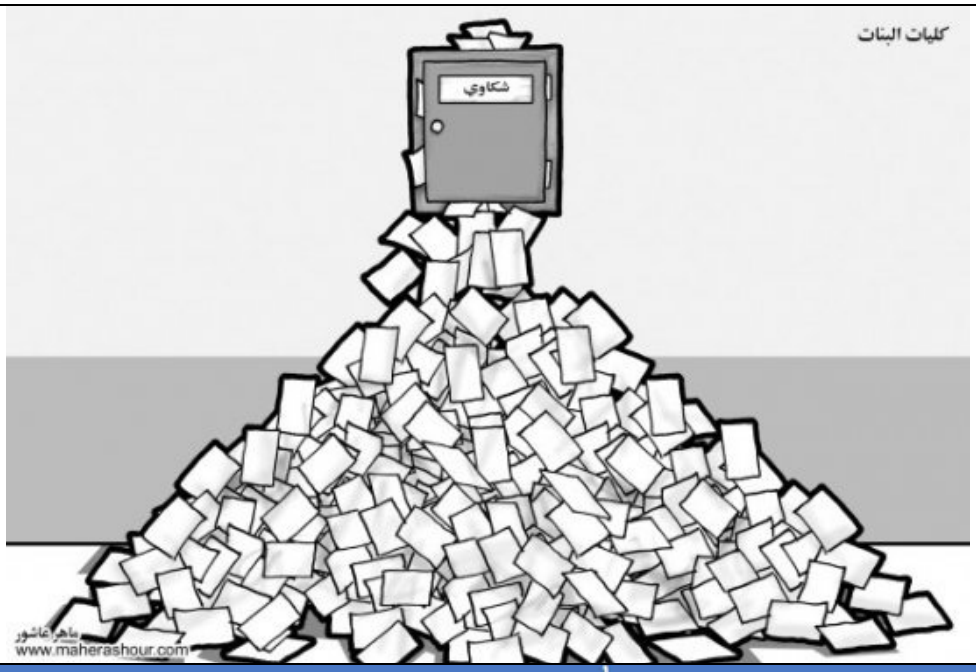

المصدر: جريدة الحياة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٦٠٣٤

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد١٩ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٣ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٣/cartoon.htm?pic=slim.jpg&نام=رشيد%٢٠السليم&sms=٦٦٨٩

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين ٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٦٩٠٤

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ٢٠ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٤ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٤/cartoon.htm?pic=zzj.jpg&نامس=&عبدالله%٢٠جابر&sms=٧٨٢١

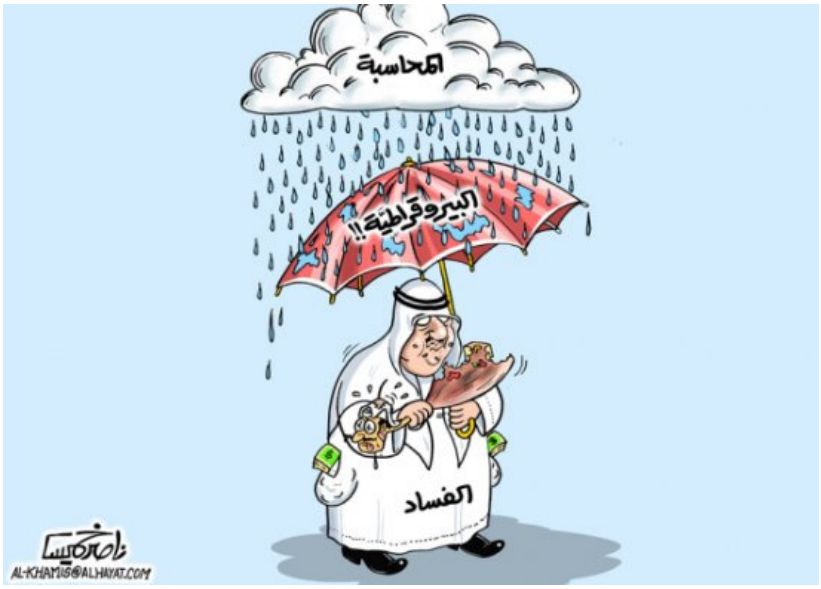

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٧٣٠٠

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٥/cartoon.htm?pic=mالمـاضي=adi.jpg&namsms=٦٥٦٩&

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء٢١ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٥ يناير ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=١٣٨٤

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/٢٢٧٦٩٥

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م

http://www.alriyadh.com/٢٠١١/٠١/٢٦/article٥٩٨٤١٤.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء٢٢ صفر ١٤٣٢ هـ - ٢٦ يناير ٢٠١١م

http://www.al-jazirah.com/٢٠١١٠١٢٦/cartoon.htm?pic=ha&هاجد=ged.jpg&namsms=٦٥٦٧